الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة فرحـــــات عبـــاس / سطيـــــــــف 1
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
القسم: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

Université Ferhat Abbas / Sétif 1
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département : des Sciences Economiques et Sciences de Gestion

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية

التخصص: علوم إقتصادية

العنـــــــــوان:

الإقتصاد الاجتماعي والتضامني كآلية لتحقيق النمو الإقتصادي المدمج والرفاهية الاجتماعية- دراسة حالة البرازيل- فرنسا- المغرب مع سبل تحقيقها في الجزائر

إعداد الطالبة:
راضية اسمهان خزاز

المشرف:
الدكتور منير رحماني

لجنـــة المناقشـــة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
قطاف ليلى	أستـــــــــــــــــــــاذ	جامعة سطيف1	رئيسا
رحماني منير	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف1	مشرفا ومقررا
بلخباط جمال	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة1	ممتحـــــنا
رملي حمزة	أستاذ محاضر (أ)	المركز الجامعي ميلة	ممتحـــــنا
ساري نصر الدين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تبسة	ممتحـــــنا
عباس وداد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف1	ممتحـــــنا

السنة الجامعية: 2021 – 2022

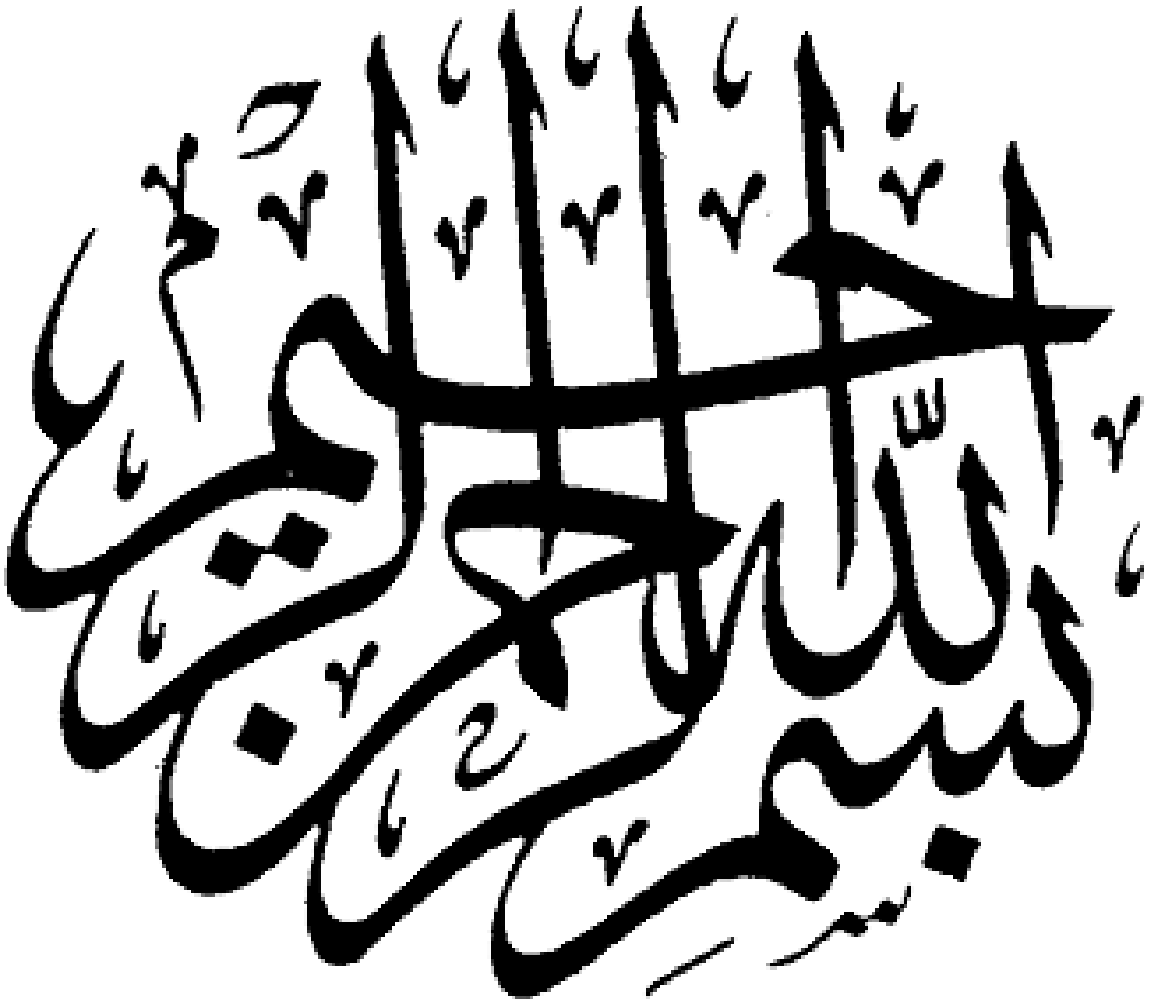
بسم الله الرحمن الرحيم

✍ إهداء:

إلى روح والدي جعله الله في الفردوس الأعلى من الجنة وإلى والدتي أطال الله

في عمرها وجعلها لي سراجا منيرا

إلى إخوتي حفظهم الله

إلى كل الأحباب والأصدقاء وزملاء الدراسة

أهدي هذا العمل...

شكر
وتقديـــــــــر

أول الشكر لله الواحد الأحد الذي خلق السماوات بلا عمد، ورزق الناس ولم ينسى أحد، الحمد لله على توفيقه لي في إتمام هذا العمل، فله الشكر حتى يرضى وله الشكر بعد الرضى.

ثم كامل الشكر والتقدير للأستاذ المشرف الدكتور منير رحماني صاحب الفضل بعد الله على ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات قيمة، له مني كل التقدير والإحترام.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة وتسخيرهم
وقتهم وجهدهم لقراءتها وتمحيصها.

كما أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إتمام هذا العمل.

راضية اسمهان خزاز

فهرس المحتويات

إهداء	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	VII -I
قائمة الأشكال والجداول	VIII- 5
قائمة المختصرات	X
المقدمة العامة	أ-س
الإطار النظري للاقتصاد الاجتماعي والتضامني	
تمهيد الفصل	02
المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	03
المطلب الأول: التأسيس الفكري للاقتصاد الاجتماعي والتضامني	03
1- المذهب التجاري	03
2- المذهب الكلاسيكي	04
3- المذهب الاشتراكي	04
4- المذهب الكينزي	05
5- تطور الفكر الاقتصادي الحديث	06
المطلب الثاني: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني- مفاهيم أساسية-	09
1- مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	09
2- خصائص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	21
3- أسس ومبادئ ومرتكزات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	21
المطلب الثالث: مراحل تطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	25
1- الفترة الأولى(1830-1890)	25
2- الفترة الثانية (بعد1900)	27
3- الفترة الثالثة (بعد1970)	30
المطلب الرابع: أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره المحوري	36
1- الأهداف الاجتماعية	36
2- الأهداف الاقتصادية	38
3- الدور الحيوي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني	40
المبحث الثاني: مقاربات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	42
المطلب الأول: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مكون من اقتصاد مجمع	42
1- مجالات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كاقتصاد مجمع	44
المطلب الثاني: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمعارضة سياسية للرأسمالية	46
1- أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والاقتصاد الرأسمالي	47
2- التوجه آليا نحو تطبيق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	50
المطلب الثالث: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كاقتصاد بديل	53
1- محطات في تاريخ تطور الاقتصاد البديل	54
2- أهداف ومبادئ الاقتصاد البديل	56

3- مميزات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كاقتصاد بديل	56
4- دور الدولة في ظل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كنموذج بديل	57
المبحث الثالث: الفاعلون في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	62
المطلب الأول: التعاونيات	62
1- تاريخ نشأة التعاونيات	62
2- التعاونيات: المفهوم، الأشكال، القيم والمبادئ	65
3- الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتعاونيات	69
المطلب الثاني: التعاضديات الاجتماعية	71
1- مفهوم التعاضدية الاجتماعية	72
2- مهام التعاضدية الاجتماعية	72
المطلب الثالث: الجمعيات أو المنظمات المجتمعية	74
1- نشأة الجمعيات	74
2- الجمعيات: المفهوم، الأهمية، الأهداف والخصائص	75
المطلب الرابع: المقاولات الاجتماعية	82
1- نشأة المقاولات الاجتماعية	82
2- المقاربات الخاصة بالمقاولات الاجتماعية	84
3- المقاولات الاجتماعية: المفهوم، المكونات والمبادئ	85
خلاصة الفصل	90
آليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للانتقال من النمو الاقتصادي إلى النمو الاقتصادي المدمج	
تمهيد الفصل	92
المبحث الأول:التأصيل النظري للنمو الاقتصادي والتوجه نحو النمو الاقتصادي المدمج	94
المطلب الأول: النمو الاقتصادي-مفاهيم أساسية-	94
1- مفهوم النمو الاقتصادي	94
2- قياس النمو الاقتصادي	95
3- أنواع النمو الاقتصادي	95
4- عناصر النمو الاقتصادي	96
المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي	97
1- العوامل الاقتصادية	97
2- العوامل غير الاقتصادية	99
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي	99
1- النظرية الكلاسيكية في النمو	100
2- النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي	101
3- النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية	103

4- النمو الاقتصادي في النظرية الماركسية	103
5- النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة	104
المطلب الرابع: النمو الاقتصادي المدمج وأبعاده	106
1- مفهوم النمو الاقتصادي المدمج	107
2-أبعاد النمو الاقتصادي المدمج	108
المبحث الثاني: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمحرك للنمو الاقتصادي المدمج	111
المطلب الأول: التعاونيات والتعاضديات كآلية لتحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي	111
أولا: التعاونيات كآلية لتحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي	111
1- دور التعاونيات في الحد من التضخم	111
2- دور التعاونيات في الحد من الفقر وتعزيز المواطنة	112
3- دور التعاونيات في مكافحة البطالة	113
4- دور التعاونيات في مساندة جهود المشروعات الصغيرة	116
ثانيا: التعاضديات كآلية لتحقيق الإدماج الاجتماعي	117
1-تعزيز وتوسيع التأمين الاجتماعي والحماية الاجتماعية	117
2-تعزيز وتوسيع الحوار الاجتماعي	118
المطلب الثاني: الجمعيات سبيل المشاركة المجتمعية	119
1-المشاركة المجتمعية: المفهوم والأبعاد	119
2-تعزيز التعاون بين الشركاء الاجتماعيين	122
المطلب الثالث: المقاولات الاجتماعية ودورها في تدعيم الجانب الاجتماعي للنمو الاقتصادي	126
1- المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة	126
2-القرض المصغر ومقاولات القروض الصغرى	129
3-دور المقاولات الاجتماعية في الجانب الاقتصادي	130
4- دور المقاولات الاجتماعية في الجانب الاجتماعي	132
المبحث الثالث: الآليات المجتمعية لتحقيق النمو الاقتصادي المدمج والرفاهية الاجتماعية	135
المطلب الأول: السياسات الاجتماعية كمدخل لتحقيق الرفاهية الاجتماعية	135
أولا: الرفاه الاجتماعي	135
1-نمط المعيشة	136
2-نوعية وجودة الحياة	137
ثانيا: السياسات الاجتماعية	139
1- مفهوم السياسات الاجتماعية	139
2- دوافع ظهور السياسات الاجتماعية	141
3- أهداف السياسات الاجتماعية	141
4- بناء السياسات الاجتماعية وكيفية عملها	143
5-السياسات الاجتماعية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	149

المطلب الثاني: العدالة الاجتماعية والحاجة إلى نمط جديد للنمو الاقتصادي	**150**
1-أساسيات حول العدالة الاجتماعية	**150**
2-مرتكزات العدالة الاجتماعية	**151**
3- مبادئ العدالة الاجتماعية	**154**
4- سبل تعزيز العدالة الاجتماعية	**155**
5- مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إرساء العدالة الاجتماعية	**156**
المطلب الثالث: مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق التكافل الاجتماعي	**160**
1- مفهوم التكافل الاجتماعي وجوانبه	**160**
2- الأهداف العامة للتكافل الاجتماعي فيى ظل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	**161**
3- وسائل التكافل الاجتماعي ومظاهر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	**164**
خلاصة الفصل	**173**
تجارب الدول في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مع سبل استفادة الجزائر منها	
تمهيد الفصل	**175**
المبحث الأول: التجربة البرازيلية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	**176**
المطلب الأول: تطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في البرازيل والسياسات العامة الداعمة له	**176**
1-فترة الثمانينات	**176**
2- فترة التسعينات	**177**
3- فترة ما بعد سنة 2000	**178**
المطلب الثاني: أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالبرازيل	**183**
المطلب الثالث: سياسات وبرامج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وأهم المبادرات الناجحة	**186**
1- برامج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المتبعة بالبرازيل	**186**
2- السياسات الهيكلية لمحاربة الجوع في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالبرازيل	**188**
3- أهم التجارب الناجحة والمبادرات المبتكرة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالبرازيل	**197**
المطلب الرابع: تقييم التجربة البرازيلية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	**202**
المبحث الثاني: التجربة الفرنسية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	**208**
المطلب الأول: تطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بفرنسا	**208**
المطلب الثاني: الإطار القانوني والمؤسسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في فرنسا	**210**
1-على المستوى المؤسسي	**211**
2-على مستوى التمثيل الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني	**211**
المطلب الثالث: تقييم التجربة الفرنسية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	**216**
1- النتائج المحققة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بفرنسا	**216**

المبحث الثالث: التجربة المغربية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	**221**
المطلب الأول: تطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب	**221**
المطلب الثاني: الإطار القانوني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب	**224**
المطلب الثالث: آليات وسياسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب	**227**
1-الميكروقرض في المغرب	**227**
2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**228**
3- صندوق التكافل العائلي	**229**
4- وضع سياسات تشجيعية للعمل التعاوني المنظم	**229**
المطلب الرابع: الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب	**232**
1-الرؤية ومحاور استراتيجية المغرب في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	**233**
2-آفاق الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب	**241**
المطلب الخامس: تقييم التجربة المغربية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	**242**
المبحث الرابع: التجربة الجزائرية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وسبل استفادتها من التجارب الدولية (البرازيل، فرنسا والمغرب)	**249**
المطلب الأول: الإطار المؤسسي والقانوني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر	**250**
1-على الصعيد القانوني	**250**
2- على الصعيد المؤسسي	**250**
المطلب الثاني: المتدخلون في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالجزائر	**260**
1-الجمعيات	**260**
2-التعاضديات	**261**
3- التعاونيات	**262**
4-القطاع الخيري في الجزائر	**262**
المطلب الثالث: سبل استفادة الجزائر من التجارب الدولية (البرازيل، فرنسا والمغرب) في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	**271**
1-سبل استفادة الجزائر من التجربة البرازيلية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	**271**
2-سبل استفادة الجزائر من التجربة الفرنسية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	**273**
3-سبل استفادة الجزائر من التجربة المغربية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	**275**
4- الخطوات المطلوبة من الدولة الجزائرية لإنجاح تجربة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	**276**
خلاصة الفصل	**279**
الخاتمة العامة	**286-281**
قائمة المراجع	**306-288**

الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
	الفـــــــــصـــــــــل الأول	
01	قيم ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	**24**
02	الدور الحيوي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني	**40**
	الفـــــــــصـــــــــل الثـــــاني	
03	أبعاد النمو الاقتصادي المدمج في البلدان المتقدمة والسائرة في طريق النمو	**108**
	الفصـــــــــــل الثـــــالـــــث	
04	السياسات العامة والمبادرات المتبعة لدعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في البرازيل	**183**
05	أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالبرازيل	**185**
06	تطور مناصب العمل المرتبطة بكل نوع من مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في فرنسا خلال الفترة (2012-2020)	**219**
07	مساهمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الاقتصاد المغربي	**244**
08	تطور عدد التعاونيات في المغرب خلال الفترة(2000-2020)	**230**

الأشكـــــــــــال

الرقم	العنوان	الصفحة
	الفـــــــــصـــــــــل الأول	
01	مصطلحات ومقاربات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	**19**
02	مقومات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	**20**
03	مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	**21**
04	موقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتصوراته الثلاث	**43**
	الفـــــــــصـــل الثـــــاني	
05	أبعاد النمو الاقتصادي المدمج	**108**
06	مبادئ المشاركة المجتمعية	**121**
	الفـــــــــصـــل الثـــــالث	
07	معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالبرازيل خلال الفترة(2003-2019)	**205**
08	توزيع منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالبرازيل	**206**
09	تطور معدّل مناصب الشغل المستحدثة من قبل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في فرنسا خلال الفترة(2010-2019)	**217**

10	تطور مناصب العمل الخاصة بمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في فرنسا خلال الفترة (2011-2020)	**218**
11	المحاور الاستراتيجية لتعزيز مبادرة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب	**234**
12	تعزيز وترويج منتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب	**235**
13	تعزيز الوصول إلى منتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في السوق المغربي	**236**
14	تعزيز وتنظيم الجهات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب	**237**
15	تهيئة بيئة مواتية لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب	**238**
16	تعزيز ظهور مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المناطق المختلفة للمغرب	**239**
17	تسهيل وصول الجهات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى الضمان الاجتماعي في المغرب	**240**
18	تطوير أدوات الرصد والتقييم وذكاء الأعمال والتواصل والشراكة بالمغرب	**241**
19	تطور عدد التعاونيات في المغرب خلال الفترة(2000-2020)	**245**

FAO	**Food and agriculture organization**	**منظمة الأغذية والزراعة** هي منظمة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تقود الجهود الدولية للقضاء على الجوع، تأسست في 16 أكتوبر 1945 بكندا ويبلغ عدد أعضاء المنظمة 194 عضوا.
ILO	**International labour organization**	**منظمة العمل الدولية** هي وكالة تابعة للأمم للمتحدة تتمثل مهمتها في تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال وضع معايير العمل الدولية تأسست في أكتوبر 1919 في إطار عصبة الأمم وهي أول وأقدم وكالة تابعة للأمم المتحدة، تضم منظمة العمل الدولية 187 دولة عضو، يقع في مقرها في جنيف سويسرا مع حوالي 40 مكتبا ميدانيا حول العالم.
PIB	**Gross domestic product**	**الناتج الداخلي الخام** هو مجموع قيمة السلع والخدمات النهائية الناتجة عن نشاط إقتصادي في مجتمع خلال فترة زمنية زمنية، وهناك 3 طرق لحسابه هي طريقة الدخل، الإنتاج والإنفاق، ووفقا لطريقة الإنتاج فإنّ الناتج الداخلي الخام هو مجموع القيم المضافة لمختلف القطاعات.

مقدمة عامة

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وعلى امتداد عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، شاع في الأوساط الفكرية والأكاديمية وعلى مستوى الحكومات والنظم السياسية وفي أروقة المنظمات الدولية إعتقاد مؤداه أن على الدولة القيام بدور مركزي في الشؤون الإقتصادية والإجتماعية تأسيساً على الثقة بقدرتها الفائقة على حشد وتوزيع الموارد، وبقدرتها على التخطيط والاستثمار العام، وانطلاقاً من هذه القناعة شهدت الدول الرأسمالية في الغرب في إطار ما اصطلح على تسميته بدولة الرفاه Welfare State ودول العالم الثالث في سياق مواجهتها أو استجابتها لتحدي التنمية الإقتصادية اتساعاً متنامياً في الدور الإقتصادي والإجتماعي للدولة، عبر عن نفسه بإنشاء وإدارة مشروعات تنموية مثلت أهمية نسبية كبيرة بمختلف المعايير الإقتصادية، كما أصبحت الدولة مسؤولة أيضاً على توفير قدر من الحقوق الإقتصادية والإجتماعية للمواطنين وضمان تحقيق مستوى معين من العدالة والمساواة فيما بينهم.

ومن هذا المنطلق جرى الترويج لما يعرف بالإقتصاد الإجتماعي والتضامني الذي **يعبر عن مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنيات مهيكلة أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين، بهدف تحقيق المصلحة الجماعية والمجتمعية وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي يكون الانخراط فيه حرا** فهو يقوم على طريقة جديدة للعيش والتنظير في الاقتصاد، بحيث أنّه ينبغي على هذا الأخير أن ينتج ويعيد إنتاج الظروف المادية وغير المادية التي توفر الكيفية الصحيحة للعيش لفائدة المجتمع ككل، وذلك من خلال اقتراح طرق مبتكرة لإنتاج السلع والخدمات فضلا عن الفرص المعيشية التي توفرها للفقراء، وبناء على ذلك فإنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بإمكانه أن يلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي ليس فقط بسبب إسهامه الكبير في الناتج الداخلي الخام، بل من حيث مبدأ التضامن الذي يقوم عليه كذلك.

ازداد اهتمام حقل الدراسات الغربية المعاصرة الخاصة بموضوع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي يصب في توجيه وتحقيق الخدمة والنفع العام، حيث تطورت أطره النظرية ومبادئه نتيجة ضغوطات اجتماعية وتعقد مطالب الحياة اليومية وما ترتب عن الأنظمة الليبرالية، ومع تزايد عدد المفكرين الاقتصاديين الذين ينظرون نظرة جادة إلى القطاع المستقبلي، فقد لاحظ جلهم على أنّه البديل العملي الوحيد الذي يمكن أن يتجه النّاس إليه الآن في ظل انكماش دور الاقتصاد الرأسمالي ودور الحكومة كملاذ أخير للتوظيف، وبحسب رأيهم فإنّ ما يؤشر على نجاح نمط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني واتساع انتشاره هو توفيقه بين البعد الربحي وتحسين نوعية الحياة لقطاعات اجتماعية واسعة على اعتبار صبغته الديمقراطية التي تتيح فرص الاستثمار للجميع، بمعنى أخر يختزن هذا الاقتصاد قدرات تنموية وأشكالا جديدة من التعديل الأخلاقي لمسار العولمة، فإنّه شكل جديد للتصرف الاجتماعي في الفقر وإجابة مستحدثة عن حاجات اجتماعية ملحة وتطلعات شعبية متصلة بتعزيز الهوية الجماعية ومشاعر الانتماء إلى مجتمع أكثر ديمقراطية وعدالة.

تمّكن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من اكتساب أهمية متزايدة عبر السنوات العشرين الماضية، فهو استجابة تلقائية للبحث عن نموذج شامل يمكن أن يسفر عن تشغيل أكثر استقرارا، وفرص عمل أفضل من أجل اندماج الفئات المستضعفة في العمل مثل قطاع الشباب والعمل الخيري الذي أصبح جزءا متزايد الأهمية من نسيج الاقتصاد العالمي، فقد زاد الطلب على الأعمال الخيرية وأصبحت الحقول المعرفية لهذا الاقتصاد مندمجة في مفهوم الاقتصاد الثالث الذي يشمل القطاع الجمعوي أو شبه العمومي، غالبا ما يمنح لهما دعما ماليا من الدولة والتي تنطلق من استراتيجية مبدأ العمل التطوعي...وهو الأداة التطبيقية التي تساعد على النهوض بالمشروع غير القائم على فلسفة كسب الربح والمغالاة في تكوين الثروة.

لقد ظهر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كاقتصاد مواز يشكل الدعامة الثالثة التي يرتكز عليها الاقتصاد المتوازن إلى جانب القطاع العمومي والقطاع الخاص، إلاّ أنّه لا يحظى بتعريف موحد، فهناك مقاربة أولى تعتبر أنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يتحدد بكل بساطة عن طريق الأنشطة الخاصة التي تنطوي عليها من حيث الإنتاج والتعاضد والصحة والتعليم أو الإدماج الاجتماعي، ومقاربة ثانية تجعل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مقتصرا على نوع معين من المقاولات مثل التعاونيات والتعاضديات والجمعيات، ومع ذلك هناك اتفاق عام على الصعيد الدولي من أجل اعتبار أن مبادئه التأسيسية تختلف بشكل كبير عن الاقتصاد الرأسمالي الكلاسيكي، حيث توجد في صلب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فكرة الفعل الاقتصادي المبني على قيم وغايات تجعل من التنمية البشرية هدفا قبل أي اعتبار يتعلق بالربح، لذلك فإن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يحظى باهتمام خاص من طرف المجتمعات بدءا من المجتمعات المتطورة إلى المجتمعات النامية وذلك بسبب التوازن الذي من شأن هذا الاقتصاد أن يحققه، وذلك لأنه يعمل على تعزيز قيم ومبادئ التضامن من خلال روح المشاركة الطوعية والمبادرة الشخصيــة كما أنّه يعمل على إقامة التوازن بين النجاح الاقتصادي من جهة ومبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى مع إضفاء البعد الإنساني على العلاقات الاقتصادية.

اليوم أصبح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حقيقة واقعة في كثير من دول العالم على غرار البرازيل التي اتجهت نحو تبني الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للقضاء على مشاكل الجوع والفقر التي أثقلت كاهل البرازيليين، وكذا فرنسا التي تعتبر من أوائل الدول التي دعت إلى ضرورة التوجه إلى هذا النوع من الاقتصاد، وكمثال عن الدول العربية كانت المملكة المغربية هي السبّاقة للخوض في غمار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لأنّ هذا النوع من الاقتصاد يعزز القيم والمبادئ التي تركز على احتياجات النّاس داخل مجتمعاتهم، وروح المشاركة الطوعية والمساعدة الذاتية والاعتماد على الذات، من خلال المنظمات والمشروعات، سعى هذا الاقتصاد إلى تحقيق توازن اقتصادي ناجح بكل نزاهة وعدالة اجتماعية بدءا من المستوى المحلي حتى المستوى العالمي، فهذه النزاهة تمثل العدالة في

المساواة للمواطنين أمام القانون وفي الحقوق والواجبات، وهذا باعتبار العدالة الاجتماعية العمود الفقري لاستدامة التنمية.

والجزائر كباقي دول العالم، لم تقف تنظر وتنتظر قطار هذا الاقتصاد، بل سعت وسارعت ولازالت كذلك بكل ما أوتيت من جهد ووسائل متوافرة لاستغلال ميزات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فوضعت العديد من الهيئات العمومية التي من شأنها خدمة فئات المجتمع المتنوعة حتى يكون لها دور في الاقتصاد الوطني.

لقد ظهر الإقتصاد الإجتماعي والتضامني على أن يكون حلا وسطا بين الرأسمالية (إقتصاد السوق) والإشتراكية يعمل على المزاوجة بين النمو الإقتصادي من جهة والرفاهية الإجتماعية من جهة أخرى.
ومن هذا المنطلق ارتأينا طرح التساؤل أو الإشكالية الموالية:

كيف يساهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كآلية في تحقيق النمو الاقتصادي المدمج والرفاهية الاجتماعية؟ وكيف نجحت كل من البرازيل، فرنسا والمغرب في تبني هذا النوع من الاقتصاد؟ وما سبيل الجزائر للاستفادة من هذه التجارب؟

وينبثق عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية منها:

- ما ماهية الإقتصاد الإجتماعي والتضامني؟
- ما هي مبادئ، وأسس الإقتصاد الإجتماعي والتضامني؟
- ماهي أسس ومرتكزات التجارب المختلفة للدول محل الدراسة في تبنيها للإقتصاد الإجتماعي والتضامني؟
- ماهي سبل الجزائر للاستفادة من التجارب محل الدراسة في تبنيها للاقتصاد الاجتماعي التضامني ؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة الموضوع تعتمد الدراسة على فرضية عامة تنبثق عنها مجموعة من الفرضيات الفرعية:

الإقتصاد الإجتماعي والتضامني إقتصاد متوازن يعتمد على آليات ناجعة وفعالة لتحقيق النمو الإقتصادي المدمج والرفاهية الإجتماعية.

وينبق عن هذه الفرضية العامة الفرضيات الفرعية الموالية:

- الإقتصاد الإجتماعي والتضامني يعمل على المزاوجة بين النمو الإقتصادي والرفاهية الإجتماعية.

- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يؤدي إلى تحقيق العدل الاجتماعي وحماية حق المجتمع وبالتالي يمكن أن يكون بديلا حقيقيا.
- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو اقتصاد قائم بذاته له برامج وآليات وشروط يقوم عليها كما له علاقات مع مختلف أصناف وطبقات المجتمع.
- الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعتبر مسارا بديلا وتكميليا لتحقيق النمو الاقتصادي المدمج والرفاهية الاجتماعية للنهوض بمكانة المجتمعات.
- الخبرات الدولية الناجحة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يمكن للجزائر أن تستفيد منها.
- يعمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على امتصاص فائض اليد العاملة وخلق توازن في سوق العمل، فهو بالتالي نشاط مكمل للاقتصاد الرأسمالي، كما أنّه بالرغم من السلبيات المتزايدة لهذا الأخير، إلاّ أنّه لن يحل الأزمات المتكررة للاحتياطات العالمية ولن يعالج الدين العام الثقيل الملقى على عاتق الدول.
- الاقتصاد الجزائري اقتصاد حديث مقارنة بالاقتصادات الدولية الكبرى وهذا ما يمّكن مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن يكون لها دور بارز في تحفيزه وتطويره ليصبح اقتصادا نموذجيا يحاكي النماذج الاقتصادية المتطورة.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها كونها تعالج موضوع الإقتصاد الإجتماعي والتضامني الذي يعمل على الموازنة بين الإهتمامات الإقتصادية والإجتماعية، من خلال العمل على تحقيق النمو الإقتصادي المدمج والرفاهية الإجتماعية كما تنبع أهمية هذه الدراسة أيضا من كون التجارب المدروسة من أهم التجارب وأنجحها في مجال الإقتصاد الإجتماعي والتضامني وذلك بغرض التعرف عليها والإستفادة منها.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى

- التعريف بالإقتصاد الإجتماعي والتضامني من خلال المفهوم، الأسس، المبادئ...
- التعرف على مبررات الإعتماد على الاقتصاد الإجتماعي والتضامني وشروط ومتطلبات تحقيقه ونجاحه.
- استعراض بعض التجارب في مجال تطبيق الإقتصاد الإجتماعي والتضامني مع إمكانية استفادة الجزائر منها قصد إنجاح تجربة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فيها.

حدود الدراسة: ترتكز حدود هذه الدراسة على الدول موضوع البحث والدراسة، حيث تم اختيار هذه الدول باعتبارها تجارب عالمية رائدة فيما يخص الاقتصاد الاجتماعي

والتضامني خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ويستند الجمع بين هذه التجارب الناجحة إلى عدد من المعايير منها أنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قد مكّن هذه البلدان إلى حد كبير من تجاوز الآثار السلبية الناتجة عن مختلف الأزمات التي مرت بها خاصة بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وما خلفته من آثار سلبية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي معا.

تعتبر التجربة البرازيلية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني خريطة طريق بالنسبة للسياسات والإجراءات التي على الدول التي لم تستطع النهوض بهذا الاقتصاد اتباعها وتبنيها، فمبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في البرازيل والتي كانت لا تعدو أن تكون مبادرات للسكان الذين يعيشون على هامش الاقتصاد الرسمي، أصبحت بعد جهد كبير من القائمين عليها من مسؤولين وأفراد ومؤسسات ذات أهمية بالغة في تحقيق التنمية والقضاء على العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية.

يعتبر النموذج التعاوني الفرنسي في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أفضل النماذج على مستوى العالم حيث وصلت الشركات الناشئة الفرنسية في معظم القطاعات إلى مرحلة متقدمة من التطور على المستوى الفردي وعلى مستوى كبير من التكامل.

وتعتبر التجربة المغربية أنموذجا عربيا رائدا من حيث تطوير الهيكل المؤسسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث تعتبر من أوائل الدول العربية التي عرفت نظام التعاونيات منذ أواسط القرن الماضي.

دوافع اختيار موضوع الدراسة:

تكمن دوافع اختيارنا لهذا الموضوع فيما يلي:

- ندرة الدراسات في هذا الموضوع، خاصة فيما تعلق بالإقتصاد الإجتماعي والتضامني كنظام إقتصادي جاء بآليات محددة تعمل على تحقيق النمو الإقتصادي المدمج والرفاهية الإجتماعية.
- حداثة الموضوع بالنظر لإطاره الزمني، وتزايد الطروحات الخاصة به.
- اعتبار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الحل الأمثل للحد من العجز والفقر والتهميش في العالم، فكان كسبب وجيه لنا لمعرفة مدى مساهمة هذا الاقتصاد في الحد من الأزمات في الجزائر.
- أنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يسعى إلى التوفيق بين مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية وبين النجاح الاقتصادي مضيفا على العلاقات الاقتصادية بعدا إنسانيا.
- الميول الشخصية للبحث في هذا الموضوع والتي تتناسب مع طبيعة تخصصنا.

صعوبات الدراسة: من خلال دراستنا لموضوع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالخصوص آلياته وشروطه يمكننا حصر الصعوبات فيما يلي:

- ندرة المادة العلمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني خاصة باللغة العربية.
- عدم تناول هذا الموضوع تقريبا من الزوايا التي قمنا بدراستها.
- قلة الإحصائيات الخاصة بالموضوع خاصة ما تعلق ببعض الدول المتضمنة في الدراسة، وفي حالة وجودها فهي إحصائيات مختلفة ومتضاربة أحيانا.
- **الدراسات السابقة:**

- **1.Hicham Belmaati, décembre 2018**. **la contribution de l'économie sociale et solidaire pour une croissance inclusive au Maroc**, revue marocaine de recherche en management et marketing n°18.

- توصلت هذه الدراسة إلى أنّ:
- - منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تلعب دورا هاما في ايجاد الحلول لمختلف المشاكل والأزمات الاقتصادية والاجتماعية عبر مناطق المغرب.
- - الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعتبر الأول من نوعه بالنظر لمحتواه وتوجهه وخصائصه.
- - المغرب بحاجة إلى اقتصاد جديد يحمل في طياته إجابات على مختلف المشاكل والأزمات، اقتصاد قادر على حل مشاكل اللاعدالة والاقصاء الاجتماعي وهذا الاقتصاد هو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- **2.برية سيف الدين**،2016/2015، **آليات وشروط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني- دراسة مقارنة فرنسا المغرب والجزائر**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر.

- توصلت هذه الدراسة إلى أنّ:

- - الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حقيقة واقعة من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولاشك أنّ الدور الذي يلعبه هذا النوع من الاقتصادات هام من حيث العمالة والأهمية الاقتصادية والتغلغل الاجتماعي؛

- -تشترك منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في سمات مشتركة تميزها عن الاقتصاد العام وعن الاقتصاد التقليدي الذي يهدف إلى الربح، وجميعها تهدف إلى اتباع أهداف اجتماعية واقتصادية موحدة؛

- -بناء على دراسة المقارنة، تبيّن أنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بإمكانه أن يلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي ليس فقط بإسهامه في الناتج الداخلي الخام، بل من حيث مبدأ التضامن الذي يقوم عليه؛

- -التجربة الجزائرية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني لازالت في بدايتها خصوصا في مجال عمل المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن يجب تفعيل الأساليب العملية في الدعم والمرافقة.

- **3. عزيز محجوب، 03 مارس 2018 الاقتصاد الاجتماعي التضامني بالمغرب من الأشكال التقليدية إلى التنظيمات الحديثة(التعاونيات نموذجا)، مجلة العلوم الاجتماعية، دورية دولية علمية محكمة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا** توصلت هذه الدراسة إلى أنّ تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تشكل مثلثا عمليا وعلميا يتألف من الأهداف الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية والبيئية وهو ما يفضي إلى خلق تنمية بمستويات متعددة من الفرص والتمكين والحماية للإنسان، كما تخلق الثقة ورأس المال الاجتماعي، ممّا قد يشجع بدوره على تنفيذ المشاريع المترابطة.
- **4. جلابة علي، بن عمارة منصور، ديسمبر 2017، دور مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التنمية المحلية، تجربة فرنسا، جامعة باجي مختار، عنابة، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي LFIEGE توصلت هذه الدراسة إلى أنّ:**
- - الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعتبر مسارا بديلا وتكميليا لتنمية محلية والنهوض بمكانة المجتمعات.
-
- **5. بن أحمد جيلالي، عاشور ثاني يامنة، مارس 2018، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني سبيل تحقيق التنمية العادلة في الجزائر، عرض لتجارب دولية رائدة في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- مخبر GPES** توصلت هذه الدراسة إلى أنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني اقتصاد جواري يهتم بالقضايا الجوهرية للإنسان بشكل يحقق له الرفاه الاقتصادي والعدل الاجتماعي، ممّا يقوي التماسك بين أفراد المجتمع.
- **6. أحمد خلف حسين الداخل،13-14 نوفمبر 2018، الاقتصاد الاجتماعي التضامني إطار مفاهيمي ودعوة للاعتماد، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، عدد خاص. ، توصلت هذه الدراسة إلى أنّ:**
- -الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو اقتصاد أنشطته ذات إدارات ديمقراطية مستقلة تعتمد في الأصل على الانتماء الحر وتسعى للنهوض بالواقع والمستقبل الاقتصادي والاجتماعي بأسلوب تشاركي.
-
- 7. **ماجدة صواب، بوشتى الخزان،2014، جمعيات القروض الصغرى بالمغرب ودورها في تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، المغرب، توصلت هذه الدراسة إلى:**

- تنامي دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية كشريك أساسي وبديل للدول في خلق فرص التنمية ومساعدة الشعب بواسطة الشعب لتجاوز الأزمات انطلاقا من مقاربات جديدة تتدخل في التنمية والتشغيل في إطار ما يعرف بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

- **8. Achour Hafsa, 2017/2018, l'émergence d'une économie sociale et solidaire au Maroc à la lumière des théories du troisième secteur, management school- liège université, hdl.handle.net/2268.2/4772.**

- l'économie sociale et solidaire au Maroc est considéré comme une alternative aux dysfonctionnement du marché et à une insuffisante intervention des institutions publiques face à ce constat de nombreuses initiatives ont vu le jour sous la forme de coopératives d'associations et de mutuelles aussi que de l'entrepreneuriat social qui sont les structures les mieux adaptés pour répondre aux exigences de développement durable de société.

- **9. شريف مصطفى، مناد علي، 2015، تجربة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر، مجلة البحوث، العدد01،** يبرز هذا المقال تدخل الدولة في هذا النوع من الاقتصاد من أجل إخفاء آثار الأزمة الاقتصادية جرّاء الآثار السلبية للعولمة من خلال إنشاء هياكل وطنية ومحلية كنماذج من أجل إشراك المواطنين في التنمية والتضامن المتوازن مبرزا أهم ما تولد عن هذا الشأن وهي الشبكة المغاربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني المتضمنة كل من الجزائر، تونس والمغرب.

- **10. محجوب عزيز، محفوظ مراد، غزال مريم،2019، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نموذج تنموي جديد للاقتصاد المحلي في ظل تحديات العولمة، مجلة الإبداع، المجلد09، العدد01، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب،** خلصت هذه الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في القوانين الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني حتى يصبح نشاطا قويا وقادرا على حماية المشتغلين به والهياكل المستوعبة له.

- **11.برّية سيف الدين، بن سعيد محمد، 2020، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في التنمية المحلية، دراسة حالة الجزائر، المجلد13، العدد03، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.**

- توصلت هذه الدراسة إلى أنّه بالرغم من قلة ثقافة المجتمع الجزائري في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلاّ أنّه بإمكانه أن يلعب دورا هاما في التنمية المحلية، ليس فقط بإسهامه في الناتج الداخلي بل أيضا من حيث مبدأ التضامن الذي يقوم عليه هذا الاقتصاد.

- **12.عبد الجليل مقدم، بوعقال سماح، نحو اقتصاد اجتماعي وتضامني(عرض تجارب دولية في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني)، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد05، العدد01.**

- توصلت هذه الدراسة إلى أنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قطاع حديث العهد، حيث أنّ الاعتراف به في دساتير وتشريعات الدول لم يكن إلاّ مع بداية القرن الواحد والعشرين ومع ذلك فهو يلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما يوفره من فرص عمل وتحقيق دخل معتبر إضافة إلى تحقيق المساواة والعدالة بين الأطراف من خلال مبدأ الانخراط الحر والتسيير الديمقراطي الذي يقوم عليه هذا الاقتصاد.

- **13.Magali Zimmer, Carolina orquiza cherfem, April2015, towards a social and solidarity economy theory, the Brazillian and French experiences, international social economy journal, RECMA, number336.**

- This article examines the different conceptions of the social and solidarity economy in Brazilian and French academic circle and more particularly how they view the SSE's role in society and social change.

- **14. تواتي مريم، عزيز محجوب، 13/12 مارس2018، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تجارب ومقرنات عربية ودولية، المؤتمر الدولي حول الاقتصاد العادل والتضامني بين الرهانات الاقتصادية ومستلزمات العدالة الاجتماعية، جامعة البليدة02.**

- توصلت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يمكن من تعزيز إقامة توازن جيد على مستوى الاستثمارات كما يعد فرصة سانحة تجعل جميع الشرائح الاجتماعية والمقاولات من مختلف القطاعات والمجالات تساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين النمو الاقتصادي.

- **15.حمول طارق، مدوش ريم، دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق العدالة الاجتماعية.**

- توصلت هذه الدراسة إلى أنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يؤثر تأثيرا ايجابيا بتوفير مناصب العمل والحد من البطالة إضافة إلى تحسين مستوى المعيشة فضلا عن توفير الخدمات الأساسية ومساعدة الفئات الفقيرة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

- **16.Hadefi Abdelkrim Zoheir, micro finance, le nouvel outil de l'économie solidaire pour la lutte contre la pauvereté et l'exclusion sociale(l'experience du Maroc), 12/13 Mars 2018, université de Blida.**

La micro finance a crée des opportunités d'emploi au Maroc, le secteur continu à investir dans le renforcement des capacités pour élever ses pratiques de l'industrie de la microfinance aux meilleurs normes internationales.

- **17.منجي مقدم، 2018، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني محرك التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، مجلة ورقات سياسية.**

- توصلت هذه الدراسة إلى أنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو اقتصاد مبني على العلاقات الاجتماعية وعلى واجب التضامن من أجل ضمان المصلحة العامة، كونه شكل من أشكال التصدي لانتهاكات الليبرالية الجديدة والنزعة الفردية الفرطة لاقتصاد السوق.

موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

إنّ هذه الدراسة تعد تكملة لبحوث سابقة، كما قد تشكل سندا جديدا على اعتبار أنّ البحوث التي تم الإطلاع عليها كانت تركز على جانب معين فقط وهو الاقتصاد الاجتماعي منفردا أو الاقتصاد التضامني لوحده ولم تتناول الإقتصاد الإجتماعي والتضامني كنظام اقتصادي يعمل على تحقيق النمو الإقتصادي المدمج والرفاهية الإجتماعية كما أنّ الدراسات السابقة لم تتطرق بالتفصيل والدقة التي تطرقت لها دراستنا فيما يخص تجارب الدول في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والإضافة التي جاءت بها دراستنا والتي يجدر بنا الإشارة إليها هو محاولة إسقاط تجارب الدول محل الدراسة على الجزائر بغرض الاستفادة من النقاط الإيجابية وتفادي السلبية منها في مسيرتها وتوجهها نحو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وهو ما ستحاول هذه الدراسة التركيز عليه.

المنهج المستخدم في الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكال والتساؤلات المطروحة في هذه الدراسة، تمّ استخدام منهج الوصف، ونظرا لأنّنا بصدد دراسة علاقة متغيرات فيما بينها كان من الأنسب أيضا استخدام المنهج التحليلي وهو الذي يسمح لنا بتحليل المتغيرات وكذا معرفة العلاقة بينهم، بالإضافة إلى التعبير عنها كميا، فهو يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ثم يقوم بوصفها وصفا دقيقا بجمع المعلومات وتنظيمها للوصول إلى وجهات نظر، ثم إيجاد النتائج واستخلاصها لكي تسهم في فهم الواقع المدروس وتطويره.

-**المنهج الوصفي:** تم استخدامه بغرض إثراء الدراسة من جانبها النظري وتم من خلال مسح المراجع والمصادر العلمية إلى حد مرضي لمراجعة الأدبيات المتعلقة بالمتغيرات الأساسية للدراسة والمتمثلة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، النمو الاقتصادي المدمج، الرفاهية الاجتماعية.

-**المنهج التحليلي:** تم استخدامه من أجل المعالجة الكمية للدراسة كونه يحلل المعطيات احصائيا من خلال التحليل المنطقي للمعطيات المتوفرة عن تجارب الدول محل الدراسة في

مجال تطبيق الإقتصاد الإجتماعي والتضامني وذلك للوقوف على مرتكزات وأسس هذا الاقتصاد في كل تجربة على حدى والاستفادة قدر الإمكان من التجارب الناجحة منها، ومن ثم استخلاص النتائج المنطقية التي يفرضها منطق تحليل الأسباب وربطها بمسبباتها.

التعاريف الاجرائية لمتغيرات الدراسة:

- **الإقتصاد الإجتماعي والتضامني:** يعبر عن مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنيات مهيكلة أو مجتمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين، بهدف تحقيق المصلحة الجماعية والمجتمعية، وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي يكون الانخراط فيه حرا.

ويسعى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى أن يكون حلا من شأنه إعطاء ديناميكية للمؤسسات التي تهدف في المقام الأول إلى تعزيز التماسك الاقتصادي والاجتماعي والمجالي، كما أن هذا الاقتصاد الذي ينصب اهتمامه على العنصر البشري يهدف إلى أن يكون كذلك اقتصادا مدمجا يعطي نفسا جديدا للنمو الاقتصادي.

- **النمو الإقتصادي:** هو أحد أهم المؤشرات الإقتصادية، يعرف بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، ولذلك فهو يعنى بشكل عام بزيادة الدخل للدولة ووفق ما سبق فإن النمو الإقتصادي يتجلى في: زيادة الناتج الوطني الحقيقي، إرتفاع معدل الدخل الفردي.
- **النمو الاقتصادي المدمج:** يعرفه البنك الآسيوي للتنمية على أنّه النمو الذي لا يكتفي بخلق فرص اقتصادية فحسب بقدر ما يضمن المساواة للجميع ولاسيما الفقراء في الولوج إلى هذه الفرص.
- **الرفاهية الإجتماعية:** ليس هناك تعريف متفق عليه حتى الآن للرفاهية الإجتماعية ومن التعاريف التي لقيت قبولاً واسع النطاق هو التعريف الذي وضعته الأمم المتحدة سنة 1963 " الرفاهية الإجتماعية هي مجموعة من الأنشطة والبرامج الموجهة اجتماعياً والهادفة إلى تحسين مستوى الفرد والمجتمع.

هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول بالشكل التالي:

الفصل الأول: خصص لدراسة الإطار النظري للإقتصاد الإجتماعي والتضامني من خلال التعرض لمفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتطوره عبر المراحل التاريخية، بحيث أبرزنا مصدر نشأته وتاريخه ومدى الإجماع الذي حصل عليه، بالإضافة إلى الخصائص والمعايير التي تميز بها، معتمدين في ذلك على أهم إسهامات الباحثين والهيئات الرسمية والوطنية والدولية، كما شمل هذا الفصل المقاربات النظرية والنماذج التي صاحبت انتشار مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، زيادة إلى إبراز مختلف الأبعاد والامتدادات التي تخص هذا النمط من الاقتصاد.

الفصل الثاني: خصص لدراسة مختلف الآليات التي يعتمد عليها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بغرض الانتقال من النمو الاقتصادي إلى النمو الاقتصادي المدمج وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، فقد عملنا على إبراز المجالات الكبرى التي يمكن أن ينشط فيها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مع ذكر الآفاق التي يمكن أن يتطور من خلالها.

الفصل الثالث: خصص لتجارب الدول موضوع الدراسة في مجال تطبيقها للإقتصاد الإجتماعي والتضامني حيث تمت دراستها دراسة مفصلة، بحيث تطرقنا إلى الآليات المتخذة من قبل كل دولة من الدول الثلاث وكذا القوانين والأسس التي اعتمدتها هذه الأخيرة في تبنيها لهذا الاقتصاد، وقمنا بتحليل النتائج المتوصل إليها واستخلصنا أهم ما يمكن للجزائر الاستفادة منه في كل تجربة على حدى، مع إمكانية تطبيق التجربة على الجزائر في تبنيها الإقتصاد الإجتماعي والتضامني بمختلف الطرق والأساليب سعيا إلى تحقيق النمو الإقتصادي المدمج والرفاهية الإجتماعية.

الفصل الأول: الإطار النظري للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تمهيـــــــــد:

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والاقتصاد الشعبي كلها مصطلحات تشير إلى الاقتصاد الذي محوره النّاس، حيث الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي هو تلبية احتياجات النّاس وليس تحقيق الحد الأقصى من الأرباح، وهذا الاقتصاد يختلف عن النماذج الاقتصادية العادية، إذ يستثمر التقدم والتطور(في مجالات الاقتصاد، التكنولوجيا وغيرها) في تحقيق التنمية الاجتماعية وهو يسخر الأدوات الاقتصادية لخدمة غايات اجتماعية (الاقتصاد في خدمة المجتمع) أهمها الرفاه والنمو للجميع بدلا من التركيز على تحقيق مكاسب تخدم الربح الفردي كما في النماذج التقليدية، ويركز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مؤسسات اقتصادية تخدم الناس وتنتج سلعا وخدمات لتحقيق الرعاية الاجتماعية وليس تحقيق الأرباح.

حاولنا في هذا الجزء الإحاطة بمفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من عدة الجوانب من خلال مباحث ثلاث:

1. **ماهية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:** حاولنا من خلال هذا الجزء الإحاطة بموضوع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال التطرق إلى التأسيس الفكري له ومراحل تطوره، مفهومه، خصائصه، أسسه ومبادئه...
2. **مقاربات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:** سلطنا الضوء في هذا الجزء على مختلف الفروقات ورؤى الباحثين حول موضوع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتوجهاتهم في هذا السياق...
3. **الفاعلون في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:** حاولنا في هذا الجزء التطرق إلى أهم الأطراف المهيكلة والمكونة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني خاصة ما تعلق بالتعاونيات، التعاضديات، الجمعيات...

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

لقد جسدت الممارسة الاجتماعية التاريخية ولقرون عديدة نظاما اقتصاديا يقوم على سيادة الحرية الاقتصادية واحترام الملكية الفردية، أمّا دور الدولة في هذا النظام فكان عند حدود الإحاطة والرعاية، فهو دور رقابي وإشرافي بهدف حماية مبدأ الحرية الاقتصادية الذي يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في التوزيع ممّا نتج عنه استبعاد شرائح اجتماعية واسعة وتدهور الجانب الاجتماعي بشكل مخيف، وهو ما أدّى إلى ظهور دراسات نظرية عديدة في الجوانب الاجتماعية إلى أن برزت النظريات في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي أثبتت مبادئه في تحقيق الخدمة والنفع العام حيث أصبحت تسميته تعرف بالاقتصاد الثالث الذي يقوم على العمل التطوعي الخيري.

المطلب الأول: التأسيس الفكري للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

إنّ تاريخ الفكر الاقتصادي غني جدا وهذا يتطلب عددا من المجلدات لتغطيته، وسوف نعرض في هذا المقام الخطوط العامة والرئيسية لعدد من المفكرين مؤكدين على النواحي الاقتصادية والاجتماعية بقدر الإمكان، وهذا لكي نبين مختلف النظم الاقتصادية وأصولها في كل ممّا يلي[1]:

1. **المذهب التجاري:** لقد أشار مصطلح المذهب التجاري إلى هيكل غير متجانس من الأفكار التي سيطرت على الفكر الاقتصادي الأوروبي خلال القرنين السابع والثامن عشر، ولم تعمل هذه الأفكار على إيجاد شكل معين لنظرية اقتصادية متجانسة ولكنها ساقت بعض أحكام القيمة والاجراءات والسياسة، ويرجع عدم تجانس خطوط المذهب التجاري إلى حد ما إلى تنوع الأشخاص الذين ناصروا هذا المذهب سواء كانوا من الفلاسفة أو رؤساء الدول أو المشرعين أو التجار.

لقد كانت الثروة wealth هي وجه الاهتمام الأول لمذهب التجاريين وثروة بلد ما تعادل كمية النقود التي يمتلكها هذا البلد، ويربط التجاريون بين النقود والمعادن النفيسة مثل الذهب والفضة، كما يعتقدون أنّ بلدا ما يستطيع اكتساب الثروة بينما يفتقدها بلد آخر، وهذا يتناقض مع وجهة نظر الاقتصاديين بأنّ التجارة الخارجية تفيد كلا البلدين حتى وإن كان ثمة عجز في ميزانية أحد البلدين في فترة معينة، وهكذا يركز التجاريون على كل من تراكم المعادن النفيسة أو إبقاء معدل التوازن للصادرات أعلى من الواردات نتيجة تدفق المعادن النفيسة على بلد ما، وينحصر وجه الاهتمام الثاني في دراستهم للقوى power وعلاقتها بالثروة، لذلك يربط التجاريون بين القوى والثروة فالدولة هي موضع القوى ولدفع النمو الاقتصادي وارتفاع الثروة، يجب أن تستخدم الدولة هذه القوى لتنظيم الصناعة والتجارة، ويجب أن تعطي اهتماما خاصا للإمدادات السياسية والاقتصادية للصناعات التي تنتج سلع التصدير،

[1]- حسن خلف فليح،2008، **النظم الاقتصادية (الرأسمالية، الاشتراكية، الاسلام)**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، عمان، ص135.

وعليها أن تقيد الواردات عن طريق جباية الضرائب على بعضها وحظر استيراد بعضها، وعليها أن تؤمن المواد الخام اللازمة للصناعة.

2. **المذهب الكلاسيكي:** يعتبر آدم سميث Adam Smith أول ناقد لأعمال التجاريين من خلال كتابه "ثروة الأمم Wealth of Nations " ومع أنّه يضع اعتبارا للثروة، إلاّ أنّه رفض تأكيد التجاريين على النقود أو الاكتناز فثروة الأمم تكمن في قاعدتها الانتاجية، أو قوتها على إنتاج ضروريات الحياة وما يكفل الراحة ولازدياد الثروة فمن الضروري تطوير اتساع الأسواق المتاحة لأجل توزيع الانتاج، وهذا يدعو إلى التجارة الدولية وتحريرها من التعريفة الجمركية أو أية معوقات أخرى، ولم ينكر سميث اعتماد قوى الأمة على الثروة، إلاّ أنّه ينتقد الفكرة التي مؤداها أنّ أفضل طريق لازدياد الثروة يكمن في القرار السياسي المباشر ولا يجب على الحكومات تكوين احتكارات معينة لصناعة محددة بل عليها أن تسمح للقوى الاقتصادية المتنوعة اتخاذ القرارات الاقتصادية بذاتها إذ على الدولة أن تتيح للتوكيلات التجارية ورجال الأعمال أن ينظموا أنفسهم فمبدأ "دعه يعمل" يعيد توزيع القوى في المجتمع ولا يعني فقدان القوى.
3. **المذهب الاشتراكي:** لقد ذهب كارل ماركس إلى أنّ كل مجتمع خلال مراحل تطوره التاريخي يحافظ على أساس اقتصادي معين وقد أطلق ماركس على هذا الأساس (أسلوب الإنتاج) الذي يتكون من شقين: أولهما (قوى الإنتاج) أو الاستعدادات الفيزيقية والتكنولوجية للنشاط الاقتصادي، والثاني هو (العلاقات الاجتماعية للإنتاج) أو الارتباطات البشرية الأساسية التي تربط الناس معا في تنفيذ هذا النشاط الاقتصادي، إلاّ أنّ المجتمع يتكون أيضا من النظم القانونية والسياسية والدينية والأخلاقية وغيرها من النظم التي تكون ما أسماه بـ (البناء الفوقي) ويرى ماركس أنّ الوضع الأكثر أهمية للعلاقات الاجتماعية والذي ينبثق من خلال عملية الإنتاج هو (البناء الطبقي)، أو تقسيم المجتمع إلى طبقة متحكمة في الثروة وطبقة فقيرة مستغلة وفي ظل أسلوب الإنتاج الرأسمالي نجد هاتين الطبقتين وهما البورجوازية والبروليتاريا، فالأولى تمتلك وسائل الإنتاج وتوجه العمليات الإنتاجية وتحصّل الفوائد الناجمة عنها، أمّا الطبقة الثانية فهي طبقة العمال الذين يقومون بالعمل، ومن خلال علاقات الإنتاج يمكن تحديد (البناء الفوقي)[1].

يؤكد ماركس أنّ العلاقة بين الاقتصاد والقوى السياسية ليست علاقة ثابتة، وكل نموذج اقتصادي يتضمن ما أسماه ماركس (جذور هدمه)، مثال ذلك أنّه في ظل الرأسمالية تندفع

[1]-حسن خليف فليح، 2008، **مرجع سابق**، ص136.

آدم سميث (5 جوان 1723-جويلية 1790): فيلسوف وعالم اقتصاد اسكتلندي، يعد مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي ومن رواد الاقتصاد السياسي، اشتهر بكتابيه الكلاسيكيين **'نظرية المشاعر الأخلاقية'** وكتاب **'بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها'** المعروف باسم **'ثروة الأمم'.**

كارل هانريك ماركس(5ماي 1818-14 مارس1883): فيلسوف واقتصادي ألماني وعالم اجتماع واشتراكي ثوري، من أهم مؤلفاته بيان الحزب الشيوعي

البورجوازية متنافسة للحصول على الأرباح وزيادتها، وبذلك تدفع العمال إلى بؤس ويأس شديدين، وتتراكم الظروف عن طريق ظهور بعض الأزمات الاقتصادية وتفاقمها، ويقف العمال ضد وسائل الإنتاج فيحطمونها مثلا، ومن ثم ضد النظام ويتجمعون حول النقابات التي تدافع عن حقوقهم، وعلى هذا تدخل القوى الاقتصادية والسياسية في صراع، ممّا يؤدي إلى تحطيم النسق السياسي ومن ثم النسق الاقتصادي.

4. **المذهب الكينزي:** بدأ جون مينارد كينز John Maynard Keynes أفكاره بهجوم على الاقتصاد الكلاسيكي من حيث المستوى التصوري للتحليل الاقتصادي، مؤكدا على أنّ ظروف الاقتصاد المتراكم تعطي بؤرة هامة للتحليل، وأنّ بإمكان الاقتصادات الرأسمالية أن تتطور، كما يمكن توقع فترات البطالة والتدهور الاقتصادي فأي مستوى اقتصادي للدخل يمكن النظر إليه بطريقتين: الأولى من حيث عائدات الأفراد، إذ يقوم دخل المجتمع على نسبة العائدات التي ينفقها الناس في الاستهلاك والزائدة عن معدل ما يحتفظون به كمدخرات والثانية من حيث الإنتاج، إذ يقوم الدخل على تلك السلع المعدة للاستهلاك المباشر وتلك السلع المستخدمة في توظيف المال(الإنتاجية)، بمعنى إنتاج سلع وخدمات أخرى، وبالنظر إلى الدخل حسب الطريقتين السابقيتين حصل كينز على المعادلة التالية: الاستهلاك+ المدخرات= الاستهلاك+ توظيف المال(الاستثمار)، ورأى كينز أنّه بإمكان الحكومة أن تؤثر على مستوى الدخل الوطني والعمالة عن طريق معالجة مقوماتها "الاستهلاك، المدخرات وتوظيف المال" ومحدداتها ولذلك فعلى الحكومة توظيف المال في مختلف الأعمال العامة التي تؤثر على توزيع الدخل بطريق أقرب إلى المساواة، فالدولة بفرض الضرائب التصاعدية وما إلى ذلك تستطيع أن تتدخل في توجيه العمليات الاقتصادية[1].
5. **تطور الفكر الاقتصادي الحديث:** بعد الحرب العالمية الثانية، رسمت المجموعة الدولية لنفسها مسارا في رأيها يؤدي بها إلى التعايش السلمي في ظل رخاء واحترام متبادل، وبعد انجازات ما بعد الحرب من معدلات نمو مقبولة وفرص عمل مشجعة، تحول الاهتمام إلى مشكلة تعمير أوروبا واليابان بعد الحرب كما طرأ اهتمام بطبيعة عملية التنمية في البلدان التي تحررت حديثا من قبضة الاستعمار وأصبحت التنمية الاقتصادية ميدانا مستقلا للبحث والدراسة، إلاّ أنّ حالات الرخاء والنمو تلك لم تستمر طويلا وظهرت اختلالات بأنماط جديدة أدّت إلى أنماط فكرية معدلة لما سبق ومسايرة لها في بعض الأحيان.

---

[1]- حسن خليف فليح، 2008، **مرجع سابق**، ص137.

جون مينارد كينز(5جوان1883-21أبريل1946): اقتصادي انجليزي، يعد من مؤسسي المدرسة الكينزية، ويعرف بنظريته العامة للتوظيف والفائدة والنقد.

وخلال هذه الظرفية، اصطدمت الأفكار الكينزية بحواجز من أبرزها السياسة، فالانكماش والبطالة كانا يتطلبان زيادة في النفقات العامة وخفضا للضرائب، وهما إجراءان مقبولان تماما من الناحية السياسية، من الناحية الأخرى كان تضخم الأسعار يتطلب تخفيضا للنفقات الحكومية وزيادة الضرائب، وهما أمران لم يكونا مقبولين سياسيا، بالإضافة إلى أنّه تبينّ أنّه ليس من السهل إحداث أثرهما في مواجهة الشكل الحديث للتضخم، أي تضخم الأجور والأسعار كما أصبح يسمى فقد كانت السياسة الكينزية طريقا ذات اتجاه واحد[1].

فأفكار كينز كانت لمعالجة أزمة الكساد التي تمثلت في انتشار البطالة وهبوط الأسعار، ولم يكن هناك اهتمام بالتضخم عند أوائل الكينزيين، ولا كيفية التحكم فيه سياسيا، فالتضخم لم يظهر بشكل قوي مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية إلاّ بعد عام 1966، ليتجاوز في العام 1975 حاجز الرقم10، فبدأ التنظير لزيادة الضرائب بدل خفضها وخفض الإنفاق بدل رفعه، وبدأت الأسعار والأجور في الارتفاع، فنتيجة لتركز الصناعات وسيطرة الشركات على الأسعار تمكنت أيضا النقابات من السيطرة على أجور ومزايا أعضائها، ونتيجة لذلك ظهرت قوة تضخمية جديدة وقوية سميت" الارتفاع الحلزوني للأجور والأسعار" يمكن تتبعها من خلال ما يحدثه الضغط التصاعدي لمستويات الأجور من أثر في الأسعار، وما يحدثه الجذب للأسعار وتكاليف المعيشة من أثر في الأجور.

هذا ما رصد كأبرز الأحداث التي طبعا لها انعكاس على الأفكار المزامنة لها.

في الحقيقة، فإنّ الفكر المعاصر يمكن تتبع أثره في السنوات الأولى من الخمسينات، إذ تلاحقت الأفكار الكينزية بالأفكار الكلاسيكية ليشكل التلاقح ما عرف بالاقتصاد الكينزي الذي انقسم إلى مجموعتين:

الكينزيون الجدد، الكينزيون ما بعد الكينزية، ومع أزمة الاقتصاد الكينزي ظهر النقديون ثم الكلاسيكيون الجدد الذين عارضوا فكرة التوقعات المعدلة واستبدلوها بفكرة التوقعات الرشيدة، إضافة لمدارس أخرى فكرية منحصرة الانتشار أو التأثير، أبرزها اقتصادات جانب العرض، المدرسة النمساوية، وتتقاطع مختلف المدارس الفكرية في بعض المنطلقات والاستنتاجات، ويبدو جليا لنا أنّ التطور في الفكر الاقتصادي هو نتاج لقصور بعض النظريات الاقتصادية وتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبشر.

فكما هو معروف، كانت آراء كينز في نهاية الثلاثينات وبداية الأربعينات من القرن العشرين كما سبق استجابة لعجز الفكر الكلاسيكي لتفسير ومعالجة الكساد الكبير، في حين أنّ النقديين في نهاية الستينات والسبعينات من نفس القرن قدموا تفسيرا لظاهرة الركود التضخمي، كما

[1]- جون كينيت جالبريت، سبتمبر 2000، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص285.

أنّ الكلاسيكيين الجدد قدموا تفسيرات بديلة لنفس الظاهرة، وكلها آراء ساعدت على إيجاد مخرج مؤقت من أزمات كادت تعصف بالاقتصادات المتقدمة.

والمدارس الفكرية المعاصرة الشهيرة من الممكن تحديد اختلافاتها في أربع نقاط[1]:

- **سرعة تحقيق توازن السوق:** في حين يرى الكلاسيكيون الجدد أنّ التوازن يتم بسرعة كبيرة، يرى النقديون أنّ سرعة توازنه متوسطة، فيما يرى الكينزيون أنّ التوازن يتم بصورة بطيئة ويختلف الجميع في تحديد درجة البطء.
- **فيما إذا كان التوازن فريدا (unique):** حالة حدوث صدمة مؤقتة في توازن طويل الأمد، اختلف الاقتصاديون في تحديد حالة التوازن التي يؤول إليها الاقتصاد بعد الصدمة، فهل يعود إلى حالة توازن جديدة؟ الكلاسيكيون الجدد والنقديون يهتمون فقط بحالة التوازن بغض النظر عن شيء آخر، فيما اختلفت آراء الكينزيون، ويرى المعتدلون أنّ حالة التوازن الجديدة قد تكون مشكلة كبيرة، فيما يرى البقية عكس ذلك.
- **الطريقة التي يتم بها شكل التوقعات:** يرى الكلاسيكيون الجدد أنّ توقعات الأشخاص رشيدة وتتكيف بسرعة مع المستجدات، فيما يرى النقديون أنّها تتكيف ببطء، أمّا الكينزيون المعتدلون فيطرحون الاحتمالين السابقين معا، فيما تميل الكينزية المتطرفة إلى رأي النقديين.
- **الأهمية النسبية للأمد القصير والأمد الطويل:** عند رسم السياسات، يرى الكلاسيكيون أنّه لا فرق بين الأمد القصير والطويل، فيما يولي النقديون الأهمية للأمد الطويل، بينما الكينزيون المعتدلون لا يهملون الأمد القصير ويشدد الكينزيون المتطرفون على أهمية قصوى للأمد القصير.

والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية اليوم تدفع التفكير الاقتصادي إلى التحرك في اتجاه يضمن الحياة المستقرة والآمنة للبشر، ممّا يحتم مراجعة للمنطلقات الفكرية السائدة والاستفادة من غيرها من أجل الوصول إلى تطور اقتصادي أكثر إنصافا، ونستشهد هنا بما ذهب إليه جوزيف ستيغليتز* أنّ ارتفاع مستويات التفاوت يمثل الحالة الطبيعية للرأسمالية فالأمور لم تكن مختلفة إلاّ من خلال فترة وجيزة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة للتضامن الذي أتت به الحرب و يعتقد أنّ هذا المستوى المرتفع والمتزايد من التفاوت ليس النتيجة الحتمية للرأسمالية ولا هو نتاج القوى الاقتصادية الجارفة، واستشهد ببعض البلدان بمستويات تفاوت أدنى بكثير وبنفس قوة النمو، يتمتع مواطنوها ولاسيما من هم في النصف الأسفل من الهرم بوضع أفضل بكثير من نظرائهم في الولايات المتحدة، بل إنّ هناك بلدانا تمكنت في السنوات الأخيرة من خفض التفاوت حتى بدرجة كبيرة مثل البرازيل ويعزي ستيغليتز التفاوت المرتفع والمتزايد في الولايات المتحدة إلى سياساتها وديناميكية العمل

[1]- مدحت القريشي، 2008، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص312.

* **جوزيف ستيغليتز:** خبير اقتصادي أمريكي عرف بانتقاده للسياسات الاقتصادية والمالية للبنك الدولي.

السياسي فيها[1] واسترشاد الدولة بمصالح الجماعات والقوى المختلفة المكونة للمجتمع، ومشاركة تلك القوى المختلفة في تنمية مجتمعاتها، بالإضافة لسعي الدولة للقيام بدورها الاجتماعي هي مفاهيم وحقل نظري وتطبيقي أصبح منتشرا بمختلف مفاهيمه في مناطق مختلفة ومتعددة.

ويعتبر هربرت سبنسر Hebert Specner من أهم من أثّروا في علم الاجتماع في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ويتميز فكره بالتقاء تراثين عظيمين وهما التطورية والاقتصاد الكلاسيكي اللذان يعتبران قمة النصف الأخير من القرن التاسع عشر، فمن حيث تراث التطور أدمج سبسنر فكرتي أنّ المجتمع كائن عضوي والنظر إلى التطور الاجتماعي المتقدم، إذ عقد عديدا من التشابهات بين المجتمع والكائنات العضوية البيولوجية، حيث أنّ التطور في حد ذاته يكمن في قوى التكامل وقوى التمايز[2].

ومع تطور علم الاقتصاد، ظهرت اتجاهات جديدة فيه، من أهمها اقتصاديات الرفاهية (Welfare Economics) التي تزايد الاهتمام بها حديثا، ويركز هذا الفرع من العلم على تطبيق مبادئ علم الاقتصاد للوصول إلى سياسة اقتصادية تهدف إلى رفاهية الفرد والمجتمع ككل.

وفي النهاية سعينا من خلال هذا الجزء إلى سير أغوار الأفكار الاقتصادية على مر التاريخ وانعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، ويظهر جليا أنّ الكثير من المنطلقات الفكرية الاقتصادية تتعرض مع مرور الوقت للتنقيح والتعديل، وقد يلغى بعضها نتيجة لإثبات الواقع عدم صحتها.

المطلب الثاني: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني- مفاهيم أساسية-

سعيا إلى حسم وتحديد المفهوم سنحاول في هذا الجزء أن نبرز المفهوم الذي نعنيه في بحثنا فيما يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

1. **مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:** قبل التطرق إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني سنستعرض أولا مفهومي الاقتصاد التضامني والاقتصاد الاجتماعي كل على حدى.

أ. **الاقتصاد التضامني:** سنستعرض المفهوم لغويا واصطلاحا

- **الاقتصاد لغة:** هو القصد وهو التوسط وطلب الأمد، ويقال على قصد أي رشد وطريق القصد أي سهل وقصدت، قصده أي نحوه.

[1]- جززيف ستيغليتز، سبتمبر 2014، **انعدام المساواة، ينبغي للاقتصاد أن يخدم المجتمع**، التمويل والتنمية، ص18-19.
هربرت سبينسر(27 أبريل 1820-08ديسمبر 1903): فيلسوف بريطاني مؤلف كتاب **' الرجل ضد الدولة'** ويعتبر واحدا من مؤسسي علم الاجتماع.
[2]- سيد أحمد غريب، عادل مختار الهواري، 1998، **الاقتصاد الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، ص298.

- **اصطلاحا:** هو علم موضوعه الإنسان والإرادة، يهدف إلى دراسة العلاقة بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة، بغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع الحاجات عن طريق الاستخدام الكفء للموارد المتاحة مع العمل على إنمائها بأقصى طاقة ممكنة[1].

ومنه يمكننا اقتصار التعريف على أنّه العلم الذي يهتم بكيفية تحسين الحياة المادية للإنسان والمجتمع.

- **التضامن لغة:** تضامن على وزن فعل، تضامن، يتضامن، فهو متضامن، تضامنوا: التزم كل منهم أن يؤدي عن الآخر ما يقصر عن أدائه، تضامن(اسم)، المصدر (تضامن)، التضامن: التزام القوي أو الغني معاونة الضعيف أو الفقير بالتعاون والعمل المشترك.
- تضامن اجتماعي: تعاون بين أفراد المجتمع.
- تضامنا معه: تأييدا ومشاركة له.

كلمة التضامن المعبرة عن نظام ومذهب اقتصادي ظهرت عند بيير لرو (Pierre leroux) في كتابه

(De l'humanité, 1840)[2]. ليستخدم المصطلح بعد ذلك عالم الاجتماع إميل دوركايم (1858-1917) في كتابه (تقسيم العمل الاجتماعي 1893) الذي قسم المجتمعات إلى شكلين على أساس التضامن السائد فيها:

- **تضامن آلي (ميكانيكي):** يسود في المجتمعات القديمة، هنا تماثل بين أعضاء المجتمع، تسود قوة الضمير الجماعي والمقصود به المجموع الكلي للمعتقدات والعواطف العامة، وهذا هو ضمير المجتمع الذي يختلف عن ضمير الفرد ويتماشى هذا النوع من التضامن مع حالة قوية جدا من الوعي الجماعي، إذ أنّ هذا النوع من المجتمعات لا يسمح بالعيش المختلف والخصوصية (الانفرادية) والابتكار (الإبداع)[3].
- **تضامن عضوي:** هو النتيجة الحتمية لظاهرة تقسيم العمل، ويسود في المجتمعات الأكثر تطورا، ويقوم على أساس التباين، تقل هنا فعالية الضمير الجماعي ويظهر دور القانون ويسود التعاقد.

---

[1]- مصطفى كامل السعيد، 1980، **محاضرات في علم الاقتصاد**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص165.

بيير ليرو(07 أبريل 1797-11أبريل 1871): فيلسوف وسياسي فرنسي، من منظري الاشتراكية.

ايميل دوركايم(15أبريل 1858-15نوفمبر 1917): فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي، من أحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث.

[2]- Janvier 2008, **économie sociale et solidaire, histoire et valeurs** : forum régional de 11 - François Espagne, l'emploi dans l'economie social et solidaire en Rhone- Alpes Lyon.

[3]- بشير محمد، 2009، **مقدمة في علم الاجتماع العام من خلال فكرة Guy Rocher تقديم وحوصلة تركيبية مع أمثلة مرفقة بدراسات**، كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، تلمسان، الجزائر، ص30-31.

وبمزج المصطلحين واستنادا إلى المعنى اللغوي للكلمتين، يمكننا اعتماد التعريف التالي، كتعريف أولي ورئيسي للاقتصاد التضامني على أنّه الحقل[1] الذي يهتم بدراسة كيفية تحسين الحياة المادية للإنسان والمجتمع عن طريق أنواع التضامن الذي ينشأ بين مختلف وحدات المجتمع، وتلك الكيفية تشمل الإطار النظري والعملي، والحقل هو نتاج سيرورة تمايزات طويلة فالعالم الاجتماعي يتجزأ إلى عدد كبير من العوالم الصغرى، إنّها الحقول، حيث يملك كل واحد رهانات ومواضيع ومصالح خاصة(الحقل الأدبي، القانوني، المقاولاتي، الديني والصحفي)، فأقسام الفضاء هذه مستقلة نسبيا، أعني حرة في إقامة قواعدها الخاصة ومنفلتة من نفوذ التبعية لغيرها من الحقول الاجتماعية (مثلا بعض المقاييس الاقتصادية أو السياسية للحقول الجامعية أو العلمية)، فسيرورة تمايزات العالم الاجتماعي التي تقود إلى وجود حقول مستقلة تهتم في الآن ذاته بالكائن والمعرفة، وبالتمايز، ينتج العالم الاجتماعي تمايز طرق

معرفة العالم، كل حقل يوافق زاوية نظر أساسية حول العالم الذي يخلق موضوعه الخاص ويجد في نفسه مبدأ فهم وتفسير مناسب لهذا الموضوع[2]. ومنه فإنّ حقل الاقتصاد التضامني في رأينا له زاوية نظر خاصة، تستمد من مختلف الفروع العلمية ما يدعمها.

وإضافة إلى ما سبق، تتعدد تعاريف الاقتصاد التضامني وحتى مسمياته حسب الزمان(التاريخ)، والمكان (الجغرافيا) فيرجع ظهوره لثمانينات القرن الماضي نتيجة لبدايات تصدع المعسكر الاشتراكي، كامتداد للاقتصاد الاجتماعي، والاقتصاد التضامني يبحث في فهم وتطبيق وحركية مبادرات المجتمع المدني التي تمتلك موارد مالية مختلفة، جزء من السوق، جزء من التبرعات، جزء من الدولة وتنمية وتقريب الخدمة[3].

ظهر تطبيق الاقتصاد التضامني كمبدأ لتهذيب الليبيرالية الرأسمالية وما ترتب من انعكاساتها على المجتمع، كما تركزت أطره النظرية ومصطلحاته على مفهوم "القطاع الثالث" كطرح جديد حتى يصبح النظام الرأسمالي أكثر إنسانية ويشمل شريحة كبيرة من النّاس، منهم عالم المستهلكين[4].

لفهم ذلك نقول أنّ الاقتصاد التضامني شكل من حيث نشاطاته قطاعا متفاوتا ممّا يجعله لا يخلو من انعكاسات على مشروعيته والاعتراف به، وقد طرحت عدة تساؤلات عن الاقتصاد التضامني، ولكن خلصت التحاليل والدراسات إلى أنّها تخص كل ما يشير إلى النشاطات التي تتناسب مع الحاجات الاجتماعية والتي تجد إشباعها فيما هو متفق عليه بتسمية القطاع الجمعوي الثالث.

---

[1]- مصطلح الحقل مقتبس من عنوان الاقتصاد التضامني، الحقل النظري والتطبيقي الذي استخدمته مجلة الاقتصاد والمناجمنت التي كانت تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، كموضوع لعددها الخامس، جوان 2006.

[2] -Pierre Bourdieu, 1997, **Médiations pascaliennes,** coll (liber),Ed du seuil, paris, France.p119.

[3] - Jacques Prades, Bernadette Costa Prades, **l'économie solidaire prendre sa vie en main**, édition Milan, 2005, France, p07.

[4]- Bruno Guigue, Aout 2000,, **qu'esque l'économie solidaire ?**In Revue probleme economique N2667,p4.

تعددت أصناف ووظائف الاقتصاد التضامني في المجتمعات المتطورة، ممّا صعب عملية تحديد المفهوم بطريقة موحدة فهو يشتمل على بعض القطاعات التي تحوي الخدمات الجوارية التي تشمل الخدمات الجماعية، فهي تحتل مكانة مفضلة بالنسبة للخدمات الشخصية التي تهتم بالعجزة أو المعوقين...ويبقى القطاع الثالث فضاء مفتوحا للعالم الجمعوي بنشر كل الأنشطة المتعددة الأشكال، مع أنّ الغاية تصب في تحقيق أهداف ذات منفعة اجتماعية واضحة ويبقى تحديد ميدان التضامن متفاوتا لدى عامة النّاس، ومع تدهور النظم الاقتصادية في البلدان الغربية وانتشار البطالة بها والنمو العمراني وما آلت له أوضاع الفقر والبؤس...إلاّ عوامل ساعدت على الرجوع إلى بعض الممارسات التي كانت سائدة منذ العصور السالفة والتي أشرفت عليها المؤسسات الدينية، وما ظهور هذا التنظيم الاقتصادي الجديد "المتجدد بقوانينه" إلاّ تطور للقاعدة العمومية في ظل اقتصاد السوق[1].

لقد تناولنا في هذا الفرع بعض المصطلحات التي تقارب وتشترك وتتطابق في بعض الأحيان مع الاقتصاد التضامني وبالتالي فالاختلاف فقط في اللفظ، ولكنها قد تشترك في نفس نمط العمل وتتقارب في الآليات، وفي مجملها هي أنشطة ومؤسسات تضامنية، والدخول في سير أغوار الاقتصاد التضامني يقتضي منا الإشارة إلى تطابق تلك المصطلحات فبالإضافة أيضا للمعنى اللغوي المتقارب لمصطلحات أخرى من قبيل التضامن والتعاون والتشارك حتى لا تتشتت الأفكار عند التعرض لبعض هذه المصطلحات في سياق الحديث.

ب. **الاقتصاد الاجتماعي:** تعددت المصطلحات التي أطلقت أو وصفت حالة معينة أو نمطا محددا، ممّا يستدعي منا استعراض أبرز المفاهيم التي تتقاطع إلى حد ما مع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وقد خصصنا هذا الجزء للاقتصاد الاجتماعي.

مصطلح الاقتصاد الاجتماعي يعني بشكل دقيق مجموع المبادرات والمؤسسات، مبادرات الطبقة العاملة الخاصة أو العمومية، المتقاطعة مع التطور الاجتماعي خاصة التطور في الحالة الاجتماعية لأفراد الطبقة العاملة الحضرية[2].

وبشكل عام ومحدد، يعتبر رواد الاشتراكية من أوائل المنظرين لما يعرف اليوم بالاقتصاد الاجتماعي ومن أبرزهم سان سيمون(1760-1825)، شارل فوريه(1772-1837)، برودون(1809-1865)،... الذين أبدوا معارضة شديدة للرأسمالية الصناعية ودعوا ونظّروا لانتهاج نظام اجتماعي جديد، منسجما مع العدالة ويولي أهمية أكثر للإنسان منظّرو الاقتصاد الاجتماعي الأوائل لم يستقلوا إلاّ في بداية القرن كردة فعل على الثورة الصناعية والفكر

[1]- محمد الرؤوف قاسمي الحسني، أكتوبر 2011، الاقتصاد التضامني- **الاجتماعي، نماذج المؤسسات التقليدية**، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، بوزريعة، الجزائر العاصمة، ص13.

شارل فوريه (1772-1837): رجل اقتصاد وفيلسوف فرنسي، صاحب نظرية اجتماعية واقتصادية، متأثر بالأفكار الاشتراكية.

سان سيمون (1760-1825): فيلسوف ومفكر اشتراكي فرنسي، من ألمع أصحاب الفكر الثوري في تاريخ أوروبا.

بيير جوزيف برودون (1809-1685): منظر اشتراكي فرنسي، من مؤلفاته 'دراسة في القواعد العامة' عام 1837.

[2] - François Espagne, **économie sociale et solidaire**, op cit, p03.

الليبرالي الراديكالي، وفي مقدمتهم سان سيمون الذي يصنف كاشتراكي وبالنسبة له هدف النظام والدولة ككل هو إمداد الطبقات المهمشة المتوحدة في رابطات المواطنين بالضروريات الممكنة، وإعادة التوزيع العادل للثروة.

يعرف الملتقى الدولي الثاني لنشر التضامن بكبيك في كندا أكتوبر 2001، الاقتصاد الاجتماعي على أنّه مجموع المبادرات الاقتصادية ذات الهدف الاجتماعي التي تساهم في إنشاء طريقة عيش وتفكير اقتصاديين جديدين، عبر عشرات الآلاف من المشاريع في بلدان الشمال والجنوب....حيث يعتمد مشروعا اقتصاديا وفي نفس الوقت هو سياسي واجتماعي، تنتج عنه وضعية جديدة لممارسة السياسة وإقامة علاقات إنسانية على قاعدة من التوافق.

ويشمل الاقتصاد الاجتماعي المنظمات غير الحكومية وغير الخاصة التي من حقها كسب الربح لكنها تعيد استثمار الأرباح ولا يحق لها توزيعها على المساهمين.

وتستخدم منظمة العمل الدولية ILO ما أسمته التعريف العلمي الذي تم الاتفاق عليه في المؤتمر الثلاثي المنعقد في جوهانسبورغ في أكتوبر 2009، الذي يعرف الاقتصاد الاجتماعي حسب مكوناته التي تشمل المنشآت والمنظمات التي تتميز بإنتاج السلع والخدمات والمعارف والسعي في الوقت ذاته إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن[1].

وبالتالي توجد منشآت الاقتصاد الاجتماعي في مجموعة من الأشكال القانونية، ومن جهة أخرى لا تنتمي بالضرورة جميع الكيانات المسجلة تحت هذا الشكل القانوني إلى الاقتصاد الاجتماعي، وبغية وصف منظمة أو مؤسسة بأنّها من منظمات أو مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي، ينبغي لهذه الكيانات أن تتسم بالخصائص التالية:

- ألاّ يكون هدفها الأساسي الحصول على عائد استثماري وهي بطبيعتها جزء من إقتصاد أصحاب المصلحة الذين تكون منشآتهم من صنع ذوي الاحتياجات المشتركة وموجهة لهم، وتكون مسؤولة أمام من تخدمهم.
- تكون مدارة بشكل ديمقراطي انسجاما مع مبدأ "كل عضو له صوت واحد".
- يقوم على المشاركة الطوعية والعضوية والالتزام ويستند على المساعدات الذاتية فضلا عن الهوية المحلية.

وبالمجمل، يقوم الاقتصاد الاجتماعي على المبادرة المقدمة لمجموعة من الأشخاص للإشراف على مشاريع اقتصادية قابلة للتنفيذ ومستدامة، من شأنها تحسين المحيط الاجتماعي وتوفير تغطية لخدمات اجتماعية أساسية لكافة المواطنين، متممة بهذا الشكل إصلاح السياسات الاجتماعية.

[1]- المؤتمر الإقليمي الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن **الاقتصاد الاجتماعي**،19-21 أكتوبر 2009، جوهانسبورغ، جنوب إفريقيا.

وأحيانا يقترن الاقتصاد الاجتماعي عند البعض باقتصاد الفقراء أو خاص بالفقراء والفئات الهشة كالنساء، الأشخاص المعاقين، العمال غير المهرة، المهاجرون والشباب العمّال، لكن هذا الوصف لا يتيح دائما تميزه عن سواه، الاقتصاد الاجتماعي لا يعرف بأنّه اقتصاد الأكثر فقرا والأكثر هشاشة، بل يتيح للأفراد اختيار تنظيم وتوفير حاجياتهم (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية وغيرها) دون تعظيم المردود عن طريق الاستثمار ووضع مكان ذلك حكم تشاركي[1].

ج. الاقتصاد الاجتماعي والتداخل المفاهيمي مع الاقتصاد التضامني:

كثيرا ما يخلط الباحثون والمهنيون بين مفهومي الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد التضامني، إلاّ أنّ أبحاثا متقدمة جاءت لتزيل هذا اللبس وتبيّن حدود المفهومين بوضوح، بالنسبة لـ A-LIPIETZ[2] الاقتصاد الاجتماعي يهتم بشكل البنية الهيكلية والتنظيمية التي من خلالها يتم تكريس البعد الاجتماعي لمشروع ما، حيث يأتي مفهوم الاقتصاد الاجتماعي كرد على التساؤل الأساسي التالي: تحت أي بنية تنظيمية وهيكلية يمكننا تكريس الأبعاد والأهداف الاجتماعية لمشروع ما؟[3].

فيما يتعلق بالاقتصاد التضامني يفيد A-LIPIETZ بأن هذا المصطلح يرتبط بجملة القيم والمبادئ التي من أجلها يتم إنشاء وتفعيل البنى التنظيمية والهيكلية التابعة للاقتصاد التضامني والتي تمثل إجابة على التساؤل الموالي: لماذا نكرس الاقتصاد التضامني؟ حيث يكتب بهذا الصدد الاقتصاديان Jean Louis Laville وBernard EME اللّذان يعطيان بعدا إضافيا مميزا للاقتصاد التضامني، يتعلق هذا البعد بمبدأ **التبادل**، حيث أنّ التضامن لا يكون إلاّ في شكل متبادل وعن طواعية، حيث أنّ أشخاصا معينين داخل مجتمع ما يتكاتفون ويتضامنون لتكريس مشروع ذو بعد اجتماعي في إطار إحدى البنى الهيكلية السابقة، فيبنى المشروع على أساس تضامني في سبيل تقديم دعم متواصل لكل منخرط فيه، إنّ مبدأ التبادل يجعل من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني شكلا جديدا من أشكال السعي نحو حياة أفضل دون إعطاء الأولوية للجانب المادي والربح الفاحش، إنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في شكله المقدم من طرف الاقتصاديين السابقين يعتبر نقلة نوعية في مجال الاقتصاد، حيث يجمع بين الاكتفاء المادي والجانب القيمي في إطار بعد إنساني.

---

[1] - Centre international de formation de l'organisation international du travail,24-28 Octobre 2011, **économie social et solidaire, notre chemin commun vers le travail décent**, 2 édition de l'académie sur l'économie sociale et solidaire, Montréal, Canada,p27.

[2] -A-LIPIETZ,2001, **L'économie sociale et solidaire : pourquoi, comment** la découverte la documentation française, Paris.

[3]- Bernard EME et JEAN louis laville (1995), **économie plurielle, économie solidaire**, la revue du Mauss, 04, p246.

ALAIN LIPIETZ : un homme politique et économiste français, membre du parti écologiste Europe écologie LES VERTS(EELV).

JEAN LOUIS LAVILLE :est un sociologue et économiste français, et l'un des partisans de l'économie solidaire.

« L'économie solidaire s'affirmait en quelque sorte comme une conscience externe et de plus en plus interne… de l'économie sociale ».

د. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ليس مولودا جديدا... ولا اكتشافا جديدا، يضاف الى المعادلة الاقتصادية المكوّنة من نمطين أوحدين، هما الاقتصاد الليبرالي أو اقتصاد السوق والاقتصاد العمومي الذي يعني ملكية الدولة لوسائل الإنتاج.

- **دوافع ظهور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:**

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني علم يجمع بين الاقتصاد والسياسة والاجتماع بسلوك الانسان الرشيد في شكل فراغي بوجهاته الثلاثة[1].

منذ بداية السبعينات ظهر هذا المصطلح الذي يمثل القطاع التعاوني، القطاع الاشتراكي والقطاع الجمعوي على حد سواء(مقاربة فرنكوفونية)، أمّا الجانب الانجلو ساكسوني فقد مثل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فقط بالعلاقات التي تجمعه مع السياسات والمشاكل والآفات الاجتماعية[2].

شهد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تطورا ملحوظا يتميز بالأساليب المتجددة التي باتت تفرض نفسها لمواجهة الأزمات المتكررة للنظام الرأسمالي ومختلف الصعوبات التي تجعل هذا النظام غير قادر على ضمان نمو مدمج يحد من التفاوتات وقد أصبح هذا الاهتمام المتجدد بقيم التضامن التي تتجسد في العمل الجمعوي والتعاوني والتعاضدي، واقعا ملحوظا خاصة بعد ظهور الأزمة الاقتصادية سنة 2008، ويعتبر دعم التطور المتزايد والمتجدد للاقتصاد الاجتماعي والتضامني واحدا من السبل التي تثار باستمرار في اللقاءات الدولية الكبرى التي تناقش آثار الأزمات وتبحث عن إجابات مناسبة، ففي هذا السياق صرّح "جوزيف ستيغلتز" (جائزة نوبل في الاقتصاد) في مداخلته ضمن أشغال المؤتمر الدولي الذي نظمه المركز الدولي للأبحاث والمعلومات حول الاقتصاد العمومي والاجتماعي والتعاوني (CIRIEC) في سبتمبر 2008 بإشبيلية، بأنّ **"نموذج المستقبل هو وجود اقتصاد متوازن بقطاع خاص تقليدي وقطاع عمومي فعّال واقتصاد اجتماعي في طور التقدم".**

وتعمل البلدان المتقدمة على تقديم الدعم لهذا النفس الجديد من الاقتصاد عبر إصدار نصوص قانونية جديدة لتوضيح وتنشيط هذا القطاع، كما يتعلق الأمر بالرفع من قدرة القطاع على جلب تمويلات جديدة، ومن الملاحظ أنّ نفس الاهتمام المتجدد وبروز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أشكاله القديمة والجديدة شهدته مختلف القارات ومختلف البلدان، وتتم ترجمة

[1]- اسماعيل محمد هاشم، ابراهيم صبحي علي،1998، **المدخل إلى مبادىء الاقتصاد الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، ص8.

[2]- Levesque Benoit , 1989,« **présentation l'autre économie, une économie alternative** 'les presse de l'université du Québéc collection études d'économie politique AEP,p19.

وتجسيد ذلك بالأولوية التي تعطى للتنمية البشرية ولازدهارها الاجتماعي وهي الأولوية التي صارت مشتركة على نطاق واسع عالميا.

لقد كان لبروز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عدة دوافع نذكر منها[1]:

- **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وليد الحاجة:** إذا تعلق الأمر بالتعاضديات أو التعاونيات أو المبادرات الجماعية فإنّ التاريخ يبيّن لنا أنّها وليدة ضغط الحاجيات المرغوب بها ووجدت لمواجهة مشاكل حادة، وفي هذا السياق يمكن الحديث عن شروط الحاجة، فالحاجة كانت وراء إحداث منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمثال على ذلك نجد مجال الصحة الذي يمثل إحدى الدوافع والحاجيات الهامة التي دفعت السكان إلى الأخذ بزمام الأمور والمبادرة لإحداث أشكال متعددة للتعاون والتضامن لمجابهة جملة المشاكل المطروحة، أمّا الوقت الراهن فقد ظهرت فيه مطالب اجتماعية جديدة وحاجيات متعددة لا يمكن بأي حال من الأحوال للتدخل العمومي أن يواجهها ويلبيها، هذه الطلبات الجديدة فسحت المجال للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ليظهر وحده يحمل إجابات للمشاكل المطروحة، من ذلك مسألة التأهيل المهني والإدماج، ويمكن تعداد أو ضبط قائمة طويلة من الحاجيات التي كانت وراء ظهور الحاجة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهي ارتفاع عدد الفقراء الجدد والذين يفتقدون إلى سكن وتشرد وانحراف الأطفال وعزلة المسنين، والإخفاق الدراسي وتدهور البيئة...إلخ
- **دوافع حركية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:** إذا كانت الحاجة وضغطها هي التي دفعت إلى خلق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فإنّ الحاجة إليه تبدو أكثر عمقا لدى الشرائح المهمشة والبعيدة عن عجلة التنمية، هذا إضافة إلى أنّ تاريخ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يبين لنا وجود عامل آخر ومحرك أساسي لتطوره وهو حاجة الإنتماء إلى مجموعة اجتماعية متضامنة لها نفس المصير والأهداف، هذا ما يفسر مدى نجاح العديد من المبادرات التي كان وراءها هاجس المحافظة على الهوية الوطنية، واليوم مع هذه المبادرات فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يقف وراء الوعي الجماعي أكثر من التعبير عن الهوية الجماعية مثال ذلك اجتماع عدد من المتطوعين الواعين بأهمية البيئة للمحافظة عليها عبر جمعيات متخصصة في هذا الميدان أو وعي إنساني بإعانة المعاقين أو المهمشين في المجتمع.

- **مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:**

يتخذ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تسميات مختلفة باختلاف الثقافات والبلد فنجد مثلا: المنظمات غير الهادفة للربح في أمريكا، والقطاع التطوعي في المملكة المتحدة، والاقتصاد

[1]- جلابة علي، بن عمارة منصور، 14 ديسمبر 2017، **دور مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التنمية المحلية**، تجربة فرنسا، مداخلة اليوم الدراسي من أجل اقتصاد اجتماعي وتضامني، المتطلبات والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، ص04-05.

الاجتماعي والتضامني في حوض المتوسط والاقتصاد الشعبي واقتصاد التنمية المحلية في أمريكا الجنوبية، وأحيانا أخرى نتحدث عن قطاع مرافق للقطاعين العام والخاص.

لذلك لا يوجد تعريف موحد لمفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على الصعيد العالمي، إذ أنّ التعريفات الأكثر شيوعا هي تلك الناتجة عن صياغة تاريخية، إلاّ أنّ هناك مقاربة أولى تعتبر أنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يتحدد بكل بساطة عن طريق الأنشطة الخاصة التي ينطوي عليها من حيث الإنتاج، التعاضد، الصحة والتعليم أي الإدماج المهني ومقاربة ثانية تجعل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مقتصرا على نوع معين من المقاولات أو المنظمات مثل التعاونيات والتعاضديات والجمعيات ومع ذلك فإنّ هناك اتفاقا عاما على الصعيد الدولي من أجل اعتبار أنّ مبادئه التأسيسية تختلف بشكل كبير على الاقتصاد الرأسمالي الكلاسيكي.

وتوجد في صلب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فكرة الفعل الاقتصادي المبني على قيم وغايات تجعل من التنمية البشرية هدفا قبل أي اعتبار يتعلق بالربح، وبالتالي فإنّ التركيز هنا يكون على نوع من المقاولة التي تنشر مبادئ تثمن العمل الاجتماعي ولاسيما الأخلاق قبل أي عنصر اقتصادي صرف.

يختلف مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باختلاف الدول كما أسلفنا الذكر مع ذلك فإنّ هناك اتفاقا عاما على الصعيد الدولي حول بعض القيم التي تؤطر مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وبناء على ذلك يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التعريف التالي لهذا الاقتصاد:

- **يعبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنيات مهيكلة أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين، بهدف تحقيق المصلحة الجماعية والمجتمعية وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي يكون الانخراط فيه حرا[1].**

كما ينتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جميع المؤسسات التي ترتكز أهدافها الأساسية بالدرجة الأولى على ما هو اجتماعي من خلال تقديمها لنماذج مستدامة ومدمجة من الناحية الاقتصادية وإنتاجها سلعا وخدمات ترتكز على العنصر البشري وتندرج في التنمية المستدامة ومحاربة الإقصاء.

كما يعرفه أيضا بأنّه "**الاقتصاد الذي يشمل جميع المؤسسات الخاصة ذات التنظيم المهيكل، والتي تتوفر على استقلالية القرار وتتمتع بحرية الانخراط والتي أنشأت لتلبية حاجيات أعضائها عبر السوق، وذلك بإنتاج سلع أو تقديم خدمات التأمين أو التمويل حيث أنّ القرارات وأي توزيع للأرباح أو الفائض بين الأعضاء لا ترتبط مباشرة برأسمال أو مساهمات كل عضو، بل لكل منهم صوت واحد وجميع الأحداث تجري من خلال قرار ديمقراطي وتشاركي، ويشمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أيضا**

[1]- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، رافعة لنمو مدمج، **تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي** والبيئي، CESE، ص3.

هيئات خاصة مع هيكل رسمي مع استقلالية القرار مع التمتع بحرية الانخراط تنتج خدمات يمولونها وأن فوائضها وإن وجدت لا يمكن أن تكون مصدرا للدخل بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين الذين يضعونها أو يتحكمون فيها أو في تمويلها".

وتعرفه منظمة العمل الدولية على أنّه: **"مجموعة من المقاولات والهيئات وخصوصا التعاونيات والتعاضديات والجمعيات والمؤسسات والمقاولات الاجتماعية التي تقوم على مبادئ التضامن والمشاركة، والتي تتميز بإنتاج السلع والخدمات والمعارف مع الحرص في الوقت ذاته على تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية".**

ويعرف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بأنّه: جميع أنشطة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك التي تساهم في إضفاء الطابع الديمقراطي على الاقتصاد القائم على التزامات المواطنين على حد سواء على المستوى المحلي أو العالمي، كما يتم تنفيذه بأشكال مختلفة في جميع القارات، ويغطي مختلف أشكال التنظيم التي يستخدمها السكان للحصول على نوعية السلع والخدمات في ديناميكية المعاملة بالمثل والتضامن الذي يربط الأفراد مع المصلحة الجماعية[1]. فهو يعمل على التوفيق بين مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية وبين التطور الاقتصادي ومن ثم التوفيق بين حيوية الديناميكيات الاقتصادية وبين المبادئ والغايات الإنسانية للتنمية، وبناء عليه فإنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو الدعامة الثالثة التي ينبغي أن يقوم عليها الاقتصاد المتوازن المدمج إلى جانب القطاع العمومي والقطاع الخاص، وينطوي هذا الاقتصاد على ما يكفي من الامكانات والوسائل التي تجعله قادرا على تعبئة وتوفير ثروات هامة مادية وغير مادية[2].

ويجمع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جميع الهياكل الاقتصادية التي يستند وضعها وتنظيمها ونشاطها إلى مبادئ التضامن، الإنصاف والمنفعة الاجتماعية، وتتمثل أحد أهداف هذه الهياكل في تشجيع ايجاد فرص العمل بغية الإدماج و/أو إعادة الإدماج، فضلا عن زيادة التماسك الاجتماعي، وتتشكل أساسا من قبل الرابطات والجمعيات والمؤسسات التعاونية، وتتبنى مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني آليات تسيير وقرارات تشاركية وديمقراطية، مع الالتزام الصارم على استخدام النتائج المالية(لا يوجد أرباح شخصية، إعادة استثمار الأرباح)[3].

---

[1]- الغلم مريمة، 2016/2015، **دور الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة صندوق الزكاة الجزائري نموذجا (2003-2014)**، رسالة ماجيستير تخصص الاقتصاد الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، ص12.

[2]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبئي، 2015، **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، رافعة لنمو مدمج**، الإحالة الذاتية رقم 19، المغرب، متاح على الموقع: http//www.Ces.ma/ar/pages/auto-saisinesAs-19-2015-economie-sociale et solidaire-aspx. تاريخ الإطلاع: 2018/01/29.

[3] - **économie sociale et solidaire**(ess), définition, acteurs, réglementation en ligne http//e-rse-net/définition/économie sociale- solidaire- ess-définition/gs.q36LJ38 ; 27/01/2018.

الشكل رقم 1: يوضح المصطلحات المتعددة والمقاربة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

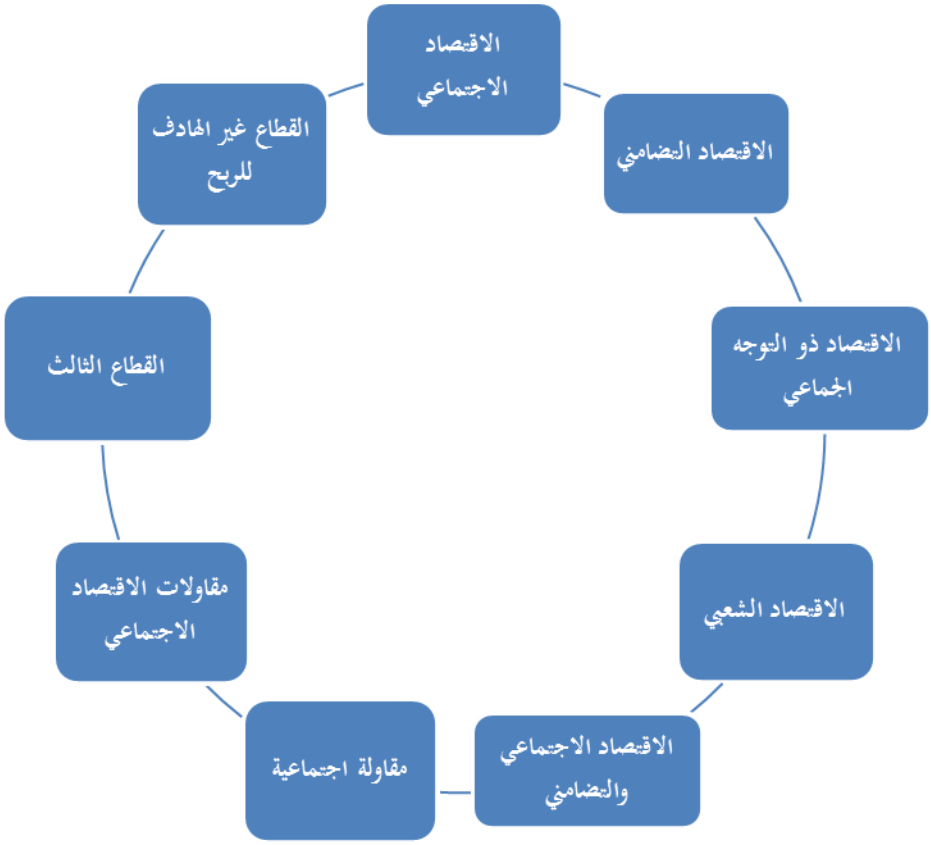

المصدر: أكاديمية الاقتصاد الاجتماعي، منظمة العمل الدولية، 2013.

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو إقتصاد محوره النّاس يرتكز على مؤسسات اقتصادية تخدم النّاس وليس الأسواق وتنتج سلعا وخدمات لتحقيق الرعاية والرفاهية الاجتماعية وليس تحقيق أقصى حد من الأرباح.

وينبغي الاعتراف بأنّه على الرغم من كل الكتابات الموجودة، فإنّ هذا المفهوم يجمع بين مكونات متعددة وذلك بحسب السياق والوضعيات، وما فتأ يشكل موضوعا للكثير من المناقشات والأبحاث على الصعيد الدولي.

الشكل رقم 2: يوضح مقومات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

المصدر: روبرتو دي مجيليو، الاقتصاد الاجتماعي والتضامن والعمل اللائق، الأكاديمية الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، أغادير المغرب، 8أفريل2013، ص07.

ومن ثم فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو[1]:

- اقتصاد يقوم على تجمعات ذات مصلحة جماعية.
- اقتصاد يدمج في الوقت ذاته رأس المال المادي ورأس المال غير المادي.
- اقتصاد يتمحور نمط إنتاجه حول التنمية المستدامة والمدمجة.
- اقتصاد ذو صيغة مقاولاتية تدمج بكيفية تضامنية عنصر رأس المال وعنصر العمل دون حدود قطاعية.

2. خصائص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

مع اتساع الهوة بين امكانيات الدولة والنمو السكاني واتساع تطلعات الشعوب الاقتصادية والاجتماعية، برزت أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتنظيماته المختلفة لسد هذه الفجوة خاصة أنّها تتمدد وتتسع لسد كل تلك الثغرات على اختلافاتها المتباينة.

الفعل التضامني الاقتصادي الاجتماعي الذي نعنيه هنا يشمل كل مساهمات وحدات المجتمع التضامنية كالأفراد أو المؤسسات أو الدولة وأي تعاون ثنائي بينهما في السعي لتقليص الفوارق مهما كانت وترسيخ التنمية سواء بالرأي أو العمل أو بالتمويل أو بغير ذلك، ومن خصائصه أن تتعاون كل الوحدات المشكلة للمجتمع على تلبية احتياجات مجتمعها من دون أن ترمي من خلال ذلك إلى الربح الفردي كهدف رئيسي[2].

[1]- مجلة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني **أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، سلسلة السياسات العامة، العدد 04، ص03.

[2]- EFIGIP : **économie sociale et solidaire**, , mai2011, quelque repères.

ويتميز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتنظيماته المتعددة بخصائص ذاتية ويختلف في مقاصده عن سواه ويمكننا تلخيص خصائصه في التالي[1]:

- **التسيير الديمقراطي:** القرارات الاستراتيجية(المصيرية والمهمة) يتم اتخاذها بشكل جماعي مهما كانت مشاركته (إشراك الأفراد المستفيدين في كل مراحل المشاريع من تصور وتسيير) وتتعدد مستويات المشاركة حسب المراحل المختلفة لأي فعل أو مشروع.
- **عدم الربح الفردي:** هذه الخاصية لا تنفي قانون الربح – التعاونيات، التعاضديات وبعض الروابط تتيح فوائض معتبرة لكنها تمنع الملكية الفردية والاستعمال الفردي للأرباح.
- **المنفعة الجماعية للمشروع:** هيكلة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني توجب أن يكون المشروع لخدمة المجتمع وليس مشروعا يديره فرد لمصلحته الشخصية.
- **الموارد مختلطة وهجينة:** نعني من حيث المصدر فموارد هذا الحقل متعددة، قد تكون خاصة، عامة أو مختلطة أمّا هجينة فتعني موارد سوقية عن طريق منتجات للبيع، موارد غير سوقية عن طريق إعادة التوزيع من الدولة موارد غير نقدية من الالتزامات الشخصية الطوعية أو طبيعة الإعارة.

3. **أسس ومبادئ ومرتكزات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:** سنتطرق في هذا الجزء إلى أسس، مبادئ ومرتكزات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

أ. **أسس ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني**: تتمثل أسس الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فيما يلي:

- مجموعة مشتركة من القيم وتشمل على عدة مبادئ مشتركة تقوم على قيم التضامن والحرية والمساواة.
- الإدارة والتسيير قائم على الجماعة حيث يتم انتخاب القادة من خلالها والهيئات الجماعية هي المعنية باتخاذ القرارات ومبنية على أساس شخص واحد= صوت واحد.
- استهداف الربح: يكون محدودا أو غير موجود أي جميع الفوائض يتم استثمارها في المشروع أو النشاط الاجتماعي.
- مبدأ التضامن وتحمل المسؤولية: تعمل منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على تنفيذ إجراءات وتشترط أن تعمل في إطار نهج التنمية المستدامة.

وباستقراء التعاريف أعلاه يمكن إجمال المبادئ المؤطرة لمفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فيما يلي:

[1] - الهادي عبدو أبوه،2014 /2015، **الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية، الامكانيات والواقع في موريتانيا،** أطروحة دكتوراه، جامعة بوبكر بلقايد تلمسان، ص70.

الشكل رقم3: يوضح مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

المصدر: من إعداد الطالبة بتصرف

إنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أخذ أبعادا جديدة وواسعة وعليه فإننّا نجد أثر ذلك في العمل الذي تقوم به التعاونيات، التعاضديات، الجمعيات والنقابات والمنظمات الأخرى التي تعمل في إطار من المساواة (صوت لكل شخص) التضامن والاستقلالية الاقتصادية، وعليه تشتق مجموعة من المبادئ التي يعتمد عليها هذا المفهوم[1]:

- قانون خاص.
- سيادة الفرد على رأس المال.
- أهداف غير ربحية.
- قطاع اقتصادي كامل له علاقة بالسوق ولكن بمميزات خاصة.
- الهدف هو الخدمة الجماعية (المصلحة العامة، المنفعة الاجتماعية).
- نظام القرار الديمقراطي.
- استقلالية في التسيير.

ويمكن تلخيص القيم والمبادئ التي تقوم عليها أنشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجدول الموالي:

[1]- عطار عبد الحفيظ، 2010/2009، **التشغيل غير الرسمي بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في الأنتربولوجيا، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص16/15.

الجدول رقم1: يوضح قيم ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

المشاركة	- **الحكم الديمقراطي من القيم الأساسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.** - **مشاركة المعنيين بهذا الاقتصاد من مستخدمين ومستفيدين في صنع القرار.** - **المسؤولية المشتركة.** - **تمكين المستفيدين من خلال طرق العمل القائمة على المشاركة.** - **المساواة بين الناس في إبداء الرأي والتصويت.**
التضامن والابتكار	- بديل ابتكاري عن النماذج الاقتصادية التقليدية. - من الاقتصادات الشاملة التي تعود بالفائدة على المجموعات الأكثر حرمانا وتهميشا وفقرا ممّا يصعب تحقيقه في إطار الخطط الاقتصادية العادية والنيولبيرالية أو برامج المساعدة والتنمية التقليدية. - الحاجة إلى المرونة والابتكار لتوجيه الموارد والفوائد إلى المستفيدين والمساهمين.
المشاركة الطوعية والاستقلالية	- المشاركة طوعا في مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. - نهج الانطلاق من القاعدة، إنشاء المؤسسات بناء على الاحتياجات الاجتماعية. - اقتصاد مستقل بطبيعته. - إعطاء فرص للمجتمعات لإنشاء المشاريع والحصول على مهارات وموارد وفرص عمل وفوائد يتعذر تحقيقها من خلال اقتصادات السوق.
المصلحة العامة	- تعزيز ثقافة مجتمعية قائمة على التعاون والدعم المتبادل. - المشاركة في المسؤوليات. - الهدف الرئيسي هو النمو والرفاه للجميع دون الانتقاص من رفاه الأفراد ضمن المجموعة.

المصدر: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، سلسلة السياسات العامة، العدد4، ص2.

ب. مرتكزات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

من القواعد الأساسية التي تشكل البنية التنظيمية الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، نذكر[1]:

- **القاعدة الأولى:** قاعدة التمثيل لكل شخص صوت واحد ومفادها أنّ السلطة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لا تتحدد من خلال مقدار المساهمة في رأس المال بل بعدد المنخرطين في بنية هيكلية معينة.

[1] -Alain LIPIETZ(2001), **l'économie sociale et solidaire**, opcit, p46.

- **القاعدة الثانية:** مبدأ عدم قابلية انقسام الموارد والمدخرات ومعناه أنّ رأس مال بنية هيكلية معينة لا يمكن أن يكون محل مصادرة أو استحواذ أو استرجاع من طرف أحد الأعضاء المنخرطين أو من طرف أي أحد آخر، حيث يصبح للبنية الهيكلية رأس مال مستقل عن وضعيات الوفاة أو الانسحاب أو التراجع...
- **القاعدة الثالثة:** الربحية المحدودة وفحواها أنّ الهدف الأساسي من تكوين البنية الهيكلية التي تضم مجموعة من المنخرطين، لا يتمثل في تحقيق الربح بقدر ما يتعلق الأمر بتكريس مشروع اجتماعي يهدف إلى توفير إحاطة اجتماعية وإن كان أحد أبعادها ماديا، وبالتالي فالبنى الهيكلية ذات البعد الاجتماعي داخل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قد تحقق أرباحا، بل يجب عليها ذلك في بعض الأحيان شريطة استثمار تلك الأرباح في سبيل تنمية المشروع الاجتماعي الذي أنشأت من أجله تلك المؤسسة.

المطلب الثالث: مراحل تطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

برز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشكل جلي مع بداية السبعينات، إلاّ أنّ هذا الأخير له جذور تمتد إلى ما قبل ذلك بكثير وسنستعرض أهم المراحل التي مر بها من خلال ما يلي:

1. الفترة الأولى (1830-1890):

كان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مجالا خفيا يتمثل في الممارسات والنشاطات الجمعوية التي تأخذ شكلا تضامنيا بأبعاد دينية وتقاليد اشتراكية، حيث ظهر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في هذه الفترة كمدرسة معارضة جديدة لمفهوم الاقتصاد السياسي، والذي يبرز جانب الاقتصاد الرأسمالي التجاري بعيدا عن أي تأثيرات دينية، ثقافية وحتى سياسية[1].

مرّ مصطلح الاقتصاد الاجتماعي بعدة مراحل فقبل 1830 لم يكن مصطلح الاقتصاد الاجتماعي سوى مقارب لمصطلح الاقتصاد السياسي، الذي يعني دراسة الظواهر الاقتصادية في المجتمع دون دلالات إضافية معنوية أو سياسية[2].

نشر الاقتصادي الليبيرالي (Charles Dunoyer) في عام 1830 بحثه في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وعرضه البسيط لأسباب سلطة (تأثير) الإنسان التي تأتي من استعمال قواه بحرية، حين أتبع المؤلف نصائح أسداها له معلمه (Jean Baptiste Say) بتفضليه الاقتصاد الاجتماعي عن الاقتصاد السياسي، وبدأ المصطلح يتناول أبعادا جديدة، أيضا لا يعتبر ليون والراس فقط مؤسس الاقتصاد السياسي الحديث، لكنّه أنشأ بصحبة ليون ساي صندوق الإدخّار لروابط الطبقة العاملة ونشر دراسات حول تقسيم الثروة الاجتماعية.

---

[1]- عطار عبد الحفيظ، **التشغيل غير الرسمي بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي** في الجزائر، **مرجع سابق**، ص18.

[2]- François Espagne, **économie sociale et solidaire**, op cit., p02.

CHARLES DUNUYER (20mai1786-4décembre1862) : est un juriste et économiste français.

ويكتمل السياق العلمي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال سياق عقائدي من جهة لاقتصاد يمثل وجهة نظر اعتبارية نصرانية أو اقتصاد اجتماعي يتداخل مع الاقتصاد الخيري المتسامح، نكتشف ذلك من خلال عنوان الاقتصاد الاجتماعي لبحث في الاقتصاد السياسي النصراني لـ Alban de Villeneuve Bargemon عام 1834، والذي جرب في عام 1856 إنشاء مؤسسة دولية للدراسات التطبيقية في الاقتصاد الاجتماعي.

ومع ذروة الغليان قبل الثورة الاجتماعية 1848، كان التنظير الجديد للاقتصاد الاجتماعي والسياسي أو الأبحاث في تنظيم المؤسسات 1842 لسان سيمون بعده François Vidal الذي تعاون مع لجنة لوكسمبورغ لإعادة تقاسم الثروة أو العدالة التوزيعية للاقتصاد عام 1848.

الخط الثاني للفكر الاشتراكي الجديد، والذي نجده بشكل خاص في فكر Benoit Malon من خلال كتابه موجز في الاقتصاد الاجتماعي عام 1883، بدمج تاريخه الاشتراكي والاشتراكية التكاملية وبحثه في الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد السياسي من خلال وجهة نظر التطور المنشور في عام 1851.

وفي نفس السياق أيضا، يمكن فهم عنوان المدارس الأربعة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني المستمدة من المؤسسة المسيحية السويسرية من خلال التصنيف الذي أفرزته، ففي عام 1890 ظهرت المدارس التالية (المدرسة التسلطية أو التحكيمية المؤسسة تحت عقيدة دينية لها أب أو سيد وهي المدرسة المسيحية، مدرسة الحرية الليبيرالية، مدرسة الدولة الجماعية(الاشتراكية)، المدرسة الجديدة أو التضامنية وهي مدرسة التعاون[1].

2. الفترة الثانية(بعد 1900)

في هذه المرحلة لم يعد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني منافسا للاقتصاد السياسي، وإنّما أصبح جزءا مكملا له، حيث أضحى يدرس مجموعة النشاطات التي تشترك في سلوكيات لا يمكن شرحها دون الأخذ بعين الاعتبار للخصائص الاجتماعية، وللتذكير فإنّ هذه الفترة سايرت نشأة أشكال مؤسساتية عديدة، كالنقابات، التعاونيات، التعاضديات الجمعيات، حيث برز البعد التعاوني كمحور أساسي داخل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وأصبحت المؤسسات ذات الطابع التعاوني تعبرّ من جهة عن منطق رد فعل على كل التأثيرات الرأسمالية ومن ناحية أخرى تعتمد على منطق التكيف الوظيفي مع هذه الطريقة الجديدة في الإنتاج.

[1] - François Espagne, **économie sociale et solidaire**, histoire et valeurs, opcit, p03.
JEAN BAPTISTE SAY(5janvier1767-14novembre1832) : est le principal économiste classique français.
Alban de Villeneuve Bargemon (08aout1784-8juin1850) : est un économiste et homme politique français, il fait voter les premières lois sociales.
François Vidal (16 février 1812-6 février1872) :est un homme politique français.
Benoit Malon (23juin1841-13septembre1893) : est un homme politique et écrivain français, joue un rôle important dans l'histoire du mouvement ouvrier français.

كانت أفكار جون مينارد كينز، المخرج من أزمة الكساد عام 1929 وارتكزت وصفة كينز لعلاج الأزمة على إمكانية توازن العمالة الناقصة ودعوة الحكومات للإنفاق غير المغطى من أجل دعم الطلب، ومن المهم هنا الإشارة إلى أنّ النظرية الكينزية في الكثير من استنتاجاتها بالفعل محاولة توفيقية بين المذهبين الفردي والجماعي، فكينز في مطالبته بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وضع الأساس للعديد من الأحزاب الاشتراكية والحركات العمالية بأن تتدخل وأن تطالب بفرض ضرائب على الفئات الغنية لصالح الفئات الفقيرة، وعلى أساس أنّ ميل هذه الفئات الفقيرة إلى الاستهلاك أعلى من نظيراتها الغنية، بما يعني زيادة كبيرة في قيمة المضاعف ومن ثم المزيد من تدفق السلع والنقود في عمليات المبادلة، لا يبدو أنّها ستواجه ركودا طالما أنّ جهاز الدولة يقبض على عملية إدارة الطلب (إدارة الدولة للطلب الفعّال)[1].

ومع رواج النظرية الكينزية، ظهر منظرون جدد وقدموا العديد من المقترحات التي كانت تنطلق في مضمونها من الافتراضات نفسها التي انطلق منها كينز، وكانوا في ذلك يعبرون عن خليط من أفكار النظرية الديمقراطية الاجتماعية والنظرية المؤسسية والمنفعة الاجتماعية، ومن هنا ظهر مفهوم العدالة الاجتماعية في كتابات بول سويزري مثلا باعتبارها تعبر عن قيمة حاكمة من قيم المجتمع الرأسمالي وارتباطه بالديمقراطية، وكيف أنّ الرأسمالية وإن كانت تعني في كثير من قيمها الحرية وغياب القيود، فإنّ الديمقراطية كالوجه الآخر للبيرالية، تقتضي أن يكون للدولة دور اجتماعي واقتصادي يزيد على حدود الحراسة والأمن العام، وظهرت في هذه الفترة أفكار دولة الرفاه في عقر دار الرأسمالية(الولايات المتحدة وبريطانيا)، فاعتمدت بريطانيا في عام 1911 تأمينات ضد المرض واعتلال الصحة وأخرى ضد البطالة، وسبق ذلك قانون بشأن نظام للمعاشات التقاعدية.

وكانت الخطوة الفيدرالية الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية بالتشريع الذي تمت صياغته في عام 1935 والذي نص على توفير منح الولايات للمحتاجين، كبار السن والأطفال الذين لا عائل لهم، وتعويض البطالة ووضع نظام إلزامي على النطاق الوطني للمعاشات التقاعدية لكبار السن بالنسبة للعاملين في الصناعات الرئيسية والقطاعات التجارية من الاقتصاد، مواقف الاقتصاديين الأرثوذكسيين إزاء هذه القوانين، قوانين التأمينات الاجتماعية لم تكن هجومية، فالتشريع المقترح لا يتضمن خروجا مباشرا عن المعتقدات الكلاسيكية، وفي الواقع توجد بطالة للعجز الاقتصادي الناشئ عن التقدم وربما يتطلب الأمر علاج هذه العيوب، وحدها جماعة الأعمال التي هاجمت القرار وأطلقت عليه توصيفات عديدة وحذرت من تبعاته التي في نظرهم قد تؤدي إلى انهيار الرأسمالية، ليأتي بعد ذلك التأمين الصحي والمساعدة الشاملة التي تعول أطفالا، وتوفر المساكن للأسر المنخفضة الدخل، وإعانات

[1] - Samuelson,1962, **économists and the history of ideas** (canbridge,MA, Havard unversity perss), p190-195.
بول سويزري (10 أفريل 1910-27 فيفري 2004): اقتصادي أمريكي بروح ماركسية، مؤسس المجلة الاشتراكية **'monthly review'**

الإسكان والتدريب على الوظائف وغير ذلك من مكملات الرفاهية للمحتاجين، وكما حدث في الولايات المتحدة، حدث ذلك في كل البلدان الصناعية [1].

وفي روسيا لم تعد السوق هي المقررة لمستوى الإنتاج ، بل أوكل ذلك إلى السلطة المركزية، وظهر البديل الجديد خيارا متاحا نتيجة لأزمة الكساد الكبير، وبدت بعض الأفكار الاصلاحية للنظام اللبرالي المتوحش تفاديا للثورة.

وبدت الضرورة ملحة لمعاشات تقاعدية للشيخوخة وتعويضات البطالة ودعم نقابات العمّال، وحد أدنى للأجور، فتلك الأحداث أفرزت البديل الاشتراكي الكلاسيكي كحقيقة جديدة في علم الاقتصاد.

وفي أوروبا برزت رؤية للحد من تأثير النشاط الاقتصادي على المعسرين وتحسين الإدارة الاقتصادية، تتمثل فيما وصف آنذاك بنظام متطور للتأمينات الاجتماعية وكذلك دعم الأسعار الزراعية، كما شمل ما اعتبر استكمالا وتصحيحا للمؤسسات الرأسمالية والتنافسية المعتادة، وهو نظام محكم البنيان للتعاونيات الزراعية والاستهلاكية [2].

وبالمجمل هناك ثلاث أنواع رئيسية من أنظمة الرفاهية:

- الأنظمة الليبرالية التي توجه الرفاهية الفائضة وشبكات الأمان إلى الأفراد الذين لديهم حاجة ماسة، إنّه النموذج السائد في البلدان الناطقة بالانجليزية، وبقي ذو نفوذ قوي داخل المؤسسات المالية الدولية.
- الأنظمة الديمقراطية الاجتماعية التي تؤيد العمومية، على أساس مبدأ التضامن الذي تصل فيه الفوائد، الخدمات إلى الجميع في ذات الوقت كما في السويد الحديثة وهولندا.
- أنظمة المشاع المشتركة التي غالبا ما تكون شمولية، تربط المنافع الأولية بمساهمة الشعب في التنمية الوطنية على أن تنشرها مع الوقت من خلال الإعانات المالية في معظم الدول الصناعية حديثا مثل ألمانيا واليابان ثم توجيه حقوق منح الرفاهية أولا إلى الشمولية تدريجيا، مع مرور الوقت تمت إضافة المستفيدين الجدد عن طريق تحديد معايير جديدة للأهلية.

وحسب التصنيف الشائع الذي قام به عالم الاجتماع اسبينغ أندرسن هناك ثلاث نماذج للدولة هي[3]:

- **النموذج اللبرالي:** الذي تتميز به بريطانيا والذي تكتفي فيه الدولة بتأمين الحد الأدنى من الاحتياجات تاركة إلى القطاعات الأخرى المؤسسة الإنتاجية والشركات الخاصة

[1]- جون كينيث جالبريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق**، ص 227-230.

[2]- جون كينيث جالبريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق**، ص202.

[3]- Gosta Espihg Anderson, 1980, **social class, social democray, and state policy, party policy and party decomposition in Denmark and Sweden**, new social science monograph E8(Copenhagen, new social science monographs.

Lord Beveridge (5 mars 1879-16 mars1963) : est un homme politique britannique, il est connu par son rapport sous le nom ‘rapport Beveridge’

مهمة تأمين ما يزيد على ذلك الحد الأدنى، وبالرغم ممّا قيل عن خطة لورد بيفريدج (Lord Beveridge) بقي أنّ هذه الأخيرة تشكل أساس ذلك النموذج لأنّها تفرض تغطية للمجتمع بأسره، لكنّها متوقفة على الضروريات وأهمها النظام الصحي.

- **النموذج التعاوني:** الشائع في فرنسا وألمانيا يعتمد على مؤسسات تديرها وتمولها أطراف العلاقة الإنتاجية ممثلة بالنقابات العمّالية ونقابات أرباب العمل، وتعتمد على الدخل الذي يحققه الأجراء داخل المؤسسة الإنتاجية ولا تتدخل فيه الدولة مباشرة سوى في تأمين الاحتياجات غير المرتبطة بالعمل والإنتاج، مثل إعانة الأسر بحسب عدد الأولاد وإعانة الشرائح الأكثر فقرا.
- **النموذج الاجتماعي- الديمقراطي:** الذي تلعب فيه الدولة دورا محوريا مباشرا في تأمين المخاطر الاجتماعية المذكورة من خلال سياسة ضريبية فعّالة (اعتماد الضريبة التصاعدية)، ومن خلال إعادة توزيع الثروة من أجل تأمين حد أقصى من تغطية الحاجات الاجتماعية الناجمة عن البطالة والمرض والشيخوخة وحالات العسر والفقر المختلفة وتنتمي الدول الاسكندنافية إلى هذا النمط، ويبدو أنّ النقاش في هذه الفترة قد تمحور حول تدخل الدولة، ففي حين يرمي الإصلاحيون إلى تصحيح آثار الاختلال الناتج عن الركود الاقتصادي من جهة ومن جهة أخرى الاختلال الناتج عن سوء توزيع الدخل، يرى معارضيهم أنّ ذلك خارج صلاحيات الدولة الراعية.

3. الفترة الثالثة (بعد 1970)

لقد تبلور مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بصورة جلية، حيث أصبح يحتوي على ثلاث مكونات أساسية تمثلت في الاشتراكية والجمعوية وأربعة أجزاء ثانوية تمثل المؤسسات التساهمية، المشتركة، المجتمعية والمحلية.

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو الطريق الثالث لكنه ليس طريقا بإمكانه تسيير النشاط الاقتصادي والانتاجي بمفرده وليس اقتصادا نافيا للنمطين المذكورين بل هو رافد ثالث تفطّن إليه العالم، والذي انتصر لاقتصاد السوق والعولمة الاقتصادية والتجارية المرتكزة على قرن واحد هو الاقتصاد الليبرالي الخاص، تفطّن العالم إلى أنّ الهوة التي ما فتئت تزداد بين الطبقات الاجتماعية بفعل نواميس الرأسمالية المتوحشة، بدأت تخلق فئات اجتماعية جديدة، لا تتوانى من شدة الفقر والتهميش وانعدام الشغل في التوجه نحو التعصّب وتقويض أي استقرار اجتماعي، كما تفطّن الغرب الذي يحمل لواء الرأسمالية المولّدة للاستعمار والامبريالية إلى أن جسر هذه الهوة لن يكون إلا من خلال الرافعة الثالثة وهي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

بصفة خاصة، يتكون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من مؤسسات لها تسيير ديمقراطي يعتمد على فكرة المشاركة فهناك إرادة موجهة نحو هدف أساسي هو خدمة الأعضاء بعائد محدود لرأس المال.

يسمح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باستخدام تنظيمات تتميز بطابع تعاوني، الشيء الذي قد يؤدي إلى تحفيز بعض العناصر إلى إعادة التنظيم عن طريق موارد وإمكانيات خاصة للنشاطات المختلفة، الشيء الذي يخفف العبء عن الدولة ويسمح لها بالمشاركة في عمليات أخرى كبرى عن طريق الاصلاحات.

تراجعت الأوضاع وساءت بدءا من منتصف السبعينات، فبدأت العجوزات تظهر في موازنات وموازين المدفوعات لاقتصادات الدول الصناعية، وتراجع النمو الاقتصادي العالمي.

كانت التجربة النمساوية في مواجهة المتغيرات السابقة الذكر هي الأكثر نجاحا وتقدما، فقد تم وضع ضوابط للأجور ونظام مقابل لها لكبح أسعار الشركات، ونفذت بشكل رسمي من خلال ما سمي "سياسة السوق الاجتماعية".

وأدخلت إدارة نيكسون(الولايات المتحدة الأمريكية) في الفترة ما بين العامين 1971-1973 ضوابط رسمية للأجور والأسعار مقترنة بتساهل في السياسة المالية والنقدية، وطبعا لم تكن نظريات الاقتصاد الجزئي ترى تدخل الحكومة في الأجور قرارا علميا ولا حتى سليما.

وابتداء من سنة 1973، ارتفعت الأسعار نتيجة للاتفاق الاحتكاري للأوبك، فكان ما سمي بـ "صدمات النفط" التي يمكن إرجاع سببها للخارج، فالأرثوذكسية السائدة لا تتسق مع اعتبار الأسعار والأجور المحلية عوامل سببية للتضخم وبرز آنذاك اتفاق مهني على علاج محدد تمثل في إعادة النظر في اللوائح الحكومية من أجل إستبعاد أي معوقات ظاهرة للمنافسة السوقية[1].

وفي ظل الرأسمالية المعاصرة، صعدت الرأسمالية المالية الدولية إلى القمة المطلقة وتعددت أدواتها وآليات حركتها، وأعادت تشكيل الاقتصاد على المستويين المحلي والدولي لتجعل منه اقتصادا رمزيا أعني أكثر رمزية ممّا كان، وصارت الجماعات المالية الدولية أقوى من الحكومات القائمة، وصارت تسبغ عليها طابعا محافظا في السياسة يقابله طابع انكماشي في الاقتصاد[2]. مع نمط جديد للتقسيم الدولي للعمل، إذ أعيد نشر الصناعة على المستوى العالمي، كما أعيد توزيع الخامات وانتشار الزراعة عالميا، ممّا فرض على البلدان المنخفضة الدخل لمواكبة التحولات السريعة، إعادة النظر جذريا في هياكل اقتصادها الحالية، ممّا جعل التفكير الاقتصادي يأخذ بعدا جديدا وتطغى عليه قوة المنظمات المالية الدولية وتوجهه.

وقد حدد تقرير التنمية البشرية لعام 2003 مجالات رئيسية للتدخل هي: الحكم الديمقراطي، الاستقرار الاقتصادي الالتزام بالصحة والتعليم، فمن خلالها ينبغي أن توجه الجهود القطرية والمساندة الدولية نحو أهداف الألفية للتنمية، ففي الدول ذات الدخل المتوسط، يتم دمج

[1]- جون كينيث جالبريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق**، ص288-289.
[2]- فؤاد مرسي، مارس 1990 ، **الرأسمالية تجدد نفسها**، سلسلة عالم المعرفة، ص09.

التدخلات في عملية التخطيط المنتظم ووضع استراتيجيات للتنمية على الأمد الطويل بينما المرجح في أشد الدول فقرا أن يكون ما سمي آنذاك الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفقر أكثر الأدوات الملائمة.

وفي بداية الأزمة الاقتصادية 2007-2008 أيد صندوق النقد الدولي اعتماد مجموعة من البيانات حسب ظروف كل بلد على حدى، لدعم الطلب ومن ثم فرص العمل بما في ذلك التنشيط المالي المؤقت وخفض أسعار الفائدة الأساسية، وعلى المدى الطويل وحسب رأي الفكر الاقتصادي السائد، فإنّ دفع النمو وإيجاد فرص العمل قد يقتضيان إجراء تغييرات في مجموعة أوسع من السياسات والمؤسسات التي تؤثر على أداء أسواق العمل ومدى ما يمكن توفيره من فرص عمل[1].

وفي إطار التوجه الفكري الاقتصادي العالمي، تتألف البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي في آخر نسخة من مجموعة من التدابير على مستوى السياسات، مقترنة بالتمويل المعتمد ويتمثل الغرض منها في تنفيذ أهداف محددة، مثل التصحيح الخارجي المنظم، والنمو الشامل واسع النطاق، والحد من الفقر وتتولى البلدان المعنية صياغة البرامج بالتشاور مع الصندوق ويتم دعمها باتفاق تمويلي معتمد من المجلس التنفيذي للصندوق[2].

وفي جدول أعمال السياسات العالمية، حددت التدابير التي يتعين إتخاذها على مستوى البلدان الأعضاء لضمان التعافي من الأزمة العالمية الراهنة ووضع الأسس لتشييد بنيان مالي عالمي قوي، وأيدت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ما ورد من ضرورة مواجهة الأزمة الراهنة وبناء أساس قوي للنمو في المستقبل، وتحديد الأولويات التي تمثلت في إعتماد سياسات لتوفير فرص العمل، وتحقيق النمو واستمرارية تحمل الدين وإصلاح النظم المالية والحد من الاختلالات العالمية.

وتبرز خيارات عملية في تجربة بعض البلدان، مثلا وحسب توقعات التنمية البشرية لعام 2013، فإنّه يجب تفعيل دور الدولة في التنمية، والإصرار على النهوض بالتنمية البشرية، ودعم التعليم والرعاية الاجتماعية والانفتاح على التجارة والابتكار، ولتحقيق التقدم في المستقبل سيكون على صانعي السياسات توجيه الاهتمام اللازم لقضايا المساواة والاستماع إلى صوت الجميع، والمساءلة ومعالجة المخاطر البيئية، ومواكبة التغيرات الديمغرافية، وقد تعرض التقرير لثلاث محركات هامة للتنمية البشرية في معظم البلدان الصاعدة، والمحركات الثلاثة هي: **الدولة الإنمائية الفاعلة واختراق الأسواق العالمية والابتكار في السياسة الاجتماعية**، هذه المحركات لا تستمد من تصورات نظرية حول كيفية تفعيل عملية التنمية، لكنها كانت ثمرة التحول الملموس في التجارب الإنمائية في بلدان كثيرة، والواقع أنّ هذه البلدان كثيرا ما تخلت عن النهج المحدد مسبقا وإملاءات النهج المتبعة، ونأت بنفسها عن

[1]- صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2013 **من أجل إقتصاد عالمي أكثر أمنا واستقرارا**، ص34.
[2]- صندوق النقد الدولي، **نفس المرجع السابق**، ص32.

الوصفات العمومية المفروضة من مصدر واحد، وابتعدت عن نهج رفض الضوابط المطلق الذي نادى به توافق آراء واشنطن، وقد خلص التقرير إلى أنّ النمو الاقتصادي وحده لا يحقق تقدما تلقائيا في التنمية البشرية، فالسياسات المناصرة للفقراء والاستثمارات في إمكانات الأفراد بالتركيز على التعليم والتغذية والصحة والتشغيل هي التي تتيح للجميع إمكانات الحصول على العمل وتحقيق التقدم، وفي ظل تحديات عالمية تتجاوز حدود البلدان، رأى التقرير أنّه لابد من تنسيق الاجراءات اللازمة لمواجهة التحديات الملحة الماثلة أمام عصرنا من القضاء على الفقر وتغير المناخ والأمن والسلام، وبينما تزداد البلدان ترابطا عن طريق التجارة والهجرة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لم يعد من المستغرب أن يحدث أي قرار يتخذ في أي مكان آثارا بالغة على أماكن أخرى.

والأزمات التي ألمت بالعالم في الأعوام الماضية من أزمة المال وأزمة الغذاء وأزمة تغير المناخ إنّما هي تأكيد على واقع الترابط وضرورة العمل الجماعي من أجل تحصين الأفراد من تداعيات الصدمات والكوارث[1].

وخلاصة الارتباط العالمي والاستنتاجات المعاصرة، أنّ مبادئ الرأسمالية صارت على المحك، وبدأت نقاشات بخصوص دور الدولة، فظهرت الدولة الإنمائية على أثر تجارب الاقتصادات الصاعدة، ودور الدولة من خلال الدولة الإنمائية يمتد إلى:

- **تعزيز التنمية الاقتصادية:** من خلال المعاملة التفضيلية الواضحة لبعض القطاعات، ووجود قيادة ذات كفاءة ووضع المؤسسات العامة القوية في صلب الاستراتيجيات الإنمائية، ووضع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية واكتساب الشرعية السياسية من الأداء في التنمية، ويظهر من خلال ما سبق أنّ الدولة تحتاج لإنجاز يعطيها شرعية، والدولة لا يمكنها الإنجاز من خلال الدور التقليدي، والحرية الفردية حسب آمارتياسن[2] في جوهرها منتج اجتماعي، وثمة علاقة ذات اتجاهين بين التنظيمات الاجتماعية لتوسيع نطاق الحريات الفردية واستخدامها ولكن ليس فقط من أجل تحسين حياة كل فرد، بل وأيضا من أجل النهوض بالتنظيمات الاجتماعية لتكون أكثر ملاءمة وكفاءة، وعلاوة على هذا فإنّ المفاهيم الفردية عن العدالة والآداب الاجتماعية التي تؤثر في الاستخدامات المحددة للحرية من جانب الأفراد رهن ارتباطات اجتماعية، إذ تعتمد بوجه خاص على التكوين التفاعلي للتصورات العامة وعلى الفهم الجماعي التعاوني للمشكلات وعلاجها، لذلك يتعين أن يكون تحليل وتقييم السياسات العامة حساسا في إدراك وتناول هذه الروابط المتنوعة.

---

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب، **تقدم بشري في عالم متنوع**.

[2]- أمارتياسن، مايو 2004، **التنمية حرية**، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، ص23.

أمارتيا كومارسن المعروف بأمارتياسن (من مواليد 3 نوفمبر 1933): وهو اقتصادي هندي حاصل هلا جائزة نوبل للاقتصاد لعام 1998 لعمله على اقتصاديات الرفاه.

وبخصوص حرية السوق، فيتبنى الاتجاه السائد في الاقتصاد المعاصر ما يسمى "أطروحات فشل السوق" مع بعض الاعتراضات ممن عرفوا بالليبيراليين والمدرسة النمساوية (مدرسة فينا) ومفهوم "فشل السوق" يصف الحالة التي يكون تخصيص الموارد والسلع بواسطة الأسواق غير كفؤ، ممّا برر التدخل الحكومي من خلال السياسات العامة أو أشكال أخرى للتدخل، ويحدث فشل السوق عموما (مقابل الوضع الأمثل والذي يطلق عليه وضع باريتو الأمثل)، والذي يشير إلى أنّ أي مكسب لطرف لابد أن يقابله خسارة الطرف الآخر، بسبب ثلاث عوامل إجمالية هي[1]:

- تمتع بعض الأطراف في السوق بمراكز قوى بالشكل الذي يحظر على الآخرين التمتع بمكاسب التجارة.
- أن يكون لأحد الأطراف المتعاملين بالسوق آثار جانبية يطلق عليها آثار غير مباشرة، لا يمكن للسوق تقييم آثارها مثل الأضرار والمنافع البيئية أو غياب المعلومات أو حجمها.
- قد تفشل بعض الأسواق بسبب طبيعة السلعة نفسها وطبيعة تبادلها، فقد توصف بعض السلع بأنّها سلع عامة (تلك التي إذا ما استهلكها طرف لا ينقص حق الطرف الآخر باستهلاكها مثل الهواء) والسلع المتصفة بملكية الموارد العامة والتي تنظم موارد طبيعية أو موارد بشرية (مثل أنظمة الري، والمراعي والغابات)، حيث لابد من وجود نظم لحماية هذه السلع أو الموارد خوفا من إساءة التصرف بها أو تعريضها للمخاطر البيئية ومخاطر الانقراض، بالإضافة إلى هذه المصادر الثلاثة لفشل السوق، هناك مصدر رئيسي مرتبط بحقوق الملكية، حيث يعتبر السوق مؤسسة كبقية المؤسسات يقوم الأفراد والشركات من خلالها بتبادل السلع والخدمات، وكذلك تبادل الحقوق لاستخدام السلع والخدمات لفترة من الوقت، بمعنى أنّ الأسواق هي عبارة عن مؤسسات تنظم تبادل السيطرة على السلع والخدمات، وباعتبار أنّ حق السيطرة ينبع من حق الملكية وفي حالة عدم اتصاف نظام حقوق الملكية بالانضباط والكمال، فإنّ سيطرة مالكي حقوق إنتاج السلع والخدمات وتبادلها يعتبر هو الآخر غير منضبط ولا يتصف بالكمال أيضا وبالتالي فإنّ هناك حاجة لتدخل الدولة لضمان حقوق الملكية بدلا من الاعتماد على آلية السوق.

وتنطلق النظرية الليبيرالية الجديدة من حقيقة مؤداها أنّ نماذج دولة الرفاه والسياسات الكينزية والنظرية المؤسسية، كلها تنزع نحو الاشتراكية أكثر من نزوعها نحو الرأسمالية، وأنّ الرأسمالية دونما حاجة لأي محاولات توفيقية قادرة على أن تصحح أي اختلال يحدث داخلها، بل إنّهم يرجعون الأزمات التي حدثت في المجتمعات الرأسمالية ذاتها إلى تخلي

[1]- لطفي بنور، 2006، **الاقتصاد الاجتماعي سند في التكوين المستمر للارتقاء إلى رتبة مرشد إجتماعي أول**، المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية، وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج، تونس، ص55-56.

الدولة عن دورها الأساسي، وتتركز حجة هؤلاء حول مفهوم أساسي هو مفهوم الفشل الحكومي[1].

وبصدد تقييم الليبيرالية الجديدة، ممّا لاشك فيه أنّ هناك عودة مرة أخرى إلى الجدل القديم بين الفردية المتطرفة والجماعية المتطرفة، وإذا كان الليبيراليون الجدد يتنبؤون بمزيد من الانتعاش في اقتصاداتهم بعد أن تتزايد قدرات الأفراد على الحركة إلاّ أنّ بعض الاقتصاديين ومن بينهم بول جونسون Paul Johnson يؤكدون على أنّه لاتزال هناك مقدمات أزمة ستواجهها الرأسمالية حتما، وإن لم تقدم لها إجابات مبتكرة فإنّها ستواجه المصير نفسه الذي واجهته في الثلاثينات وهذه المقدمات ترجع إلى العوامل الثلاثة التالية[2]:

- التفاوت في توزيع الدخل والثروة داخل المجتمعات.
- البطالة الحادة التي تشمل العديد منها.
- تراكم المنتجات نتيجة الكساد الذي تشهده هذه الاقتصادات.

إنّ توجه الليبيرالية الجديدة يشير إلى حقيقة أنّ علاج مشاكل التضخم لا يمكن أن يتم إلاّ بقبول درجة من درجات البطالة، وأنّ التطور التكنولوجي يشير إلى أنّ مشكلة البطالة ستتفاقم بسبب أنّ قطاع الخدمات الذي كان ينظر إليه على أنّه البديل الذي يمكن أن يستوعب أعدادا متزايدة من العمالة قد اتجه أيضا نتيجة للتطور التكنولوجي إلى الاعتماد على المعرفة الكثيفة ما يسمى بـ (تحول القوة)[3] محل العمالة الكثيفة، وهو ما يشير إليه تطور معدلات البطالة في أوروبا والولايات المتحدة واليابان، بل أيضا دخول الدول الصناعية الجديدة في هذا المأزق منذ منتصف الثمانينات على نحو متزايد، بما يجعل سياساتها التي تدعم المنافسة تنتهي بها إلى حرب اقتصادية لا تضمن الاستقرار[4].

بل أكثر من ذلك، فإنّ تحول القوة هذا سيعني أنّ المجتمعات التي ينحصر فيها دور الدولة متزامنا مع التطور التكنولوجي ستواجه مشكلة حقيقية ليس على صعيد توفير العمل لمن يقدرون عليه ولا يجدونه، بل أيضا على مستوى فئة ليست بالقليلة ممّن يعملون اليوم، القادرين الراغبين ولكنّهم سيفقدون شرط القدرة نتيجة التطور التكنولوجي وبطبيعة الحال سينطبق عليهم مبدأ سيادة العمل والبقاء للأصلح[5].

وربما سيفضي هذا إلى إعادة النظر مرة أخرى في الوظيفة الاقتصادية للدولة، بما سيجبر النظم الليبيرالية حتما إلى إتباع نظام(التخطيط بالمشاركة) الذي تسترشد فيه الدولة بمصالح

---

[1]- أحمد الكوار، يناير 2008، **إخفاق آلية السوق وتدخل الدولة**، سلسلة جسر التنمية، العدد 69، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص05/04.

[2] - Paul Johnson, 1991,(**what ever happened to socialism ?** eeaders digest,vol,141,1992,p111 and114 and cohen Joshue (maximizing social welfare or instutioalizing democratic ideals) politics and society ,p39-59.

[3] -Paul Johnson,Ibid,p157.

[4] -Adam Preworski,1991, **(could we feed everyone ?** the irration ality of capitalism and the infeasibility of socialism politics and society,vol19,p1-38.

Paul Johnson (5janvier1967) : est un économiste britannique, membre du committee on climate change.

[5] - Cui Zhiyuan,1991, **(market incompleteness,Innovation and reform**), politics and society ,p59-69.

الجماعات والقوى المختلفة المكونة للمجتمع، والمتوقع كذلك أن تنبعث جماعات المصلحة والحركات العالمية مرة أخرى مطالبة بدور أكثر فعالية للدولة من مجرد وظيفة(الأمن المادي) وإنّما ستطالبها بمزيد من الأمن الاجتماعي[1]، ومع أنّ الأوضاع الاقتصادية تظهر أنّ الأمن المادي مفقود لدى الكثير من سكان هذا الكون، تماما كما "الأمن الاجتماعي".

ويبدو أنّ هذه الوضعية تبرز بعض ملامحها على الأقل في الجانب المظهري لعالمنا اليوم، وبالتالي فإنّ مآلاته يجب أن تفضي إلى توفير الأمنين، وإلاّ فإنّ عواقب وخيمة تنتظر هذا العالم عاجلا أو آجلا.

فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني إذن هو نتيجة تحالف اجتماعي، فهو يمثل شكل إيجابي من وجهة نظر الدولة (مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني) شرط أنّ القواعد التي تسير عليها هذه المؤسسات تضمن أنّ المساعدات المقدمة ليست ملكا لأشخاص معينين، وإنّما لجماعات خاصة، بالإضافة إلى كون هذه المؤسسات تعطي قيمة مضافة من ناحية الموارد والإمكانيات وطريقة استعمالها.

المطلب الرابع: أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره الحيوي

تتعدد أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتتشعب حسب انتشار تنظيماته وشموليتها لمختلف مناحي الحياة وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إليها حسب الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية للحقل.

1. **الأهداف الاجتماعية:** من الممكن تلخيص أهم الأهداف الاجتماعية لتنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في كونها تسعى من خلال أنشطتها وعملها إلى كل ما من شأنه تنمية الانسان اجتماعيا ويعتبر المجتمع هو الوسط الاجتماعي الذي تنصهر فيه تلك الجهود، وفي هذا الصدد ترتكز جهود الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على[2]:

- **إشاعة مبدأ التضامن:** فعندما يشيع مبدأ التضامن بين أفراد المجتمع بشكل مقنن ومنظم، فإنّ ذلك يكسب القضايا التي تحظى بتضامن الأفراد وتضافر جهودهم بقيمة تجعلها مقبولة ومسموعة، وبتزايد قوة التضامن واتساعه تتلاشى تلك المظالم تحت الضغط وتحل القضايا العالقة.
- **التأسيس لتماسك اجتماعي قوي:** التغييرات الاجتماعية المتسارعة التي تحدث في المجتمعات كنتيجة لتأثيرات العولمة باتت تهدد العلاقات الاجتماعية وتضعفها، وهو ما يؤهل تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للعب دور كبير في سبيل سد هذه

[1] -Robin Hahnel, 1992,(partipatory planning**), science and society** ,p39-59.
[2]- مجلة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني **أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، مرجع سابق**، ص03.

الهوة والتخفيف من آثار الأنماط الاقتصادية والاجتماعية السائدة في عالم اليوم، ممّا يضمن تماسك اجتماعي قوي في مجتمع إنساني يعترف بمحورية الإنسان.

وتعد منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال أنشطتها الخاصة أداة قوية وفعالة في سد الثغرات في العلاقات الاجتماعية ممّا يقوي التماسك الاجتماعي ويوسع من انتشاره.

- **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والعدالة الاجتماعية:** من مبادئ العدالة الاجتماعية التوزيع العادل للموارد والسلع والخدمات والتضامن مع أكثر الفئات حرمانا، فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو أول بديل يتسق مع مبادئ العدالة الاجتماعية ويمّكن من معالجة التحديات التي تواجه المسار الإنمائي وهو يشكل وسيلة تحد من فرص العمل غير المستقرة، إذ تمكن العمال والمنتجين في القطاع غير النظامي من إنشاء جمعيات وتعاونيات لتحسين ظروف العمل والوصول إلى السوق، وتطوير أنشطة مدرة للدخل، بالإضافة إلى ذلك فإنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يركز على التجارة المحلية والحفاظ على الموارد غير المتجددة والابتكار في استخدام الموارد المتجددة فيضمن الاستدامة البيئية، من خلال إنشاء أداة تجارية تؤدي إلى التوزيع العادل للموارد الطبيعية والثروات بين الأجيال الحاضرة والمقبلة، كما باستطاعته الوصول إلى الجهات الفاعلة الاقتصادية غير التقليدية وتمكينها، حيث تسعى منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى إشراك العناصر المهمشة في المجتمع في عملية تمكين ذاتي تؤدي بهم إلى مزيد من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية وإلى تحسين نوعية حياتهم ويترسخ بذلك الانسجام الاجتماعي أكثر[1].

وبشكل عام، فإنّ خدمة الإنسان للإنسان ومراعاة التنوع في المجتمعات وبالتالي احتوائه وإيجاد ساحة حقيقية للتفاعل الاجتماعي الايجابي واحترام الحقوق، وتعدد مراكز القوة في المجتمع، هي جميعها أوتار تعزف عليها تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتبدع بدرجة تحققها، فالتقليل من الإقصاء الاجتماعي الذي تعاني منه الطبقات المهمشة الفقيرة كما أنّ التمكين للمشاركة ومقاومة الضغوط الاجتماعية، وتحقيق الذات، كل ذلك يوفر للفرد قابلية امتلاك المعرفة والخبرة ممّا يزيد من وعي الإنسان بما يدور حوله من أحداث، ويتيح له مسايرتها وبالتالي القدرة على ضمان مصالحه ويؤدي بنا في النهاية إلى ترسيخ الديمقراطية على أساس المواطنة من خلال التآزر والتقارب اللذين هما روح الأنشطة التضامنية.

2. الأهداف الاقتصادية:

أمّا عن الأهداف الاقتصادية فتنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تسهم كغيرها في الدخل الوطني والحسابات الوطنية، وهي تسهم في تقديم خدمات ملموسة في مجال البيئة والصحة والتعليم وخدمة الفئات المهمشة والهشة خصوصا بما في ذلك الفقراء والمعوقين

[1]- مؤتمر العمل الدولي، 2010، **سياسات العمالة من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة**، الطبعة الأولى، التقرير السادس، الدور99، مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، ص55.

والأطفال والنساء والعجزة والمقعدين وكبار السن، وقد تم اعتبار أنّ أقصر وأنجع سبيل لتحقيق التنمية المستدامة هو تنمية مفهوم الشراكة بين مؤسسات الدولة وبين تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

ويمكن اقتصار تلك الأهداف لمختلف مستويات التنمية التي تسعى إليها هذه التنظيمات في الآتي[1]:

- تنمية المجتمع المحلي باستشارة المواطنين المحليين لمساعدة أنفسهم من خلال تنمية مهاراتهم في تنظيمات تسهل عليهم عملية المشاركة التضامنية من خلال أنماط عمل للتمكين والفعل الاجتماعي التي تستخدم كجزء من استراتيجيات تنمية المجتمع المحلي، وتشمل متطلبات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أشكال متنوعة وعديدة من هذه التنظيمات التي تقوم بدور كبير في تنمية المجتمعات المحلية.
- التنمية التشاركية: تتأسس التنمية التشاركية على المقاربة التشاركية والمبدأ المركزي في هذه التنمية هو تقاسم المعرفة وسلطة اتخاذ القرارات وهذا يعني أنّ نجاح التنمية رهين بتوفر المناخ الديمقراطي والدور الفاعل للمنظمات المحلية وحياد الإدارة واحترام الحقوق الفردية.

وتسعى تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى ذلك، من خلال ما يعرف بالعمل المجتمعي الذي يشمل كل الأعمال التي تتم في أماكن خارج نطاق العمل الاجتماعي الرسمي من خلال أي مجهود لمنظمة كمنظمات المعونة الذاتية التي تعتمد على المبادرة والمشاركة لدعم الأفراد والجماعات في المناطق المحلية لمساعدة أنفسهم ولجعل السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المحلي المجال الطبيعي لممارسة العمل المحلي.

وبرغم اتفاق الجميع على قدرة تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على حشد جهود ضخمة ومنظمة لإحداث تغييرات في المجتمعات المحلية في الاتجاه الايجابي في مختلف المجالات، إلاّ أنّ الخلاف قد بدأ واضحا حول أدوار المشاركين حسب مستويات المشاركة التي تعرضنا لها سابقا في الخصائص، حيث أطلق البعض العنان لمشاركة المواطنين بمنحهم القدر الأكبر من المسؤولية والقدرة على التغيير، في حين أعطى البعض للعمل الرسمي وسياسات الدولة وتشريعاتها دورا هاما في مجال إحداث التغييرات المجتمعية لدرجة تقيد العمل المجتمعي بالحدود التي تسمح بها الدولة، ويتزايد الدور الاقتصادي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث يقوم هذا الأخير بتقديم الخدمات الأساسية للأفراد في

[1]- الهادي عبدو أبوه، **الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية**، الامكانيات والواقع في موريتانيا، **مرجع سابق**، ص 73-74.

المجالات والمناطق المختلفة التي لا تصل إليها يد الدولة أو يحجم عنها القطاع الخاص ولعّل أهم هذه المجالات[1]:

- **توفير الخدمات الأساسية:** تقوم منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بدعم الفئات والمناطق المحرومة عبر تقديم مجموعة من الخدمات الأساسية كتوصيل مرافق البنية التحتية من مياه وكهرباء وصرف صحي وإنشاء شبكات الرعاية الصحية مثل بناء المجمعات الطبية وتوفير نفقات العلاج، وتقديم المنح التعليمية للطلاب غير القادرين والمتفوقين والدعم المادي والمعنوي للفئات الهشة والأكثر احتياجا، بما يقلل الإنفاق الحكومي على هذا الجانب ويسمح بتوجيه هذه المبالغ الوفرة إلى المرافق والمناطق الأكثر أهمية.
- **تدعيم العدالة الاجتماعية:** تساهم منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشكل جزئي في عملية إعادة توزيع المداخيل والثروات بين الطبقات الاجتماعية المتفاوتة من خلال تلقي التبرعات وتوجيهها إلى الصرف في مجالات تهدف بالأساس إلى رفع مستوى معيشة الطبقات الأفقر، بما يقلل من انتشار الفقر ويحد من تدهور الأوضاع المعيشية لقطاع كبير من المجتمع.
- **توفير فرص تشغيل:** توفر تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فرصا تشغيلية متنوعة سواء داخل هيكلها المؤسسي أومن خلال مشروعات البرامج الاقتصادية التي ترعاها، ومن ثم تحد من ارتفاع نسب البطالة بين الفئات الأكثر هشاشة خاصة الفئات الشبانية وما يصاحب ذلك من تأثيرات إيجابية من حيث زيادة طلب هذه الفئات ذات الميول الاستهلاكية المرتفعة على السلع والخدمات المختلفة، ومن ثم استمرار الطلب الفعّال على هذه المنتجات بما يضمن بقاءها، الأمر الذي يؤدي في المجمل إلى إنعاش الاقتصاد وزيادة الدخل الوطني.

ولهذه الأسباب يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني محركا أساسيا لعملية النمو وشريكا لا غنى عنه في تنفيذ خطط الإصلاح نحو رفع مستوى معيشة المواطنين، لأنّ وحداته هي كل جهد تضامني لا يهدف إلى منفعة فردية بل جماعية.

3. الدور الحيوي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني: الجدول الموالي يلخص الدور الحيوي والفعّال الذي تقوم به تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

[1]- الأمين العوض حاج أحمد، حسن كمال الطاهر، رباب المحينة، أغسطس 2008، **الأطر المؤسسة للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية**، ص10.

جدول رقم2: يوضح الدور الحيوي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

إعمال الاقتصاد بشكل مختلف	- بين القطاع العام والخاص: المبادرات الاقتصادية بغية تحقيق أهداف اجتماعية. - اقتصاد محلي: خلق فرص العمل والتنمية المحلية والتماسك الاجتماعي والدخل.
اجتماعي- الاستجابة إلى الاحتياجات التي لم تلبى	- شبكات الأمن الاجتماعي للناس المهمشين (شركات اجتماعية – إدماج اجتماعي، خدمات الأفراد، القروض الصغيرة). - تحسين الخدمات الأساسية للسكان. - الحصول على الخدمات والسلع والوظائف.
تضامني	- مشاركة الأطراف الفاعلة. - التمثيل المباشر(شخص واحد= صوت واحد) - تقاسم الموارد والمخاطر للمصلحة العامة. - أنماط التنظيم مختلفة ومجال النشاط الواسع للمساحة الواسعة.

La source : Malika Ahmed- Zaid, Touhami Abdelkhalek, Zied oulhazi,p19.

ولهذه الأسباب تعتبر الوحدات التضامنية الاجتماعية محركا أساسيا لعملية النمو وشريكا لا غنى عنه في تنفيذ خطط الإصلاح الساعية نحو رفع مستويات معيشة المواطنين، ويتزايد هذا الدور في أوقات الأزمات التي يصاحبها تدهور في مؤشرات الاقتصاد وقصور في وظائف الدولة وتراجع في أداء القطاع الخاص بما يساعد على التخفيف من وطأة الأعباء خلال الأزمات الاقتصادية.

تلعب مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أدوارا متميزة وحيوية وذلك من خلال[1]:

- تلبية الاحتياجات الأساسية: الصحة، إنتاج الغذاء، السكن، رعاية الأطفال ومحو الأمية...
- تطوير الموارد الطبيعية: الزراعة، الغابات المجتمعية، الطاقة البديلة...
- تحسين نوعية الحياة الثقافية والترفيه، التجارة المحلية ووسائل الإعلام المجتمعي.

[1]-سعيد المصري وآخرون، جويلية 2007، **سياسات وبرامج التضامن الاجتماعي في ضوء التجارب الدولية**، الإدارة العامة للدراسات التنموية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر.

- دعم الفئات المهمشة من خلال تكامل الخدمات الاجتماعية والمهنية للمعوقين.
- خلق فرص عمل وضمان التنمية الاقتصادية: تعاونيات العمّال، السياحة الاجتماعية، الحرف والتعاونيات المشتركة المالية والإنتاج، تجهيز الموارد الطبيعية.

إذن فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يشكل من خلال تطوره طريقا واعدا لتسهيل عمليات الانتقال إلى التنمية المنظمة ولهذا تضطلع مختلف أنواع المنظمات التابعة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بدور هام في توفير ديناميكية محلية من جهة ومن جهة أخرى تنمية ديمقراطية تأخذ بعين الاعتبار حاجيات المواطنين والقدرات المؤسساتية الحقيقة من أجل خلق فرص الشغل ومقاومة الإقصاء الاجتماعي[1].

[1] -Organisation international du travail, guide 2011, **économie sociale et solidaire, notre chemin commun vers le travail décent**, p151, retieved 21/11/2018 from http//www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/ed-emp.pdf.

المبحث الثاني: مقاربات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

إنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ليس بمفهوم نظري وإنّما هو مبدأ تم إنشاؤه من خلال التجارب والدراسات الميدانية والمبادرات الجديدة النشيطة التي تسعى للإصلاح في النشاط الاقتصادي وإقامة علاقات اجتماعية، ولكن نتائج هذه البحوث الميدانية أعطت مفاهيم مختلفة لهذا الأخير، لذلك سنلقي الضوء على الفروقات والاختلافات بين مختلف الباحثين حول تحديد هذا المفهوم[1]:

المطلب الأول: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مكون من اقتصاد مجمع

يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني اقتصادا مستعرضا وقطاعيا وهو بذلك قادر على تعبئة المجالات المختلفة للتداخل العام والاجتماعي، منذ أنّ إجراءاته تنطوي على أهداف اقتصادية (خلق فرص عمل وإدرار دخل) وأهداف اجتماعية (التضامن والتكافل الاجتماعي المعزز والروابط الاقليمية الأقوى) وأهداف سياسية (تنظيم منتديات عامة يتم من خلالها تحليل ومناقشة وحل المشاكل) وأهداف ثقافية (أنماط جديدة للإنتاج والاستهلاك) وأهداف بيئية (التعليم الصديق للبيئة)

في هذا المنظور النظري، يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قطاع اقتصادي جديد بين السوق والدولة، يستخدم أنماطا مختلفة من التمويل، السوق، الدولة والمتطوعين، هذا القطاع تمّ تصنيفه ضمن القطاع الثالث باعتباره قطاع المواطن الذي يبحث عن ايجاد مكانة له إلى جانب اقتصاد السوق والاقتصاد العمومي، تم تطوير هذا التصور على نطاق واسع في فرنسا من طرف Jean louis laville et Bernard Eme ووفقا لهؤلاء، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني سيكون داخل المثلث الذي يجمع التصورات الثلاث لسير النشاط الاقتصادي.

يتموقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بين ثلاث نقاط تقاطع أساسية هي[2]:

- **السوق:** حيث يمكنه مزاحمة القطاع الخاص بآلياته الخصوصية في القطاعات التنافسية فضلا عن فتح أفق للمنخرطين حاليا في الاقتصاد الموازي.
- **المجتمع المدني:** حيث يشارك الحركات الاجتماعية والنقابية والمواطنية قضاياها الاجتماعية والبيئية.

[1] - ERIC Dacheux et Daniel Gouyonk(2011), **principes d'économie solidaire**, Ellipses éditions, Marktin, p16-17.

[2]- بوحفص جلاب نعناعة،13/12 مارس 2018، **دور التعاونيات الفلاحية في تفعيل مبادىء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني**، الملتقى العلمي الدولي حول الاقتصاد العادل والتضامني بين الرهانات الاقتصادية ومستلزمات العدالة الاجتماعية ، جامعة البليدة2، ص06.

Bernard EME (23septembre1946-07janvier2015) : est un économiste français, l'un de ses publication 'la question de l'autonomie de l'économie sociale et solidaire par rapport à la sphère publique.

- **سياسات الدولة:** حيث يشاركها في برامجها وأهدافها التنموية والاجتماعية ضمن منظومة الجماعات المحلية وفي إطار سياسة تعاقدية مستقبلية مع السلطات المحلية والبلدية المنتخبة.

وبهذا يؤسس الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لمنوال تنموي جديد يحقق التوازن بين متطلبات الجدوى الاقتصادية وقيم العدالة الاجتماعية والتضامن[1].

الشكل رقم04: يوضح موقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتصوراته الثلاث

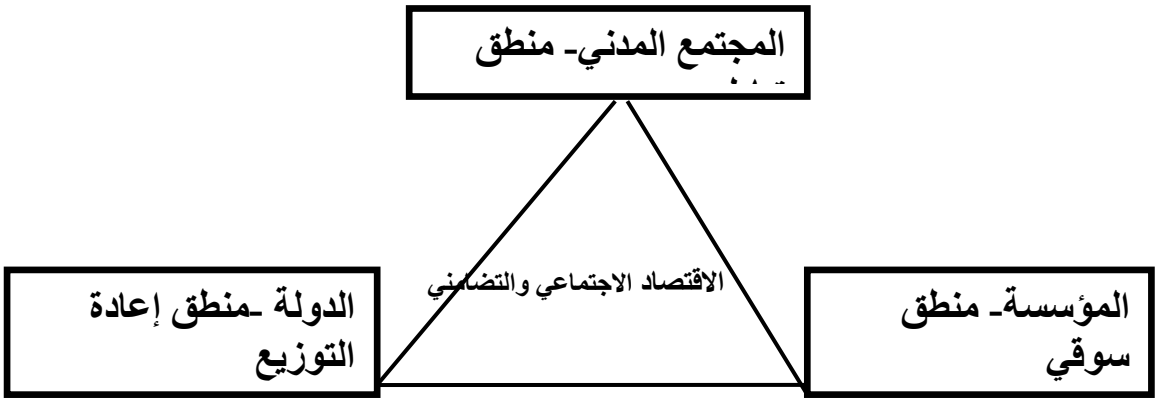

La source :Jean laville, l'economie solidaire une perspective internationale, paris, des clés de brower,1994,p18.

لفهم هذا الشكل جيدا يجب الرجوع إلى كتاب La grande transformation- Karl polanyi المنشور سنة 1994 حيث يبيّن المؤلف اعتمادا على بحوث الأنتروبولوجيين أنّه لا يوجد مبدأ وحيد للتبادل، السوق، وإنّما ثلاثة مبادئ، وعليه يحدد علاوة على التبادل السوقي شكلين آخرين للتبادل الاقتصادي موجودين منذ غابر العصور.

- التبادل المثليla réciprocité: الذي يلعب دورا هاما يتعلق بتنظيم المجتمع، أي العائلة وعلاقات القرابة الموجودة بشكل كبير في المجتمعات التقليدية، والذي نجده أيضا في الوقت الراهن، فمن الواضح أنّ اقتصاد العائلات يندرج ضمن هذه العلاقات الاجتماعية النابعة من حكمة التسيير والأخلاقيات المدنية، إنّ المبدأ العام للتبادل المثلي يساهم في ضمان إنتاج العائلات وإعالتها.
- إعادة التوزيع: إذا كان مبدأ التبادل المثلي أكثر سهولة بفضل النظام المركزي الموجود بدرجة ما في الجماعات البشرية فإنّ مبدأ إعادة التوزيع هو الذي يضمن جمع- تخزين وإعادة توزيع السلع والخدمات.

مجالات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كاقتصاد مجمع: ممّا سبق يتضح عجز السوق بآلياته من عرض وطلب وسعر عن توفير الكثير من المنتجات ذات الطابع العمومي، إضافة إلى عدم قدرته على تثمين الحقوق ذات الطابع الاجتماعي ناهيك عن إخفاقه في

[1]- عاطف قبرص،2006، **دولة الرفاهية الاجتماعية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ص176.
Kral Polanyi (25 octobre1886-23 avril 1964) : est un économiste autrichien, généralement considéré comme étant d'obédience politique socialiste ou marxiste occidentale.

تولي توفير مساعدات ومعونات للفئات الهشة، وهو ما يجعل التفكير في آليات وبنى هيكلية وتنظيمية جديدة قادرة على توفير إحاطة فعلية بالفئات الضعيفة أمرا في غاية الأهمية، ومن هنا ظهر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كإطار فكري حديث يوفر بنى هيكلية وتنظيمية مساندة لما يمكن أن يوفره السوق والدولة في سبيل تحقيق الصالح العام، وفي أولى محاولاته الرامية إلى إعطاء بعد علمي للمعارف والمفاهيم، قدم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني طرحا قسّم من خلاله العلوم الاقتصادية إلى ثلاث مجالات أساسية[1]:

-المجال الأول: أطلق عليه مسميّ "مجال الحقيقة" أين يتم الاهتمام بتحديد وتعريف مختلف القواعد والقوانين الطبيعية التي تؤطر المعاملات الاقتصادية.

-المجال الثاني: وأطلق عليه مسمّى "مجال المنفعة" أين يتم التركيز على كيفية استخدام تلك القوانين والقواعد التي يتم تحديدها في المجال الأول بالكيفية التي تضمن مستويات مرتفعة للإنتاج.

-المجال الثالث: أطلق عليه مسمّى "مجال العدل" وهو مجال ذو بعد قيمي يهتم بمدى ملائمة كيفية تطبيق تلك القواعد والقوانين لمبدأ العدالة والمساواة، آخذا بعين الاعتبار عملية التوزيع ومدى عدالتها وفعاليتها في رفع الغبن والاحتياج ويتعلق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بذلك الجانب من العلوم الاقتصادية الذي يقدم أطروحات متضمنة لمجموعة من القيم والمبادئ الرامية إلى تحقيق العدالة في كل ما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية والقدرة على التعامل مع مختلف متطلبات ترقية وتطوير اقتصاد ما، إلاّ أنّ أساس تكريس الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يتمثل في تدخل مستمر ومتواصل للدولة من خلال جملة من الآليات والأدوات، ويركز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على ضرورة إيجاد بنى تنظيمية وهيكلية مبتكرة تكرس مبدأ التعاون والتضامن بما يمكن من تحقيق لتوزيع أمثل للموارد وتقليل فعّال لظاهرتي الإقصاء والتهميش الاجتماعي والذي غالبا ما ينجم عنه غياب العدالة في توزيع الثروات داخل المجتمع.

يربط هذا النظام بين سمات وخصائص متعددة، حيث يتسم بوجود قطاع عام تديره الحكومة بالإضافة لدور واضح للمنتجين والمستهلكين، أي الفرد إلى جانب الحكومة، أي أنّ الدولة تمتلك قطاعات اقتصادية أو جزءا منها أو أنّها تقوم بوضع سياسات اقتصادية لها أثرها في السوق، وفي نفس الوقت يكون لقرارات المستهلكين والمنتجين أثر مماثل في السوق ذاته أو قطاعات اقتصادية أخرى[2].

تنقسم القطاعات الفاعلة في الاقتصاد والتي تسعى مجتمعة لتحقيق التنمية الشاملة إلى ثلاث قطاعات تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق أهداف المجتمع في الوصول للتنمية المستدامة،

[1] - Alain Lipietz, **l'économie sociale et solidaire**, op-cit p4.7

[2] -http :www.**members.multimania**.co.ure/drdashti/mgaamh.byn alrasmali.html, date de visite 15/05/2018.

وهذه القطاعات هي القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع الثالث (الخيري أو غير الربحي)، حيث يعتبر هذا الأخير من أهم أعمدة الاقتصادات المعاصرة حيث يعتمد المجتمع على هذا القطاع لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي المنشود والعدالة في توزيع الثروة، فالهدف الأساسي لهذا القطاع هو تعظيم خدمة المجتمع وتحقيق الأهداف التنموية في المجالات التي تعجز آليات السوق عن القيام بها، لأنّها لا تحقق تعظيم الأرباح التي هي هدف القطاع الخاص من خلال آليات السوق، ويأتي دور الحكومة في وضع الأنظمة والتشريعات التي تسهم في تحقيق الأهداف التنموية من خلال القطاع الربحي والخيري لتعظيم رفاه المجتمع وسد عجز القطاعات السابقة لما يحقق الأهداف التنموية ويكمل بعضها بعضا وغياب أي قطاع من هذه القطاعات أو عدم القيام بدوره الحقيقي يشكل خللا تنمويا يجب أن تسعى مؤسسات المجتمع المدني والحكومة لسده، فكل قطاع من القطاعات السابق ذكرها تسعى لتحقيق أهدافها، وتحقق أهدافها مجتمعة وأهداف المجتمع، وبسب اختلاف الأهداف التي يسعى كل قطاع لتحقيقها والتي في مجملها تحقق للمجتمع أهدافه التنموية من خلال تفاعلها مع بعضها البعض وقدرة القطاع الحكومي على وضع الأنظمة والقوانين والمحفزات التي تدفع بكل قطاع للسعي لتحقيق أهدافه التي من خلالها تتحقق للمجتمع أهدافه التنموية، والقطاع الثالث يعتبر مكملا للقطاع الخاص في تحقيق الأهداف التنموية التي تتجاهلها آليات السوق، وبالتالي يحتاج المجتمع إلى وجود جهة تعمل لتحقيق هذه الأهداف فالقطاع الثالث يهدف إلى خدمة المجتمع وبالتالي يسعى لكي يحقق أعلى منفعة للمجتمع، منفعة اقتصادية واجتماعية فينفق الأموال ويقدم الخدمات لتحقيق هذه المنفعة وليست المنفعة الخاصة للمستثمرين أو المتبرعين في هذا القطاع، كما أنّه لا يسعى لتعظيم أرباحه كما هو الحال في القطاع الخاص، لذا فإنّ القطاع يستثمر في مشاريع تنموية لا تحقق عوائد مادية أو ذات عائد مادي منخفض في الأجل القصير، لكنّها تحقق عوائد عالية على المجتمع فالهدف الأساسي لهذا القطاع هو تعظيم منفعة المجتمع، بل إنّ الجدوى الاقتصادية من إنشاء المؤسسات العاملة في هذا القطاع تتأكد بتعظم المنفعة الاجتماعية والاقتصادية لما تم إنشاؤه من أجله، ولذا فإنّ وجود هذا القطاع وتنميته وتهيئة البيئة القانونية والتنظيمية التي تشجع نموه يعتبر مطلبا اجتماعيا يجب أن تتظافر جميع جهود المجتمع لتحقيقه، فأهداف القطاعات الأخرى الحكومية والخاصة لا يمكن أن تتحقق من دون تواجد القطاع الثالث، فتواجده يساعد القطاع الحكومي على تحقيق أهدافه التنموية في إعادة توزيع الدخل والاستثمار في القطاعات التنموية ذات العائد الاجتماعي، التي هي في المقام الأول مسؤولية الحكومة التي قد تعجز عن القيام بها لنقص الإمكانات أو تعدد الأولويات التنموية، فإذا لم يكن هناك قطاع ثالث فإنّ الحكومة معنية بالاستثمار فيها والتي قد تكون كفاءتها الاقتصادية أقل من القطاع الثالث الذي يعمل بآليات السوق، وتتعدد مؤسساته حيث لا تكون محتكرة من قبل جهة ممّا قد يؤول إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية لعملها، كما أنّ وجود هذا القطاع يسهم في جمع التبرعات اللازمة للقيام بأعماله من خلال القطاعين الخاص والحكومي، وهذا يسهم في دعم العملية التنموية وتحقيق أهدافها بالأموال العامة والخاصة من خلال قناة القطاع الثالث، وبالنسبة

للقطاع الخاص فإنّ وجود قطاع ثالث يسهم في الاستثمارات ذات العوائد الاجتماعية العالية التي قد لا تحقق عوائد مادية، بل تعتبر تكاليف من الممكن أن يتحملها القطاع الخاص كما أنّ قيام القطاع الثالث بدوره التنموي سيعمل على تحسين مستوى الدخل وتحقيق تنمية متوازنة تنعكس إيجابا على النمو الاقتصادي ممّا يزيد الطلب وينشط الحركة الاقتصادية التي يستفيد منها القطاع الخاص ويعمل على توازن طبقات المجتمع وتقليل الفروقات الطبقية بينها، لذا فمن خلال قيام الحكومة بوضع البيئة التشريعية والتنظيمية التي تنظم عمل القطاع الثالث وتشجيع نموه سيتحقق للمجتمع أهدافه التنموية وترفع الكفاءة الاقتصادية للاقتصاد المحلي من خلال تفاعل القطاعات الثلاثة مع بعضها البعض، وقيام كل هذه القطاعات بتحقيق الأهداف التي من أجلها تم إنشاؤه بينما يشكل عدم وجود أي من هذه القطاعات خللا هيكليا يجب العمل على تفاديه.

وقد تطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نظرا للحاجة إلى حلول جديدة لقضايا المجتمع والاقتصاد والبيئة ولإشباع الحاجات التي كثيرا ما تم تجاهلها أو لم تشبع بشكل مرضي من كلا القطاعين العام والخاص[1].

المطلب الثاني: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمعارضة سياسية للرأسمالية

الاقتصاد الرأسمالي هو نظام اقتصادي يقوم على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج والحرية الاقتصادية للأفراد في إدارة وتسيير وممارسة النشاط الاقتصادي والتنافس فيما بينهم بهدف تحقيق المكسب المادي، ويتمتع النظام الرأسمالي إلى هذه اللحظة بقدرته على التجدد والاستمرار وفاعليته للإصلاح، الأمر الذي جعل أغلب دول العالم تتوجه نحو الاتجاه الرأسمالي[2].

-من أسس الاقتصاد الرأسمالي مبدأ الملكية الخاصة أي حق الأفراد في امتلاك الأموال أو الموارد الإنتاجية أو الاستهلاكية بصفة خاصة، ويمكن للدولة امتلاك جزء من الأموال الموجودة في الدولة الرأسمالية وهذا ما يسمى بالملكية العامة.

-النظام الرأسمالي يسمح بحرية التعاقد أي حرية الأفراد في تبادل السلع والخدمات وهذا من سماته الاجتماعية.

-يسمح الاقتصاد الرأسمالي بحرية الاستهلاك، حرية الإنتاج وحرية انتقال السلع ورؤوس الأموال داخليا وخارجيا[3].

إذا كان الاقتصاد التعددي يمثل أحد الأقطاب النظرية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فإنّنا نجد في الجانب الآخر محاولة للتعريف السياسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الذي هو

[1]- منير الحمش، 2008، **الاقتصاد السياسي- الفساد- الاصلاح**- التنمية، دمشق، ص55-56.
[2]- ابراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، 2010، **معجم الوسيط**، دار الدعوة، القاهرة، ص10.
[3] -Eric Bidet,2000, **économie sociale**, nouvelle économie sociale et sociologie économique, p589.

أساسا عبارة عن مجموعة من أعمال المقاومة (ردود أفعال) مؤقتة في مواجهة النزعات المهيمنة للاقتصاديات، فهو إذن استجابة لتحولات مختلفة يتعرض لها المواطن، ومن هذا المنظور يمكن اعتبار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كثمرة للرأسمالية وجنين للنظام البديل الذي يبحث على أن يحل محله (الابن الذي ينتهي به المطاف إلى قتل أبيه نوعا ما).

هذان التعريفان(الاقتصاد المندرج في إطار الاقتصاد التعددي والاقتصاد البديل للنظام الحالي، لكونهما يشكلان قطبين تتراوح بينهما معظم الصياغات النظرية، يبرران التعارض الكائن في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث أنّه يبرز في الواقع بين كونه مشروعا اقتصاديا مكملا ومشروعا سياسيا بديلا، وبين كونه حلا عمليا للتهميش وتنديدا سياسيا للنظام الاقتصادي الذي يصنع المنهزمين، وبين كونه تعديلا من قبل المواطنين لانتصارهم كما هو كائن، والبحث عن اقتصاد ديمقراطي وايكولوجي كما ينبغي أن يكون.

1. أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والاقتصاد الرأسمالي:

سنشرح فيما يلي أهم وأبرز الفوارق بين النظامين[1]:

-تهدف الرأسمالية إلى تحقيق الربح أي المصلحة الشخصية، أمّا الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فيسعى إلى تحقيق المصلحة العامة والمساواة والتعاون بهدف تحقيق النمو والرفاهية للجميع.

-أساس الرأسمالية هو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بمعنى أنّ القطاع الخاص هو المالك الرئيسي للمصانع بينما الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تكون المشاركة طوعا في مؤسسات الاقتصاد.

-تقوم الرأسمالية على مبدأ اقتصاد السوق من خلال توازن العرض والطلب بينما الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مبني على أساس تقديم الخدمات الأساسية في مجالات تهدف إلى الرفع من مستوى معيشة الطبقات الأفقر.

-تتميز الرأسمالية بصراع بين طبقتين الأولى تهدف إلى جمع المال بكل السبل والأخرى تبحث عن توفير الاحتياجات الأساسية، بينما الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فيهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع.

-تتميز الرأسمالية بانتشار البطالة خاصة إذا كان الإنتاج أكثر من الاستهلاك، فيسعى رب العمل إلى الاستغناء عن الأيدي العاملة الزائدة، وتخضع العمالة لمبدأ العرض والطلب، أمّا الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فيسعى إلى توفير فرص تشغيلية سواء على مستوى هيكلها

[1]- لحشم قسيمة، بن عبد الله منال، 13/12 مارس 2018، **العدالة الاجتماعية بين النظامين الرأسمالي والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- دراسة مقارنة-** مداخلة ضمن أشغال الملتقى الدولي حول الاقتصاد العادل والتضامني بين الرهانات الاقتصادية ومستلزمات العدالة الاجتماعية، جامعة البليدة، ص12.

المؤسسي أو من خلال المشاريع والبرامج الاقتصادية التي ترعاها، حيث تحد من نسب البطالة خاصة بين الفئات الأكثر هشاشة.

يمكن القول أنّ الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعرفان اختلافا جوهريا من حيث الخصائص والأهداف والمبادئ التي تميز كل واحد منهما، وبمقارنة بسيطة بينهما نجد أنّ هناك جزئية أساسية ترتبط بمبدأ مغيب بشكل شبه تام داخل الاقتصاد الحر، هذا الأخير هو مبدأ "الاستحقاق" حيث أنّ المساعدات والثروة لا ينبغي أن تركز في أيدي الأقوياء ومن يضعون قواعد اللعبة، وإنّما ينبغي أن يكون هناك نصيب واضح ودائم لمن يحتاج فعلا جزءا من تلك الثروة نظرا لتعثر أحواله المادية أو تردي مستوى معيشته لسبب أو لآخر[1].

-يعتبر الاقتصاد الرأسمالي الاقتصاد الذي يقوم على أساس الحرية الفردية لامتلاك وسائل الإنتاج والعمل والاستهلاك وغيرها من الأسس التي تخدم هدفا واحدا ألا وهو الربح السريع، فهو الدافع الأقوى لأي عملية اقتصادية لدى الرأسماليين فالغرض الأساسي من وجود هذا النظام ليس من أجل توفير وإشباع الحاجات الأساسية للمجتمع، وإنّما من أجل تحقيق رغبات صاحب المشروع وتحقيق المنفعة الخاصة.

-أمّا الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فهو ذو طابع ابتكاري عن النماذج الاقتصادية التقليدية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، من خلال تعزيز ثقافة مجتمعية قائمة على التعاون والقيم والمبادئ التي تركز على احتياجات النّاس في جو من المشاركة الطوعية والمساواة لتحقيق التوازن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

-النظام الرأسمالي كغيره من الأنظمة الأخرى هو نظام وضعي وضعه البشر لا يخلو من العيوب والنقائص، فهو يتطرف في تضخيم شأن الملكية الفردية، حيث يتحكم فرد أو مجموعة من الأفراد في الأسواق ويمارسون الاحتكار بغية تحقيق مصالحهم الذاتية دون تقدير لحاجة المجتمع أو احترام المصلحة العامة.

-أمّا الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فهو يقوم على مبادئ مشتركة محمولة على قيم التضامن والحرية والمساواة فمن حق أي فرد أو شركة الانضمام إلى منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أو الانسحاب منها.

-يقوم الاقتصاد الرأسمالي على مبدأ المنافسة، إذ يتنافس الجميع في سبيل إحراز الغلبة وتتحول الحياة عندها إلى غابة يأكل القوي فيها الضعيف، ويبرز هناك صراع بين طبقتين

[1]-أحمد محمد عاشور، 2016، مقال بعنوان **النظام الرأسمالي، مفهومه، أسسه وعيوبه**، مجلة الألوكة الثقافية، على الموقع
consulté le 05/08/2018.www.eleleuka.org

إحداهما مبتزة يهمها جمع المال من كل السبل، والأخرى محروقة تبحث عن المقومات الأساسية لحياتها دون أن يشملها شيء من التراحم والتعاطف المتبادل.

-أمّا في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فاستهداف الربح يكون موجودا أو غير موجود، فجميع الفوائض يتم استثمارها في المشروع أو النشاط الاجتماعي.

-الرأسماليون يعتمدون على مبدأ الديمقراطية في السياسة والحكم بعيدا عن العدل والحق والصواب، وكثيرا ما تستخدم لصالح طائفة الرأسماليين أو ما يسمون أيضا أصحاب المكانة العالية، كما أنّ الرأسمالية تنظر إلى الإنسان على أنّه كائن مادي وتتعامل معه بعيدا عن ميوله الروحية والأخلاقية داعية إلى الفصل بين الاقتصاد والأخلاق.

-أمّا الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فيقوم على إدارة وتسير الجماعة والمشاركة، حيث يتم انتخاب القادة من خلالها والهيئات الجماعية هي المعنية باتخاذ القرارات ومبنية على مبدأ شخص واحد= صوت واحد.

-البطالة في الاقتصاد الرأسمالي تكون شديدة البروز فإذا كان الإنتاج أكثر من الاستهلاك، يقوم صاحب العمل بالاستغناء عن العمالة الزائدة التي تثقل كاهله.

-تعمل منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على التضامن وتحمل المسؤوليات وخلق فرص للعمل وتنفيذ إجراءات شرط أن تعمل في إطار نهج التنمية المستدامة.

-بدافع البحث عن المواد الأولية وأسواق جديدة تدخل الرأسمالية غمار الاستعمار للشعوب اقتصاديا أولا فكريا وسياسيا ثانيا، فقد شهدت البشرية ألوانا عجيبة من القتل والتدمير وذلك نتيجة لطبيعة الاستعمار ومرجعياته[1].

من خلال التدقيق في المصطلحات ومفاهيم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وكذا الاقتصاد الرأسمالي ومقاربة مفاهيمهما وقراءة مضمونهما تبيّن أنّ إخفاقات النظام الرأسمالي على مدار السنوات الماضية وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أوجدت الكثير من المخاوف ليس فقط البعد الإيديولوجي ولكن أيضا ضبابية النتائج المرئية على دخول الاقتصاد العالمي في أزمة جديدة بعد الأزمة الأخيرة.

2. التوجه آليا نحو تطبيق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: ظهر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمفهومه المعاصر تدريجيا كتعبير عن الرغبة في العودة إلى واحد من المبادئ

[1]- أحمد محمد عاشور، **مرجع سابق.**

المؤسسة لهذا الاقتصاد ألا وهو التضامن، وقد وجد صدى في سياق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أنتجها ومازال ينتجها النظام الرأسمالي[1].

يشتمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المزيد من التحكم والتخطيط الحكوميين مقارنة بالأنظمة الرأسمالية، فغالبا ما تمتلك الحكومة صناعات مهمة مثل النقل والكهرباء، بينما يمكن أن تكون أغلب الصناعات المتبقية ذات ملكية خاصة.

إنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نظام ذو بعدين اقتصادي مجتمعي يقوم على الموازنة المتجددة بين نظام السوق والرفاه والتنمية الاجتماعية، يحتمل هذا التوازن الحركي أولا الاستمرار والتواصل إذا تعزز النمو وتعزز المطلب الاجتماعي، لكن هذا التوازن نفسه يحتمل ثانيا الاختلال، فالتحول إلى اقتصاد من نمط رأسمالي ليبيرالي وجهه الاجتماعي ضامر معلول إلى اقتصاد ذو نمط اجتماعي متطور، لكن آفاق التوازن الحركي في نظام الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بين المتناقضين السوق وربحها والمجتمع وتنميته تتحدد في الوقت نفسه بالعوامل الوطنية والداخلية، حيث يحدد مستوى التطور والتطوير في مجالات التكنولوجيا والصناعة والإنتاج والتصدير ومستوى الإنتاجية وإنتاجية العمل المترتبة عليهما مصداقية الدولة فيما يخص الرعاية والتنمية الاجتماعية وقدرتها على تحقيقهما وتطوريهما المستمر، ويمكن اعتبار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني اقتصادا يجمع الدولة والقطاع الخاص وهجينا يجمع السوق والمجتمع ويأخذ مقومات له من نظام السوق وأخرى من نظام الرعاية والتنمية الاجتماعية، لكن آلية تطبيقه تختلف بين دولة وأخرى، كانت المشكلة وماتزال مشكلة حسم الخيار الاقتصادي لكن هذا لا يعني أنّ الخيار لابد أن يكون أحاديا بل على العكس إنّه ولابد خيارا مركبا أو يجمع بين آلية السوق التنافسية الربحية وغائية التنمية البشرية والرفاهية الاجتماعية[2].

لقد ولد نموذج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودولة الرفاه في قلب الصراع بين الرأسمالية كنظام من جهة والرعاية الاجتماعية من جهة أخرى، ولما كانت قوى نموذج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قد ترسخت في الدول التي قامت بتطبيق النظام الرأسمالي عقودا متعددة من الزمن، ذلك أنّ هذا النموذج يحقق توازنا في المجتمعات بين المصالح والحاجات وبين النمو والعدالة وبين الربح الفردي والفئوي والأجور وسائر العناصر المحققة للازدهار الاجتماعي، ذلك أنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نموذج يقوّم نظام الرأسمالية الليبرالية في تقديسه للربح ورفع السوق وإحلال القيمة الفردية محل القيم النبيلة الرفيعة المتوارثة.

---

[1]- عماد عمر خلف الله أحمد، مداخلة بعنوان **الموازنة بين الاقتصاد الاسلامي وغيره من النظريات الاقتصادية الوضعية**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الاسلامي- الواقع ورهانات المستقبل- معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، ص09-10.

[2]- جواد عليان، أوت 2014، **النموذج السويدي أو دولة الرفاه، دروس لمواطن لبناني**، صحيفة النهار، بيروت، ص80.

لا يمكن الجمع بين المتناقضات في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية من منظور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الاستراتيجي، إنّما يتوجب تجانس السياسات فيما بينها وانسجامها روحا ونصا مع هدف الموازنة الدقيقة المبرمجة تخطيطيا وتشاوريا بين اندفاع الربح واقتصاد السوق وأزماته وتناقضاته وتنمية المجتمع وتلبية حاجاته باعتباره وسيلة واقعية تستطيع فئات السكان وخاصة الفقيرة منها أن تحسن مستوى معيشتها ونوعية وجودة حياتها.

إنّ العوامل التي تؤدي إلى تمويل التنمية الاجتماعية تضعف في النظام الرأسمالي، و يبرز التناقض بينه وبين التنمية الاجتماعية، لذا فإنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعمل على التغلب على هذا التناقض من خلال[1]:

-ترشيد استخدام الموارد ورفع فعالية استخدامها لمضاعفة عوائدها الاستثمارية والحيلولة دون نضوب الموارد الناضبة منها وبالتحول الإرادي عن اعتمادها قاعدة للاقتصاد والنمو والمجتمع والتنمية، وذلك بالانتقال إلى اقتصاد العلم والمعرفة والصناعات والخدمات الجديدة.

-رفع الإنتاجية ذلك أنّه كلّما ارتفعت ارتفع بالنتيجة الفائض الاقتصادي وكلّما ارتفع الفائض الاقتصادي أمكن اقتطاع حصة أكبر منه لغايات التنمية الاجتماعية.

فعندما ترتفع الإنتاجية، فإنّ الكعكة الاقتصادية تكبر والاقتصاد يزدهر، لكن هذا لا يتحقق بشكل عفوي وإنّما بتدخل الدولة، ممّا يسمح لنا بالاستنتاج بأنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يتبنى تدخل الدولة في الاقتصاد تدخلا مركزيا فعّالا تنمويا الجوهر والغاية وديمقراطي الشكل المنهجي لإعادة توزيع الدخول، وهذا التدخل يضاف ويكمل تدخل الدولة أيضا إلى جانب تدخلها المباشر لمضاعفة الاستثمار ورفع معدّل النّمو الاقتصادي.

إنّ قيام نظام الرفاه الاجتماعي الذي ينادي به الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يتطلب التزاما متبادلا بين الطبقات الاجتماعية والفئات الاقتصادية والمهنية باعتبارها ركنا أساسيا من الأركان المؤلفة للنظام الرأسمالي بإشراف الدولة وعلى قاعدة سلطة وطنية ودورها المركزي السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنّ تفعيل التعددية الاقتصادية بدلا من التخلي عنها وإصلاح القطاعين العام والخاص كل منهما وفق خصوصيته وحاجاته ومتطلبات تطويره، وإطلاق العنان للاستثمار الفعّال في القطاعات العامة والخاصة المشتركة على أساس تكامل أدوارها في التنمية، الإقرار الصريح بأهمية قطاع الدولة وتفعيل الاستثمار العام التكنولوجي والصناعي والاقتصادي وتوسيع دوره الاقتصادي والاجتماعي، ذلك لأنّ تفعيل الاستثمار

[1]- الزعيم عصام، يناير 2005، **نقد العولمة الجديدة والدعوة إلى عولمة بديلة، قضايا فكرية**، القاهرة، الكتاب الحادي والعشرين، ص75.

العام المشترك والاستثمار الخاص يؤدي إلى إيجاد فرص جديدة للعمل وإلى توليد دخول جديدة واسعة النطاق وتحسين استخدام الموارد والتأمين الصحي والاجتماعي وتأمين الاستقرار الاجتماعي للعاملين في مشاريع الاستثمار العام الصناعي والخدمي.

إنّ التنمية الاقتصادية يجب أن تكون مترافقة مع نشاط سياسي إذ ينبغي على الدولة القيام بمبادرات لتحسين العلاقات السياسية بينها وبين المواطنين، وبين الأطراف المختلفة وتحقيق التوازن بين القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة وأن يكون الهدف من المبادرات إحداث تغيرات سياسية فائقة الأهمية لتعزيز الديمقراطية وتشجيع الاستثمار والنشاط الاقتصادي.

إنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يحمل تحديا كبيرا، لأنّ تمويل التنمية الاجتماعية يتناقض مع متطلبات الاقتصاد الرأسمالي وبالتالي فإنّ تجاوز هذا التناقض لا يمكن أن يتحقق إلاّ ببذل جهود إنمائية اقتصادية واجتماعية سياسية وديمقراطية بصورة متواصلة ومستمرة، بجهد إنمائي اقتصادي واجتماعي، وهذا التجاوز لا يمكن أن يتحقق إلاّ برفع الإنتاجية باستمرار وتحسين الأداء الاقتصادي وزيادة الفائض الاقتصادي من جهة وتطبيق سياسات عادلة في مجال الضريبة وإعادة توزيع الدخل في المجتمع وتعميق الخدمات الاجتماعية مع ترشيدها من جهة أخرى[1].

إنّ النظام التعاوني نظام مهم جدا من أجل تجاوز التناقض بين الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاجتماعي والتضامني وذلك لمكافحة الفساد الذي يقوض الرشاد الاقتصادي ويحول بالتالي دون تحقيق الفائض الاقتصادي الذي يمكن تخصيصه للتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، ميزنا ونميز من قبل واليوم بين فساد الفقر الذي يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول لكنّه يحول دون التحكم بالموارد الرشيدة واستخدامها بشكل فعّال، وفساد النخبة الذي يحول جزءا كبيرا من الفائض الاقتصادي إلى مكتنزات وأموال تهرب إلى الخارج وتستثمر في البلدان الأجنبية، ذلك أنّ مكافحة الفساد يتطلب تحسينا عاما وملموسا في الأجور، حيث أنّ تحسينها يؤدي إلى تحسين الحياة الاجتماعية، كذلك تؤدي إعادة توزيع الدخول إلى التحكم في الموارد الاقتصادية عبر فرض ضرائب عادلة واستخدامها الفعّال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على السواء.

المطلب الثالث: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كاقتصاد بديل

أمام ما شهده الاقتصاد العالمي وخاصة في جانبه المالي من أزمات، كان آخرها ما عاشه العالم سنة 2008، حيث ألقت هذه الأزمة بظلالها على البلدان النامية فتفاقم الفقر وتدهور المستوى المعيشي للطبقة الفقيرة وضربت الطبقة الوسطى كما ارتفعت نسب البطالة وخاصة في صفوف الشباب المتعلم، وتراجعت الدولة عن دورها الاجتماعي وتميزت بمحدودية

[1]- الزعيم عصام، **مرجع سابق**، 76.

تدخلها في حل أزماتها وايجاد حلول لبعض الظواهر كتوسع مجال الاقتصاد الموازي وغير المنظم والتهريب، وفي خضم كل هذه الأوضاع، ارتفعت أصوات عديدة من حركات اجتماعية ومنظمات نقابية وحقوقية لتعبر عن احتياجها لنمط اقتصادي بديل يكون أكثر عدالة ومساواة.

وطرحت فكرة الاقتصاد البديل جدلا واسعا في كل العالم، حيث ظهر العديد من التعريفات المتراوحة بين اعتبار الاقتصاد البديل بمختلف أشكاله وتسمياته نمطا بديلا للاقتصاد الرأسمالي، وبين اعتباره نمطا موازيا وملازما للاقتصاد الرأسمالي، أثر هذا الجدل الدائر على توجهات المهتمين بالاقتصاد وعلم الاجتماع والمنظمات والحركات الاجتماعية، خاصة تلك المناهضة للعولمة الرأسمالية، وتأثيرات السياسات الاقتصادية التي تفرضها المؤسسات المالية العالمية كالبنك الدولي، ففي فرنسا (2005) اعتبر أنّ الاقتصاد البديل يعرف باختلافه عن الاقتصاد الكلاسيكي ليتخذ وجهة أخرى إضافية وبهذا فهو لا يتموقع كضد للاقتصاد الرأسمالي، وإنّما كملازم له وهذا يعني خلق مساحات للإبداع والتجريب بشكل موازٍ ففي بداية التسعينات عرف الاقتصاد البديل على أنّه تعاونية لمبادرات مواطنات ومواطنين، وهو ما يعني الاستقلالية عن الدولة في مستوى الدعم العمومي، كما أنّ الاقتصاد البديل ليس بنظرية اقتصادية وإنّما هو تجميع لتجارب وممارسات ليس لها وزن من حيث عددها فقط بل تصلح للاستدلال بها[1].

1. محطات في تاريخ تطور الاقتصاد البديل:

ظهر الاقتصاد البديل في فرنسا بعد حركة مايو 1968 وهو بلورة لعديد من الحركات الاحتجاجية التي ظهرت بعدها:

-حركات ضد نمط المجتمع؛

-الحركات السلمية في أوروبا الشرقية؛

-الحركات المناهضة للحرب في أمريكا بعد حرب الفيتنام؛

-حركات تحرر النساء سواء تلك المنادية بالحق في المساواة في الأجور بين النساء والرجال(الأجر المتساوي لأعمال متساوية القيمة)؛

-الحركات والتحالفات السنوية التي ظهرت إثر مؤتمر القمة العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيكين سنة 1995 وتعتبر هذه التحالفات نتاجا لعمل نسائي دام عشر سنوات، إذ أسست مجموعة من مناضلات الجنوب حركة التنمية البديلة مع النساء من أجل عالم جديد سنة 1984 لتحضير قمة نيروبي سنة 1985، عملت هذه المجموعة على تسليط الأضواء على

[1] - Jacqueline Lorthios,2005, **économie alternative extrait du dictionnaire de l'autre économie**, https://goo.gl/r1GBm9, date de visite :25/06/2018.

النتائج الكارثية للأزمات الأربع في العالم وهي تنامي الفقر والجوع، تفاقم المديونية، التسلح وتنامي الأصولية[1].

-حركات الفلاحين والتنمية المحلية المنادية باسترجاع الأراضي وعدم التفرقة؛

-حركات الحضر ضد تهميش الأحياء وتفقيرها وضد العنصرية؛

-مجموعات النقابيين المحتجين والحركات السياسية اليسارية والمدافعين عن البيئة المناهضين لمخلفات التقدم وإهدار الثروات الطبيعية والبشرية مثل حركة 'السلام الأخضر' و'أصدقاء الأرض'.

في نفس السياق ومواصلة لكل المبادرات المطالبة برؤية اقتصادية جديدة تأسست في فرنسا عام 1981 وكالة الاتصال من أجل تنمية الاقتصاد البديل وفي سنة 1984 نشرت الوكالة إعلانا من أجل اقتصاد بديل وفي سنة 1988 أصدرت آليات التمويل التضامني، وفي سنة 1984 كذلك بادر تحالف انجليزي بتنظيم حركة احتجاجية أثناء اجتماع مجموعة السبعة بنابولي وتطورت الحركة وسمت نفسها القمة الاقتصادية الموازية وفي 1989 نادت عشرات التحالفات بتأسيس قمة السبع للشعوب الأفقر في العالم ردا على قمة السبع للبلدان المصنعة[2].

في سنة 1999 نشأت حركة العولمة البديلة في سياتل بمناسبة انعقاد المؤتمر الاقتصادي لأقوى ثمانية دول في العالم، وتم تنظيم العديد من التجمعات في مناسبات مختلفة، وبعد نشأة العديد من المجموعات العاملة في مجال التشغيل والتضامن المنادية بالتقسيم العادل للثروة، وأخرى جمعت العاطلين عن العمل وعمّال للتحرك ضد البطالة المتفاقمة، تحالفت هذه المبادرات لتؤسس في فرنسا سنة 1991 شبكة الاقتصاد البديل الاجتماعي والتضامني متجاوزة مقاربة الاقتصاد التضامني

طرحت هذه الشبكة ثلاث قضايا هامة على الاقتصاد البديل[3]:

-حق الجميع في الثروة وهو ما يميل إلى المساواة؛

-توزيع الثروة يجب أن يكون بمبدأ الإنصاف؛

-التشارك في الثروة وهو ما يميل إلى التضامن.

ظهر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في شكل جديد كحل للأزمات الاقتصادية الخانقة التي تعيشها كافة أنحاء العالم متجاوزا بذلك التجارب التقليدية القديمة، ففي المنطقة المغاربية مثلا

[1] سمير أمين، فرانسوا أوتار،2004، **مناهضة العولمة**، مركز البحوث العربية والإفريقية، الطبعة الأولى، ص10.
[2] - Jacqueline Lorthios, opcit.
[3] - سلسلة الاقتصاد البديل، **النساء والاقتصاد البديل-الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نموذجا**- ص05-06 على الموقع الالكتروني ،http://www.socialjustice portal.org تاريخ الإطلاع: 2018/06/25.

برز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تجديد تام للمضمون والمقاربة متجاوزا المفهوم التقليدي القديم(تجربة التعاضد في تونس لفترة الستينات).

وفي المغرب بدأ الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، وذلك إثر تبني برامج الإصلاح الهيكلي، أمّا بالنسبة للجزائر فقد بدأ الاهتمام بهذا النمط من الاقتصاد في أواسط التسعينات إثر السير التدريجي نحو اقتصاد السوق وتزامنا مع الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عاشتها البلاد.

يلعب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى الدولي دورا هاما سواء على الصعيد الاقتصادي أو البشري، وقد أظهرت التجارب أنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مكّن بعض البلدان من التغلب على بعض الآثار السلبية التي خلقتها أزمة سنة 2008 والتي بيّنت مساوئ نمط الإنتاج الرأسمالي وعدم استقراره البنيوي.

بصفة عامة يكمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حسب العديد من الاقتصاديين أدوار كل من الدولة والسوق، كما يسعى إلى المساهمة في معالجة وتصحيح الاختلالات في منظومة القطاعين العمومي والخاص كالتفاوت والفوارق الاجتماعية، كما يعمل هذا الأخير على مراجعة بعض المبادئ التي يتأسس عليها اقتصاد السوق وذلك باعتبار الثروة البشرية كأولوية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية وأولويتها في الاستثمار في السياسات الرسمية[1].

لقد حددت مجالات النشاط للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بعديد من الأنشطة التي كانت حكرا على الدولة مثل إسداء الخدمات والتجهيزات في الزراعة والتعليم ومقاومة الأمية وتمكين وإدماج النساء في الدائرة الاقتصادية.

تؤكد منظمة العمل الدولية على إمكانية استخدام الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كوسيلة فعّالة لسد الفجوة بين الاقتصادات غير المنظمة والاقتصادات المنظمة، وبالتالي خفض مواطن العجز في العمل اللائق وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية وزيادة المداخيل والربحية، كما تؤكد أنّ مؤسسات منتجة ذات مردودية مستديمة بالتشارك مع اقتصاد اجتماعي وتضامني متماسك وقطاع عمومي نشط، هذا التعاون ضروري من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وعمل دائم ومستديم[2].

2. أهداف ومبادئ الاقتصاد البديل توجد أربعة أهداف أساسية يجسدها نموذج الاقتصاد البديل وهي[3]:

---

[1]- عصام الدين الراجحي، أكتوبر 2016، **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حلم تونسي**، مشروع نون بوست، على الموقع https://goo.gl/Bc7F8x تاريخ الإطلاع: 2018/09/08.

[2]- إعلان منظمة العمل الدولية للعدالة الاجتماعية **من أجل عولمة منصفة**، جوان 2008، المنبثق عن الملتقى الدولي للعمل.

[3]- Robin Hahnel and Erik Olin,2016 ,**wright alternatives to capitalism prosposals for ademocratic economy**, London, verso.

- يكون للنّاس رأي في القرارات بقدر ما تؤثر فيهم.
- النواتج العادلة والكفؤة.
- تعزيز إجراءات التضامن.
- تحقيق الاستدامة البيئية.

3. مميزات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كاقتصاد بديل:

إنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كاقتصاد بديل يعتمد على مميزات عديدة في إطار اعتماده كنموذج منها[1]:

- **الديمقراطية الاقتصادية:** تهاجم أطر الاقتصاد البديل الثلاثة مفاهيم الحرية الاقتصادية، المحافظة السائدة التي تقصر الحرية الاقتصادية على الحرية في التعاقد الشخصي فيما يخص الملكية وتستبدلها بمفهوم آخر يتجاوز قاعدة الأغلبية الديمقراطية المتعارف عليها لتعطي قوة في عملية صنع القرار تتناسب مع الدرجة التي يتأثر بها المرء بالقرارات الاقتصادية، ونسمى هذا الإدارة الاقتصادية الذاتية، ويعتقد أنّ التفكير في تحقيق الإدارة الاقتصادية الذاتية للكل هو أفضل طريقة للتفكير في تحقيق الديمقراطية الاقتصادية.
- **العدالة الاقتصادية:** يتعامل هذا المبدأ مع سؤال ما هو التوزيع المتساوي لأعباء ومنافع النشاط الاقتصادي؟ يتم التمييز هنا بين أربعة مداخل أو قواعد رئيسية تحكم التعويض: الأول هو لكل حسب قيمة مساهمة رأس المال المادي والثاني لكل حسب قيمة مساهمة رأس المال البشري والثالث لكل حسب الجهد أو التضحية الشخصية والرابع لكل حسب حاجته.
- **الاستدامة:** يقوم الاقتصاد البديل على وعي تام بخطر التغير المناخي وقضية الاستدامة وتتبنى المبدأ التحوطي الذي رسخته الحركة والنضالات البيئية، ووفقا لهذا المبدأ فإنّه حينما تكون هناك أسباب رئيسية تتعلق بمخاطر ذات آثار كبيرة فإنّه يفضل التحوط، هنا يتم التمييز بين مفهومين للاستدامة الأول الاستدامة الضعيفة وهي أن يترك للأجيال القادمة رصيد من رأس المال الطبيعي والإنتاجي يساوي في مجموعه الكلي ما لدينا الآن والاستدامة القوية وتعني أن يساوي هذا الرصيد ما نتمتع به الآن بمعنى الحفاظ على قيمة الرصيد الطبيعي.
- **الكفاءة:** يتجاوز معيار الكفاءة خطاب النيولبيرالية والسوق الذي يستخدم الكفاءة عادة من أجل تبرير الظلم الاقتصادي أو لتبرير استمرار الرأسمالية بعيوبها كأكفأ نظام اقتصادي بمعيار الكفاءة الواسع.
- **التضامن:** ويعني بوضوح العناية برفاه وخير الآخرين وإعطاءهم نفس الاعتبار الذي نطلبه لأنفسنا، في الاقتصادات السائدة يتم النظر للتضامن على أنّه عامل خارجي

[1]- David Dollier,2014, **Think like a Gabriola island**, , commoner, new society publishers, Canada.

يتطلب التمييز والتبرير، لكن التضامن في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كاقتصاد بديل هو خالق قوي للرفاه وحسن العيش.

4. دور الدولة في ظل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كنموذج بديل[1]:

إنّ أي مخطط لاقتصاد بديل يتجاوز الاحتكار والرأسمالية الحالية يتطلب دولة وجهازا إداريا وتنفيذيا له استقلالية في اتخاذ القرار، وله علاقة قوية بالمجتمع والقطاع الخاص خصوصا المنتجين بكافة تنظيماتهم، بما فيها التعاونيات الإنتاجية وتنظيمات العمّال، فوجود الهيكل الإداري المستقل وغير الفاسد من أهم شروط الانتقال إلى اقتصاد بديل يتجاوز النظام الرأسمالي الحالي، الطريق لأجل التحول لاقتصاد بديل يتطلب تنظيما إداريا قويا لحماية هذا الاقتصاد ممّن يحاولون إحباطه بالداخل والخارج، فهذا الاقتصاد البديل يجب على الدولة أن تصاحبه بمختلف أشكال التضامن الاقتصادي والاجتماعي، وفي إطار تساؤلات نطرحها نحن والعديد من الاقتصاديين والمهتمين بالشأن العام تتعلق بمدى إمكانية التحول من نظام اقتصادي رأسمالي إلى نظام بديل يضع مصلحة ورفاهية الفرد كأولوية ويعمل من خلال إطار ومنهج شامل وموحد في اتجاه التنمية الحقيقية بشكل تضامني وتشاركي.

- **نموذج أو هيكل الاقتصاد البديل:**

لا يمكن أن يعتمد الاقتصاد البديل على المجتمع فحسب دون مؤسسات الدولة التي من شأنها ليس فقط تشجيع القطاعات المختلفة، لكن أيضا التدخل فيما بينها لفض نزاعاتها والعمل على خلق سياسة متماسكة وموحدة وشاملة تجمع كافة القطاعات الصناعية والزراعية والمجتمعية تحت مظلتها، ومن ثم فهناك العديد من الهياكل التي يمكن أن يرتكز عليها تطبيق سياسات الاقتصاد البديل، فتطبيق السياسات لا يحدث في فراغ، لذا كان من المهم البحث عن الهياكل والأشكال الإدارية والمؤسسية التي يمكن أن تطبق اقتصادا بديلا بمشاركة المجتمع.

وهنا يجب الموازنة بين أمرين هامين وهما التخطيط والتشاركية، فالتخطيط في الاقتصاد البديل يجب أن يكون مركزيا ولا سيما أن ملكية العديد من عناصر الإنتاج قد تكون خاصة أو عامة ولكن التخطيط للاقتصاد البديل يجب أن يكون شاملا وموحدا ومتماسكا، فالاقتصاد البديل هو اقتصاد تضامني وعادل يعمل على تحقيق الرفاهية في المجتمع وتلبية احتياجات الأفراد المختلفة، لذا فالتخطيط يجب أن ينبع عن إدارة مركزية موحدة تعمل على تطوير خطة شاملة للاقتصاد ككل، وعلى الإشراف على تنفيذها وتسهيل كل العقبات من أجل تحقيقها وهكذا يجب أن يتواجد شكل إداري ومركزي للتخطيط وتسهيل التنفيذ سواء على مستوى القطاعات المختلفة أو على مستوى المحافظات والمدن المختلفة، وفي الوقت ذاته يتطلب شكل الاقتصاد البديل أن تكون الإدارة محلية حتى يتمكن الاقتصاد من تحقيق التشاركية والقاعدة التضامنية للأفراد، سواء من خلال التعاونيات الإنتاجية والفلاحية أو من خلال العلاقة مع العمّال والاتحادات المختلفة للمهنيين والطلبة وغيرهم من قطاعات

[1] - Samir Amin,2015, **conten- porary imperialism**, monthly-review67-no,23.

المجتمع، كما أنّ التخطيط المركزي يجب أن ينبع من دراسة للواقع المادي في المناطق الجغرافية المختلفة وأن يعمل على التفاعل مع متطلبات كل قطاع وكل نطاق جغرافي حسب إمكاناته وحاجات مواطنيه لذا فالإدارة المحلية لها دور هام في جعل الاقتصاد البديل فعّالا وناجحا في الواقع بدلا من مجرد خطة مركزية لا يمكن تحقيقها، وهكذا فإنّ إدارة الاقتصاد البديل يجب أن تجمع بين المركزي والمحلي بأشكال تتناسب ونوع الاقتصاد البديل ولكن في كل الأحوال يجب أن يصاحب الانتقال للاقتصاد البديل خلقا لإدارة تخطيط تختلف عن وزارات التخطيط التي نعرفها في دولنا حاليا، كما يجب أن تكون تلك الإدارة هي الأكثر تواصلا مع المجتمع، سواء كان مجتمع الأعمال أو مجتمعات المنتجين التضامنيين والعمّال وغيرهم، فالتخطيط والتنفيذ لن ينجح دون مشاركة حقيقية من كافة قطاعات المجتمع التي تتبنى الخطة الشاملة للاقتصاد البديل، لذا يجب أن يكون للعمّال والفلاحين والتعاونيات وأصحاب الأعمال من القطاع الخاص تمثيلا ومشاركة فعّالة في إدارة التخطيط يضمن مشاركة الجميع والتضامن في تنفيذ الانتقال وحماية الاقتصاد البديل خاصة في بداية تنفيذه من كافة الضغوطات والهجمات المحتملة من أصحاب المصالح الرأسمالية[1].

لعّل الفارق الأساسي بين مفهومنا للاقتصاد البديل ومفهوم الدولة التنموية يكمن في التشاركية، فمن أجل التحول لاقتصاد بديل تشاركي يجب تحقيق هذا التحول الاقتصادي من خلال نظام سياسي تشاركي ومفتوح ففي حين أنّ التخطيط، التصنيع والنمو الاقتصادي ضروريان فعلا لنجاح الانتقال إلى اقتصاد بديل دون اللجوء للديون، فإنّ الدولة إذا لم تخضع للمساءلة من جانب مواطنيها قد تنتهي بتكرار أو إعادة إنتاج سياسات نيوليبيرالية جديدة تحقق أرباحا خاصة للبعض وتظلم معظم قطاعات المجتمع.

- **علاقة الدولة والمجتمع بالقطاع الخاص والتعاوني في ظل الاقتصاد البديل:** على الرغم من أنّه لا يوجد نموذج واحد للدولة وعلاقتها بقطاعات المجتمع، إلاّ أنّه بإمكاننا الوصول لأنواع هذه الأدوار والقواعد التي يجب أن تتوفر في العلاقة بين الدولة وقطاعات المجتمع وبالأخص القطاع الخاص المحلي والقطاع التعاوني.
- **دور الدولة في التخطيط التشاركي:** لعلّ لفظ التخطيط التشاركي يحتوي على مفارقة هامة فالتخطيط يجب أن يكون مركزيا ومن قبل مؤسسة قوية بداخل الجهاز الإداري للدولة وفي الوقت ذاته يجب أن تأتي أفكار التخطيط من القطاعات المجتمعية ويجب أن يعتمد التنفيذ على علاقات مع هذه القطاعات، ومن أهم الخطط التي يجب أن تنتبه لها دولة الاقتصاد البديل هو التخطيط لتنظيمات قاعدية قوية تستطيع أن تقوم بتنفيذ دورها في التحول للاقتصاد البديل، فالدولة التي تشرك قطاعات العمّال والإنتاج يجب أن تخطط لوجود هذه القطاعات وتخطط لسبل الموازنة فيما بينها في حال نشوب الخلافات، كما تخطط لشكل القنوات التي ستتخذها الدولة من أجل إشراك هذه

[1] - Samir Amin, **opcit.**

القطاعات في خطوات التخطيط، وفيما بعد في تنفيذ الخطة الشاملة للاقتصاد البديل، ومن الجدير بالذكر أنّ دور الدولة في التخطيط التشاركي سيحدد كل الأدوار القادمة، حيث أنّ التخطيط سيحدد القطاعات الاقتصادية التي ستعمل في الاقتصاد البديل، ونوع المنتجين الذين سيشاركون في تنفيذ الخطة الاقتصادية والإجراءات التي ستتخذها الدولة لتسهيل التنفيذ على المنتجين والعمّال والإجراءات التي ستتخذها لضمان تنفيذ الخطة وغيرها من القرارات الاستراتيجية كحماية المنتجين المحليين من المنافسة الخارجية وتسهيل إجراءات الإنشاء والإنتاج من خلال التعاونيات وغيرها[1].

- **دور الدولة في التنظيم والوصاية في ظل الاقتصاد البديل:** إنّ دور الوصاية الذي تقوم به الدولة هو وظيفة تقليدية ومشتركة بين جميع الدول، ويشمل وضع قوانين وقواعد وأنظمة والعمل على تنفيذها، لاسيما من خلال مراقبة المجتمع، وهذا الدور بالغ الأهمية في دول الاقتصاد البديل خاصة من أجل إرساء مبادئ الاستدامة البيئية واحترام حقوق العمّال، فالدور التنظيمي للدولة يشمل وضع ومراقبة وتطبيق اللوائح البيئية والإنتاج المستدام وهكذا فسواء امتلكت الدولة أدوات الإنتاج أو سمحت بامتلاك القطاع الخاص لتلك الأدوات، أو تركت الإنتاج للاقتصاد التضامني تحت إشراف تعاونيات إنتاجية، وفي كل الأحوال فإنّ دور الدولة يبقى كمنظم وكوصي على الاقتصاد يضع القوانين ويشرف على تنفيذها، وبالتالي فإنّ دور الدولة التنظيمي سيحدد أنواع وأنماط الإنتاج المختلفة وعلاقتها بالدولة، وسواء كان الاقتصاد البديل معتمدا على القطاع الخاص أو لا فلابد أن تطلق الدولة العنان لأشكال الإنتاج المختلفة وخصوصا الإنتاج التضامني كالتعاونيات الفلاحية والإنتاجية وبالتالي فإنّ دور الدولة التنظيمي يجب أن يضمن قدرة هذه الكيانات على العمل والإنتاج مع خطة الدولة المركزية الشاملة للاقتصاد البديل وأهداف عملهم وإنتاجهم، إذا فمن ناحية الدولة تضع القوانين التي تسهل إجراءات الإنشاء والتسجيل والعمل من خلال تلك الكيانات التضامنية، من ناحية أخرى يرتكز دور التنظيم على جعل تلك الكيانات بمثابة شريك للدولة لتنفيذ خطة الاقتصاد البديل التشاركي.
- **دور الدولة في الإنتاج في ظل الاقتصاد البديل:** خلافا لدور الإنتاج العام الذي تقوم به جميع الدول والذي يرتكز على السلع الجماعية مثل البنية التحتية كإنشاء الطرق وشبكات المياه، فإنّ دور الدولة الإنتاجي في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أكبر من ذلك وقد يشمل كل القطاعات ودور الدولة الإنتاجي قد يأتي في مشاركة القطاع الخاص أو قد يأتي معتمدا تماما على الشركات ذات الملكية العامة بالإضافة إلى التعاونيات وأشكال الإنتاج التضامني التي ترعاها الدولة، وفي كل الأحوال فدور

[1]- رياض يوعيسي، العرجوم مطيع، 13/12 مارس2018، **تعزيز التنمية المستدامة في الجزائر من خلال الاقتصاد البديل-الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نموذجا-** الملتقى العلمي الدولي الأول حول الاقتصاد العادل التضامني بين الرهانات الاقتصادية ومستلزمات العدالة الاجتماعية، جامعة البليدة2.

الدولة في التخطيط للإنتاج محفوظ ومدعم من قبل الشركاء من المنتجين سواء من أصحاب الأعمال الخاصة أو من المنتجين التضامنيين والتعاونيات[1].

- **دور الدولة في تشجيع المنتجين المحليين:** ويشمل هذا الدور تدخلات الدولة من أجل مساعدة المنتجين المحليين التي قد يتخذ بعضها بعضا شكل قواعد حمائية مثل التعريفة الجمركية أي وضع قيود على الاستيراد من أجل حماية المنتجين المحليين من المنافسة غير العادلة الدولية، ووضع قيود أخرى على المستثمرين غير المحليين أو منع الملكية الخاصة للأجانب، وكجزء من هذا يمكن للدولة أيضا أن تعمل على تعزيز الصناعات المحلية من خلال توفير الحوافز الضريبية لقطاعات معينة والدعم المادي للتعاونيات على سبيل المثال[2].

[1]- رياض يوعيسي، العرجوم مطيع، **مرجع سابق.**
[2] -Samir Amine, opcit.

المبحث الثالث: الفاعلون في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تعددت أطراف الهيكلة المكونة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فهو يتكون من مجموعة من الأنشطة والمشاريع والمبادرات المتنوعة، فبالإضافة إلى الجمعيات والتعاضديات والهيئات الأخرى التي ركزّ عليها المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة، تكشف العديد من الدراسات التي حاولت مقاربة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتشخيص واقعه وأحواله، أنّه يقوم بشكل عام على التعاونيات، التعاضديات، والجمعيات إضافة إلى المقاولات الاجتماعية.

المطلب الأول: التعاونيات Cooperatives

نتيجة لاتساع وكثرة تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ارتأينا التركيز في هذا الفرع على التعاونيات كأكثر التنظيمات انتشارا وفاعلية حتى نبرز الدور الذي تلعبه من خلال المفهوم المتداول والإنجاز المشهود.

1. تاريخ نشأة التعاونيات:

انطلقت الشرارة الأولى لما يطلق عليه الفكر التعاوني من طرف روبرت أوين (1771-1858) الذي حاول تطبيق أفكاره الإصلاحية عن طريق تكاثف جهود العمال التعاونية فاشترى سنة 1799 مصانع للغزل في مدينة نيولانارك على نهر كلايد ليديرها طبقا لنموذج مثالي ابتكره وهدف من خلاله لمساعدة الطبقة العاملة وتحسين حالتها عن طريق تخفيض ساعات العمل ورفع الأجور، وفي سنة 1834 أسس أربعة عمال من باريس الجمعية المسيحية لعمال صناعة الحلي الذهبية برأس مال قدره 600 فرنك، ونجح المشروع نجاحا كبيرا وبلغ عدد فروعه في باريس وحدها ثمانية فروع، واستمر هذا المشروع حتى سنة 1873 وكان هذا المشروع أول جمعية تعاونية للإنتاج.

بعد ذلك جمع 28 عاملا من عمال النسيج في 15 أوت/ أغسطس 1843 في بلدة روتشديل وهي ضاحية صناعية من ضواحي مانشستر، من كل واحد جنيه واحد وأسسوا جمعية رواد روتشديل العادلين وكانت هذه أول تعاونية استهلاكية وتأسست تعاونيات على غرارها في جميع أنحاء انجلترا وهي تعتبر أصل الحركة التعاونية الحالية، وبذلك تتابعت التعاونيات بأشكال متعددة وفي مناطق مختلفة لتعزز قوتها، بعد ذلك وتحديدا وفي عام 1895 تأسس الحلف التعاوني الدولي[1].

وقد عانت بعض التعاونيات من بعض الضغوط في بداية نشأتها، فالتعاونيات الزراعية مثلا وإن عانت بدرجة أقل من النفوذ العقائدي، تولدت في الناحية المقابلة من البؤس الذي يعانيه

[1]- جمال الرفاعي،1964، **التعاون في العالم (من الشرق إلى الغرب)**، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، ص54-55.
روبرت أوين (14 مايو 1771-17نوفمبر 1858): مصلح اجتماعي وأحد واضعي أسس الاشتراكية المثالية والحركة التعاونية وفلسفته مبنية على 'لا أحد قادر على التحكم في أمنياته أو أفعاله'.

الفلاحون وبصفة عامة في فترات الأزمات العميقة ومن الشعور بالتضامن في البؤس ومن الحاجة نفسها إلى العمل المشترك، وعلاوة على ذلك فإنّ الزراعيين بإنشائهم للتعاونيات قد أعادوا روح وتقاليد المنظمات الزراعية القديمة التي كانت لا تزال آثارها في بعض الأحيان موجودة، وإن بدرجات متفاوتة، وكانت تلك التجارب والآراء بمثابة البذور الفكرية للتعاون كأسلوب للحياة يتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عالمنا اليوم.

واعترف السياسيون بالتعاون كركن من أركان التنظيم الاجتماعي وباركها رجال الدين، كما رأى فيها الاشتراكيون المعتدلون حليفا يتفق مع آرائهم المتماثلة في تطوير المجتمع عن طريق الأداة التشريعية والاتجاه به نحو العدالة الاجتماعية والتقليل من الفوارق الطبيعية، في حين كان الفرنسي فليب بوشيه(1796-1865) يهتم بكيفية قيام المنتجين ببيع منتجات أعمالهم وكان ذلك من الفوارق ما بين الفكر التعاوني في فرنسا وانجلترا[1].

وقد اقترحت اللجنة الخاصة لمراجعة المبادئ المنبثقة عن المؤتمر الثالث عشر في فينا عام 1930 في تقرير لها رفع إلى المؤتمر الموالي الذي عقد في لندن عام 1934 ما اعتبرته التفسيرات الحديثة لمبادئ روتشديل:

- الباب مفتوح للعضوية؛
- ديمقراطية الإدارة؛
- وضع حد لسعر الفائدة على رأس المال؛
- التعامل بالنقد؛
- الحياد السياسي والديني؛
- التعليم التعاوني.

وأوضحت اللجنة أنّ المبادئ الأربعة الأولى تعتبر أساسية في النظام التعاوني أكثر من المبادئ الثلاثة الأخيرة التي تعتبر طرقا وظيفية وتنظيمية مهمة أكثر منها مبادئ عامة، وأنّ عدم الأخذ بها قد يؤدي إلى هدم مزايا التعاون.

وأقرّ المؤتمر الثالث للحلف الذي عقد في باريس سنة 1937 أهمية المبادئ السابقة، وأنّه إذا كان التطبيق العملي قد يجبر بعض التعاونيات لظروف تتعلق بها أو لظروف سياسية محيطة بها إلى الانحراف عن الأخذ بالمبادئ الثلاثة الأخيرة بعضها أو كلها فإنّ هذا لا يسلبها صفتها التعاونية[2].

ويشمل نشاط التعاونيات الشراء والبيع وتصنيع المبيعات والإقراض، بالإضافة لتقديمها لأنواع مختلفة من الخدمات سواء كانت اجتماعية أو مهنية لمصلحة أعضائها ومن أبرز أنشطة التعاونيات:

---

[1]- جمال الرفاعي، **التعاون في العالم، مرجع سابق**، ص12-13-22-23.
فليب بوشيه (1796-1865): مؤرخ وعالم اجتماعي وسياسي فرنسي.
[2]- جمال الرفاعي، **التعاون في العالم، مرجع سابق**، ص45-46.

-ظهرت في يوغسلافيا خلال الحرب العالمية الأولى(1914-1948) محطات صحية كبيرة تعاونية بعد الهزيمة، وانتشرت هذه المحطات في جميع مدن يوغسلافيا وقراها، واقتبس هذا النظام في بلغاريا وأماكن أخرى وازداد عدد الأطباء العاملين في هذا النظام بنسبة عالية؛

وفي المجتمع الريفي الأمريكي بالولايات المتحدة الأمريكية ظهر مستشفى المجتمع التعاوني والهدف من هذه المستشفيات هو وجود طبيب خاص يشرف على عدد معين من المرضى؛

ويوجد نوع آخر من الخدمات التعاونية مثل إدخال الكهرباء إلى المناطق الريفية وقد ظهر هذا النوع في تشيكوسلوفاكيا؛

وبدأت حركة جديدة في الانتشار وهي قيام مجموعة من التعاونيات لقرى متقاربة بإنشاء محطة لتوليد الكهرباء، وذلك بالاشتراك مع السلطات المحلية، ويوجد هذا النوع في أنحاء متفرقة من العالم وخاصة في ألمانيا، فرنسا وشمال السويد والولايات المتحدة الأمريكية، وتواجد نوع آخر لإمداد المزارع وتتنوع في ذلك التعاونيات طبقا لإمكاناتها وشروطها ووجد هذا النوع في انجلترا.

وتواجدت أيضا تعاونيات خاصة بتربية الماشية والحيوانات في انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وفي عدد من الدول الأوروبية، وبدأت تعاونيات للري الحديث في التكوين في بلاد عدة وخاصة في أوروبا والأجزاء الغربية من الولايات المتحدة الأمريكية(الكلورادو- كاليفورنيا- مونتانا وغيرها)؛

وهناك نظام التعاون في المواصلات المحلية مثل الأتوبيسات والفيري بوت كما في فلندا والتا كسيات التعاونية التي تحمل المنتجات إلى الأسواق كما في انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية؛

ويوجد نوع من التعاون في أمريكا كان ينتظر آنذاك أن ينتشر في بقاع مختلفة من العالم وهو نظام الخزانات الباردة أو الثلاجات المؤجرة، وكان ينتشر هذا النوع في أكثر من 700 منشأة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وأخيرا النظام التعاوني الخاص بإنشاء المدارس التعاونية، وهذا النظام وجد في السويد وفي مصر، سوريا ووجد مشروع لإنشاء بعض المدارس عن طريق هيئة تعاونية.

وتتصدر التعاونيات بأنواعها جهود المجتمع المدني الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لدورها الريادي الذي تقوم به في سبيل التخفيف من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية في العالم، ويتجلى ذلك في كثير من الخطوات التي أخذها المجتمع الدولي في سبيل لفت الأنظار إليها، فقد نشطت الأمم المتحدة بمختلف تشكيلاتها منذ ستينات القرن الماضي لدعم دور وفكر وممارسات التعاون عبر العالم والتأكيد على الدور الريادي الاقتصادي والاجتماعي

للتعاونيات، وفي ضوء ذلك أعلنت أول يوم سبت من شهر تموز/يوليو 1995 يوما دوليا للتعاون احتفاء بالذكرى المئوية لإنشاء الحلف التعاوني الدولي[1].

وفي تقرير للأمين العام للأمم المتحدة مقدم للجمعية العامة في دورتها 51 المؤرخة بتاريخ 06 أوت/أغسطس 1996 مركز التعاونيات ودورها في ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، أرفق بما سماه التقرير، بيان بشأن هوية التعاونيات.

2. التعاونيات: المفهوم، الأشكال، القيم والمبادئ

جاء في البيان المرفق للحلف التعاوني الدولي في مؤتمره المئوي المنعقد في مانشستر في المملكة المتحدة في سبتمبر/أيلول 1995 بشأن هوية التعاونيات تضمن مجموعة من المرجعيات الإرشادية مستندا في ذلك إلى منظور فلسفي قائم على الاحترام التام لكل كائن بشري، وعلى الاعتماد في قدرته على تحسين نفسه اقتصاديا واجتماعيا بمساعدة ذاتية متبادلة واعتمد البيان تعريفا للتعاونية جاء فيه أنّ التعاونية رابطة مستقلة من أشخاص اتحدوا طواعية لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة لتحقيق تطلعاتهم عن طريق مشروع ذي ملكية مشتركة خاضع لمراقبة ديمقراطية، وتقوم التعاونيات على قيم المساعدة الذاتية والمسؤولية اتجاه النفس والديمقراطية والمساواة والعدالة والتضامن ويؤمن أعضاء التعاونيات وفقا لتقاليد مؤسسيها بالقيم الأخلاقية المتمثلة في النزاهة والانفتاح والمسؤولية الاجتماعية ومساعدة الآخرين.

وفي قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 ديسمبر 2013 سلمت فيه بشأن التعاونيات بمختلف أشكالها، تعزز مشاركة النّاس كافة بمن فيهم النساء والشباب والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية على أتم وجه ممكن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأنّها في طريقها لأن تصبح عاملا مهما من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية تساهم في القضاء على الفقر والجوع[2].

أ. المفهوم، القيم والمبادئ:

تعرف التعاونيات على أنّها عبارة عن تنظيمات تتألف من مجموعة من الأشخاص اتفقوا على أن ينضم بعضهم لبعض من أجل العمل الجماعي في سبيل تلبية حاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية وفقا للقيم والمبادئ الأساسية للتعاون المتعارف عليه عالميا، ويشكل النسيج التعاوني المكون الرئيسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ذلك بالنظر إلى حجم مساهمته في التنمية الاقتصادية وقدرته على الإدماج الاجتماعي[3].

---

[1]- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **الدورة السابعة والأربعون**، ديسمبر 1992،البند 93(أ)، من جدول الأعمال، الجلسة العامة 89، ص03.

[2]- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **الدورة الثامنة والستون**، ديسمبر 2013، البند 27(ب) من جدول الأعمال، قرار دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية.

[3]- موسوعة الجزيرة على الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/10/24

وحسب التحالف الدولي للتعاونيات، فإنّ للتعاونية مبادئ عبارة عن خطوط توجيهية لتحقيق قيمها منها[1]:

- **العضوية الطوعية والمفتوحة:** التعاونيات منظمات طوعية ومفتوحة لكل الأشخاص المؤهلين للاستفادة من خدماتها والمستعدين لقبول مسؤوليات العضوية من غير تمييز نوعي أو اجتماعي أو عنصري أو سياسي أو ديني.
- **الإدارة الديمقراطية للأعضاء:** التعاونيات منظمات ديمقراطية يديرها أعضاؤها ويشاركون مشاركة فعالّة في وضع سياساتها واتخاذ قراراتها، والأعضاء من الرجال والنساء الذين يعملون كممثلين منتخبين مسؤولين أمام العضوية وعلى مستوى التعاونيات الأساسية فإنّ الأعضاء يمتلكون حقوق تصويت متساوية (عضو واحد صوت واحد)، وتتم إدارة التعاونيات على المستويات الأخرى بطريقة ديمقراطية.
- **المشاركة الاقتصادية للأعضاء:** يساهم الأعضاء مساهمة عادلة في رأس مال تعاونياتهم ويديرونه إدارة ديمقراطية ويكون عادة جزءا من رأس المال على الأقل مملوكا ملكية جماعية للتعاونية وعادة ما يتلقى الأعضاء مكافأة محدودة على رأس المال الذي يساهمون به كشرط للعضوية، ويقوم الأعضاء بتخصيص فوائض لبعض هذه الأغراض أو كلها، بل ربما بتخصيص احتياطي يكون جزء منه على الأقل غير قابل للتقسيم لتحقيق الاستفادة للأعضاء، بما يتناسب مع تعاملاتهم مع التعاونية، ودعم أي نشاطات أخرى توافق عليها العضوية.
- **الإرادة الذاتية والاستقلال:** التعاونيات منظمات عون ذاتي ذات إدارة مستقلة ويديرها أعضاؤها وفي حالة دخولها في اتفاقيات مع منظمات أخرى، بما في ذلك الحكومات أو حصولها على تمويلها من مصادر خارجية فإنّها تفعل ذلك وفق شروط تضمن الإدارة الديمقراطية لأعضائها وتحافظ على الإدارة التعاونية الذاتية.
- **التعليم والتدريب والمعلومات:** تقوم التعاونيات بتوفير التعليم والتدريب لأعضائها وممثليها المنتخبين ومديرها ومستخدميها حتى يساهموا مساهمة فعّالة في تطوير تعاونياتهم، وتقوم التعاونيات بتوصيل المعلومات للجمهور خاصة الشباب وقادة الرأي، على طبيعة التعاون ومنافعه.
- **التعاون بين التعاونيات:** إنّ التعاونيات تخدم أعضاءها خدمة فعّالة وتعزز الحركة التعاونية بالانخراط في العمل المشترك من خلال بنيات محلية ووطنية وإقليمية ودولية.
- **تعمل التعاونيات من أجل التنمية المستدامة:** من خلال سياسات يوافق عليها أعضاؤها.

[1]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، أكتوبر 2012، **التعاونيات الزراعية تغذي العالم**، ص02-03. على الموقع http:// www.fao.org/docrep/ تاريخ الإطلاع: 2018/10/03.

وخلدت منظمة الأغذية والزراعة(FAO) يوم الأغذية العالمي في 16 أكتوبر 2012 تحت عنوان ' التعاونيات الزراعية تغذي العالم'، وعرفت التعاونية على أنّها نوع خاص من المشاريع، وهي مشروع اجتماعي يوازن بين هدفين رئيسيين:

-تلبية احتياجات أعضائه؛

-السعي إلى تحقيق الربح والاستدامة.

وبعبارة أخرى التعاونية هي جمعية من نساء ورجال يشكلون معا مشروعا يدار ديمقراطيا بشكل مشترك، ولا يكون توليد الأرباح غير جزء من هدفه، وتعطى التعاونيات الأولوية للنّاس قبل الربح كما أنّها تساعد أعضاءها على تحقيق أهدافهم وتطلعاتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والتعاونية مشروع اجتماعي يعزز السلام والديمقراطية.

ب. أشكال وأنواع التعاونيات: تتفاوت التعاونيات في صيغها وأشكالها وأنواعها من بلد لآخر حسب نوع النشاط الذي تقوم به، وهي تستطيع القيام بجمع الأنشطة الاقتصادية في حياة الإنسان من مولده حتى وفاته ومن الأشكال الشائعة للتعاونيات نذكر ما يلي[1]:

-التعاونيات غير النقدية: وتقوم بخدمات مماثلة لخدمات الملكية وتعمل بتطوع العمالة في أعمال الصيانة وتقديم خدمة أو سلعة حيث تقوم بإعارة المعدّات(كالدراجات والأدوات الزراعية) بهدف ترشيد الاستهلاك وتحقيق التنمية المستدامة.

-تعاونيات التجزئة: وتسمى أحيانا تعاونيات ثانوية أو تعاونيات تسويق وتجمع بين أصحاب أعمال صغار، حيث تخدم حصولهم على خصومات كبيرة كأصحاب محلات البقالة وقطع الغيار والصيدليات.

-تعاونيات العاملين: وهي مملوكة ومدارة من قبل أعضاءها العاملين بها ولا يوجد أعضاء غيرهم غير أنّها في بعض الأحيان تسمح بعضوية للمستهلكين أو من المجتمع المحلي أو أصحاب رؤوس الأموال دون أن يكون لديهم أسهم، ولكن الإدارة دائما للعاملين وفي بعض الأحيان تكون العضوية إجبارية أو يكون العمل إجباريا للأعضاء.

-تعاونيات المتطوعين: وهي تدار من قبل ولصالح شبكة من المتطوعين من أجل إفادة الأعضاء أو تحقيق الصالح العام.

-التعاونيات الاجتماعية: تقدم خدمات الرعاية للأطفال وكبار السن وتوفير فرص عمل للراغبين فيه.

[1]- منظمة العمل العربية، 2010، وحدة العمل التعاوني ودوره في تحقيق التكامل الاقتصادي التعاوني، على الموقع www.alolabor.org تاريخ الاطلاع 2018/10/07.

-التعاونيات الاستهلاكية: وهي مملوكة للمستهلكين ويمكن للعاملين أن يصبحوا أعضاء فيها، وكان أولها كما هو معلوم رواد روتشيديل وهي تنشط أيضا في تقديم الخدمات إلى جانب السلع ويمكن أن تكون اتحادا بينها.

-تعاونيات أعمال التشغيل: وهي فرع تعاونيات العاملين، وتمثل نهجا جديدا في تقديم الدعم للأعمال الجديدة.

-تعاونيات الإسكان والبناء: وهي آلية تمكن الراغبين في الحصول على وحدات سكنية من استخدام مدخراتهم في الحصول على هذه الوحدات بتكلفتها.

-تعاونيات المنافع العامة: وهي نوع من التعاونيات الاستهلاكية تقوم بتقديم خدمات منافع عامة كتوزيع الكهرباء أو الاتصالات...وغيرها.

-التعاونيات الزراعية: تقوم بخدمة الأعمال الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وتسويق منتجات المزارعين.

-تعاونيات الصيادين والثروة المائية: تقوم بتوفير خدمات الصيد من مستلزمات وتسويق الإنتاج السمكي.

-تعاونيات الحرفيين أو التعاونيات الإنتاجية: وتضم الحرفيين الذين يعملون في قطاعات تقليدية كصناعة الملابس والأشغال المعدنية والأثاث المنزلي، كما تقوم بتوفير الخدمات الإنتاجية كخدمة النقل مثلا.

3. الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتعاونيات:

للتعاونيات وجود بارز في العديد من القطاعات، بما في ذلك الصناعات الزراعية والغذائية والخدمات المصرفية والمالية والتأمين، والسلع الاستهلاكية والبيع بالتجزئة، والصناعة والمرافق العامة والصحة والرعاية الاجتماعية وتكنولوجيا المعلومات والحرف اليدوية.

وعلى سبيل المثال جعلت التعاونيات الزراعية من الهند واحدة من أكبر منتجي الألبان في العالم[1].

وتعد التعاونيات المالية عناصر هامة في النظام المصرفي العالمي، حيث تصل إلى أفقر النّاس ولها تأثير اقتصادي كبير وتقدم خدماتها في جميع أنحاء العالم، وتشمل التعاونيات المالية كلا من المصارف التعاونية (القائمة أساسا في أوروبا) والاتحادات الأساسية التي نشأت أصلا في أمريكا الشمالية والبلدان النامية، وكذلك المصارف التي تملكها تعاونيات زراعية أو استهلاكية، ويمكن للمصارف التعاونية وإن كانت مملوكة للأعضاء أن يكون

[1]- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الثامنة والستون، جوان 2013، تقرير الأمين العام، **دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية** وتنفيذ السنة الدولية للتعاونيات، ص03.

لديها عملاء من غير الأعضاء في حين يرخص للاتحادات الائتمانية أن تقدم خدماتها للأعضاء فحسب.

كما توجد التعاونيات في مجموعة واسعة من الصناعات بما في ذلك الصناعة التحويلية والنقل والخدمات.

وتساهم التعاونيات إضافة إلى آثارها الكمية في التنمية بعدة طرق[1]:

-أنّ هياكل ملكيتها وأهدافها تختلف عما هي عليه في المشاريع التي يملكها المستثمرون، ممّا يمكن التعاونيات من أداء دور هام في الحد من أوجه قصور الأسواق بالمساهمة في تحسين القدرة التنافسية للأسواق، ويمنع ذلك بدوره من تشكيل الاحتكارات وتخفيض أسعار التجزئة ويتيح فرصا للابتكار ويحد من تباين المعلومات؛

-يفيد المعهد الأوروبي للبحوث المتعلقة بالتعاونيات والمشاريع الاجتماعية بأنّ التعاونيات تؤدي دورا رئيسيا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لاسيما في القطاعات المتسمة بدرجة كبيرة من عدم اليقين وتقلب الأسعار، مثل قطاعي المالية والزراعة، حسب ما يثبت ذلك تأثير المصارف التعاونية في أوروبا وأمريكا الشمالية على النظام المصرفي خلال الأزمتين المالية والاقتصادية الحاليتين بتحقيق استقراره؛

-تركز التعاونيات على إنتاج السلع والخدمات لتلبية احتياجات السكان الذين تقدم لهم الخدمات؛

-تعتمد التعاونيات منظور طويل الأجل، وهو منظور تنم الحاجة إليه لزيادة الاستثمار على الأجل الطويل؛

-تساهم التعاونيات في توزيع الدخل بطريقة عادلة، تساعد في الحد من الفقر وعدم المساواة.

ويبرز الأثر الاجتماعي والاقتصادي للتعاونيات في أوقات الأزمات الاجتماعية المتعددة، ممّا قد يؤهل التعاونيات الزراعية مثلا للعب دور حاسم في تحسين الأمن الغذائي، وكذلك قد يكون لها دور حيوي في الممارسات الزراعية المستدامة في سياق الأزمات البيئية، وتحسن التعاونيات الإنتاج الزراعي للمزارعين وتيسر الوصول إلى الأسواق والإدخار والإئتمان والتأمين والتكنولوجيا.

وبرهنت التعاونيات على قدرتها على التعمير وإحلال السلام في مناطق الكوارث، كما تجلى ذلك مؤخرا في استجابتها عقب الزلازل وأمواج تسونامي، وإضافة إلى ذلك قامت التعاونيات

[1]- Food agriculture organization the united nations,2012, international fund for agricultural development and world food programme, **agricultural cooperatives paving the way for food security and rural development** ,available from http:// www.fao.org/docrep/016/ap431e.pdf, date of viewing:23/02018

الاجتماعية بسد الفجوات الرئيسية التي تسبب فيها الكساد الاقتصادي، حيث خفضت العديد من الحكومات إنفاقها العام بما في ذلك استحقاقات الرعاية الاجتماعية[1].

وأثبتت التعاونيات المالية قوتها وقدرتها على التحمل منذ الأزمة المالية العالمية في الفترة 2007-2008 لفائدة أعضائها وموظفيها وعملائها، واحتفظت بتصنيفات ائتمانية جيدة، وازدادت أصولها وأرقام أعمالها وشهدت نمو قاعدة أعضائها وعملائها، وتحسنت أرباح المصارف التعاونية بين عامي 2010و 2013 مقارنة بأرباح المصارف المملوكة للمستثمرين.

وأقر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2012 بدور التعاونيات في المساهمة في الإدماج الاجتماعي والحد من الفقر بصفة خاصة في البلدان النامية(قرار الجمعية العامة 288/66) وأدّت التعاونيات إلى تمكين النّاس مع حماية الكوكب (أحد أهداف خطة التنمية لما بعد 2015) وتبين أنّها وسيلة شاملة ومستدامة، وتوفر التعاونيات وظائف عمل كثيرة في جميع أنحاء العالم، وتشمل هذه الوظائف أعضاء التعاونيات، بالإضافة إلى العاملين في الشركات التي تقدم السلع والخدمات لها، وفي عام 2008، كانت أفضل 300 تعاونية مسؤولة عن إجمالي مبيعات قيمته 1.1 تريليون دولار أمريكي وهذا ما يعادل حجم عاشر أكبر اقتصاد في العالم (كندا آنذاك)[2].

المطلب الثاني التعاضديات الاجتماعية: Mutual benefit societies

تكشف العديد من الدراسات التي حاولت مقاربة موضوع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتشخيص واقعه أنّه بشكل عام يقوم على العديد من الهيئات من بينها التعاضديات التي يتركز عملها أساسا في قطاعي التغطية الصحية والتأمين على المخاطر، كما تعمل في مجال منح القروض الاستثمارية أو ضمان قروض أعضائها لدى المؤسسات الائتمانية.

لقد أصبح القطاع التعاضدي اليوم من المرتكزات الأساسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني الداعم لكل تطور للأفراد والجماعات، فهو المعول عليه من أجل النهوض بالتنمية البشرية وخاصة الصحية منها لدى فئات عريضة من المجتمع التي تعاني من الهشاشة والفقر ومن صعوبة الولوج إلى الخدمات الصحية، ومن مميزات العمل التعاضدي في تدعيم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نجد[3]:

-أنّها مجال خصب لإستحداث مناصب شغل.

-وسيلة أساسية لمحاربة الفقر وإرساء داعم للتعاون المتبادل.

---

[1]- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **الدورة الثامنة والستون**، 2013، تقرير الأمين العام، **مرجع سابق**، ص06-07.

[2]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **التعاونيات الزراعية تغذي العالم، مرجع سابق**، ص07.

[3]- رشيد أعنوز، 2013، **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الواقع والآفاق** دراسة حالة، منشورات الجماعة القروية لإغزاران، رقم 03، ص45.

-توجيه المبادرات بين المنخرطين.

-رافعة لنمو الاقتصاد.

-الإسهام في إنشاء مشاريع صحية اجتماعية لفائدة المتعاضدين.

إنّ تدخلات القطاع التعاضدي تجعل منه مسهما أساسيا في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بفعل تسيير ولوج الخدمات الاجتماعية لفئات عريضة من المواطنين والإسهام الفعّال في تنشيط الاقتصاد من بوابة التكافل والتضامن الاجتماعي في إطار مؤسسات تقدم الخدمة وتنتج الثروة في الوقت نفسه.

1. **مفهوم التعاضدية الاجتماعية:** هي هيئات لا تهدف إلى اكتساب الأرباح، وإنّما تسعى بواسطة واجبات أعضائها للقيام بعمل من أعمال التضامن مداره التأمين من الأخطار اللاحقة بالأشخاص ويتركز عمل التعاضديات أساسا في قطاعي التغطية الصحية والتأمين على المخاطر، كما تعمل بعض التعاضديات في مجال منح القروض الاستثمارية أو ضمان قروض أعضائها لدى المؤسسات الإئتمانية[1].
2. **مهام التعاضدية الاجتماعية:** تهدف التعاضدية الاجتماعية في إطار التشريع المعمول به إلى تقديم أداءات اجتماعية فردية أو جماعية لأعضائها وذوي الحقوق حسب الشروط والكيفيات التي يحددها قانونها الأساسي وتشمل الخدمات التي تقدمها التعاضدية الاجتماعية على نوعين من الخدمات:

-خدمات فردية.

-أداءات اجتماعية.

أ. الخدمات الفردية: وتتمثل فيما يلي[2]:

-الأداءات العينية المرتبطة بالتأمين على المرض.

-التعويضات اليومية المرتبطة بالتأمين على المرض.

-الزيادة في المعاشات لفائدة ذوي الحقوق.

-الزيادة في معاشات العجز المرتبطة بالتأمينات الاجتماعية.

-الأداءات في شكل مساعدة أو إسعاف أو قرض غير أنّه لا يجوز أن يتعدى موضوع ما تعوضه التعاضدية الاجتماعية نسبة 100% على الأداءات المنصوص عليها.

ب. الأداءات ذات الطابع الاجتماعي: وهي

[1] -www.mouwazaf-dz.com/t354-topicconsulté le 20/05/2018.

[2]- رشيد أعنوز، 2013، **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الواقع والآفاق، مرجع سابق**، ص05-06.

-الأداءات ذات الطابع الاجتماعي لفائدة أعضاء التعاضدية أو ذوي حقوقهم.

-الخدمات التكميلية في مجال الصحة.

-الأنشطة الثقافية والرياضية أو الترفيهية.

-المساعدات في مجال السكن.

ج. تكوين التعاضدية الاجتماعية: يمكن أن تتكون التعاضدية الاجتماعية من عمّال أجراء في المؤسسات والإدارات والهيئات العمومية والمقاولات العمومية أو الخاصة أو من أشخاص يمارسون نشاطا لحسابهم الخاص كما يمكن أن تتكون من:

-أشخاص متقاعدين أو أصحاب معاشات أو ريوع بعنوان الضمان الاجتماعي.

-أشخاص لهم معاشات من الدولة وفقا للتشريع والتنظيم العمول بهما.

-ذوي حقوق المتعاضدين المتوفين.

يحق لهؤلاء الأشخاص أن يؤسسوا تعاضدية اجتماعية أو أن ينظموا بحرية وطواعية إلى تعاضدية موجودة بشرط واحد هو أن يمتثلوا للتشريع المعمول به والقانون الأساسي، كما يجب أن تضم التعاضدية الاجتماعية عددا أدنى من المنخرطين من أجل ضمان استمرارية النشاط التعاضدي.

لضمان استمرارية النشاط التعاضدي، يمكن للتعاضديات الاجتماعية أن يكون فيما بينها اتحادات أو كنفدراليات من أجل تحقيق نفس الأهداف أو أهداف مماثلة.

-الأداءات الفردية أو الاجتماعية التي تقدمها التعاضدية الاجتماعية.

-شروط وكيفيات مساهمة المنتفعين بالأداءات الفردية أو الاجتماعية.

-شروط وكيفيات تقديم الأداءات الفردية أو الاجتماعية لفائدة الأعضاء الذين انقطعوا عن دفع الاشتراكات.

د. الموارد والتسيير المالي للتعاضدية الاجتماعية: تتكون موارد التعاضدية ممّا يأتي[1]:

-إشتراكات أعضائها.

-الهبات والوصايا طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها.

-العائدات المترتبة عن الأداءات التي تقدمها التعاضدية.

-عائدات الأموال التي توظفها أو التي تستثمرها التعاضدية.

[1]- رشيد أعنوز، **مرجع سابق**، ص07.

-عائدات الدعاوى التعويضية المنصوص عليها وفق التشريع المعمول به.

-المعاش أو الريع الذي يمنحه الضمان الاجتماعي أو الذي تمنحه الدولة.

تخصص موارد التعاضدية الاجتماعية، الأداءات الفردية أو الاجتماعية لنفقات التسيير وبرامج الاستثمار وتكوين الاحتياطات، ويترتب على الانخراط في التعاضدية الاجتماعية أن تقتطع المؤسسة المستخدمة أو المؤسسة المدنية الاشتراكات أو الريع أو الأداءات.

المطلب الثالث: الجمعيات أو المنظمات المجتمعية Associations and community based organizations

تعتبر الجمعيات من المظاهر الحضارية في أي مجتمع لأنّها تدل على مدى الرقي الذي وصل إليه أفراد المجتمع من إنشاء هذه الجمعيات للقيام بنشاطات مختلفة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية.

فالهدف الأساسي من وراء هذه الجمعيات هو تقديم أكبر عدد ممكن من الخدمات للمجتمع، وحجر الأساس في هذه الجمعيات هو منفعة المجتمع ورقيه.

1. **نشأة الجمعيات:** ظل الإنسان منذ القدم ميّالا إلى فكرة التجمع وذلك لتكوين الإطار الفكري الموحد وهو مالم يتمخض عنه فقط مجرد الاجتماع بين الأشخاص بل يرمي إلى تكوين الإطار الذي يضمهم ويعبرون فيه عن مواقفهم، ما جعل هذا المطلب يصبح حقا للممارسة أي اعتبار التجمعات حقا أساسيا يتعين أن يتمتع المشاركين في التجمع السلمي قدر الإمكان بحرية تنظيمية دون تقييد من أحكام قانونية فاعتبار ما لا يمنعه القانون بصراحة يجب اعتباره ملموسا.

كما أنّ فكرة الانتماء إلى المجموعة أو القبيلة ظلت منذ الأزل فطرة يسعى الإنسان من خلالها إلى التواجد في مجموعة وذلك إمّا من أجل حماية نفسه من الأخطار التي قد تهدده من الطبيعة أو من الإنسان نفسه (الصراعات أو الحروب) كما يعتبر العمل الجمعوي الوسيط بين المواطنين والدولة في صنع القرارات الهامة[1].

ففي البداية كانت جهود البر والإحسان تتخذ في غالبها الطابع الفردي وإن شاركت بها الهيئات المختلفة، وظل الحال كذلك إلى أن اتسعت رقعة المجتمعات البشرية وتعرضت الإنسانية لهزات اجتماعية واقتصادية عنيفة، فتبيّن أنّ هذه الجهود الفردية لا تفي بالغرض ولا تحقق النتائج المرجوة، لا سيما وقد تعرضت العلاقات الاجتماعية والأسرية إلى عوامل تفكك، فبدأ التفكير في توحيد هذه الجهود وتجميعها لتتظافر الفاعلية والمردود بصفة أكبر،

[1]- رحموني محمد،2014، **تنظيم ممارسة حرية التجمع في القانون الجزائري(الجمعيات والأحزاب السياسية نموذجين)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، ص04.

فبرزت فكرة إنشاء مؤسسات ذات طابع اجتماعي وكان ذلك في القرن التاسع عشر، حيث حدثت تطورات هامة في ميدان الخدمة الاجتماعية التطوعية ومن أهم هذه التطورات نذكر[1]:

-تأسيس جمعية جنيف للمنفعة العامة عام 1863 ويرجع الفضل في تأسيسها إلى الايطالي هنري دونانت، وهي جمعية تطوعية لخدمة الجرحى في الحروب ثم عرفت بعد ذلك باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

-ظهور حركة المحلات الاجتماعية والمحلة الاجتماعية تعني مؤسسة اجتماعية تنشأ في الأحياء الشعبية الفقيرة التي ينتشر فيها الفقر والآفات الاجتماعية الأخرى، وتقوم هذه المحلات على فلسفة معينة تقتضي أن ينتقل المهتمون بالإصلاح الاجتماعي من المتعلمين والأغنياء ليقيموا في هذه المحلات ويعيشوا مع أهالي هذه الأحياء لمعاونتهم على الحياة الكريمة النافعة عن طريق التأثير في عاداتهم، وقد أنشأت جامعتا أوكسفورد وكامبردج أول محلة اجتماعية عام 1884 وسرعان ما انتشرت المحلات الاجتماعية في أجزاء كثيرة من انجلترا ومن ثم في مناطق عديدة من العالم.

2. **الجمعيات المفهوم، الأهمية، الأهداف والخصائص:** سنستعرض في هذا الجزء أهم التعريفات المتفق عليها للجمعيات وكذا أهميتها، أهدافها وأهم الخصائص التي تتميز بها.

أ. **مفهوم الجمعيات:** هناك عدة مفاهيم للجمعيات ومن أهمها نذكر

هي اتفاق بين شخصين أو أكثر من أجل السعي في سبيل غاية غير توزيع الأرباح، وكان عملها تاريخيا يتركز بالأساس في مجالات الثقافة والتعليم والرياضة والأعمال الاجتماعية، إلاّ أنّ بعض الجمعيات التي رأت النور خلال العقود الأخيرة اختارت الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية والمحلية خصوصا في الأرياف.

تعرف الجمعيات على أنّها كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين بغرض الحصول على ربح مادي.

وتعرف كذلك على أنّها اتحادات بشرية ومنظمات اجتماعية غير مربحة، العمل فيها يقوم على أساس تطوعي وتهدف إلى تقديم خدمات عديدة ومتنوعة يحتاج إليها المجتمع، ويحتاج أعضاء هذه الجمعية الاشتراك في جميع مراحل العمل بها يطلق عليها في الولايات المتحدة الأمريكية اسم القطاع الثالث على أساس أنّ الدولة هي القطاع الأول والقطاع الخاص هو القطاع الثاني الهادف إلى تحقيق الربح[2].

---

[1]- أماني قنديل، 1994، **المجتمع المدني في العالم العربي**، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، ص36.

[2]- توفيق حسن فرج محمد، يحيى مطر، 1986، **الأصول القانونية، ط1**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ص314.

هنري دونانت (08 ماي 1828-30أكتوبر 1910): أول من فاز بجائزة نوبل للسلام وهو رجل أعمال سويسري وناشط اجتماعي وهو أول من مهد لتأسيس الصليب الأحمر عام 1863، كما أنّ معاهدة جنيف عام 1864 نشأت من أفكار دونانت.

ومن التعريفات الشائعة الجمعيات هي تشكيلات اجتماعية فاعلة ومنظمة تقوم على أسس تطوعية غير مربحة لتحقيق أهداف عامة لمجموعة تعتمد أساليب الحكم الراشد ضمن أطر قانونية تضمن الشفافية وحرية التشكيل[1].

وتعرف كذلك على أنّها اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطاتهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم، وحسب هذا التعريف فالجمعية هي تجمع عدة أشخاص حول هدف مشترك من طبيعتها الاستمرارية لمدة معينة من الزمن، مع العلم أنّ تحقيق الأهداف المرسومة يقتضي بالضرورة إنجاز عدة أنشطة تتوزع على مراحل زمنية مختلفة، إنّ النية التي تحرك مؤسسي وأعضاء الجمعية تهدف إلى غاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم، وهذا ما يجعل الجمعية تعتمد على إعطاء الأسبقية للعنصر البشري وتصبو إلى خدمة الجماعة عوض التركيز على الربح المادي وقد أصبحت الجمعية باعتبارها مؤسسة تنموية منذ عقد التسعينات تسهم بشكل فعّال في بلورة السياسات العمومية ووضع البرامج التنموية وذلك من خلال[2]:

-محاربة الأمية والجهل وتنظيم الحياة العامة؛

-إنجاز وتتبع وتقسيم المشاريع الاجتماعية لفائدة الساكنة التي تمثلها؛

-الإسهام في تقوية قدرات الشباب والمرأة عبر التربية والتكوين.

إنّ حجم المنجزات سواء في مجال التربية والتكوين والبنيات التحتية أو المشاريع المدرة للدخل التي حققتها الجمعيات لكونها تمثل مكونا من مكونات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي يجعل منها عاملا فعّالا في تقوية النسيج الاجتماعي والاقتصادي الوطني.

ب. أهمية الجمعيات:

تعمل الجمعيات كغيرها من المؤسسات على وضع الأسس السليمة لإدارة القوى البشرية كممارسة ونشاط، لذلك نلاحظ أنّها عبارة عن مجموعة وظائف وأنشطة وبرامج تتعلق بتصريف البشرية، وترمي إلى تحقيق أهداف الأفراد وتنظيم المجتمع، وتعمل هذه الوظائف على تنظيم وتخطيط القوى البشرية وتقييم أداء العاملين فيها وتدريبهم وتنميتهم وتحديد أجورهم ودفعهم إلى العمل ومعالجة مشاكلهم، إذ تشكل الموارد البشرية التي مصدرها الإنسان نصف موارد المجتمع الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

ولاشك في عظمة الخدمات التي تقوم الجمعيات بتقديمها وغالبا ما يكون الإنسان محور اهتمام هذه الجمعيات، فهو يشكل حجر الأساس الذي يقوم عليه المجتمع، وعند تقديمها لخدماتها دون مقابل أو بغرض غير الربح فإنّ هذه الجمعيات تقوم بتزويد المجتمع بفرد فعّال

[1]- حسن ملحم، 1981، **نظرية الحريات العامة**،ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص75.

[2]- الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الترابي، جوان 2013، **منشورات الجماعة القروية لإغزران رقم 03**، أشغال الدورة الثالثة لمنتدى التنمية والثقافة لإغزران، ص110-111.

في المستقبل يكون قادرا على إفادة المجتمع ولا يكون عالة أو حملا ثقيلا يضر المجتمع أو لا يفيده.

ج. **أهداف الجمعيات:** بعد أن أظهرنا أهمية الجمعيات بالنسبة للمجتمع نورد أهداف الجمعيات فكلمّا حسنّت الجمعيات من عملها وأدائها في سد حاجات المجتمع، بادر المجتمع إلى دعم هذه الجمعيات ماديا ومعنويا، وهو ما يسهم في تسهيل وتطوير عملها لأنّها ستكون محل ثقة المجتمع، ويلتمس المجتمع مصداقية نشاطاتها ومبادرتها.

لذلك تعد الجمعيات من المظاهر الحضارية في أي مجتمع، لأنّها تدل على مدى الرقي الذي وصل إليه أفراد المجتمع من أجل إنشائها للقيام بنشاطات مختلفة سواء كانت اجتماعية، اقتصادية، فتنطلق هذه الجمعيات بتركيز جهودها على الخدمات الصحية، التعليمية والبيئية وتشمل أيضا طائفة واسعة من المهام والخدمات كالخدمات الإنسانية والخيرية مثل[1]:

- رعاية الأطفال؛
- مشاريع التثقيف الصحي؛
- رعاية شؤون المتخلفين عقليا وجسديا؛
- مكافحة الأمية وتعليم الكبار؛
- الخدمات الصحية والمستشفيات والعيادات الخيرية؛
- رفع الكفاءة المهنية من خلال التدريب والدورات المهنية؛
- المساهمة في التنمية الزراعية وتنمية القطاعات المختلفة؛
- تطوير البحوث والمعرفة العلمية؛
- توسيع الرقعة الزراعية وزيادة إنتاجيتها؛
- حماية حقوق الإنسان؛
- حماية البيئة؛
- تطوير البنية التحتية؛

د. **خصائص الجمعيات:** تتباين الجمعيات في توجهاتها، طبيعة أنشطتها ودرجة فعاليتها، ولعلّ من أصل معايير هذه الفاعلية هي درجة مؤسستها ويتحدد هذا العنصر من خلال المعايير التالية[2]:

-المؤسساتية: الجمعيات هي مؤسسات أو تنظيم هيكلي بمعنى أنّها تشكل بناء مؤسساتيا وجهازا إداريا وبشريا قائما على أسس وقواعد لا تجعله يختلف عن باقي المنظمات والهيئات، تتوزع أعماله ومهامه بين مختلف أعضائه بشكل منظم له مقره وفروعه، انطلاقا

[1]- الصحيفة الاقتصادية الالكترونية، **الجمعيات الخيرية وأولويات الخير**، العدد 5485، منشور شبكة الأنترنيت على الموقع: www.aleqt.com تاريخ الإطلاع: 2018/12/10.

[2]- جميل صالح، ديسمبر 2006، **المجتمع المدني واقع وتحديات**، مجلة المعلومات الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، العدد 15، ص181 .

من هذا البناء المؤسساتي أصبح الكثير من المنظمات غير الهادفة للربح ذات قوة ونفوذ ما جعل منها تفرض وجودها في كثير من دول العالم خصوصا في الدول الكبرى.

-التطوعية: الجمعيات لا تهدف في عملها إلى تحقيق الربح (مبدأ اللاربحية)، وهي الفلسفة التي تقوم عليها الجمعية التي قامت في أول الأمر على دعائم العمل الجماعي التطوعي الناشئ أصلا من الرغبة في التعاون والمساعدة والتضامن.

-الاستقلالية: ويحدث ذلك في حالة عدم تبعية أي منظمة لأي جهة أو حزب أو فرد أو جماعة، هذا يوفر جوا لممارسة دورها الحيوي، ويسمح ويدخل ضمن الاستقلال السياسي، الاقتصادي، المالي، بالإضافة إلى خصائص أخرى تساعدها في تحقيق أهدافها وعدم خضوعها لغيرها.

-التعقيد: ويقصد به تعدد المستويات التنظيمية داخل المنظمة وكذا انتشارها الجغرافي داخل المجتمع ككل، فكلما زاد عددها زاد حجم عضويتها وبالتالي ضمان أوسع نطاق من الولاءات.

-التجانس: يتوج ذلك بعدم وجود نزاعات داخل المنظمة، حيث أنّها تؤثر على مستوى أدائها فكلما كانت جل هذه النزاعات سلمية، كلما أدّى ذلك للوفاق داخل المنظمة ومنه إحداث التجانس والاستقرار داخل الجمعية.

-القدرة على التكيف: ويقصد به قدرة الجمعية على التكيف مع التطورات المحلية والدولية، فكلما استطاعت الجمعية التكيف مع الوضع كلّما أدّى ذلك إلى تحقيق الفعالية لأنّ جهودها وعدم تكيفها يؤدي إلى القضاء عليها وربما نقص فعاليتها، وهذا التكيف يأخذ ثلاث أنواع:

- التكيف الزمني: ويقصد به استمرارية الجمعية لمدة طويلة.

-التكيف الجيلي: يقصد به استمرارية الجمعية وفقا لتعاقب الأجيال خاصة على مستوى القيادة.

-التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة الجمعية على إحداث تعديلات على مستوى أنشطتها وذلك قصد التكيف مع الظروف الجديدة.

ه. **الاجراءات المقترحة لتنظيم عمل الجمعيات:** لتحقق هذه الكيانات أهدافها وأغراضها بشكل أكثر شفافية وثقة، فإنّه يتطلب تطوير آليات تدعيم التشريعات واللوائح التنظيمية كناحية إشرافية تنظيمية تساهم في منع إساءة استخدام هذه الكيانات بحيث يتم تطبيقها بشكل

متزامن من قبل الأعضاء وفقا لإجراءاتها الداخلية المطبقة وهذه الآليات ينبغي أن تطبق وفق عدد من المحاور الرئيسية وهي[1]:

- **الجوانب القانونية:** يعد تطوير التشريعات والأنظمة المتعلقة بتحديد مسؤولية الإشراف والرقابة وتحديد صلاحيات منح الترخيص الخاص بإنشاء المؤسسات والجمعيات ووضع آليات عملها من أبرز الجوانب المهمة في هذا الخصوص، ومن بين أهم ما يلزم مراعاته بهذا الشأن إصدار أنظمة خاصة تنظم عمليات إنشاء الجمعيات وآليات الإشراف عليها على أن تتضمن هذه التشريعات ما يلي:

-تحديد الجهة المخولة بالإشراف على هذا القطاع ومراقبته وتحديد المهام والمسؤوليات والصلاحيات الموكلة لها.

-الآليات والشروط اللازمة التحقق منها مثل منح التراخيص لإنشاء الجمعيات ومن بينها:

- التحقق من أهداف ونشاطات كل جمعية قبل منح الترخيص.
- مراجعة الأسماء المرشحة لعضوية مجلس إدارة الجمعية ومدى توافق الأسماء المرشحة مع المعايير الموضوعة المتعلقة بالتأهيل والسمعة الحسنة.
- الموارد المتاحة للجمعية والاستخدامات وطرق المراجعة المالية.
- منح الجهة الإشرافية صلاحيات عزل المسؤولين والعاملين الذين يثبت عدم مناسبتهم لهذا العمل.

- **الجوانب الإشرافية والرقابية:** يعتبر تحديد سلطة مختصة تتولى مسؤولية الإشراف والرقابة على الجمعيات في الدولة واحدا من أهم المتطلبات الضرورية التي يتم من خلالها التحقق من التزام الجمعيات العاملة بالضوابط الموضوعة من قبل الجهات الإشرافية وعملها وفقا للأهداف المصرح بها بعيدا عن إساءة الاستغلال، ويمكن لهذه الجهات الإشرافية القيام بتحقيق المهام والأهداف المرسومة لها من خلال وضع معايير وقواعد ومتطلبات محددة يلزم التقيد بها وتطبيقها من قبل الجمعيات ومن بين أهم المعايير والإجراءات الإشرافية ما يلي[2]:

-تعزيز معايير الشفافية والإفصاح: يعد عمل الجمعيات عملا تطوعيا لا يهدف إلى تحقيق الربح وبالتالي يقوم بشكل أساسي على مدى الثقة المكتسبة بالجمعيات لدى المجتمع، حيث تعمل هذه الأخيرة على جمع الأموال من المتبرعين والمحسنين واستخدامها في أغراض خيرية محددة أو إيصالها إلى مستفيدين معينين مستحقين لها، لذلك فإنّ معايير الشفافية والإفصاح تعد وبشكل خاص في مثل هذا النشاط من المعايير المهمة جدا، حيث لا تقتصر على مساعدة الجهات الإشرافية في تحقيق مهامها الرقابية فقط، وإنّما تساعد أيضا في تعزيز

[1]- ليندة زينب، ديسمبر 2006، **المجتمع المدني واقع وتحديات**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، العدد15، ص182.

[2]- ليندة زينب، ديسمبر 2006، **المجتمع المدني واقع وتحديات، مرجع سابق**، ص185.

وزيادة ثقة أفراد المجتمع والمتبرعين لهذه الجمعيات كما أنّ الأموال يتم صرفها فقط وفقا لأغراضها الأساسية ولا يساء استخدامها من قبل القائمين على هذه الجمعيات أو صرفها لمستفيدين أو أنشطة غير تلك المعلن عنها عند جمع هذه الأموال.

-تطبيق معايير محددة لاختيار القائمين على العمل في الجمعيات: يعد حسن اختيار القائمين على الجمعيات واحدا من أهم عوامل نجاح وسلامة العمل التطوعي، حيث يساهم بشكل أساسي في سلامة وزيادة النشاط الخيري نتيجة لثقة أفراد المجتمع بالقائمين عليه، ويمكن للجهات الإشرافية المسؤولة عن منح التراخيص أن تقوم بوضع معايير ملائمة محددة يلزم تطبيقها عند اختيار القائمين على الجمعيات بشكل يضمن اختيار الأشخاص المناسبين ذوو السمعة الجيدة للعمل فيها، وكذلك وضع القواعد لسير أعمال هؤلاء الأشخاص.

-تعزيز الدور الرقابي للجهات الإشرافية على الجمعيات: لمتابعة أعمال هذه الجهات والتحقق من مدى التزامها بالأنظمة والتعليمات ذات العلاقة ينبغي اتباع العديد من الآليات المتاحة من بينها القيام بالزيارات التفتيشية الميدانية والإشراف، وإلزام هذه المنشآت بإعداد قوائم مالية محاسبية سنوية يتم نشرها للعموم بعد تدقيقها ومراجعتها من قبل مراجعي حسابات خارجيين معتمدين، يتم تعيينهم لهذا الغرض، كما يمكن إلزام الجمعيات ذات الأنشطة الكبيرة بإنشاء إدارات رقابية داخلية لديها تعنى بمتابعة أعمال هذه الجمعيات ورفع تقارير دورية عنها للجهات الإشرافية.

- **الجوانب المالية:** يعتبر جمع وصرف الأموال النشاط الأساسي الذي تقوم عليه معظم الجمعيات، لذا فإنّ ضبط هذا الجانب يعد من الأمور الأساسية الكفيلة بمنع إساءة استغلال هذا القطاع، ويمكن للجهات الإشرافية المعنية في الدولة القيام بذلك من خلال وضع ضوابط إلزامية تنظم هذه العمليات عن طريق الايقاف الكلي لعمليات جمع الأموال وصرفها بشكل نقدي والاستعاضة عن ذلك باستخدام الحسابات المصرفية التي بمكن من خلالها ضبط آليات الصرف من حسابات الجمعية، وتوثيق العمليات المنفذة وتتبعها عند الحاجة، ويمكن وضع ضوابط خاصة بتنظيم عمليات جمع الأموال وصرفها وآليات فتح وإدارة الحسابات المصرفية الخاصة بهذه الجمعيات عن طريق التنسيق بين الجهات الإشرافية المعنية والجهات الإشرافية المسؤولة عن القطاع المصرفي، ومن بين أهم الضوابط في هذا الشأن ما يلي:

-ألاّ يتم فتح حسابات مصرفية للجمعيات غير الهادفة للربح إلاّ بعد حصولها على ترخيص رسمي من الجهة الإشرافية عليها، على أن تفتح مثل هذه الحسابات باسم الجمعية وليس بالاسم الشخصي لأي من رؤسائها.

-إيقاف عمليات جمع الأموال وصرفها بشكل نقدي من قبل الجمعيات وإلزامها باستخدام الحسابات المصرفية.

-منع عمليات التحويل الخارجي من حسابات الجمعية إلاّ بعد الحصول على موافقة من الجهات الإشرافية.

-توجيه البنوك بتطبيق متطلبات سياسة مبدأ إعرف عميلك واتخّاذ سياسات وإجراءات رقابية معتمدة للتنفيذ بالشروط الموضوعة من الجهات الإشرافية، وتطبيق السياسات والإجراءات الخاصة بمراقبة العمليات والإبلاغ عن العمليات المشبوهة وتطبيق معايير الحسابات عالية المخاطر.

المطلب الرابع المقاولات الاجتماعية: يعتبر مفهوم المقاولة من أهم الأفكار التي يقوم عليها إعداد النشاط الإقتصادي و الإجتماعي الحديث، فالمقاولات سواء كانت صغيرة أو متوسطة أم كبيرة، تقوم بدور أساسي في نمو اقتصاد البلاد، إلا أن مفهوم المقاولة ليس له صورة قانونية موحدة في التشريع لكونه من المفاهيم الغامضة التي تتداخل مع مفاهيم أخرى الشيء الذي انعكس على الآراء الفقهية التي حاولت وضع تعاريف لها إلاّ أنّ الشيء المتفق عليه هو أنّ المقاولات تعتبر ركيزة أساسية للاقتصاد ووسيلة ناجعة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

1. نشأة المقاولات الاجتماعية[1]:

في جميع أنحاء العالم، الفكر المقاولاتي وخلق المقاولات أصبح ضرورة ملحة لإحداث التنمية البشرية المنشودة خصوصا أنّ فعل خلق المقاولة يحمل في طياته دلالات عميقة سمح بقياس درجة تحقيق الذات عبر استثمار المجهود البشري والقدرة على خلق الغنى الاقتصادي والاجتماعي القادرين على فتح باب التطلع لحياة جيدة للشعوب.

والتفكير المقاولاتي اليوم أصبح في المجتمعات المتقدمة الشغل الشاغل للجميع ومطلبا اجتماعيا لا سابق له، هذا يفسر بالملموس كيف أنّ المبادرات المقاولاتية أصبحت توجه اهتمامها للقضاء على الفوارق الاجتماعية عن طريق توجيه الاقتصاد لتلبية وإشباع الحاجات التي يعبر عنها المجتمع في مختلف الجوانب بهدف خلق العدالة الاجتماعية.

من هنا يتضح أنّ ظاهرة المقاولة أصبح التفكير فيها اليوم بشكل مختلف، فقد تم إلباسها طابعا اجتماعيا أكثر منه اقتصاديا وهكذا فالهدف التقليدي من المقاولة لم يعد يقتصر على تحقيق الربح المادي الصرف بل انتقلنا نحو نوع آخر من المقاولات أصبحت توصف بمقاولات "الجيل الجديد"، وهي تلك التي اختارت الانخراط في الحقل الاجتماعي وعدم استهداف مراكمة الأرباح بل التركيز على الوسائل المتاحة واعتبارها موارد قابلة لخلق أحسن استثمار لصالح المجتمع يتعلق الأمر هنا بما يسمى بـ المقاولة الاجتماعية Social entreprise وهي شكل جديد للمقاولة يستدعي مبادرات جديدة وفعّالة، لها كأساس للوجود والعمل التركيز على

[1] -Unesco. Education au MAROC,2010, **analyse du secteur**, consulté le 05 Avril 2018, disponible sur http://www.tanmia.ma/IMG/pdf/rapport de Unesco sur l'éducation au MAROC ,PDF.

ما هو محلي وما هو محدد دون الضياع وراء علاج مواضيع متعددة ومختلفة في الآن ذاته، وهي تنشأ عن حاجات اجتماعية محلية تبلور لتجاوزها تصورات ومقترحات لحلول مناسبة مستعملة الأنشطة الاقتصادية العادية، وهي بذلك تختلف عن المقاولة العادية والتقليدية بمجموعة من المميزات منها الإبداع والابتكار، التجديد الاجتماعي والقدرة الاقتصادية والمالية المتحولة لخدمة أولوية إحداث أثر إيجابي في المجتمع.

المقاولة الاجتماعية مفهوم شاب يدخل ضمن التقليد الإنساني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني الساعي لجعل الإنسان ورخائه في قلب التنمية، وتعتبر سنوات التسعينات الفترة التي فاز فيها المفهوم بشعبية عالمية بعد تداوله من قبل دول أمريكا والدول الأوروبية ،وكنتيجة لذلك المقاولة الاجتماعية اخترقت العديد من المجالات كالبيئة والتربية والإعلام وخدمات القرب بهدف ملء النقص وتصحيح الاختلال الحادث فيها.

في سنة 2002، قامت الحكومة البريطانية بإطلاق الاستراتيجية الوطنية للمقاولة الاجتماعية وإصدار كتاب سنة 2006 بعنوان المقاولة الاجتماعية استراتيجية للنجاح social entreprise strategy for successلتنطلق الدانمارك كذلك في العمل على استراتيجية وطنية للتجديد الاجتماعي[1].

المجهودات المبذولة في هذا السياق أدت إلى تحقيق تقدم كبير وإلى ازدياد عدد المقاولات الاجتماعية ووضع قوانين تشريعية تؤطر كيفية خلقها ممّا سمح بتطوير المفهوم وانتشاره في عدة مستويات واستقطابه للفاعلين الوطنيين والدوليين ووسائل الإعلام والنشر والمؤسسات الجامعية للبحث...إلخ

بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو، ظهور المفهوم تميز بتحقيق نجاح مبهر تجسد خاصة في حصول محمد يونس على جائزة نوبل للسلام سنة 2006 تتويجا للمشروع الذي أحدثه في إطار المقاولة الاجتماعية والمتمثل في Grameen bank الذي مول من خلاله المشاريع البسيطة بقرى البنغلاديش الفقيرة الشيء الذي مكّنه من إحداث تنمية مجتمعية لم يسبق لها مثيل إثر مشروعه الذي يهدف للقضاء على الفقر[2].

بالنسبة للعالم العربي والمغرب خاصة، أحدثت العولمة طفرات كبرى في مختلف المجالات، وكنتيجة لذلك تم خلق بيئة أكثر ملائمة وأكثر ديناميكية مهدت لإنشاء العديد من المقاولات واغتنام الفرص عن طريق محاولة إيجاد حلول ناجعة للمشاكل الاجتماعية الناتجة عن سرعة التحولات الاقتصادية العالمية.

[1] -Unesco. Education au MAROC,2010, **analyse du secteur,** op.cit.
[2] - Unesco.education au MAROC,2010, **analyse du secteur,** opcit.
محمد يونس(من مواليد 28 جوان 1940): بروفيسور وأستاذ الاقتصاد السابق في جامعة شيتاجونج إحدى أكبر الجامعات في بنغلاديش ومؤسس بنك غرامين وحاصل على جائزة نوبل للسلام عام 2006.

كنتيجة لذلك ظهرت المقاولات الاجتماعية بالعالم العربي، وأخذ الاهتمام بها يأخذ أهميته في النقاش حول التنمية، لكن تجدر الإشارة إلى كون الحديث عن المقاولة الاجتماعية بالعالم العربي عامة يعتبر ظاهرة حديثة الشيء الذي يفرض على المقاولين ضرورة التعريف ونشر هذا النوع من المقاولة الساعية لإحداث التغيير الاجتماعي وتجاوز الصعوبات المرتبطة بالبيئة الثقافية والاجتماعية التي تسمح بالانطلاق في مشاريع تنموية جديدة، إذن فالمجتمعات العربية عليها أن تدفع نحو تبني ثقافة تنموية جديدة قادرة على تطوير ثقافة المعادلة الاجتماعية ضمن زاوية شمولية تسعى إلى تحقيق الرخاء الإنساني وتيسير سبل العيش.

2. **المقاربات الخاصة بالمقاولة الاجتماعية:** تتمثل الحركية الجديدة التي تضاف إلى الديناميكية التي يعرفها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المقاولة الاجتماعية، والتي لا يوجد إجماع حول تعريفها غير أنّ جميع الاتجاهات التي اعتمدت التنمية تتفق على وجود نفس الهدف، ألا وهو تحقيق المصلحة العامة، ولهذه الغاية فإنّ المقاولة الاجتماعية تسعى إلى تحقيق غاية اجتماعية ومجتمعية أو بيئية وتحقيق ربح محدود وحكامة تشاركية.

ويبرز الاهتمام المتزايد بهذه الصيغة المقاولاتية لأنّها تستمد الاعتراف بها بصفتها واقعا قديما، بما أنّ تطورها تحقق بالتوازي مع تطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

هذا النموذج الصاعد من التنظيم الاقتصادي يأتي للتوفيق بين المنطق الاقتصادي وبين المنفعة الاجتماعية، وذلك في سياق تبحث فيه السلطات العمومية والفاعلون الاقتصاديون عن حلول مبتكرة ومستدامة من الناحية الاقتصادية، ومع ذلك بالإمكان التمييز بين مقاربتين رئيسيتين للمقاولة الاجتماعية هما[1]:

-**مقاربة انجلوساكسونية:** لاسيما المقاربة الأمريكية وهي تركز على دور الفرد وعلى المقاول الاجتماعي الذي يستثمر الفرص من أجل خدمة رسالة اجتماعية بصفته "صانع التغيير" الذي لديه القدرة على تغيير العالم.

-**مقاربة أوروبية:** تركز على المقاولة الاجتماعية وتعتبرها منظمة ذات هدف واضح يتمثل في خدمة الجماعة، التي أطلقها مجموعة من المواطنين والتي تكون فيها المصلحة المادية للمستثمرين محدودة، وتعطى المقاولات الاجتماعية قيمة كبرى لاستقلاليتها وتتحمل المخاطر الاقتصادية المرتبطة بأنشطتها.

وتوضح التجارب أنّ بإمكان المقاولة الاجتماعية أن تكون بمثابة أفضل مختبر نشيط للتجديد الذي يمكنه:

[1] -Rapport du conseil économique, social et environnemental CESE, 2014, **l'économie social et solidaire et les défis de la croissance inclusive**, sur le site www.CESE.org consulté le 18/06/2018.

- تشجيع الابتكارات الاجتماعية الجيدة ذات الآثار المؤكدة.
- دعم المقاربات المبتكرة التي تمكن من الاستخدام الناجح للموارد.
- تعزيز قدرة التكيف على الصعيد المحلي بالتركيز على الاستثمار في آليات محلية للحلول غير المتمركزة .

3. المقاولة الاجتماعية المفهوم، المكونات والمبادئ:

تعتبر المقاولة الاجتماعية حركة عالمية متنامية، وفي مختلف بقاع العالم تسعى المقاولات الاجتماعية والذين يستلهمون منها إلى معالجة القضايا الاجتماعية الراسخة وحماية البيئة من التلف والتدهور والقيام بثورة في نطاق ما تعتقد أنّ قطاع الأعمال يمكن أن يحققه.

- **مفهوم المقاولة:**

المقاولة عموما هي مجموعة من الوسائل البشرية والمادية المجمعة والمنظمة وفق مايقتضيه ممارسة أحد الأنشطة الإقتصادية المعينة بصفة صريحة أو ضمنية وبشروط التدبير والإشهار والنزاهة التي يفرضها القانون والسوق وبصفة عامة النظام الإقتصادي العام[1].

إنّ المقاولة هي خلية اقتصادية واجتماعية تتمتع باحترام حق الملكية الخاصة وتلتزم بإحترام كرامة الذين يشتغلون بها وضمان حقوقهم الفردية والإجتماعية، كما تعمل على تحقيق التقدم الاجتماعي لأجرائها خاصة فيما يتعلق بأمنهم المادي ورعاية صحتهم والملاحظ أن هذا التعريف حاول الموازنة والتوفيق بين الحقوق الاجتماعية للأجراء والمصالح الاجتماعية للمشغل، فالمقاولة تعتبر مفهوما أساسيا في القانون الإجتماعي كما في المجال الاقتصادي[2].

- **مفهوم المقاولة الاجتماعية:**

تعد المقاولة الاجتماعية مفهوما حديثا ولا توجد أبحاث كثيرة تتناوله لجدته في الساحة الاقتصادية العالمية كنتيجة لذلك لا يوجد هناك تعريف معروف ومحدد للمفهوم نظرا لغياب سياق موحد لمختلف التناولات، إضافة لذلك إنّ كل منظمة تتناول المقاولة الاجتماعية من زاوية مختلفة، بالرغم من كونها تتفق في نقطة أنّها تمثل فعلا مقاولاتيا مرتبطا بأنشطة اقتصادية بشكل كلي أو جزئي تهدف إلى تحقيق الربح.

وهنا نذكر بعض التعاريف التي تقدمها المنظمات التي تنشط في هذا الميدان على المستوى الدولي[3]:

-المقاولة الاجتماعية تحيل على المبادرات التي تعتمد ولو جزئيا على أنشطة تجارية يتم زرعها في السوق من أجل دعم الحس الإنساني والرابط الاجتماعي.

---

[1]- ميمون الوكيلي،2009، **المقاولة بين حرية التدبير ومبدأ استقرار الشغل**، الجزء الأول، ط1، ص34.

[2]- عبد الكريم غالي، 2010، **القانون الاجتماعي المغربي**، دار القلم، الطبعة الرابعة، ص11.

[3]- الغرفة الجهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني (CRESS)، **دليل المقاول الاجتماعي** على الموقع http://www.entrepreneur –social.npdc.org/spip-php-article 27 le 05/04/2018.

وتعرفها المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية بفرنسا (ESSEC): كل نشاط خاص له هدف عام ينطلق من منطلق مقاولاتي ولا يهدف بشكل أساسي إلى مراكمة الأرباح وإنّما تلبية أهداف اقتصادية واجتماعية إضافة لقدرته على خلق الفائدة والخدمة ببلورة حلول متجددة لمشاكل الاقصاء الاجتماعي والبطالة.

وهي مقاولات تحصل على صفة مقاولة اجتماعية من الدولة إذا استوفت عدة شروط مثل التنصيص على احترام مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في قوانينها الأساسية وتوجيه جزء من الأرباح بشكل دائم نحو غايات اجتماعية (دعم التشغيل أو التعليم أو بناء مساكن لفائدة العمّال) وتخضع أنشطة هذه المقاولات للبيع والرقابة من طرف الهيئات المختصة داخل الدولة من أجل التأكد من صبغتها التضامنية.

وحسب التجربة الأوروبية، تعتبر المقاولة الاجتماعية كمدخل للاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي يهدف إلى تحقيق واقع اجتماعي بدل الأرباح بالنسبة للمالكين أو المساهمين، تتدخل في تقديم منتوجات أو خدمات السوق بروح المقاولة والإبداع، وتستعمل أساسا الأرباح لتحقيق أهدافها الاجتماعية وتدير بطريقة مفتوحة ومسؤولة، خاصة بإشراك العاملين والمستهلكين المعنيين بأنشطتها التجارية[1].

فالمفهوم الاجتماعي للمقاولة أظهر جزئين جوهريين وهما أن هذه الأخيرة أصبحت منظمة إداريا فهي تعتمد على إدارة بشرية تتمثل في رئيس المقاولة الذي يدير شؤونها، إلى جانب تجهيزات ورأس مال ووسائل مالية ومعنوية وأخرى قانونية لتحقيق غرض معين إما صناعي أو تجاري أو خدماتي أو حرفي، وأخيرا يد عاملة والتي تتمثل مكانتها في كونها عبارة عن عمل إنساني يمكن من خلق الثروات الإنتاجية وتؤدي إلى استمرار نشاط المقاولة عن طريق التكرار وتوفر عنصر التنظيم.

ويلاحظ أن استمرار نشاط المقاولة يعطي المشروعية لاستقرار علاقة الشغل وهو أيضا عنصر أساسي في وجودها وبقائها، إلى جانب النشاط المزاول نجد قوة العمل هذه الأخيرة تشكل المكون الإجتماعي في عملية الإنتاج فهي العنصر الفاعل المحرك في المقاولة، فدون عمال لا يمكن أن يكون إنتاج، فقوة العمل أو القدرة على العمل هي حصيلة قدرات عضلية وذهنية وروحية يتمتع بها الإنسان ويبذلها في كل مرة ينتج فيها قيمة إستهلاكية[2].

- **العناصر المكونة للمقاولة الاجتماعية[3]:**

- المقاولة كوحدة إقتصادية وإجتماعية لم يعد تقييمها يعتمد على رقم الأعمال الذي تحققه فحسب ولم تعد كذلك تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط بل هناك ثلاثة عناصر

---

[1]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ESCWA ، **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية**، المجلد رقم 02، ص10.

[2]- ميمون الوكيلي، **المقاولة بين حرية التدبير ومبدأ استقرار الشغل، مرجع سابق**، ص35.

[3]- محمد العربي شرفاتي، 2003، **علاقات الشغل بين تشريع الشغل ومشروع مدونة الشغل**، الطبعة الأولى، مطبعة دار القلم، ص269.

أساسية تعتبر من مكونات المقاولة الاجتماعية الضرورية للقيام بوظيفتها وهي نشاط أو هدف تقوم عليه المقاولة، فكل مقاولة اجتماعية لابد أن تزاول نشاطا معينا (إما حرفيا أو صناعيا أو خدماتيا) وهذا الأخير يعتبر بمثابة محل لها، إلاّ أن النشاط المزاول ليس من الضروري أن يكون إقتصاديا أي يهدف إلى تحصيل قيمة إقتصادية، العبرة من مزاولة النشاط هي أن يؤدي إلى الإنتاج أو أن يتصف بالإستمرارية، والإنتاج له مفهوم واسع بحيث يشمل جميع المنافع التي تشبع حاجات الإنسان سواء منها المادية أو غير مادية، ويتوقف الإنتاج على ثلاثة عناصر أساسية لا يمكن الحصول عليه دونها وهي العمل، ووسيلة العمل ثم موضوع العمل وهذه العناصر تمتزج لتشكيل العملية الإجمالية للمقاولة الاجتماعية.

- **مبادئ المقاولة الاجتماعية:**

لقد اهتم المنظرون الأوائل بالبحث عن المبادئ الأساسية التي تميز كل المقاولات الاجتماعية وتسمح بفهم كيف تستطيع ذات التنظيمات تحقيق أهدافها، وتم الإتفاق على مبادئ أساسية من بينها[1]:

- مبدأ التمايز أو التخصيص
- مبدأ الاندماج أو التنسيق

- **مبدأ التمايز أو التخصيص:** من أجل تحقيق أهدافها تسعى المقاولة الاجتماعية إلى الاستعمال الأفضل لمواردها وكفاءاتها، ومادامت أهداف المقاولة تتصف بالتعقيد عموما وتقتضي كفاءات متعددة ومختلفة، وجب إذن تحديد مختلف العمليات الضرورية وكذا الكفاءات والوسائل اللازمة لذات العمليات.

يفكك مبدأ التمايز المقاولة الاجتماعية إلى وحدات صغيرة وأكثر تخصصا وأكثر انسجاما.

- **مبدأ التنسيق (أو الاندماج):**

يمكن الحديث على سبيل المثال على دار للنشر التي تريد أن ترفع مبيعاتها واكتساح السوق بتوزيعها أكبر عدد من كتبها ومجلاتها، بالتالي تحقق أهدافها في اكتساح سوق الكتب، ولكن غايتها ترتبط بشيء آخر ألا وهو الرفع من أرباحها ومداخيلها طبعا، فالمقاولة تتضمن مجموعة من الوسائل الأساسية من بينها:

-الموارد البشرية التي تعتبر الكفاءات، فالأفراد الذين يشكلون المقاولة لهم مهارات وكفاءات مختلفة وضرورية لتحريك أو تفعيل المرافق المتخصصة للمقاولة؛

-الوسائل الاقتصادية الضرورية لمختلف الاستثمارات التي تقوم بها المقاولة لتحقيق مشاريعها؛

-الوسائل التقنية أو "التجهيزات الضرورية من عقارات وآلات وتجهيزات مختلفة تحتاج إليها المقاولة؛

[1]- دور الحكامة الجيدة في جلب الاستثمارات في المغرب على الموقع: www.aswat.com/en/node/707 تاريخ الإطلاع 2018/04/15

- الوسائل المعلوماتية التي تمكن المقاولة من التواصل داخليا وخارجيا ونشر وتطوير صورتها في السوق وكل هذه الوسائل تمكن المقاولة من تحقيق أنشطتها المتعددة والمختلفة والمتكاملة ومن بينها على سبيل المثال:

-دراسة تصور السلعة أو الخدمة التي تود المقاولة الترويج لها في السوق؛

- عملية الإنتاج
- عملية الصيانة
- عملية التخطيط
- عملية التواصل
- عملية التسويق
- إبرام العقود والتفاوض مع المقاولات التي تتعامل معها.

كل هذه الأنشطة يتم التفكير فيها أو التخطيط لها في ترابط تام حيث يؤدي مبدأ التمايز إلى ظهور قوى طاردة مركزية قد تؤدي بالمقاولة الاجتماعية إلى الانقسام، لكن يمكن القول أنه رغم كون مبدأي التمايز والتنسيق متضادين إلا أنهما متكاملين، وبالتالي يعتبر التوازن بين هذين المبدأين إحدى الإشكالات الرئيسية في تدبير المقاولة الاجتماعية، إن التناقض بين مبدأ التمايز ومبدأ التنسيق يتم ترجمته على التناوب في اتخاذ أنماط التدبير المقاولاتي حسب سياق المقاولة ذاتها.

يعتبر هذه المبدأ مكملا للمبدأ السابق، أي مبدأ التمايز ويتجه هذا المبدأ (مبدأ التنسيق) إلى توحيد وإحداث الانسجام بين مختلف وحدات الإنتاج المتخصصة، كما يسعى ذات المبدأ إلى التوفيق زمنيا بين أنشطة مختلف وحدات الإنتاج لتشكل نظام متكامل وبالتالي يسمح بتحقيق أهداف المقاولة الاجتماعية بطريقة مرنة أو سلسة[1].

يسعى مبدأ التنسيق إذن إلى الحد أو التقليل من آثار التمايز داخل المقاولة الاجتماعية ولاسيما إذا لاحظنا أن كثيرا من الوحدات الإنتاجية تسعى إلى المطالبة بالأسبقية أو الأولوية في نشاطاتها على حساب الوحدات الأخرى، وبالتالي تتجه إلى المطالبة بالمزيد من التخصص والاستقلالية، وفي الواقع يمكن لإحدى الوحدات الإنتاجية التي تعرف تطورا أن تعتبر الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها أكثر أهمية من أهداف الوحدات الأخرى التي تتشكل منها المقاولة وبالنسبة لهذه الوحدات الإنتاجية المتطورة فإن العلاقات الترابطية المترتبة عن مبدأ التنسيق يتم النظر إليها على أنها إكراه أو ضغوطات سلبية، وهذه الإكراهات قد تتجسد أحيانا في طريقة توزيع الوسائل أو مشاريع التغيير أو تخصيص المدد الزمنية لإنجاز الأعمال أو تتعلق بطريقة توزيع الفوائد بين مختلف الوحدات، حيث لا تجد هذه الوحدات المتطورة غايتها وبالتالي تسعى ذات الوحدات الإنتاجية إلى إعادة النظر في توزيع الموارد لحسابها، لكن هذه الطريقة في التحرك قد تجلب المزيد من الصراع أو التجاذب بين مختلف وحدات المقاولة.

[1]- دور الحكامة الجيدة في جلب الاستثمارات في المغرب، **مرجع سابق**.

خلاصة الفصل:

ممّا تقدم يمكن أن نخلص إلى أنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعتبر من أهم معالم الشاملة كونه يساعد على نمو حركتها واتساع قاعدتها، ويضع الإنسان في قلب العملية الاقتصادية والإنتاجية من أجل تحقيق الإدماج الاجتماعي وتقوية الروابط الاجتماعية وتفعيل أنظمة إنتاجية جماعية تعاونية كمبادئ بديلة أو مصححة وموازية للمقاربة الرأسمالية الفردية المبنية على الأنانية والتنافسية ومراكمة رأس المال، وبذلك تشكل تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مثلثا عمليا وعلميا يتألف من الأهداف الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية والبيئية وهو ما يفضي إلى خلق تنمية بمستويات متعددة من الفرص والتمكين والحماية للإنسان، بالتالي يمكن القول أنّ مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تساهم في تحقيق التنمية المحلية باعتبارها رافعة تكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وتعمل على تعويض أوجه عدم التماثل في المعلومات وتحفيز السلوك الإنتاجي الجديد الذي يقلل من المخاطر الأخلاقية في تنفيذ مختلف المشاريع.

وكخلاصة لما سبق، فإنّ الحديث عن سياق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يثير مزيدا من النقاش على الصعيدين المحلي والدولي وبالخصوص على المستوى الدولي على اعتبار أنّ تسميته تختلف من بلد لآخر بقدر ما تختلف دلالته ومبادئه ومجاله وتأثيره، غير أنّ الاختلافات التي يمكن أن توجد ليست اختلافات صارخة بما أنّ الرؤية والهدف الذين ينطوي عليهما الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يوحدان مختلف الدول.

الفصل الثاني: آليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للانتقال من النمو الاقتصادي إلى النمو الاقتصادي المدمج

تمهيد:

يعتمد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كحقل نظري وعملي في تأدية وظيفته المجتمعية على بعض الآليات التي تتيحها المنافذ المتوفرة ضمن التفاعلات الاجتماعية الشائعة في عالمنا اليوم، كالسياسات الاجتماعية، العدالة الاجتماعية، التكافل الاجتماعي وما يقوم به المواطنون العاديون سواء فرادى أو جماعة، ومع أنّ هذه الآليات منفصلة عن بعضها إلاّ أنّها تؤثر على بعضها البعض تأثيرا كبيرا وتتيح فرصا عالية تمكن من تخفيف اللامساواة وتحقق مبدأ تكافؤ الفرص وبالتحديد فإنّ حقل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يشتمل بالإضافة إلى المبادرات المجتمعية فردية أو جماعية كلا من الجهود الرسمية التي تبذل بحافز المسؤولية الاجتماعية اتجاه المصلحة العامة وكذا أي شراكة بين الفضاء العام (الدولة) والفضاء الخاص(فرد أو منظمة) لا تهدف إلى الربح، بل هي بحافز المسؤولية الاجتماعية اتجاه المصلحة العامة، فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يهدف إلى سد حاجة الفقير وتوفير العمل للعاطل وتوزيع أكثر عدالة للدخول عبر آليات عديدة عن طريق سياسات رسمية ومبادرات فردية، هذه الأهداف تعتبر أساسا أهدافا اجتماعية وفي نفس الوقت أهدافا اقتصادية.

إنّ عجلة العولمة لا يمكن أن تستمر في الاندفاع دون وجود ما يسمى بالتكافل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية اللذان ترعاهما الدولة، ووجود نظام حكومي يرعاهما هو الضمانة الأكيدة لاستمرار التأييد الواسع الذي لا يزال يمنحه المواطنون في البلدان الصناعية لنظام السوق، ممّا يؤكد ضرورة العمل الجماعي للحد من المخاطر الناجمة عن تقصير المؤسسات الوطنية أو القصور في مقومات الحكم العالمي.

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يستند إلى الرغبة في وضع الإنسان في صلب العملية الاقتصادية والإنتاجية من خلال تفعيل مبدأ المساواة أمام الإنتاج والثروة، وهو يعمل من داخل مفاهيم ثقافية واجتماعية مغايرة للمنظومة الاقتصادية التقليدية، حيث يهدف إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي وتقوية الروابط الاجتماعية من خلال تفعيل أنظمة جماعية قائمة على التعاون، التضامن، التعاضد والتكافل...

لذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة أجزاء رئيسية هي:

1. **التأصيل النظري للنمو الاقتصادي والتوجه نحو النمو الاقتصادي المدمج:** تطرقنا في هذا الجزء إلى النمو الاقتصادي بصفة عامة من خلال تعريفه، أنواعه، عناصره، محدداته، وكذا تطرقنا إلى النمو الاقتصادي المدمج من خلال تعريفه ، أبعاده...إلخ.
2. **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمحرك للنمو الاقتصادي المدمج:** تطرقنا فيه إلى مختلف منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي المدمج من خلال دور التعاونيات والتعاضديات في تحقيق الاندماج

الاقتصادي والاجتماعي(دورها في الحد من التضخم، الحد من الفقر، القضاء على البطالة...)

وكذا دور التعاضديات في تعزيز وتوسيع التأمين الاجتماعي وكذا دور المقاولات في تدعيم الجانب الاجتماعي للنمو الاقتصادي...إلخ.

3. **الآليات المجتمعية لتحقيق النمو الاقتصادي المدمج والرفاهية الاجتماعية:** من خلال التطرق إلى السياسات الاجتماعية المتبعة من أجل تحقيق الرفاه الاجتماعي وكذا تم التطرق إلى التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي (الوقف، الزكاة...) كآليات لتحقيق النمو الاقتصادي المدمج والرفاهية الاجتماعية.

المبحث الأول: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي والتوجه نحو النمو الاقتصادي المدمج

يعتبر النُّمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النُّمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع التي تُعَد بمثابة المناخ الملائم لتطوره كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية البحث العلمي، الصحة والتعليم.. وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطةً عضويًّا بتوفر هذا المناخ المؤثر... تحاول هذه الورقة البحثية أن تقدم باختصار تصورًا عامًّا عن مفهوم النُّمو الاقتصادي، خصائصه، عناصره وكذا أبرز النظريات التي كُتبت في سبيله تحقيقًا لغاياته الكبرى بفاعلية في نظم المجتمعات، فمفهوم النُّمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي- مفاهيم أساسية-

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية كانت وخاصة في البلدان المتخلفة وهي المسألة الأولى التي تطرق إليها الاقتصاديون الكلاسيك، وتظهر من خلال نظريات كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو ومالتوس، ثم جاء بعدهم النيوكلاسيك أمثال شومبيتر الذي اهتم بالابتكارات التكنولوجية وصولا إلى النظرية الكينزية والنموذج الذي يعد من أهم المحددات التي ساهمت في تحديد النمو الاقتصادي .

1. مفهوم النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنّه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج الوطني الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدّل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل الوطني الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي ويتضمن التعريف السابق ثلاث نقاط أساسية تمثل عناصر النمو الاقتصادي[1]:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- أن تكون الزيادة مستمرة وليست عابرة.

[1]- سحر عبد الرؤوف سليم، 2014، ، عبير شعبان عبدة، **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ص79-80.

دافيد ريكاردو(18 أبريل 1772- 11 سبتمبر1823): اقتصادي بريطاني من رواد المدرسة الكلاسيكية.

توماس روبرت مالتوس(14 فبراير 1766-23 ديسمبر 1834): باحث سكاني واقتصادي انجليزي وهو مشهور بنظريته حول نمو السكان.

جوزيف شومبيتر(8 فبراير 1883-9يناير 1950): عالم أمريكي في الاقتصاد والعلوم السياسية، اشتهر بترويجه لنظرية الفوضى الخلاقة في الاقتصاد.

2. قياس النمو الاقتصادي:

يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها فهدف أي اقتصاد في العالم هو الوصول إلى ما يسمى النمو الاقتصادي المستدام القائم على استدامة الموارد والدخل ويخلق صناعات تولد قيمة مضافة مستدامة مع المحافظة على البيئة وحقوق الأجيال القادمة.

يتم تحديد النمو الاقتصادي لأي دولة بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي[1].

- الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النُّمو ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النُّمو، ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النُّمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، لذا تستخدم غالبًا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النُّمو المحققة فيها.

-متوسط الدخل الفردي: يعتبر المعيار الأكثر استخدامًا وصدقًا لقياس النُّمو الاقتصادي في معظم دول العالم لكن في الدول النامية هناك صعوباتٌ لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

وهناك طريقتان لقياس معدل النُّمو على المستوى الفردي، هما[2]:

- طريقة معدل النُّمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.
- طريقة معدل النُّمو المركزي: يقيس معدل النُّمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيًّا.

3. أنواع النمو الاقتصادي:

ميز الاقتصاديون بين ثلاث أنواع من النمو الاقتصادي هي[3]

-النمو التلقائي Spontanous Growth : ويحدث تلقائيا دون إتباع أي مخطط اقتصادي ودون تدخل الدول بل ينبع من قوى ذاتية أي مجهودات القطاع الخاص أو المؤسسات الاقتصادية على مستوى الدولة.

-النمو العابر Transit Growth: وهو النمو الذي يتميز بالزوال وعدم الثبات، وذلك نتيجة لعوامل خارجية تستحدثه وسرعان ما تزول، يرافقها زوال النمو ونراه خاصة في الدول النامية والدول العربية النفطية التي ترتفع استثماراتها بارتفاع أسعار البترول وتنخفض بانخفاضه.

-النمو المخطط Planned Growth: ويكون ناتجا عن عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، ويسمى التخطيط الوطني الشامل لكافة القطاعات ويكون للحكومة دور مركزي في

---

[1] توفيق عباس عبد عون المسعودي، أبريل 2010، **دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق- دراسة تطبيقية)**، المجلد السابع، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، ص28.

[2]- جلال خشيب، **النمو الاقتصادي- مفاهيم ونظريات**، شبكة الألوكة على الموقع: www.alukah.net تاريخ الاطلاع: 2018/05/20

[3]- حربي محمد موسى عريقات، 2013، **التنمية والتخطيط الاقتصادي(مفاهيم وتجارب)**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان ص140.

هذا النوع من النمو الذي يسود الدول الاشتراكية أي يقوم على سياسة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وهنا تأتي أهمية العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ونجاح هذا النمط يعتمد على إمكانيات وقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة والمشاركة من قبل الجماهير الشعبية في عملية التخطيط وعلى جميع المستويات.

4. عناصر النمو الاقتصادي[1]:

توجد العديد من العناصر التي يؤدي تركيبها بنسب عقلانية إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتتمثل أساسا في العمل رأس المال والتقدم التكنولوجي.

- **العمل:** يتمثل في الجهد المقدم من طرف الفرد بغية إنتاج سلع وخدمات قصد إشباع حاجاته ويمكن قياس حجمه بعدد العمال أو بعدد ساعات العمل.
- **تراكم رأس المال:** يضم رأس المال الموسع كلا من رأس المال المادي ورأس المال البشري، هو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي ومهم للنمو الاقتصادي، ويعتبر رأس المال مؤشرا مساعدا على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة من جهة أخرى.
- **التقدم التقني:** هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو لطبيعة السلع المنجزة والتي تسمح بإنتاج أكبر بنفس كمية المدخلات أو بالحفاظ على نفس كمية الإنتاج بمدخلات أقل فالتقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كيفي، حيث يفرض في الواقع تقديرا معتبرا أو مناسبا في معاملات الإنتاج لأنّه يدعو لتحسين وتطوير الأداء الاقتصادي، كما يمكن تعريفه على أنّه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى معيشة السكان.

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي

إنّ النظريات الاقتصادية تختلف اختلافا كبيرا في تحديدها للعوامل المحددة للنمو الاقتصادي بعدد من المتغيرات الجزئية مثل إنتاجية مدخلات عناصر الإنتاج، والمتغيرات الكلية مثل مدى توافر الموارد الطبيعية، لذلك فإنّ تحديد مصدر النمو يعتبر مهما لتفعيل النمو الاقتصادي واستمراريته واستقراره، وذلك من خلال تبني سياسات اقتصادية ملائمة وإحداث تغييرات هيكلية مناسبة، حيث هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي تنقسم إلى اقتصادية وأخرى غير اقتصادية ويمكن إيجازها فيما يلي:

1. العوامل الاقتصادية: هناك خمسة عوامل اقتصادية تتمثل في[2]:

-كمية ونوعية الموارد البشرية: يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بطريقة الدخل الفردي الحقيقي، ومعدل الدخل الحقيقي للفرد يساوي الناتج الوطني الإجمالي قسمة عدد السكان،

[1]- حربي محمد موسى عريقات، **مرجع سابق**، ص134-135.

[2]- علي جدوع الشرفات، 2010، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان، الأردن، ص44-45.

وكلما كان معدل الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان، كلّما كانت الزيادة في معدل الدخل الحقيقي أكبر وبالتالي زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي.

إنّ زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة، كما تؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي لاستخدامها مؤشرا لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات ومن العوامل الرئيسية المحددة لإنتاجية العمل نذكر:

-مقدار الوقت المبذول في العمل أي معدل ساعات العمل في الأسبوع.

-نسبة التعليم، المستوى الصحي والمهارة الفنية في العمل.

-كمية ونوعية الماكنات الحديثة المستخدمة في الإنتاج والموارد الأولية المتوفرة.

-درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

إنّ معدل الدخل الفردي الحقيقي ينمو بنسبة أقل من معدل نمو الطاقة الإنتاجية وذلك بسبب ميل الأفراد إلى العمل لساعات قليلة وتفضيلهم العطل وكذلك تقاعدهم في سن مبكرة.

-الموارد الطبيعة: يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثل درجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات...فالإنسان يستغل الموارد الطبيعية لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وأنّ كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد معين ليست بالضرورة ثابتة، فمن الممكن للمجتمع أن يكشف أو يطور موارد طبيعية جديدة بحيث يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل.

-تراكم رأس المال: يتعلق تراكم رأس المال كعامل مؤثر في معدل النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى بحجم الإدخار أي بحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره وعدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية بل يتم توجيهه إلى الإنفاق على السلع الرأسمالية كالمعدات والآلات الإنتاجية والبنى التحتية كالطرق والمدارس، وهذا يتطلب من المجتمع الامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج في الوقت الحاضر وتحويل الدخل المتوفر نتيجة هذا الامتناع إلى النشاطات الاستثمارية.

-التخصص والإنتاج الواسع: إنّ مبدأ التخصيص وتقسيم العمل الذي نادى به آدم سميث منذ عام 1776 يعتبر مبدأ مهما في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث أنّ تقسيم العمل والتخصص فيه يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية ونوعية الإنتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الإنتاج، وهو ما يسمى اقتصاديا بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل والحاجة لتقسيم العمل في البلدان النامية يكون أقل وذلك لمحدودية حجم الأسواق.

-البيئة الاقتصادية: إنّ وجود بيئة اقتصادية مناسبة تؤدي حتما إلى تعزيز عمليات النمو الاقتصادي في أي دولة، ونعني بالبيئة الاقتصادية مجموعة العوامل التي تساعد على تحقيق أهداف النمو الاقتصادي بوجود نظام مصرفي كفء وقادر على تمويل عمليات النمو الاقتصادي، وجود نظام ضريبي سلس ومرن لا يعمل على إعاقة الاستثمار، وجود نظام سياسي مستقر يعمل على تحفيز التقدم والنمو الاقتصادي معا.

-التقدم التكنولوجي: يعتبر هذا العامل أيضا من أهم العوامل التي تسهم في تحديد النمو الاقتصادي، فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة للسكان ولعّل الاختراعات التي حدثت في القرنين الثامن والتاسع عشر خير دليل على مدى التطور الاقتصادي، لذلك فإنّ التقدم التكنولوجي يشكل أكثر من مجرد ظهور المخترعات فإنّه يعني الجهود المستثمرة التي يبلغها المجتمع ككل في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.

2. **العوامل غير الاقتصادية:** تلعب كل العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي وفي هذا الصدد فإنّ العوامل السياسية، الاجتماعية والثقافية لها نفس القدر من الأهمية مثل العوامل الاقتصادية في تحديد النمو الاقتصادي للبلد، وتتمثل أهم العوامل غير الاقتصادية فيما يلي[1]:

-انتشار التعليم: انتقال أو انتشار التعليم على نطاق واسع هو عنصر مهم للغاية للنمو الاقتصادي للبلد حيث أكدّ J.K Garlbtaiter في كتابه التنمية الاقتصادية على دور التعليم كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، كما أشارlawrence Krause إلى أنّ التعليم يجلب الانقلابات أو الثورات في الأفكار لتحقيق التقدم الاقتصادي وحسب سينغر Singer الاستثمار في التعليم لا يحقق فقط إنتاجية عالية، ولكن ينتج عنه أيضا زيادة العوائد لذلك فإنّ التعليم يلعب دورا رائدا في خلق رأس المال البشري والتقدم الاجتماعي والذي بدوره يحدد تقدم البلد.

-العوامل السياسية: يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالوضع السياسي للبلد، فكلما كان البلد مستقرا زادت ثقة الأفراد وبالتالي الأنظمة القوية والفعّالة تعمل على تحفيز تراكم الملكية الخاصة وعلى سبيل المثال البلدان المتقدمة التي بلغت درجة عالية من النمو الاقتصادي لتواجد إدارة قوية في هيكلها النظامي.

-العوامل الاجتماعية: يتأثر النمو بشكل كبير بالتغيرات الاجتماعية، التي تتغير على مستوى سلوكيات الأفراد والتي تتغير بتوسع التعليم وانتقال النفقات من مجتمع لآخر، على سبيل المثال دول أوروبا الغربية والثورة الصناعية التي رافقها ظهور اكتشافات واختراعات وتغير المواقف والقيم، ممّا أدى إلى الزيادة في عرض رأس المال وتطوير الكفاءات على

[1]- حربي محمد موسى عريقات، **مرجع سابق**، ص112-113.
لورنس كروز(من مواليد 1929): اقتصادي أمريكي.
بول سينجر(24 مارس 1932-16 أفريل 2018): اقتصادي نمساوي، معظم كتاباته كانت حول الاقتصاد التضامني.

عكس الدول النامية التي تقودها العادات التقليدية التي أضحت عائقا كبيرا في تنميتها الاقتصادية.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

حظي النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي من طرف عدد كبير من المفكرين الاقتصاديين باعتباره أهم المتغيرات الاقتصادية دلالة على الأداء الاقتصادي، وذلك بالتعرض لمجموعة من النظريات حاولوا من خلالها تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي وبالتالي بناء نماذج رياضية ملائمة للصيغة المنطقية لنظرية النمو الاقتصادي، حيث تمثل مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى نمو المجمعات الاقتصادية من ذلك تعددت النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى، وتسعى كل هذه النظريات للبحث عن النمو إمّا على المدى البعيد أو القصير.

1. **النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي:** تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو بالإضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق وروبرت مالتوس حول السكان، ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي[1]:

-سياسة الحرية الاقتصادية، الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة.

-البعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.

-التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.

-الربح هو الحافز على الاستثمار، كلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

-ميل الأرباح للتراجع وذلك نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.

-حالة السكون: اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك أنّه ما إن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستقر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي ويستقر السكان ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، وحسب آدم سميث فإنّ ندرة الموارد الطبيعية توقف النمو الاقتصادي تقوده إلى حالة السكون، أمّا ريكاردو ومالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال من

[1]- عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، الجزء الثالث، ص34-35 على الموقع: www.faculty.mu.du.sa. تاريخ الإطلاع: 2019/02/02.
جون ستيوارت ميل(من مواليد 1806): فيلسوف واقتصادي بريطاني ويعد من أقطاب المدرسة الكلاسيكية.

خلال قانون تناقص الغلة الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية، في نظر الكلاسيك فإنّ النتيجة النهائية هي الركود، هذا الأخير ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون.

-الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية[1]:

-تجاهل الطبقة الوسطى.

-إهمال القطاع العام.

-إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا.

-القوانين غير الحقيقية ونزعة التشاؤم المؤدية لحتمية الكساد.

-خطأ النظرة للأجور والأرباح، ففي الواقع لم يحدث أن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف، كما أنّ الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.

عدم واقعية مفهوم عملية النمو، حيث افترضت الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغيير يدور حول نقطة التوازن الساكنة، أي أنّ الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت مستمر، كما في حالة نمو الأشجار والواقع أنّ هذا التفسير لا يعد تفسيرا مقنعا لعملية النمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم.

2. **النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي:** ظهر هذا الفكر في السبعينات من القرن التاسع عشر وبمساهمات أبرز اقتصادييها ألفريد مارشال، وكلارك قائما على إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود كما أوردت النظرية الكلاسيكية ولعّل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في[2]:

-أنّ النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أنّ نمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

-أنّ النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا).

---

[1]- عبلة عبد الحميد بخاري، **مرجع سابق**، ص36.

[2]- سعيد النجار، 1973، **تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص82.

ألفريد مارشال(26جوان 1842-13جويلية 1924): اقتصادي بريطاني اشتهر بكتابه **'مبادىء الاقتصاد'** وهو من مؤسسي علم الاقتصاد الحديث.

جون كلارك(26 جانفي 1847-21مارس1938): اقتصادي أمريكي ويعد من رواد المدرسة النيوكلاسيكية.

-بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وهم القوى العاملة مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

-فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج ويتحقق النمو الاقتصادي، مع الإشارة إلى دور الإدّخار في توجيه الاستثمارات، يعتبر النيوكلاسيك الإدخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلا آليا.

-أمّا عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أنّ المنظم يستغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.

-أنّ النمو الاقتصادي كالنمو العضوي وصفه مارشال لا يتحقق فجأة، إنّما تدريجيا وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن، مهتمين بالمشاكل في المجال القصير، حيث يرون أنّ كل مشروع صغير هو جزء من كل ينمو بشكل تدريجي متداخل، وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

-أنّ النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

-**نقد النظرية:** أهم الانتقادات الموجهة إليها

-التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية، كالنواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية.

- التنمية تتم تدريجيا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوثها.

-الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.

-افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لا يسهل تطبيقه مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية، خاصة بعد الثلاثينات من القرن العشرين.

3. النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية:

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مينارد كينز الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929-1932)، وبموجب هذه النظرية فإنّ قوانين نمو الدخل الوطني ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل الوطني بمقدار

مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري من خلال الميل الحدّي للاستهلاك، وترى هذه النظرية أنّ هناك ثلاث معدلات للنمو وهي[1]:

-معدل النمو الفعلي Actual rate of growth وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.

-معدل النمو المرغوب Warranted rate of growth عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

-معدّل النمو الطبيعي Normal rate of growth فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي و القوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي، فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أمّا إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لظهور البطالة والتضخم، فلو افترضنا أنّ المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه، فإنّ البطالة ستزيد حيث إن كان كلا من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقل من المعدل الطبيعي، أمّا في حالة العكس أي أنّ المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي بصورة مؤقتة، فإنّ كلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وإنّ المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود، حيث أنّ المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو.

4. **النمو الاقتصادي في النظرية الماركسية[2]:** لقد فند كارل ماركس في نظرية النمو الاقتصادي آراء الرأسماليين، وقد قامت نظريته في هذا الصدد على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع وكذا على نوع الابتكار والاختراع السائدين، وعلى طريقة تراكم رأس المال إلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة.

وتعتبر نظرية فائض القيمة الأساس الفعلي للنظرية الماركسية للنمو، ويعرف فائض القيمة بأنّه زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك أي ما هو مخصص للاستثمار، كذلك يرى ماركس أنّ التسيير المركزي للاقتصاد من أجل تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، وبالتالي الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة، ويرى ماركس أنّ المقياس السليم لسلوك الأفراد هو طريقة الإنتاج السائدة، أي أنّ هناك تنظيما معينا للإنتاج في المجتمع يتضمن ما يلي:

-تنظيم العمل عن طريق التعاون والتميز بين المهارات العمالية وعن طريق الوضع القانوني للعمّال من حيث الحرية.

---

[1]- توفيق عباس عبد عون المسعودي، **مرجع سابق**، ص31-32.

[2]- ابراهيم محمد البطانية، زينب نوري الغريري، **النظرية الاقتصادية في الاسلام**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص164.

.

-البيئة الجغرافية الفنية المطبقة في الإنتاج، وحالة العلم بوجه عام.

-ما يعاب على ماركس هو إهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة وتحديده للعمل فقط كمحدد للقيمة، كما أنّ الواقع ينفي ما ذهب إليه ماركس من أنّ أجور العمّال تتجه نحو الانخفاض، بل على العكس نجد الأجور في ارتفاع لفترات طويلة في الدول الرأسمالية المتقدمة دون أن يؤثر ذلك على فائض القيمة المحقق، كما أنّ التنبؤ الماركسي بزوال الرأسمالية كان عكسيا.

5. النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة:

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية منها نموذج روبرت لوكاس، التي تتمحور حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أمّا الأساتذة ديفيد رومر وديفيد ويل فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي تركز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات وفي نفس الوقت فإنّ مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية، لكون مجموع معادلات المرونة للعناصر الثلاثة مساويا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنّها قسمت رأس المال إلى جزئين هما رأس المال المادي ورأس المال البشري، وتنسجم هذه النظرية مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلاّ من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية[1].

-نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي: اشتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصادية، وتمرد على المدارس الاقتصادية السائدة في زمنه، وخرج على أساتذته في مدرسة فينا التقليدية الجديدة، مبتعدا عن التحليل السكوني (الستاتيكي) محاولا تأسيس نظرية التحليل الحركي(الديناميكي) باهتمامه الكبير بالجمع بين النظرية الاقتصادية والإحصاء إضافة إلى التاريخ وعلم الاجتماع في معالجة القضايا الاقتصادية لعصره، يكون قد أدار ظهره مرة ثانية للمدرسة التقليدية الجديدة، وكذلك للمدرسة الكينزية والكينزية الجديدة فيما بعد.

[1]- توفيق عباس عبد عون المسعودي، **مرجع سابق**، ص34.
روبرت لوكاس (من مواليد 15 سبتمبر 1937): اقتصادي أمريكي ينتمي لمدرسة شيكاغو.
دافيد ويل: اقتصادي أمريكي يعرف بكتابه حول النمو الاقتصادي سنة 2005.
دافيد رومر(من مواليد 13 مارس1958): اقتصادي أمريكي من رواد الكينزية الجديدة.

تأثر جوزيف شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية باعتبار أنّ النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضا بأفكار مالتوس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، فهو يمقت الشيوعية مع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ولا ينحاز إليها، إنّما بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي، وقد ظهرت أفكاره في كتابه نظريات التنمية الاقتصادية عام 1911م وأكملها بكتاب له سنة 1939م وأهم أفكاره[1]:

-أنّ التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات متعاقبة من الكساد والرواج قصير الأجل، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.

-يتوقف النمو على عاملين أساسيين، الأول هو المنظم والثاني هو الإئتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.

-إعطاء المنظم أهمية خاصة ووصفه بأنّه مفتاح التنمية أو الدينامو المحرك لعجلة التنمية.

-التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر على العادات وأذواق المستهلكين التي يمكن أن تأخذ إحدى الصور التالية:

-استغلال موارد جديدة.

-استحداث سلع جديدة.

-استحداث أساليب إنتاج جديدة.

-فتح أسواق جديدة.

-إعادة تنظيم بعض الصناعات.

إنّ انهيار الرأسمالية قد يحدث نتيجة أحد أو كل الأسباب التالية:

-زوال الإطار التنظيمي للمجتمع الرأسمالي(الاحتكار والكارتيلات...).

-انحلال الطبقة السياسية التي كانت تحميها.

-العداء النشط ضد الرأسمالية من جانب المثقفين والعمّال، وفي تحليله لعملية النمو الاقتصادي بدأ شومبيتر بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن، يكرر نفسه دائما دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية، حيث يقوم المنظم بإيجاد

[1]- مطانيوس حبيب(جوزيف شومبيتر)، **الموسوعة العربية**، المجلد الحادي عشر على الموقع: http://www.arab-ency.com ، تاريخ الإطلاع: 2019/03/02

الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة، فتتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار فيتم تشغيل مصانع جديدة، وتجد السلع طريقها إلى الأسواق فتبدأ موجة من الإزدهار تغذيها زيادة الإئتمان المصرفي، فتجد الزيادة في الإنتاج والدخل ويعم الرواج، وتعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار، وتصبح المنشأة القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، وتسود حالة من الكساد التي لا تلبث إلاّ لفترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة واستحداث أساليب إنتاج أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي وهكذا[1]...

المطلب الرابع: النمو الاقتصادي المدمج وأبعاده.

من المتعارف عليه عموما أنّ "النمو الاقتصادي لأي بلد هو التطور الذي يعرفه إنتاج السلع والخدمات فوق تراب هذا البلد خلال فترة محددة"، وبالتالي فإنّ المؤشر الأكثر استعمالا لتقييم هذا النمو هو الناتج الداخلي الخام.

وإن كانت هذه الأداة الاحصائية التي ابتدعها الخبير الاقتصادي "سيمون كوزنتس" تمكن من تتبع تطور النشاط الاقتصادي، إلاّ أنّها لا تأخذ بعين الاعتبار الاكتفاء الاجتماعي والبيئي، وبالفعل إذا كان النمو الاقتصادي يسعى إلى تغيير مستوى المعيشة الأفراد عن طريق الرفع من دخلهم وفي الوقت نفسه الزيادة في ثروات بلدانهم، فإنّ هذا الهدف لا يزال بعيد المنال، لأنّ مستوى المعيشة ونوعية حياة هؤلاء الناس لا تتطوران بنفس الطريقة، الأمر الذي تترتب عنه فوارق اجتماعية داخل نفس المجال الترابي والشيء نفسه ينطبق على الفوارق الصناعية والجغرافية، وعليه فإنّ بعض الشرائح من الساكنة تظل مهمشة وبعض الصناعات مهملة وبعض المناطق الجغرافية غير مستغلة، غير أنّ التجربة قد برهنت على أنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أفضى إلى خلق توازن عن طريق الحد من حجم الفوارق الاجتماعية والصناعية والمجالية كما أنّ هذا الاقتصاد الموازي قد أعطى الانطلاق لديناميكية الادماج الاجتماعي متجذرا بذلك لأسس نمو مدمج[2].

1. مفهوم النمو الاقتصادي المدمج:

بالنظر إلى الرهانات الجديدة للتنمية، فإنّ النمو الاقتصادي المدمج يلتقي بكيفية مباشرة مع أهداف الألفية للتنمية، كما يهدف إلى تحسين التماسك الاقتصادي والاجتماعي والمجالي، من هنا إذن نتحدث في الوقت ذاته عن الإدماج الاجتماعي والادماج الاقتصادي والادماج المجالي.

إنّ النمو المدمج يسعى إلى تحقيق أداء اقتصادي قوي وإلى تحسين مستوى ونوعية حياة الأفراد، فمن خلال الأخذ في الاعتبار الشرائح الاجتماعية المهمشة وعدد من التحديات

[1]- سعيد النجار، **مرجع سابق**، ص36.

[2]- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج**، إحالة رقم 2015/19، ، المغرب، ص44/43.

الاجتماعية وقطاعات تجارية مهجورة أو غير مستمرة وعدد من المناطق الجغرافية التي يتعين اكتشافها ثم إعطاء نفس جديد للنمو الاقتصادي.

على الرغم من أنّ مفهوم النمو الاقتصادي المدمج قد استعمله المتخصصون بشكل واسع، فإنّه لا يحظى بتعريف موحد متفق عليه "فالنمو المدمج بحسب البنك الآسيوي للتنمية هو النمو الذي لا يكتفي بخلق فرص اقتصادية فحسب بقدر ما يضمن كذلك المساواة لجميع شرائح المجتمع ولا سيما الفقراء في الولوج إلى هذه الفرص"[1].

2. أبعاد النمو الاقتصادي المدمج:

إنّ مخطط استراتيجية أوروبا 2020 يعرف النمو المدمج باعتباره نموا يهدف إلى تعزيز استقلالية المواطنين بفضل الرفع من معدل التشغيل وإلى استثمار الكفاءات والحد من الفقر وتحديث أسواق الشغل، ومنظومات التكوين والحماية الاجتماعية بغية مساعدة جميع الأفراد لاستباق التحولات وتدبيرها، كما يهدف هذا النمو إلى تعزيز التماسك الاجتماعي، ومن الأهمية بمكان الحرص على أن تستفيد من النتائج الايجابية التي يحققها النمو الاقتصادي في جميع المناطق، بما فيها المناطق النائية جدا تعزيزا للتماسك الاقليمي، ينبغي تمكين الجميع من الفرص والآفاق المستقبلية.

الشكل رقم5: يوضح أبعاد النمو الاقتصادي المدمج (الادماج الترابي، القطاعي والاجتماعي)

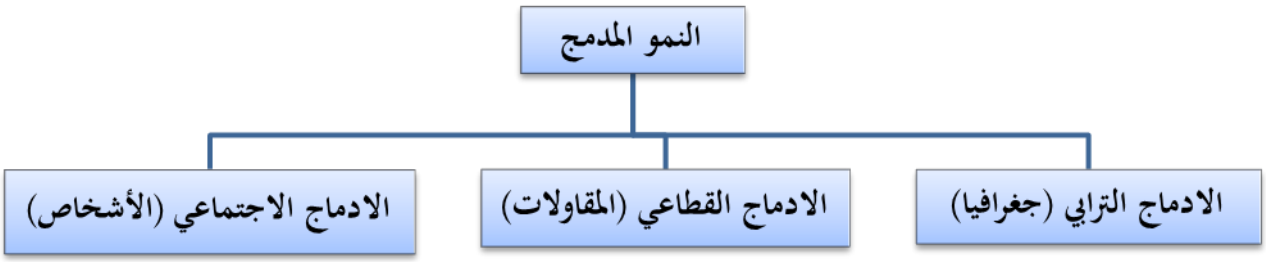

La source : l'économie sociale et solidaire et les défis de la croissance inclusive, le site www.CESE.org la date de la visite 20/10/2018.

من جهتها تعتبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية النمو الاقتصادي المدمج بأنّه النمو الاقتصادي الذي يوفر فرص شغل لمختلف الشرائح الاجتماعية ويوزع خيرات الازدهار المتزايد، مالية كانت أم غير مالية على جميع أفراد المجتمع بصورة عادلة، فضلا

[1]- - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج، مرجع سابق،** ص45.

عن ذلك فقد ركزت أعمال هذه المنظمة على ثلاث مظاهر عملت على توحيد مفهوم النمو الاقتصادي المدمج[1].

- **الطابع متعدد الأبعاد:**

ذلك أنّ النمو الاقتصادي لا يهتم في جزء كبير منه سوى بتحقيق الرفاه الاجتماعي الاقتصادي ولا يلتفت لأبعاد هامة لا تقل أهمية بالنسبة للمجتمع كالتعليم والصحة والأمن، ذلك أنّ اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد للنمو الاقتصادي المدمج من شأنه المساعدة على تحقيق تحسن كبير على مستوى أبعاد جديدة تكتسي أهمية بالنسبة للمواطنين وللاقتصاد.

- **أثر إعادة التوزيع:**

يميل النمو الاقتصادي المدمج إلى توفير نفس الفرصة لجميع الأفراد من أجل المساهمة في عملية النمو الاقتصادي ويوزع النتائج الايجابية لهذا النمو بكيفية عادلة.

- **الغاية من العمل:**

يتعين على النمو الاقتصادي المدمج أن يقترح أعمالا ملموسة تقوم بالربط بين السياسات القطاعية والأبعاد المالية وغير المالية التي وقع عليها الاختيار، علاوة على ذلك وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإنّ أبعاد النمو الاقتصادي المدمج تختلف باختلاف مستوى تنمية كل بلد، ويمكن توضيح ذلك بصفة عامة بالجدول الموالي:

الجدول رقم 3: يوضح أبعاد النمو الاقتصادي المدمج في البلدان المتقدمة والسائرة في طريق النمو

البلدان المتقدمة	البلدان في طور النمو
- الدخل والثروة - التشغيل - الصحة - المهارات والتعليم - الروابط الاجتماعية والالتزامات المدنية والمؤسسات. - جودة البيئة.	1. الحماية الاجتماعية 2. سلامة الأشخاص 3. الأمن الغذائي 4. البنيات التحتية والإسكان.

المصدر: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج، إحالة رقم 2015/19، المغرب

من الواضح أنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يسعى إلى أن يكون حلا من شأنه إعطاء ديناميكية للمؤسسات التي تهدف في المقام الأول إلى تعزيز التماسك الاقتصادي والاجتماعي

[1] - l'économie sociale et solidaire et les défis de la croissance inclusive, le site www.CESE.org la date de la visite 20/10/2018.

والمجالي، كما أنّ هذا الاقتصاد الذي ينصب اهتمامه على العنصر البشري يهدف إلى أن يكون كذلك مدمجا يعطي نفسا جديدا للنمو الاقتصادي.

وفي مواجهة التحديات المرتبطة بالنمو الاقتصادي المدمج، يمكن القول أنّ كلا من القطاع العام والخاص بلغا مداهما، ممّا يجعل الحاجة ماسة إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بما سيقدمه من حلول مناسبة كفيلة بالمساهمة الفعّالة في رفع تحديات الإدماج وضخ دماء جديدة في شرايين النمو الاقتصادي[1].

ويضطلع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بما يستوعبه من تعاونيات وتعاضديات وجمعيات ومؤسسات وأشكال عمل جديدة، بدور إدماج أكبر عدد ممكن من الأشخاص والمقاولات والمناطق الجغرافية لجعلها تساهم في حل الإشكاليات السوسيو- اقتصادية إن على المستوى الوطني أو الجهوي.

[1]- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج، مرجع سابق،** ص46

المبحث الثاني: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمحرك للنمو الاقتصادي المدمج

ظهر في الأعوام الأخيرة اهتمام متزايد بالحماية الاجتماعية، فكان من السهل تفهم مشاركة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الحماية الاجتماعية، وهذا منذ أنّ منظماته تقوم على الأعضاء، وغالبا ما تركز أنشطتها على الأفراد الذين لا يستطيعون الوصول إلى السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد المتشدد، وباعتبارها منظمات تقوم على الأعضاء فإنّها غالبا ما تكون في وضع أفضل يمّكنها من اكتشاف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناشئة ومجموعات المخاطر والاحتياجات الجديدة.

المطلب الأول: التعاونيات والتعاضديات كآلية لتحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي

تساهم التعاونيات والتعاضديات في تقديم خدمات اجتماعية متنوعة مثل الخدمات الثقافية والصحية وغيرها، ممّا يساهم في التنمية المجتمعية وتحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، حيث تساعد في توفير حياة سياسية أفضل للمواطنين من خلال تعزيز مبادئ الديمقراطية في المجتمع وأيضا تساعد في القضاء على الاحتكار والاستغلال.

أولا: التعاونيات كآلية لتحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي

تتصدر التعاونيات بكافة أنواعها جهود المجتمع المدني الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لدورها الريادي الذي تقوم به في سبيل التخفيف من حدة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية في العالم.

1. **دور التعاونيات في الحد من التضخم[1]:** تستطيع الحركة التعاونية المشاركة في الحد من التضخم عن طريق التأثير في جانبي العرض والطلب والمستوى العام لأسعار السلع الأساسية، ويتوقف هذا التأثير على حجم الحركة التعاونية وانتشارها وفاعليات هذه الحركة، فإذا كانت الحركة التعاونية لا تستهدف الربح وإنّما تعمل في نشاطها على إشباع الاحتياجات، فإنّها تقوم بعرض وإنتاج السلع التي تلبي هذه الاحتياجات مع اختلافها من منطقة إلى أخرى، ومن وقت لآخر حسب تطور مستويات المداخيل، فالاحتياجات في مجتمع زراعي تختلف عن الاحتياجات في مجتمع المدينة.

-وإذا كانت الحركة التعاونية تنتج السلعة بنفسها أو تسعى لتوفيرها، فهي بذلك تقلل من حلقات الوسطاء وبالتالي فإنّ مقدار الهوامش المحملة على السلعة سيكون محدودا، ومن ثم تستطيع الحركة أن توفر السلع لأعضائها ولجمهور المتعاملين معها عموما بسعر يقترب من التكلفة علما بأنّ مشروعية التعاونيات الاستهلاكية مثلا في نظر أعضائها تقوم على أنّ أسعار البيع فيها تقل بشكل ملحوظ عن أسعار المنافسين.

[1]- محمد منصور عبد الفتاح، 2010، **الدور التنموي للمنظمة التعاونية والإطار المؤسسي للتنمية**، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة.

-إنّ الحركة التعاونية يمكن أن تشكل بديلا اجتماعيا جاهزا عن دور الدولة في الدعم المباشر للسلع الاستهلاكية وذلك من خلال تضحية هذه الحركة بجزء من هامش الربح الذي يتقاضاه الآخرون، فإذا كانت منظمات التوزيع الأخرى تتقاضى هوامش أحيانا غير منضبطة على أساس قابلية السوق لها(لما تمثله من وضع احتكاري أحيانا) فإنّ الحركة التعاونية لا تستطيع ذلك لأنّها محكومة بقانونها الأساسي الذي يحرم عليها مبدأ البيع بأقصى ربح ممكن.

-إنّ اضطلاع الحركة التعاونية بدور الدعم يمكن أن يحرر الميزانية العامة للدولة من هذا العبء، مع توجيه هذا الدعم في صورة زيادة المداخيل النقدية للفئات الأقل دخلا أو صرفه كإعانات بطالة لخريجي الجامعات والمعاهد العليا، بما يمكن من تنشيط الطلب الاستهلاكي والحد من الركود وهو الذي كان في حد ذاته سببا من أسباب التضخم بتأثيره على قاعدة الإنتاج ومن ثم العرض.

-إنّ اضطلاع الحركة التعاونية بتوزيع السلع سواء كانت منتجة محليا أو مستوردة وسواء كانت موفرة عن طريق قطاع الأعمال العام أو الخاص أو مستوردة بسعر ما مع تحديد سعر اجتماعي واحد لهذه السلع في كافة أنحاء البلاد، يمثل زيادة في المداخيل الحقيقية لعموم المواطنين ويقضي على ظاهرة نمو المداخيل الطفيلية.

2. دور التعاونيات في الحد من الفقر وتعزيز المواطنة[1]:

-التعاونيات تجمع أفراد المجتمعات المحلية بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو المذهبية أو اللغوية أو السياسية في شكل فعّال من أشكال التساند الاجتماعي إمّا كمنتجين ليس لأي منهم القدرة على الإنتاج منفردا (تعاونيات الإنتاج الحرفي والزراعي والسمكي) أو كمستهلكين لا يستطيع أي منهم في حدود قوته الشرائية المحدودة أن يتعامل مع السوق العادية وأسعارها العالية (تعاونيات الإسكان والاستهلاكية للسلع والاستهلاكية للخدمات)، ومن ثم فالتعاونيات تخلق أنشطة مولدة للدخل أو تعظم الاستفادة للقوة الشرائية للأعضاء، وفي كلتا الحالتين فإنّها تسهم بشكل فعّال في الحد من ظاهرة الفقر وتخفف آثارها.

-التعاونيات تقدم جزءا من الفائض الذي تحققه للبيئة المحلية لترفع من مستواها الاقتصادي والاجتماعي.

-قدرة التعاونيات على الوصول إلى الفقراء في مناطقهم المختلفة، فالتعاونيات تجمع أفرادا لا يستطيع أي منهم منفردا أن يحل مشكلته، وبينما لم تستطع الشركات أو الهيئات والمنظمات العامة أن تصل إلى هؤلاء الفقراء لأنّ الوجود الرسمي يكاد يكون منعدما في العشوائيات، وبينما لا يجد القطاع الخاص حافزه الربحي للعمل في هذه المناطق تبرز أهمية التعاونيات سواء في مجال السلع أو الخدمات كالآلية الوحيدة المنطقية.

[1]- منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، أكتوبر 1994، **التعاونيات والتنمية**، على الموقع www.alolabor.org تاريخ الإطلاع 2018/09/08.

-تحتاج التعاونيات الاستهلاكية لتحقيق فعالية حضورها في هذه المناطق إلى تعويض من الدولة، حيث إنّ التعاونيات في هذه الحالة تؤدي أدوارا كان لزاما على الدولة أن تقوم بها، في مقابل ما يترتب على القيام بهذا الدور من استقرار اقتصادي واجتماعي وأمني.

-أنّ التعاونيات وهي لا تستهدف الربح تعظم القوة الشرائية للمتعاملين معها وتقدم لهم بالتالي إحدى صور الدعم وتجعلهم أكثر قدرة على إشباع احتياجاتهم.

-تقدم التعاونيات مجالات لبيع منتجات الأسر الفقيرة وتوفر لها استقرارا كمصدر للرزق، أيضا تقدم الدعم للمشروعات القائمة على القروض المصغرة أو القروض متناهية الصغر التي تعاني مشاكل تسويقية حادة، تجد في التعاونيات متنفسا لها لعلاج هذه المشكلة.

-تحتاج كل المناطق إلى تعاونيات في مجال الخدمات المختلفة كالخدمات التعليمية والخدمات الصحية وخدمات البيئة وخدمات النقل، ودون هذه التعاونيات تظل حاجة هذه المجتمعات إلى تلك الخدمات دون إشباع[1].

3. دور التعاونيات في مكافحة البطالة[2]:

في ضوء العلاقة بين الحركة التعاونية والدولة يتحدد بنسبة كبيرة مدى نجاح وفشل المنظمات التعاونية، كذلك فإنّنا نلاحظ اختلاف الطريقة التي تتطور بها العلاقة بين الحكومة والتعاونيات من بلد إلى آخر، وتتأثر بعوامل عديدة معظمها ذات طابع اقتصادي وسياسي.

يبرز المنهج التعاوني في التعامل مع مشكلة البطالة بشكل واضح في تعاونيات الإنتاج سواء كان إنتاجا سلعيا أو خدميا حيث أنّ التعاونيات تقوم على حشد وتجميع الجهود التي لا يستطيع أي منها منفردا أن يقوم بنشاط يدر عليه عائدا أي لا يستطيع أن يعمل لحسابه إمّا لقصور إمكانياته التمويلية أو أنّ النشاط المبتغى الدخول إليه يحتاج إلى أكثر من فرد حتى يحقق أهدافه، وعليه فإنّ المنهج التعاوني لا يقتصر فقط على ما هو قائم من منظمات في شكل جمعيات أساسية أو اتحادات ولا يقتصر على المجالات التي تغطيها هذه المنظمات ولكنّه منهج قابل للاستخدام في كل مجالات الإنتاج الخدمي والسلعي ولا يقف على قدم المساواة مع المنهج الخاص أو المنهج العام، ولكنّه يفصل هذه المناهج من حيث الآتي[3]

- تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن، حيث أنّ المشروع التعاوني لا ينتهي بوفاة صاحبه كالمشروع الفردي الخاص وهو ما يرفع جدارته الإئتمانية.

---

[1]- منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، أكتوبر 1994، **مرجع سابق.**

[2]- مؤتمر العمل العربي، فيفري 2008، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية**، الدورة 35 منظمة العمل العربية شرم الشيخ –على الموقع www.alolabor.org تاريخ الإطلاع 2018/09/22.

[3]- مؤتمر العمل العربي، فيفري 2008، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية**، مرجع سابق.

- وجود رقابة متبادلة من أعضاء المنظمة التعاونية وهو ما يوفر درجة كبيرة من المحاسبة والشفافية.
- إمكانية بدء النشاط بأقل قدر من التمويل.
- أنّ الهدف الأول هو التشغيل، ومن ثم يتم الإكتفاء بأقل هامش ممكن يكفي لاستمرار المشروع ممّا يؤدي لانخفاض أسعار السلع أو الخدمة التعاونية مقارنة بإنتاج القطاع الخاص أو العام.
- أنّ المنهج التعاوني هو الأكثر قدرة على الحفاظ على النشاط الحرفي الذي يعتمد على العمل اليدوي وهو ما يختلف من مكان إلى آخر، ومن ثم يكون للمنتجات الحرفية في كل دولة ميزة في الصادرات.
- أنّ هذا المنهج هو الأكثر قدرة على ولوج الأنشطة التي تحتاج إلى التضامن كنشاط الصيد والنشاط الزراعي حيث في هذه الأنشطة يقل الحافز لدى الأجراء ولهذا أيضا فإنّنا نجد أنّ النشاط الزراعي القائم على أسلوب المزارعة أكثر إنتاجية من النشاط الزراعي القائم على استئجار الغير.
- إمكانية الدخول في الأنشطة التي لا تقوم اقتصاداتها على الإنتاج الكبير، وأيضا الأنشطة التي تتطلب سرعة تغيير التصميم كصناعة الملابس الجاهزة.
- هو المنهج الأفضل في الخدمات التي تقتضي مشاركة النّاس كالأنشطة البيئية، وقد بيّن إخفاق الاعتماد على الشركات العامة والخاصة في هذه الأنشطة قصور أداء هذه الشركات لأنّه نشاط يقتضي مشاركة مجتمعية.
- المنهج التعاوني هو الأفضل في الأنشطة التي تتطلب كثافة استخدام العمالة، حيث أنّها لا تملك التمويل الذي يمكنها من الأنشطة التي تعتمد على كثافة استخدام رأس المال أو الماكنة الكاملة، وقد أصبحت هذه الأنشطة تجد عزوفا من القطاع الخاص والعام بسبب الأعباء المالية وتشغيل عدد كبير من العاملين.
- إمكانية وجود النشاط التعاوني بغض النظر عن حالة البيئة الأساسية على خلاف النشاط العام والخاص الذي يقتضي توفير بنى أساسية متطورة حتى يستطيع أن ينتج بشكل اقتصادي، ولكن النشاط التعاوني من الممكن أن يوجد في أي مجتمع بشري كبر أو صغر قرب أو بعد لينتج ما يحتاجه هذا التجمع بدءا من السلع والخدمات الأساسية إلى خدمات الصيانة وتكنولوجيا المعلومات.
- بمقتضى المنهج التعاوني فإنّ المتعطلين أنفسهم يمكنهم أن يقيموا تعاونياتهم، ومن ثم لا يلجأ كل منهم إلى رب عمل كي يشغله ولكنه يجمع جهده مع رفاقه لبدء مشروع مشترك، فقد تظل هناك حاجة إلى يد راعية سواء كانت الدولة بحكم المسؤولية الاجتماعية أو منظمات المجتمع المدني أو التنظيم التعاوني القائم وهذا الأخير هو الأنشط والذي يبدأ دوره بالدعوة عن طريق مختلف الوسائل، وبالتعاون مع الجهات

المانحة سواء كانت الدولة أو منظمات محلية بتوفير حد أدنى من التمويل مع أخذ الضمانات الكافية[1].

- إنّ تبني النظام التعاوني ونشر الثقافة التعاونية لتكون هي الإطار الذي تنتظم من خلاله جهود تطوير المشروعات الصغرى يمكن أن يحقق العديد من التغيرات الهامة وعلى سبيل المثال إعادة تكوين الوحدات الإنتاجية الصغيرة في وحدات أكبر(الأمر الذي يؤدي إلى تقليل عدد الوحدات الاقتصادية واقتراب سعاتها من السعات المثلى) وكذا انتشار وحدات اقتصادية جديدة تعمل على تجميع مصادر الطلب والعرض ذات التأثير الفردي غير المحسوس لتصبح ذات فاعلية تمكنها من التصدي للقوى الاحتكارية أو شبه الاحتكارية في أسواق السلع الأولية أو الوسيطية أو النهائية، وأيضا إنشاء وحدات اقتصادية تمكن صغار المنتجين والحرفيين من استخدام أساليب ومدخلات إنتاجية جديدة لم تكن متاحة من قبل، وتستطيع الحركة التعاونية أن تساهم في الحد من مشكلة البطالة من خلال ما يلي:

-إقامة جمعيات تعاونية استهلاكية جديدة وإدخال أنشطة جديدة غير تقليدية مثل إدخال نظام التعبئة والتغليف وكذلك الخضر والفواكه، بيع الأسماك واللحوم وهذا النوع من النشاط يوفر فرص عمل كبيرة والحد من البطالة.

-يمكن للتعاونيات أن تقوم بإدخال صناعات تحويلية في مناطق الإنتاج الزراعي ممّا يؤدي إلى زيادة تشغيل المنشأة القائمة وإتاحة فرص عمل إضافية فيها.

-تهتم التعاونيات بالأنشطة التدريبية وصقل مهارات مختلفة للعنصر البشري وتأهيلهم وخلق فرص عمل جديدة.

-تقوم التعاونيات بإنشاء جمعيات تعاونية في مجال الخدمات وفي مجال البيئة والخدمات التعليمية والخدمات الثقافية وغيرها من الخدمات التي تستوعب عددا كبيرا من العمالة وذلك يقلل من مشكلة البطالة.

-كذلك تفيد مشاريع استثمارية حرفية- زراعية، سمكية أو صناعة حرفية صغيرة بتوفير المقومات الأساسية لنجاح الأنشطة خاصة التحويل المباشر وبرنامج التدريب والتأهيل والترويج للمشروعات لاجتذاب عدد كبير من الأفراد.

-يمكن أن تكون التعاونيات منافذ رئيسية لتسويق منتجات الشباب الخريجين وكذلك التعاونيات الحرفية والزراعية والسمكية بنظام المشاركة بين المنتج والجمعية، وعلى الدولة رعاية تلك الشراكة وتوفير أماكن العرض الملائمة وتدريب العمالة لإدارتها، وهذا النظام يوفر عائدا يجعلها تتوسع وكذلك يعود بأكبر الأثر في الحد من البطالة.

[1]- خليل أحمد النمروطي، ماهر فايز مكي، جوان 2013، **دور الجمعيات التعاونية في خلق فرص عمل لخريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني**، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات،العدد الخامس، ص13.

-التعاونيات تسوق منتجات الريف خاصة المنتجات الزراعية ممّا يؤدي إلى حماية المنتج من الوسطاء ويقدم حماية لمستهلك المدينة في الحصول على المنتجات بأسعار معقولة، وكذلك تنشيط الحركة التعاونية بمختلف قطاعاتها في المناطق النائية، وذلك من خلال تعاونيات استهلاكية وكذلك تعاونيات الإسكان والتعاونيات الخدمية[1].

4. دور التعاونيات في مساندة جهود المشروعات الصغيرة[2]:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أسلوبا فعّالا للحد من البطالة وتشغيل الشباب، فالمشروعات الصغيرة لا تحتاج إلى تمويل كبير وغير معقدة تكنولوجيا، وليست بحاجة إلى إدارة كبيرة أو حسابات مكلفة بل وتبرز فيها الكفاءة والمؤهلات التي تبعد أصحاب المشروع عن المغامرة غير المضمونة النتائج والتي ترسخ مفهوم قيم العمل الذاتي والمبادرات الفردية لدى الشباب، ولكي تتمكن التعاونيات من المساندة القوية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار تعاوني بما يكفله ذلك من خلق شبكة عنقودية تتكامل مع بعضها البعض، وكذا تأهيل الشباب بما يتناسب واحتياجات سوق العمل مع إعطاء أولوية للتدريب الفني والمهني وتوجيه وتحفيز الشباب للدخول في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وما تدره تلك المشروعات من دخل معتبر، كما تقوم التعاونيات بأدوار كبيرة لمساعدة المشروعات الصغيرة منها:

-تنتهج التعاونيات منهج التكامل بينها على المستوى المحلي، حيث أنّه من شأن ذلك الإسراع في معدّلات النمو وتوفير فرص للعمل.

- الدخول في مجالات تعاونية جديدة وإنشاء تعاونيات غير تقليدية مثل تعاونيات الصحة والصيدلة وغيرها...

-تقوم التعاونيات بإعداد دراسة موضوعية لطبيعة المشروع الصغير الذي يتم إقامته في منطقة عملها وبيان جدواه والحاجة إليه ووضع معايير سليمة لاختياره قبل بدء العمل به.

-تقوم التعاونيات بتوفير التمويل اللازم للمشروع الصغير واختيار طريقة التمويل المناسبة لهذا المشروع.

ثانيا: التعاضديات كآلية لتحقيق الإدماج الاجتماعي

تكمن الحماية الاجتماعية بأن تعترف المؤسسة بحق الحد الأدنى الاجتماعي لكل عضو من أعضائها، وتتكفل الإدارة بعبء كل النفقات أي على مبدأ المساعدة الاجتماعية (المعونة الاجتماعية)، كما تشمل الحماية الاجتماعية مجموعة من الآليات والمؤسسات التي ترتكز على مبدأ التضامن والتكافل، التي تضمن للأفراد الحماية من الأخطار الاجتماعية المتمثلة

[1]- خليل أحمد النمروطي، ماهر فايز مكي، **مرجع سابق**، ص14.

[2]- مؤتمر العمل العربي، فيفري 2008، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية**، مرجع سابق.

أساسا في الأمراض والبطالة وأنّ الحماية الاجتماعية يمكن تلخيصها في الدور الذي تقوم به صناديق الحماية الاجتماعية.

1. تعزيز وتوسيع التأمين الاجتماعي والحماية الاجتماعية:

تشكل الحماية الاجتماعية وسيلة قوية للحد من الفقر وتحسين معيشة النّاس ومن المتعارف عليه على نطاق واسع أنّ الحماية الاجتماعية العامة تتيح آليات لمساعدة المستضعفين على مغالبة مخاطر الحياة، ونفترض وجود تدخلات عامة للحد من المخاطر كنظم الحماية الاجتماعية الخاصة بالصحة والمرض والأمومة وإصابات العمل والشيخوخة والإعاقة والوفاة والأسرة والأطفال، دون حماية اجتماعية لا يمكن أن يكون العمل ولا العيش لائقين إذ تسعى هذه الأخيرة إلى حماية العمّال في أماكن عملهم في الاقتصاد المنظم وغير المنظم من ظروف العمل المجحفة والخطرة والمضرة بالصحة وتسعى إلى إتاحة سبل الوصول إلى الخدمات الصحية وتوفير مستوى أدنى من الدخل لمن تقل دخولهم عن خط الفقر وتقديم المساعدة للأسر التي تضم أطفالا، وهي تعوض ما فقد من الدخل المحصل من العمل جرّاء المرض أو البطالة أو الأمومة أو الإعاقة أو فقدان المعيل أو الشيخوخة.

ولهذا ينبغي بناء الضمان الاجتماعي تدريجيا استنادا إلى خطط عمل شاملة طويلة المدى تشكل جزءا من البرامج القطرية للعمل اللائق بدءا بعناصر أساسية مثل[1]:

- الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية بواسطة نظم وطنية تعددية تتكون من عناصر عامة ممولة من الضريبة وعناصر تأمين اجتماعي خاص وعناصر تقوم على صناديق الأسهم ومساهمة المجتمعات المحلية وترتبط بنظام وطني متناسق.
- حصول جميع النساء العاملات على حماية الأمومة بوصف ذلك حجر الأساس للجهود الرامية إلى الحفاظ على الصحة وضمان الحقوق المتصلة بالعمالة وتحقيق المساواة بين الجنسين.
- نظام إعانات أسرية يساعد في مكافحة عمل الأطفال وتتيح لهم الالتحاق بالمدارس.
- نظام لبرامج التحويلات النقدية الأساسية المخصصة من أجل المساعدة الاجتماعية المرتبطة ببرامج الأشغال العامة وما شابه ذلك من سياسات سوق العمل (كبرامج النقد مقابل العمل) للمساعدة على الخلاص من الفقر المدقع.
- نظام للمعاشات الشاملة الخاصة بالشيخوخة والعجز والورثة، يدعم في واقع الأمر أسرا بكاملها.
- زيادة سبل الحصول على الرعاية الصحية المدعومة عند الاقتضاء بتمويلات إضافية من المانحين.
-

[1]- منظمة العمل الدولية، الاجتماع الاقليمي الحادي عشر،2008، الطبعة الأولى، أديس أبابا، **برنامج العمل اللائق في إفريقيا 2007-2015**، تقرير مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، ص08.

2. تعزيز وتوسيع الحوار الاجتماعي[1]:

يحتاج الفقراء إلى الاعتراف بحقوقهم واحترامهم، وهم أيضا يحتاجون إلى التمثيل والتنظيم والمشاركة ويحتاجون إلى قوانين جيدة تنفذ وتعمل على تحقيق مصالحهم لا مناهضتها، ودون الحقوق والتمكين لن يتسن للفقراء الإفلات من براثن الفقر ويدرك الذين يعيشون في حالة الفقر ضرورة التفاوض ويعلمون أنّ الحوار هو السبيل إلى حل المشاكل بطريقة سليمة ويمكن لمن يعيشون في ظل الفقر أن يستفيدوا من الخبرة في مجالات التفاوض والحوار وتسوية المنازعات، وأنّ هياكل وعمليات الحوار الاجتماعي الناجح تملك الامكانات لحسم القضايا الاقتصادية والاجتماعية الهامة، وتشجيع الحكم الرشيد والنهوض بالسلام والاستقرار الاجتماعي والصناعي فضلا عن دعم التقدم الاقتصادي، ويعتبر الحوار الاجتماعي عاملا بالغ الأهمية للترابط بين الناشطين والفاعلين في المجتمع، وفي الأوقات الاقتصادية الصعبة قد يتدهور الترابط الاجتماعي نتيجة المنافسة الشديدة بين العمّال، وقد يكون من مصلحة هياكل الحوار الاجتماعي الثلاثية الكلاسيكية اشتراك أو استشارة منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فضلا عن ناشطي المجتمع المدني الآخرين الذين يمثلون السكان المتضررين في مجال العمل مثل النساء، والعمّال والمهاجرين والجماعات الذين لا تشملهم مظلة الحماية الاجتماعية، والأشخاص الذين ليس لديهم أعمال لائقة ويمكن للتعاون الأفضل بين منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مثل التعاضديات والمنظمات الأخرى القائمة على العضوية مثل نقابات العمّال أو منظمات أصحاب العمل أن يسهم في تعزيز المزايا المتبادلة.

فالحوار الاجتماعي يؤدي دورا مهما في تحقيق توافق الآراء بشأن استراتيجية إنمائية شاملة اجتماعيا، ترمي إلى زيادة الوظائف اللائقة والارتقاء بالاقتصاد غير المنظم، وينبغي أن يقوم تصميم وتنفيذ استراتيجيات ملائمة للعمالة في مجال الحد من الفقر على شراكة اجتماعية ثلاثية قوية، ويمكن أن يساعد الحوار الاجتماعي في ضمان التزام الشركاء الاجتماعيين بسياسات وأطر مؤسسية معينة، وفي تحقيق زيادات الأجور المتصلة بالتخفيضات الضريبية على الدخل الموجهة إلى ذوي الدخل المنخفض والمتوسط[2].

المطلب الثاني: الجمعيات سبيل المشاركة المجتمعية

يشكل موضوع المشاركة لبنة أساسية من أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والغاية من المشاركة تكمن في مساهمة تطوير الإنتاج للاكتفاء الذاتي للمجتمع دون تحقيق الربح من قبل السكان وإعطائهم الأولوية في صنع القرار الاقتصادي الاجتماعي، إلاّ أنّ طبيعة المشاركة تطرح مجموعة من الأسئلة من ضمنها، هل المشاركة هي المشاورة؟ هل هي توافق على استراتيجية معينة؟ فكل واحد من المصطلحات الواردة في الصيغ التساؤلية له

[1]- منظمة العمل الدولية، 2013، **دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي**، الطبعة الأولى، المركز الدولي للتدريب، ايطاليا، ص87.

[2]- منظمة العمل الدولية، الاجتماع الاقليمي الحادي عشر، أديس أبابا، **مرجع سابق**، ص62.

سياق معرفي وتاريخي، فالمشاركة ترتكز على المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين في صنع القرار ليتمكنوا من المساهمة بفعالية في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تؤثر في حياتهم، فالمشاركة لا تقتصر على الموظفين فقط، وإنّما شملت كل الفئات التي تمثل أهم مصادر المشاركة نظرا لارتفاع درجة الوعي داخلهم ومشاركتهم التي تكون مؤطرة في الجمعيات.

1. المشاركة المجتمعية، المفهوم، والأبعاد:

إنّ المشاركة تعترضها مجموعة من العراقيل التي تحد من فاعليتها وتتمثل في الفقر والحرمان والأمية والإقصاء والاستبعاد وغياب القراءة، أمّا أوجه الفروق بين المشاركة والمشاورة، فهذه الأخيرة تقوم على الإصغاء أو تسجيل الملاحظات في سجل للبحث فيها ودراستها في إطار اجتماعي، أمّا التوافق السياسي فيقوم على التمثيلية التي تحل محل المواطن لتوجيه مسار القرار السياسي، فالمشاركة تتشكل من تركيبة التجمعات التشاركية تطرح بالضرورة مسألة فائدتها الفردية والجماعية على الصعيد الجماعي لتحسين التدبير وتحويل العلاقة الاجتماعية وتوسيع الديمقراطية.

أ. مفهوم المشاركة المجتمعية:

-على الصعيد الفردي: المشاركة ترتكز على مصطلح المواطنة، هذا المصطلح ذو الحدود الغامضة ينطبق على واجب – وجود (مشاركة-تصويت...)، غالبا ما يطلب من الشرائح المهيمن عليها أكثر من أعضاء المجتمع الآخرين، فالأنماط الجديدة للتدخل السياسي ترتكز بدرجة أقل على تكليف جماعي منها على تعاقد فردي، هكذا فالدخل الأدنى للإدماج المقدم في مقابل تصرف اجتماعي مندمج يقابل التعويض النقدي للمواطنة كواجب وجود، فيمكن تفسير المشاركة بكونها عملية تنجح في إتخاذ القرار من السكان المحليين والفئات الاجتماعية المنضوين تحت لواء الجمعيات قصد تنشيط المجتمع المحلي والتأثير فيه، لتنفيذ المشروعات التنموية حسب احتياجاتهم لتحسين ظروف عيشهم من حيث الدخل وتنمية القدرات الذاتية عبر الحوار والتشارك في المصلحة، وقيامهم في ذات السياق بالرقابة.

مفهوم المشاركة هو مفهوم محوري في العملية التنموية، ولابد من مشاركة كافة الأفراد بغض النظر عن مستواهم الاجتماعي مشاركة فعّالة في هيكل القوة السياسية لتفعيل مفهوم التنمية، فالمشاركة بذلك لا غنى عنها للتنمية التي هي شرط مسبق وضروري للمشاركة، فالأولوية لكليهما، ويمكن للنّاس من خلال المشاركة والنشاط المنظم أن يؤثروا في أداء بيئة عملهم المباشرة في الاقتصاد ككل، وأن يجدوا أساليب لإدارة التغيير وإنكار دور المبادرة والتعاون يحرم الاقتصاد من عامل رئيسي من عوامل الإنتاج[1].

[1]- غازي محمود ديب الزغبي،2010، **البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن،1889-2003**، سلسلة إصدارات منتدى الشمال للفكر والثقافة ومركز القرار المسؤول للتنمية، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ص25.

ب. مبادئ المشاركة المجتمعية: تتأسس المشاركة على المبادئ التي يمكن رسمها في الشكل الموالي:

الشكل رقم6: يوضح مبادئ المشاركة المجتمعية

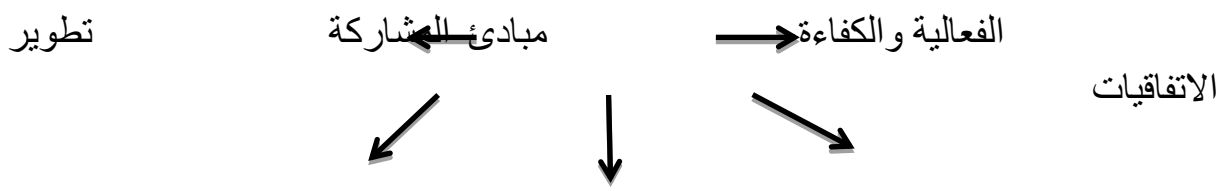

المصدر: من إعداد الطالبة بتصرف

لن تتأتى مبادئ المشاركة إلاّ بتفاعلها مع الحكامة الجيدة باعتبارها من أسسها، لكونها ترسم أدوار المشاركة والتشارك في صنع القرار، بمعنى انخراط القوة الحية في تدبير الاقتصاد وتأهيله، تنشأ الشراكات كعلاقات تعاونية بين النّاس والجماعات الذين يتفقون فيما بينهم على مشاركة المسؤولية في تحقيق هدف محدد، ويمكن أن تأخذ أشكالا كثيرة وتضم فيما بينهم مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة وهي جد مهمة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي ينبغي أن يكون بمقدوره الاعتماد على سلسلة من الموارد والخيرات من أجل تنميته.

وطالما أنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قائم في جانب كبير منه على نشاط الجمعيات التنموية والروابط المهنية ومؤسسات التضامن والتساند المختلفة، فإنّ منظماته وخاصة الجمعيات تعتمد على مقوم أساسي ألا وهو المشاركة أي التضحية، وحركة هذه المنظمات في ظل مناخ الديمقراطية، الذي يوفر للمواطنين الشعور بالانتماء إلى هذا الوطن، ولهذا تعتبر المشاركة استراتيجية أساسية وترجمة حقيقية للممارسة الديمقراطية في المجتمع، وخاصة المشاركة في اتخاذ القرارات، وإن كانت المشاركة حقا للمجتمع فهي في نفس الوقت وسيلة تربوية يكتب من خلالها القيادات المجتمعية العديد من المهارات والخيرات وتعمق لديهم الشعور بالانتماء، كما أنّها تحدد نمط الضبط الاجتماعي في المجتمع[1].

إنّ المشاركة تختلف درجتها اختلافا شاسعا من مشروع أو منظمة إلى أخرى، حتى بين المنظمات التي تشترك في نفس الوضع القانوني، ومن ثم فإنّ بعض منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني سوف تكون أكثر ديمقراطية من غيرها ويمكن أن تكون أشكال المشاركة متنوعة ومختلفة، عندما يشارك أصحاب مصلحة إضافيون مثل الأعضاء المستفيدون والمنتفعون أو نتيجة لخصائص بعض القطاعات التي تعمل فيها منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتمارس أنشطتها فيها خاصة فيما يتعلق بالكفاية، السرعة

[1]- غازي محمود ديب الزغبي، **مرجع سابق**، ص26.

أو صورة المنتفع أو العميل، وبروح المشاركة الطوعية والمساعدة الذاتية والاعتماد على الذات، ومن خلال المنظمات والمشروعات يسعى إلى تحقيق توازن اقتصادي ناجح، وإنّ الأعضاء والمنتفعون والمستفيدون من منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني(الجمعيات) أمامهم فرصة إمّا أن يكونوا ملّاكا للمنظمة أو المشاركة بفاعلية في عملية صنع القرار، ومن خلال منح الأعضاء أو المنتفعين أو المستفيدين القدرة على المشاركة في القرارات على نحو متكافئ.

كما تضمن المشاركة إمكانية الرقابة وفرض العقوبات والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ منها، فالقرارات التي تتخذ تتماشى مع الأهداف المتفق عليها في الأصل وكذلك مع روح المنظمة، ويميز الطابع التشاركي لعملية صنع القرار منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن المشروعات الخاصة التي تهدف للربح أو المشروعات التي تفرض عليها عقوبات من جانب السوق أو بالتصويت، وفي التحليل النهائي فإنّ هذه الآليات والاجراءات العاجلة الفاعلة تضمن ثقة العضو أو المستفيد في منظمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وفي قياداته سواء كانوا منتخبين أو لا[1].

2. تعزيز التعاون بين الشركاء الاجتماعيين:

لاشك أنّ قيام المشاركة أو الجهود المنظمة في إطار عمل منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالتصدي لمشكلات المجتمع عن طريق مؤسسات المجتمع المدني القائمة على الجهد التطوعي، وخاصة منها الجمعيات التنموية والاجتماعية من شأنه أن يقاسم الدولة أعباء الإنفاق الاجتماعي وأن يكرس ذهنية المشاركة والتساند التي تعتبر أهم أسس التنمية التضامنية، فعملية التنظيم النقابي قد تتطلب العمل بالتعاون الوثيق مع المؤسسات التي توفر خدمات الدعم على هذا المستوى من قبيل المنظمات الدينية ومجموعات المساعدة الذاتية، والجهود المحلية المبذولة على مستوى القطاعين العام والخاص لمساعدة العاطلين عن العمل عن طريق التدريب والأعمال المولدة للدخل، ويمكن أيضا لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمّال أن تتعاون مع المجموعات ذات الوجهات الاجتماعية الأخرى، والتي تعمل في إطار مجموعة من الأهداف أضيق نطاقا، وتشمل هذه المجموعات جمعيات نسائية، جمعيات بيئية، جمعيات الحقوق المدنية أو المصالح المحلية والساعين إلى حماية أقليات عرفية معينة، وفي أحيان كثيرة يؤدي التعاون بين منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمّال إلى قوة دفع للحركات الإصلاحية ويمكن للتحالفات بين منظمات الأعمال ومنظمات أصحاب العمل، ومنظمات المجتمع المحلي أن يتيح للأطراف تعلم التجارب من بعضها البعض وتوسيع نطاق التخطيط المتاح من أجل التنظيم[2].

[1]- منظمة العمل الدولية، دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي، **مرجع سابق**، ص07.

[2]- فتحي الجراي، 2008، **الاقتصاد التضامني، المكاسب والرهانات**، أشغال الندوة الدولية ، المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج، تونس، ص54.

ويعتبر تعزيز الشراكة الاجتماعية عاملا مهما في تطوير دور الجمعيات في مجال الإدارة على الصعيدين الوطني والدولي ودواعي المشاركة أو الانضمام إلى جماعات المشاركة تختلف نتيجة لتنوع دوافع الانتمائية، ولقد تم تجميع آراء العلماء بالنسبة لدوافع الانضمام إلى الجماعات بصفة عامة في ستة نظريات أهمها[1]:

- **نظرية التبادل:** على أساس أنّ ما يحكم الانتمائية الاختيارية للمشاركة هو توقع الحصول على عائد مجز يفوق ما يضحي به الفرد من جهد أو وقت أو مال نتيجة المشاركة.
- **نظرية التفاعل:** وتفسر هذه النظرية دواعي الانتمائية إلى جماعة المشاركة في عمليات التنمية إلى رغبة الدخول في علاقات مع آخرين لإشباع الحاجات النفسية والاجتماعية.
- **نظرية البيئة:** بحيث يكون الدافع وراء الانتمائية للمشاركة تجميع الجهود المشتركة لتحقيق الاستغلال الأمثل لموارد البيئة المحيطة.
- **نظرية القوة الاجتماعية:** يكون الهدف من ورائها الاسهام بالعمل التطوعي والمشاركة والحصول على قوة اجتماعية يمكن استخدامها في تحقيق الأهداف الشخصية.
- **نظرية المعيارية:** تعتبر عملية المشاركة وفقا لهذه النظرية بمثابة عملية حيوية يقوم بها الفرد وفقا لإطار الضبط الاجتماعي في المجتمع.
- **نظرية القيم:** تلعب عملية التنشئة الاجتماعية دورا كبيرا في جعل المشاركة قيمة أساسية تؤكد لدى الفرد أهمية الدخول في أشكال تنظيمية والمشاركة فيها.

ولهذا يبدو أنّ عبارة المشاركة تعتبر مفهوما محوريا يتم تبادله من عدة زوايا منها:

-المشاركة من الوجهة التحليلية كوسيلة للاختيار بين البدائل والأهداف.

-توجد علاقة طردية بين التعليم والمشاركة، بينما هناك علاقة عكسية بين المكانة الاجتماعية للفرد والمشاركة.

-الطبقة الاجتماعية للفرد تؤثر في طريقته للتنظيم، فالطبقات الدنيا لها معدّل كبير في التعبير عن المشاكل أكثر من الاستعداد للمعاونة أو التنظيم، بينما الطبقة الوسطى والعليا تظهر معدلا كبيرا في كليهما.

إنّ مؤسسات المجتمع المدني خاصة الجمعيات منها تؤطر سلوكات الأفراد وتبلور توجهاتهم وقيمهم وتعززها، والمشاركة الفاعلة في المواطنة وتوفير شروط تعزيز الإنتماء والولاء وبناء الحصانة وتفعيل الأصالة الثقافية ووقاية المجتمع من الآفات والأوبئة، وصولا إلى

[1]- سميرة كامل محمد علي، 2006، **التنمية البشرية وإدارة المنظمات غير الحكومية**، مشروع إعداد كوادر للعمل بالمنظمات غير الحكومية، مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، ص31.

تأمين بيئة اجتماعية معافاة سلوكيا وأخلاقيا، وكذلك تفعيل نظم المساندة على صعيد الأسرة والحي والبيئة المحلية وتوفير الاحتياجات الأساسية في الصحة والتعليم وضمان الحقوق الأساسية في التعبير والقرار والاختيار وإدارة الذات وضمان الحق في الأمن والأمان[1].

يعد إشراك الجمعيات في أي عملية تنموية ضرورية لأنّ الجمعيات تعبر عن آراء السكان المحليين ولأنّها أكثر التصاقا بهم وبهمومهم، حيث تغيب كل أشكال التأطير من طرف مختلف المؤسسات الرسمية، ولأنّ التجربة أكدّت أنّ الجمعيات تشارك بنشاط وديناميكية في تنمية الخبرات المحلية وتحرير المواطنين عبر إنجاز مشاريع توفر فرصا للشغل وتعزز البنيات التحتية الأساسية وتسهم في الحد من تفاقم الأمية وفي الإدماج الفعلي لكل الفئات المقصية من عملية التنمية رغم ضعف الإمكانات، ولأنّ إشراك الجمعيات التي تمتلك خبرات مؤكدة ومؤهلات لا يمكن بأي حال إنكارها يقدم العديد من الفوائد منها[2]:

-جعل السكان يشاركون في تنمية الموارد البشرية وتحسين النتائج المنتظرة من المشاريع التنموية.

-الاستفادة من قدرة الجمعيات على تدعيم مشاركة السكان في الحياة المحلية العامة وتشجيع شكل جديد من العلاقة بين السكان وممثليهم وتدعيم الحق في إبداء الرأي حول المشاريع واقتراحها وتنفيذها.

-تسهيل عملية تحديد انشغالات السكان وتشخيص حاجاتهم الأساسية وتهيئة المشاريع.

-الدعم والثقة التي تتمتع بها الجمعيات المحلية على المستويين الدولي والوطني والجهوي.

كما أنّ هناك شروط لابد من توفرها في الجمعيات كي تضطلع بالدور المتوخي منها في عملية المشاركة منها:

-ضرورة الاستمرار في نهج أسلوب الالتصاق بهموم السكان.

-التوفر على دراسات تتعلق بالتنمية المحلية وتطلعات المواطنين وإمكانيات مشاركتهم في تدبير الشأن المحلي.

-فهم طبيعة الوضع الذي يعيشه السكان وطبيعة حاجاتهم.

إنّ الجمعية في زمن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المنظم والمؤسس، لم تعد مجرد فضاء تعاوني تقليدي وإنّما أصبحت مؤسسة تشاركية بإمكانها المساهمة في الحركة الاقتصادية وتقديم خدمات جوارية وتسهيل العمليات التجارية العادلة ومساعدة الشباب على الاندماج المهني والاجتماعي، كما أنّ بإمكان كثير من الجمعيات اليوم أن تعتمد على مواردها الذاتية

[1]- مصطفى حجازي، 2001، **علم النفس والعولمة**، ط1، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ص63.
[2]- عبد المجيد هلال، 2010، **ديناميكية البيئة والمجتمع، الإمكانات والإكراهات**، أطروحة لنيل الدكتوراه، ص374.

لا فقط في تسيير نفسها وإنّما أيضا في تمويل مشروعات تنموية محلية أو إسناد قروض صغرى للعائلات ذات الدخل المحدود، أو صغار الحرفيين ويتعاظم الآن دور الجمعيات في تحمل العبء الأكبر بالنسبة لعملية التنمية في المجتمع وأصبح المجتمع العالمي يتخذ من مدى فاعلية دور المنظمات غير الحكومية كأحد المعايير الأساسية التي يقاس عليها مدى تقدم المجتمع وضمان توفر حياة مستقبلية أفضل[1].

وسواء كانت الجمعيات رسمية أو غير رسمية، فهي تلبي حاجة المجتمعات لتنظيم إغاثة اجتماعية من خلال تقاسم مجموعة متنوعة من المخاطر كالرعاية الصحية، الأدوية، المرض(الحوادث)، الدعم المادي لأسر المتوفين، وتقدم الجمعيات المنفعة المتبادلة خدماتها من مشاركة المخاطر وحشد للموارد[2].

هذا وتلعب الجمعيات دورا كبيرا في تكريس عولمة أخرى لها علاقة بكرامة الإنسان والشعوب عن طريق النضال من أجل حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية باعتبارها مكرسة ومؤكدة للهوية، وصمّام أمان يحمي الشعب من التنكر لهويته، فيتمسك بها ويناهض الوافد الذي يتعارض معها.

كما تلعب أيضا دورا رياديا في نشأة المجتمع المدني، حيث أنّ البعض يطلق عليها تسمية جمعيات النفع العام، وهي أكثر أشكال المجتمع المدني انتشارا، حيث أنّها تعني تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية وحماية أموال الجماعة والدفاع عن حقوقهم وحرياتهم.

المطلب الثالث: المقاولات الاجتماعية ودورها الحيوي في تدعيم الجانب الاجتماعي للنمو الاقتصادي

يبرز الاهتمام المتزايد بالمقاولة الاجتماعية لأنّها تستمد الاعتراف بها بصفتها واقعا قديما وأنّ تطورها يحقق بالتوازي مع تطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، هذا النموذج الصاعد من التنظيم الاقتصادي يأتي للتوفيق بين المنطق الاقتصادي وبين المنفعة الاجتماعية، وذلك في سياق تبحث فيه السلطة العمومية والفاعلون الاقتصاديون عن حلول مبتكرة ومستدامة من الناحية الاقتصادية وتبيّن مجموعة تجارب صندوق النقد الدولي أنّ نجاح هذه المبادرات ترتبط بالمصداقية وبالعلاقات مع الفاعلين والشركاء الرئيسيين(المنظمات العمومية، المؤسسات، منظمات متعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية) وتوضح نفس مجموعة التجارب أنّه بإمكان المقاولة الاجتماعية أن تكون بمثابة أفضل مختبر للتجريب والتجديد الذي يمكن من تحقيق ما يلي[3]:

---

[1]- ميمونة مناصرية، 2012/2011، **هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة من منظور أساتذة بسكرة**، اطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص249.

[2]- منظمة العمل الدولية، **دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي**، الطبعة الأولى، مرجع سابق، ص56.

[3]- تقرير اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التكوين والتشغيل والسياسات القطاعية على الموقع الإلكتروني: http:// www.abhatoo.net.ma تاريخ الإطلاع 2019/01/28.

- تشجيع الابتكارات الاجتماعية الجيّدة ذات الآثار المؤكدة.
- دعم المقاربات المبتكرة التي تمكن من الاستخدام الناجح للموارد.
- تعزيز القدرة على التكيف على الصعيد المحلي بالتركيز على الاستثمار في آليات محلية للحلول المتمركزة.

1. **المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة:** يمكن للمقاولات الصغيرة أو بالأحرى المؤسسات الصغيرة أن تساهم بشكل فعّال في تدعيم الجانب الاقتصادي والاجتماعي من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج المحلي، الاستهلاك، العمالة، الإدخار والاستثمار، إضافة إلى مساهمتها في تحقيق عدالة التنمية الاجتماعية والاقليمية، وتحقيق التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكبيرة الحجم وتنويع وتوسيع هيكل الإنتاج، كما تتمثل أهميتها في قدرتها على التكيف في المناطق النائية، الأمر الذي يمّكنها من الحد من ظاهرة البطالة والهجرة من الريف إلى المدينة عن طريق تثبيت السكان في أماكن إقامتهم الأصلية ومكافحتها للفقر من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين[1].

إنّ الهيئات المقاولاتية لدعم إنشاء مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجب أن تحظى بالكثير من الاهتمام لتفعيل دورها في ترقية ديناميكية إنشاء المشاريع وذلك من خلال[2]:

- التركيز على جانب الإعلام كأول عناصر المرافقة، بهدف توجيه التنمية إلى القطاعات الأكثر أهمية.
- وضع اتفاقيات مع مختلف الجامعات ومراكز التكوين المهني بهدف تفعيل وسائل الإعلام.
- العمل على تكوين أعوان هيئات المرافقة في مختلف مراحل المؤسسات الصغيرة.
- العمل على تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع مختلف المؤسسات المتدخلة في إنشاء المؤسسات والتنسيق والتكامل لتسهيل عملية إنشاء المؤسسات.
- توجيه المشاريع الجديدة المنشأة في مختلف الفروع حسب خصوصية ومؤهلات كل منطقة.
- توسيع المعارض الدورية الداخلية والخارجية للمساهمة في تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة، وكذا إنشاء شركات أو وكالات متخصصة في التسويق لمساندة المؤسسات الصغيرة كقنوات لتوزيع وتصدير منتجات هذه المؤسسات وتشجيع التعاقد من الباطن بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة.

[1]- مفيد عبد اللاوي، ناجية صالحي،19/18 أفريل 2012، **دور مؤسسات الصناعات التقليدية والحرف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حالة الجزائر**، الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، ص05.

[2]- محمد قوجيل، محمد حافظ بوغابة، 19/18 أفريل 2011، **مداخلة بعنوان المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة، تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري**، الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة ، الجزائر.

- تفعيل دور حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات في دعم المؤسسات الصغيرة وتوسيعها.
- العمل على تقليص مدة دراسة وتمويل المشروع من خلال تقليص الإجراءات الإدارية مع البنوك.
- إعادة النظر في نسبة القرض الممنوح دون فائدة، وفي معدلات الفائدة الممنوحة من طرف البنوك والعمل على منح القروض دون فوائد.

أ. **مساهمة المؤسسات الصغيرة في الجانب الاقتصادي:** إنّ للمؤسسات الصغيرة أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة الصناعات التقليدية والحرف التي تمثل النسيج الاقتصادي للدول وهو ما سنحاول إبرازه في كل ممّا يلي[1]:

- **مساهمة المؤسسات الصغيرة في تعبئة المدخرات:** تقوم المقاولات الصغيرة باستقطاب فوائد الأموال والمدخرات الصغيرة كون تكاليف إنشاء هذه المؤسسات لا تحتاج لرؤوس أموال ضخمة من جهة وانخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة أخرى.

تساهم المقاولات الصغيرة باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية في التصدير مباشرة، وذلك بإنتاج السلع التي تتجه للتصدير وتنويع هيكل الصادرات عن طريق دعم وتشجيع هذه المؤسسات وتوفير المساعدات الفنية والتنظيمية لها ومدها بالمعلومات عن احتياجات الأسواق الخارجية.

- **مساهمة المؤسسات الصغيرة في تحقيق التكامل الصناعي:** تلعب المؤسسات الصغيرة دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة، حيث تمدها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجميع فيها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات فهي تعتبر كمؤسسات مغذية للمؤسسات الكبيرة، وعندما يكون الطلب محدودا على إحدى المنتجات يصبح من الضروري وجود المؤسسات الصغيرة محدودة الحجم بجوار الصناعات من أجل تنويع الهيكل الصناعي، حيث أنّ إقامة تجمعات تضم المؤسسات الصغيرة تؤدي إلى التكامل الأفقي والرأسي سواء في المجالات الفنية أو الإنتاجية أو التسويقية.
- **مساهمة المؤسسات الصغيرة في تطوير التكنولوجيا وتنمية المواهب والإبداعات:** تحقق المؤسسات الصغيرة عددا من الابتكارات والإبداعات وذلك بترسيخ الخبرات الفنية من خلال الممارسة الطويلة للعاملين بها ويؤدي الإبداع إلى إتقان كفاءة الاختراع ويساهم بذلك في التقدم التكنولوجي، حيث تساعد على مد السوق بالكوادر الغنية التي تشكل رأس المال البشري.

[1]- يوسف بودلة، عبد الحق بن تفات، 2013، **دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها**، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، ص06.

ب. مساهمة المؤسسات الصغيرة في الجانب الاجتماعي:

إلى جانب الأهمية والدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة في إحداث نمو اقتصادي مستقل، لا يقف عند هذا الحد، لكن الهدف من المؤسسات الصغيرة هو تحقيق النمو الاقتصادي المدمج، حيث تنتشر هذه المؤسسات في أرجاء البلاد هذا ما يمّكنها من التأثير في سلوك الأفراد وتفكيرهم وعاداتهم واستغلال الوقت الضائع الذي ينجم عنه آفات اجتماعية سيئة ومنه تتضح أهمية المؤسسات الصغيرة اجتماعيا من خلال ما يلي[1]:

- **تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد:** تعد هذه المؤسسات إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد، لأنّها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغيرة للاستثمار فيها، ومن ثمّ فإنّها تعد من الوسائل التي ترفع مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساهم في إعداد المواطنين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي من الحرفيين.
- **التخفيف من المشكلات الاجتماعية:** ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة، وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا وبذلك توجد علاقات للتعامل، ممّا يزيد الإحساس بأهمية التآزر والتآخي بصرف النظر عن الدين واللون والجنس، فالمؤسسات الصغيرة أقدر على احتواء مشكلات المجتمع وما يترتب عليهم من آفات اجتماعية عن طريق منحهم مناصب عمل قادرة توّمن لهم الاستقرار النفسي والمادي.
- **إشباع رغبات واحتياجات الأفراد:** إنّ المؤسسات الصغيرة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن ذاتهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات، فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي وتحقيق القوة والسلطة.
- **تكوين نسق قيمي متكامل في أداء الأعمال:** تعمل المؤسسات الصغيرة على خلق قيم اجتماعية لدى الأفراد وأهمها الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل وذلك في الحرف التي يتوارثها الأجيال، حيث يبدأ الفرد في اكتساب القيم التي تلقى إليه منذ مراحل الطفولة وحتى تمارس في داخل إطار الأسرة الواحدة، الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة التي تعمل في النسق الواحد والمؤسسات الصغيرة خاصة الحرفية أو التقليدية والبيئية يمكن أن تدعم هذا النسق الأسري المتكامل، ويمكن أن تحقق ذلك على مستوى الأقاليم المختلفة حيث تنتشر هذه المؤسسات، فيتكون بذلك النسق الاجتماعي المتكامل في أداء الأعمال الصغيرة على مستوى المجتمع كله.

[1]- مفيد عبد اللاوي، ناجية صالحي، **مرجع سابق**، ص10-11.

2. القرض المصغر ومقاولات القروض الصغرى:

القرض المصغر أو التمويل المصغر هو آلية تعطي غالبا أربعة مفاهيم رئيسية وهي[1]:

-في أبسط معانيه، يشير هذا القرض إلى إنشاء تمويل محدد "القروض الصغيرة" للأشخاص الذين يستطيعون القيام بأنشطة مدرة للدخل، ولكن ليس لديهم رغبة في اللجوء إلى البنوك.

-يهدف إلى توسيع نطاق الخدمات المصرفية للسكان المستبعدين من القطاع المصرفي، ويقدم لهم فرصة الحصول على حساب بنكي لإيداع مدخراتهم وتقديم الدعم لعمليات الائتمان، وهذا يوجد في الغالب في البلدان النامية.

-التمويل المصغر يسهم في دفع عجلة التنمية في البلدان النامية عن طريق توجيه الأموال إلى القرى والأحياء.

-قد يكون لمؤسسات القرض المصغر في بعض الأحيان دور في توفير الخدمات الأخرى غير المصرفية.

لقد أوصت مختلف المؤتمرات الدولية بضرورة إشراك الإنسان في مسلسل التنمية، عبر عدة أوجه ومن بينها إنشاء المنظمات غير الحكومية وجعلها شريكا أساسيا سواء في اتخاذ القرار واختيار مداخل التنمية في مختلف أبعادها أو التزامها بالمشاركة الفعلية بالانخراط المباشر في البحث عن الحلول الممكنة للتنمية البشرية على وجه الخصوص، وتعد مقاولات القروض الصغرى أحد الفاعلين في تمويل المشاريع الصغيرة وخلق فرص التشغيل بالعالمين الحضري والريفي، هذا ما يفسر الدور الايجابي الذي أضحت تقوم به هذه المؤسسات في المسارات المختلفة لمسلسل التنمية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، حيث تهدف إلى الارتقاء بالكائن البشري أو الطموح الإنساني إلى مدارج متقدمة، أي عبر الاهتمام بتنمية الإنسان وجعله محور التنمية برمتها، الإنسان كإنسان في منأى عن أي سلوك يسعى إلى الإنقاص من قيمته الاعتبارية وجدواه المعيارية، ومن بين الأهداف المسطرة لهذه القروض نذكر[2]:

- **على المستوى الاقتصادي:** تحاول هذه المقاولات عبر قروضها إدماج ومساعدة الأشخاص الضعفاء من الناحية الاقتصادية على تطوير نشاط إنتاجي أو خدماتي ومحاربة الإقصاء الاجتماعي والفقر وتنويع مداخيل التنمية ومحاربة الهشاشة وإنعاش المقاولات والمهن الصغرى.

---

[1]- محمد قوجيل، محمد حافظ بوغابة، مداخلة بعنوان المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة، تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري، **مرجع سابق**.

[2]- عرفات الصالحي، **مسح تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للمشاريع الصغيرة للفئات الأكثر فقرا، حالة اليمن، صندوق الرعاية الاجتماعية**، بوابة التمويل الأصغر CGAP على الموقع: http:// www.microfinancegateway.org.2011 تاريخ الإطلاع: 2019/04/20.

- **على المستوى الاجتماعي:** إنّ التوظيف الجيد للقروض يؤدي لا محالة إلى الرقي الاجتماعي، بحيث ينعكس ذلك على مستوى الدخل والاستهلاك والإحساس بالاندماج في المجتمع وتغيير الأحكام لدى الفئة المستهدفة عن وسطها، إذ تتحول من عالة إلى قوة اقتصادية في مجتمعنا.

3. دور المقاولات الاجتماعية في الجانب الاقتصادي:

إنّ الدور الذي تلعبه المقاولات الاجتماعية في اقتصاد الدول سواء المتقدمة أو النامية يتزايد حجمه بشكل كبير فهي تعتبر المصدر التقليدي لنمو الاقتصاد المحلي وتبرز أهمية هذه المؤسسات من الناحية الوظيفية نظرا لما يلي[1]:

أ. **إجمالي الناتج الوطني:** تؤثر هذه المؤسسة على الناتج الإجمالي في ثلاث اتجاهات هي

- تعمل على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط ممّا يزيد من الدخل الوطني.
- تحقق ارتفاعا في معدلاّت الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام كما أنّها تمثل مناخا مناسبا للتجديد والابتكار ممّا يرفع من إنتاجية العامل باستمرار.
- تساهم في التخفيف من الإسراف والضياع على المستوى الوطني وذلك من ناحيتين: الأولى أنّ هذه المؤسسات تستفيد من الوفرات الاقتصادية الخارجية للمشروعات الكبيرة إضافة إلى أنّها تحقق وفرات اقتصادية خارجية للمنشآت الكبيرة في الوقت ذاته، والثانية أنّها تعمل على زيادة سرعة دورة المبيعات ممّا يقلل من تكاليف التخزين والتسويق بما يساعد على توصيل السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه بشموله العديد من المنتجات البديلة أو المكملة.

ب. **الإدخار:** تعتبر المقاولات الاجتماعية بنموذجيها الصغير والمصغر وحدات إنتاجية ومراكز استثمار، تعمل على تعبئة المدخرّات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني، كذلك تمتص هذه المؤسسات فوائض الأموال العاطلة والمدخرات لدى صغار المدخرين بتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها وتنميتها والمشاركة في أرباحها أي أنّ هذه المنشآت تعد قناة إضافية لجذب المدّخرات للمساهمة في تمويل الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني، بما يؤدي إلى زيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية ويخفض من درجة الاعتماد على الاقتراض سواء من الداخل أو الخارج.

[1]- أسامة زين العابدين، ماي 2004، **منشآت الأعمال الصغيرة هل هي السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة بسوريا**، أبحاث ودراسات رقم 147، على الموقع : http:// www.iqtisadiya.com/categories.asp? Category=studies تاريخ الإطلاع: 2019/04/25.

ج. **الاستثمار:** تتميز هذه المؤسسات بارتفاع معدّل دوران رأس المال بما يجعل هذه المؤسسات نواة للمشروعات الكبيرة خاصة في مجال الصناعة، ممّا يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد الوطني، وهذا يضمن ارتفاع معدّلات النمو الاقتصادي من خلال عمل مضاعف الاستثمار والعمل.

د. **الاستهلاك:** من المعروف أنّ العاملين في مثل هذه المؤسسات يحصلون على أجور منخفضة مقارنة بالأجور التي يحصل عليها العاملون بالمؤسسات الكبيرة، وحيث أنّ الميل الحدّي للاستهلاك يكون مرتفعا عند أصحاب الدخول المنخفضة(الميل الحدي للاستهلاك هو مقدار الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي الناجمة عن زيادة الدخل النقدي بمقدار وحدة نقدية واحدة)، فإنّه يترتب على هذا الوضع زيادة حجم الطلب الكلي في المجتمع، ويترتب عليه توسع دورة الإنفاق والإنتاج والاستثمار وبالتالي توسع في دورة النشاط الاقتصادي في المجتمع ورفع معدّل النمو كمحصلة نهائية.

ه. **الصادرات:** أثبتت هذه المؤسسات قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، بل إنّها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات لبعض الدول خاصة المتقدمة ويمكن للصناعات الصغيرة أن تساهم بفاعلية في تنمية الصادرات للعديد من المنتجات وذلك من خلال العمل على تطوير الصناعات الصغيرة الحديثة التي تمد السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية لتصبح صناعات تصدير وذلك بتقديم التوجهات للمؤسسات الصناعية الصغيرة فيما يتصل بوسائل الإنتاج مع توفير المساعدة الفنية والإدارة الاقتصادية اللازمة، وهذا إن تم دعم وتقديم المساعدة من أجل ترقية هذه المؤسسات، كما يمكن تعديل برامج الإنتاج بمؤسسات الصناعات الحرفية والمنزلية بما يتماشى مع احتياجات الأسواق الخارجية ورغبات وأذواق المستهلك للمنتجات اليدوية التقليدية[1].

و. **استغلال الموارد المحلية:** من خصائص المقاولات الاجتماعية أنّها تستخدم الموارد المحلية، ممّا يجعلها تساهم في خلق الروابط بينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة والنقل...إلخ، كما أنّها تساعد على تصنيع بعض مخلّفات الصناعات الكبرى خاصة أنّ البديل لهذه المؤسسات الكبيرة تركها دون استغلال بسبب ارتفاع كلفتها بالنسبة للمؤسسة الكبيرة في حين أنّه من الأحسن توجيه هذه الأموال نحو استثمارات إنتاجية، إنّ هذه الخاصية للصناعة الصغيرة والمصغرة يمكنها من المساهمة في التخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري بتوفير سلع تحل محل السلع المستوردة، وفي المقابل يمكن أن تتجه نحو التصدير إذا تم استغلالها بأفضل الطرق لتكون قادرة على المنافسة.

[1]- أسامة زين العابدين، **مرجع سابق**.

4. دور المقاولات الاجتماعية في الجانب الاجتماعي:

إنّ المتتبعين للمقاولات الاجتماعية يجد أنّها الوسيلة التنموية الفعّالة في الوقت الراهن من خلال ما تحققه من أهداف اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية، وذلك للميزة الأساسية المتمثلة في تحقيق معدّلات تشغيلية للشباب خاصة، وهو ما جعل الكثير من الباحثين والدول تبحث عن أساليب تنمية هذا النوع من المؤسسات وزيادة نسبة نجاحها واستمرارها ما يجعلها أكثر مشاركة في التنمية الاقتصادية ذات الأبعاد الاجتماعية.

أ. دور المقاولة الاجتماعية في تقليص البطالة والحد من الفقر:

إنّ الدور الأساسي للمقاولة الاجتماعية هو الحد من البطالة، حيث أنّها تساهم بشكل كبير في القضاء على البطالة، حيث أجمع الكثير من الاقتصاديين على عدم قدرة المؤسسات الكبيرة على توفير فرص العمل الكافية لامتصاص البطالة ،كما أثبتت الأبحاث العلمية أنّ تكلفة خلق فرص عمل في المقاولات الاجتماعية خاصة المشاريع الصغيرة أو المصغرة تقل بمعدّل ثلاث مرّات عن متوسط تكلفتها في المشاريع الكبيرة، ومن هنا ظهرت أهمية المؤسسة المصغرة إلى جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآليات جديدة للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي.

إنّ للمقاولات الاجتماعية بمختلف أشكالها القدرة على استيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة بمستوياتها المختلفة، ومن ثم مساهمتها في التخفيف من حدة البطالة باعتبار أنّ المصدر الحقيقي لتكوين القدرات التنافسية واستمرارها هو المورد البشري الفعّال، وعلى هذا الأساس يتجلى لنا الاهتمام الراهن بها من قبل الحكومات والأفراد، ومن هنا يمكن أن نلخص أدوارها في تعزيز الشغل والحد من البطالة من خلال ما يلي[1]:

- مصدر منتج يعتمد على تكثيف العمالة عكس المؤسسات الكبيرة التي تتطلب استثمارات كبيرة وأنماط تكنولوجيا كثيفة رأس المال ومهارات فنية متطورة لا تتوفر في البلدان النامية.
- تنمية المواهب والابتكارات وإرساء قواعد التنمية الصناعية إذ تشير الدراسات المتخصصة في هذا المجال إلى أنّ عدد الاختراعات في المؤسسات الصغيرة يزيد عن ضعف ما تحقق في المؤسسة الكبيرة.
- إتاحة الفرص لجميع شرائح المجتمع، إذ لا تتطلب المهارات الفنية كما أنّها تقدم فرصا للموظفين والعاملين عديمي الخبرة، بالإضافة إلى توزعها في جميع المناطق بفضل مرونتها في الانتشار، بحيث لا يكون التركيز على المناطق العمرانية الكبرى وإهمال المناطق الأخرى، بما يؤدي إلى تحقيق تنمية متوازنة جغرافيا.

[1]- فتحي السيد عبده، أبو سيد أحمد، 2005، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسات شباب الجامعة، مصر، ص74.

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية عن طريق استحداث أنشطة اقتصادية وإنتاجية جديدة.
- مصدر فعّال لتعبئة وجذب رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات وبالتالي تعمل على تنمية السلوك الادخاري لدى الأفراد وغيرها من مصادر التمويل الذاتي.

ب. تحقيق التوازن الاقليمي والاجتماعي: المقاولات الاجتماعية تقيم توازنا اقتصاديا واجتماعيا أكثر وضوحا وذلك بسبب قدرتها العالية على الانتشار الجغرافي (خصائص المؤسسة المصغرة) على عكس المؤسسات الكبيرة وبالتالي التقليل من تمركز الصناعة، ومن جهة أخرى وجودها في المناطق النائية يساهم في تلبية طلبات المستهلكين من ذوي الدخل المنخفض من السلع والخدمات البسيطة ومنخفضة التكلفة ما يعطي مرونة أكثر واستقرارا في النشاط الاقتصادي، وذلك بإعادة توزيع الدخول سواء من الناحية الوظيفية (نسبة الأجور إلى الأرباح) أو من الجانب الإقليمي[1].

لقد أكدّ الكثير من الاقتصاديين أنّ المؤسسة المصغرة الحديثة تعد أكثر ملائمة لتلك الدول التي تعاني من ندرة رأس المال (تتطلب القليل من البنية الأساسية)، حيث بتدعيم وتنمية الصناعات المصغرة والصغيرة يمكن أن تحقق تنمية محلية إقليمية من خلال تدعيم اللامركزية في تحقيق النمو الصناعي.

[1]- فتحي السيد عبده، أبو سيد أحمد، **مرجع سابق**، ص75.

المبحث الثالث: الآليات المجتمعية لتحقيق النمو الاقتصادي المدمج والرفاهية الاجتماعية

تركز وظائف السياسة الاجتماعية على تلبية الاحتياجات الإنسانية والقيم المشتركة التي أهملت بسبب ضعف قدرات المؤسسات المختصة من خلال إرساء التنمية السياسية(القضايا السياسية والدستورية) والتنمية الاقتصادية (محاربة الفقر وعدم المساواة) والتعليم(المعرفة والمهارات) وإدراج الحقوق والمفاهيم والتنظيمات الاجتماعية في الأطر التشريعية وأطر السياسات العامة في غالبية المجتمعات، نظم الضمان الاجتماعي، شبكات الأمان، اعتماد الحد الأدنى للأجور والاعتراف بدور نقابات العمّال والمجتمع المدني كشركاء في الدفاع عن الحقوق وازدياد مشاركة المرأة وانخراطها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

المطلب الأول: السياسات الاجتماعية كمدخل لتحقيق الرفاهية الاجتماعية

تقوم الحكومة الحديثة على أساس عقد اجتماعي بين المواطنين والدولة، يتم فيه الاتفاق على الحقوق والواجبات المقبولة لدى الجميع لتعزيز المصالح المشتركة، حيث يقوم المواطنون بتقديم دعمهم للحكومة من خلال الضرائب وبذل الجهود لصالح بلدهم وتحصل الحكومات على الشرعية عن طريق حماية حقوق الشعب من خلال السياسات العامة التي تضمن مصالح الجميع، ويتركز دور الدولة الاجتماعي على ما يعرف بالسياسات الاجتماعية.

أولا الرفاه الاجتماعي: قبل التطرق لمفهوم السياسة الاجتماعية وكل ما تعلق بها سنعرج أولا على مفهوم الرفاهية الاجتماعية، ونعني بها في هذا السياق الحالة التي يتوفر فيها للإنسان الصحة الجيدة وظروف العمل والعيش الطيب ولبلوغ هذه الحالة لابد للدولة حسب مستوياتها الوطنية والمحلية إلى ابتغاء السبل والنهوض بالأجهزة التي تعنى بالصحة والتعليم والأمن الاجتماعي إلى غير ذلك، وتستهدف الدولة في ذلك كله بلوغ أهداف ينظر إليها ويتفق على أنّها تحقق صالح المجتمع من ناحية وعلاج أمراضه ومشكلاته من ناحية أخرى[1].

لا يتوقف الرفاه حسب ستيغليتز على توفر موارد اقتصادية وحسب كالدخل مثلا، بل يتوقف كذلك على الخصائص غير الاقتصادية لحياة الأشخاص، أي ما يقومون به وما يستطيعون القيام به وتقسيمهم لحياتهم وبيئتهم الطبيعية، وتتوقف استدامة مستويات الرفاه على قدرتنا على نقل الرصيد الرأسمالي الأساسي لحياتنا (الرأسمال الطبيعي والمادي والإنساني والاجتماعي) للأجيال القادمة، وبذلك يكون مهما التمييز بين تقسيم الرفاه الحالي وتقسيم استدامته أي قدرته على الاستمرار عبر الزمن.

وبخصوص الرفاه الاجتماعي اختلفت وجهات النظر حول تحديد وضبط المفهوم حسب طبيعته ونمط البيئة التي تختلف من مكان لآخر، لذلك اشتمل الرفاه الاجتماعي على عدة جوانب منها:

[1]- Jean Dean, **what is social policy ?** : http:// www.policy.co.uk/sohot introductions/ seamples/.sample.pdf 28/02/2019

1. **نمط المعيشة:** يقر المعهد الدولي لحقوق الإنسان بحق كل فرد في مستوى معيشي مناسب لنفسه ولعائلته، بما في ذلك (الغذاء المناسب والملبس والمسكن) فيما يعرف بالحاجات الأساسية التي لا تملك تعريفا وحيدا ينطبق على كل البلدان وفي كل الأوقات، فهو مفهوم ديناميكي ونسبي ترتبط نوعيته بالزمان والمكان، كما أنّ الحاجات الفردية هي شيء مستقل عن الحاجات الاجتماعية، وتشمل إشباع الحاجات الأساسية على ثلاث مهمات توفير السلع والخدمات المطلوبة بكميات كافية والحفاظ على أنماط التنمية القابلة للاستمرار بيئيا وكفالة التوزيع العادل للمزايا أو الفوائد التي تترتب عليها متغيرات في أنماط الاستهلاك بعيدا عن الأنماط المغالية في الإسراف وفي اتجاه الأنماط الأساسية علينا ألاّ نساوي بين ذلك وبين المستوى المعيشي المنخفض أو الحياة البسيطة الخالية من أي ترف، والحاجات الأساسية بكل أنواعها منصوص عليها بوصفها حقوقا أساسية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على أنّ إشباع هذه الحاجات لا يقبل التحقق إلاّ من خلال مشاركة الأفراد والمجتمعات المعنية، بطريقة تساعد على تجديد وحفظ وتحسين البيئة تحسينا فعّالا وتنمية الموارد، فضلا عن كفالة أفضل تفاعل ممكن من مصادر التمويل والتزويد الأخرى خارج المجتمع[1].

كذلك له الحق في تحسين أحواله المعيشية وتتضمن العناصر الأساسية لرأس المال البشري الكافي ما يلي[2]:

- التغذية الأساسية.
- نظام صحي يمكن النّاس من أن يحيوا حياة مديدة وصحية.
- معرفة القراءة والكتابة ومهارات يمكن تسويقها من أجل الحصول على وظائف مناسبة.
- مهارات تقنية ومهارات تنظيم المشاريع الخاصة من أجل الأخذ بالتكنولوجيات والدراية الفنية العلمية التي تستخدم أقل ممّا يجب وذلك تعزيزا للمعارف الجديدة.

وتتضمن الخدمات الضرورية في مجال البنية التحتية ما يلي:

- مياه شرب مأمونة وصرف صحي أساسي.
- بيئة طبيعية مصونة وتدار إدارة مستدامة.
- الطاقة بما في ذلك الكهرباء والوقود وغيرها.
- طرق معبدة وخدمات نقل مأمونة يمكن الاعتماد عليها.

[1]- برنامج الأمم المتحدة للبيئة،1990، ترجمة عبد السلام رضوان، **حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي، الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص13-14.

[2]- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي الاجتماعي، اللجنة الإحصائية، ديسمبر 2010، الدورة الثانية والأربعون، **تقرير فرنسا بشأن قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي**، مذكرة الأمين العام، ص02.

- تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة.

وتتضمن الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية ما يلي:

- التحرر من العنف وخاصة فيما يتعلق بالمرأة.
- منح الصوت السياسي لكل مواطن، غالبا من خلال منظمات المجتمع المدني.
- المساواة في إمكانية الحصول على الخدمات العامة.

وتتكون أنماط مستوى المعيشة من مستويات مختلفة، حدد أدناها بالاحتياجات الأساسية مرورا بمستوى العيش الكريم بالإضافة للدليل القياسي للأصول البشرية الذي يقاس بمؤشرات تتصل بحالة الصحة والتغذية وحالة التعليم وتستخدم كذلك مؤشرات ذات معاملات ترجيح متساوية في حسابه منها[1]:

- النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من نقص التغذية.
- معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.
- النسبة الإجمالية للتسجيل في المدارس الثانوية.
- معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار.

2. نوعية وجودة الحياة: هناك من ينظر إلى الرفاه الاجتماعي من جانب نوعية الحياة، وقد يكون مصدر هذا الاهتمام القناعة بأنّ نوعية الحياة ليست بالضرورة ناجمة أو متماشية مع التقدم الاقتصادي أو التقني، ونوعية الحياة تعبير ذاتي عن رفاه الفرد أو شعوره به، وقد يعتبر جملة من الرغبات التي عندما تؤخذ معا تجعل الفرد سعيدا أو راض عن حياته، لكن من النادر جدا أن يصل الإنسان إلى رضا كامل عن حياته أو إشباع كامل لرغباته، لذلك فإنّ مفهوم الحياة لا يختلف فقط من شخص لآخر بل من زمن لآخر ومن مكان لآخر.

ويرتبط الموقف بنوعية الحياة في الأساس بالعوامل الذاتية المتعلقة بالفرد، حيث أنّ نوعية الحياة ترتبط بصورة وثيقة بمفهومين آخرين أساسيين وهما الرفاه walfare والتنعم well being كذلك يرتبط مفهوم نوعية الحياة بمفاهيم أخرى مثل التنمية development والتقدم progress والتحسن betterment وإشباع الحاجات satisfaction needs كما أنّ الشعور بنوعية وجودة الحياة يمثل أمرا نسبيا لأنه يرتبط ببعض العوامل الذاتية مثل المفهوم الايجابي للذات والرضا عن الحياة وعن العمل، والحالة الاجتماعية والسعادة التي يشعر بها الفرد، كما يرتبط ببعض العوامل الموضوعية مثل الإمكانيات المادية المتاحة والدخل، ونظافة البيئة والحالة الصحية والحالة السكنية والوظيفية ومستوى التعليم وغير ذلك من العوامل التي تؤثر في الفرد، وهذه العوامل الذاتية والموضوعية تجعل أمر تقدير درجة نوعية الحياة لدى الفرد أمرا ضروريا لأنّ الفرد الذي يتفاعل مع أفراد مجتمعه، يحاول دائما أن يحقق مستوى معيشي أفضل والحصول على خدمات أجود أو يحافظ على حياة أو مستوى معيشي لا يقل عن مستوى

[1]- محمد عدنان وديع، يناير 2002، **قياس التنمية ومؤشراتها**، جسر التنمية، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

الحياة التي كان يعيشها في الماضي لكن على الرغم من ذلك يتداخل مفهوم جودة الحياة والمفاهيم ذات الصلة.

كما أنّ جودة الحياة ترتبط بمستوى المعيشة مثل الدخل والاستهلاك والخدمات الاجتماعية المتاحة، كما ترتبط بنمط الحياة التي يعيشها الفرد وترتبط جودة الحياة كذلك في أي مجتمع بالعديد من المؤشرات الموضوعية مثل نظافة البيئة وسهولة المواصلات وتوافر السلع وزيادة الدخل وتوافر فرص التعليم والعمل، وتوافر الخدمات الصحية المناسبة وحرية التعبير وحرية الاعتقاد وتوافر أماكن الترفيه والاستجمام والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص لدى كل المواطنين، كما تتجلى جودة الحياة أيضا بالعديد من المؤشرات الذاتية للأفراد في المجتمع، مثل السعادة والرضا عن الذات وعن الآخرين والعلاقات الاجتماعية الايجابية والوعي بمشاعر الآخرين، وضبط الانفعالات والضبط الداخلي للسلوك والمسؤولية الشخصية والمسؤولية الاجتماعية والمشاركة في الأعمال التعاونية والولاء والانتماء للأسرة والمدينة والوطن والتوافق الشخصي والاجتماعي والصحي والأسري والمهني والتفاؤل[1].

ويشمل مفهوم نوعية الحياة كذلك مفهوم العيش الكريم الذي يتحقق من خلال الاستجابة لمختلف الاحتياجات الإنسانية التي يعتبر بعضها أساسية، وكذا عبر إمكانية متابعة الأهداف الخاصة والانفتاح والشعور بالرضا على حياته وتتوزع أبعاده حسب المجموعات الثلاثة التالية[2]:

- الحياة المادية: السكن والدخل و...
- المجالات الاجتماعية: الحياة العائلية والمحيط المجتمعي والذي يشمل الحياة الثقافية والروحية والترفيهية.

ثانيا السياسات الاجتماعية: يمكننا الانطلاق من أنّ السياسات الاجتماعية هي جهد تضامني من الدولة مع مواطنيها يحاول تقليص الفوارق فيما بينهم وتوفير سبل حياة كريمة وتحقيق الرفاهية لهم[3].

1. **مفهوم السياسات الاجتماعية:** يمكننا الانطلاق من أنّ السياسات الاجتماعية هي السياسات التي تتصدى للمشكلات الاجتماعية وفي نفس الوقت تتقدم بالتنمية المجتمعية نحو تحقيق أهدافها أي تحسين أحوال النّاس ونوعية حياتهم[4].

[1]- ناهد صالح،1990، **مؤشرات جودة الحياة، نظرة عامة على المفهوم والمدخل**، العدد28، المجلة الاجتماعية القومية، ص85-105.

[2]- الأمم المتحدة، تقرير فرنسا بشأن قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، **مرجع سابق**، ص06.

[3]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، 2008، **السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة**، التقرير الثاني، نيويورك، ص10.

[4]- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2005، **نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية**، الأمم المتحدة، نيويورك، ص02.

وتعرف كذلك بأنّها السياسة التي تهيأ وتوجه بمقتضياتها وعلى نحو مباشر سبل الرفاهية في المجتمع[1].

وينبغي لنا أولا أن نستخلص هذا التعريف العام للسياسة الاجتماعية من بين تعريفاتها العديدة التي يطرحها الفكر الاجتماعي والتي تتباين فيها مدلولات المفاهيم الأساسية نتيجة لاختلاف وجهات النظر بين المدارس التي ينتمي إليها المنظرون الاجتماعيون من الناحية العقائدية ولاختلاف مناهج الباحثين في علم الاجتماع[2].

غالبا ما يتم تعريفها على أنّها السياسة التي تهتم بدراسة الأنظمة الاجتماعية الضرورية للإنسان كتوفير الرفاهية وتنميتها ويفضل الأوروبيون إضافة مدة الرفاهية والعيش الكريم، لأنّ الرفاهية في رأيهم هي الطريقة التي يكون عليها النّاس وتتوفر عن طريق الخدمات الضرورية نظم الرعاية الاجتماعية والتربية، توفير الشغل والأجور العادلة، لكن يجب البحث عن طريق تنظيم وتوفير هذه الأمور واستدامتها من طرف الحكومات والهيئات الرسمية والمؤسسات والجماعات الاجتماعية وعبر الأحياء والعائلات، وعليه فإنّ فهم هذه الأمور يقودنا إلى استيعاب معنى السياسات الاجتماعية[3].

وتعرف السياسة الاجتماعية أيضا بأنّها نهج ثابت وشامل تنتهجه الدولة، يتطلب التزاما أخلاقيا ويعمل ضمن أطر نظامية ومؤسسية على التدقيق في آثار أي سياسة عامة على الإنصاف الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين الجنسين[4].

في أوائل القرن الحادي والعشرين ظهر إجماع على أنّ السياسة الاجتماعية هي جزء من الوظيفة الأولية للدولة، وتستطيع هذه السياسات الاجتماعية إذا كانت مصممة ومنفذة بشكل جيد توفير قوة للبلدان ورعاية الوظيفة والتنمية والقضاء على الاستبعاد الاجتماعي والتغلب على الصراع وهي تشكل جزءا أساسيا لأي استراتيجية إنمائية وطنية بهدف تحقيق النمو والعدالة الاجتماعية.

إنّ فحصنا للسياسات العامة التي تقوم بها الحكومات يقودنا لأن نضع في الاعتبار أمورا ثلاثة[5]:

- لا ينبغي أن نفسر السياسات التي تعرف على أنّها اجتماعية كما لو كانت توضع وتنفذ ولا همّ لها إلاّ تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

---

[1]- علي سعد اسماعيل، 2007، **مبادئ علم السياسة، دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص42.

[2]- نجيب عيسى،2006، **ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص135-136.

[3]- Jean Dean, what is social policy ?, op cit.

[4]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، 2008، **مرجع سابق**، ص11.

[5]- إزابيل أورتيو، 2007، السياسة الاجتماعية، **تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة**، ص08.

- علينا أن نعرف السياسات الأخرى التي لا تعرّف على أنّها سياسات اجتماعية يمكن أن تسهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، أنّها ما لا يقل في أهميته عمّا تسهم به السياسات الاجتماعية وربما تجاوزها في ذلك.
- ينبغي لنا أن ننظر إلى السياسة العامة على أنّها كل تتداخل فيه السياسات الاجتماعية مع غيرها من السياسات العامة الأخرى.

من المفاهيم الخاطئة الشائعة حول السياسة الاجتماعية[1]:

- الاعتقاد بأنّه لابد من المفاضلة بين النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.
- الاعتقاد بأنّ السياسة الاجتماعية تقتصر على قطاعات معينة كالصحة والرعاية ...وغيرها.
- أنّه يستحسن حصر تطبيق السياسة الاجتماعية في وزارات الشؤون الاجتماعية والصحة والتربية...وغيرها.
- الاعتقاد بأنّ السياسة الاجتماعية هي مرادف للحد من الفقر.

تجدر الإشارة إلى محاولة تحديد نطاق السياسة الاجتماعية عن طريق التعرف على ما تتميز به من دون غيرها من ضروب السياسات الأخرى، يجعلنا نتفق منذ الوهلة الأولى على أنّ السياسة الاجتماعية تشمل المجالات التالية (الأمن الاجتماعي، الخدمات الاجتماعية، الصحة، الإسكان والتعليم).

نستطيع القول أنّ هناك سياسة أمن اجتماعي أو سياسة خدمات اجتماعية أو سياسة صحية أو سياسة إسكانية أو سياسة تعليمية، ومن ثم نقف على حقيقة أولية مؤداها أنّ السياسة الاجتماعية على إطلاقها تتشكل من مجموعة السياسات النوعية من حيث أسبقية أيها على الأخرى، مدى إسهامها في تحقيق الرفاهية الاجتماعية[2].

2. **دوافع ظهور السياسات الاجتماعية:** إنّ لظهور السياسات الاجتماعية عدة تفسيرات تتمثل في الآتي[3]

- تفسير يرى أنّ للعوامل السوسيو- اقتصادية الكبرى دورا في تشكيل تطور السياسة الاجتماعية، فمشكلات النمو الاقتصادي الناتجة عن التصنيع أدّت إلى ظهور دولة الرفاه.
- العوامل السياسية لها دور أساسي في ظهور السياسة الاجتماعية، وهكذا فمستويات التعليم والدخل والتحضر أكثر أهمية في تفسير أنماط الإنفاق لدى مختلف الحكومات من الخصائص السياسية للدولة في تلك المجتمعات ذاتها، وتعتبر التغيرات السوسيو- اقتصادية نقطة البداية فحسب، أمّا العوامل السياسية فلها دور لا ينكر بعد ذلك، فهناك اختلافات بين الدول المتقدمة في سياساتها الاجتماعية ومجالاتها وبناءها لا يمكن

[1]- علي سعد اسماعيل، **مرجع سابق**، ص282.
[2]- علي سعد اسماعيل، **مرجع سابق**، ص282.
[3] -Hill Marschall, 1890,**understanding social policy**, oxford,basil blackwel,p02.

تفسيرها بما هو اقتصادي، كما تتجه بعض الدراسات المعاصرة إلى الأخذ بأنّ السياسات الاجتماعية لا تنبعث من دوافع إنسانية تحدوها محاولة تحقيق الرفاهية المجتمعية عونا للإنسان ومقابلة حاجته وإنّما تطرح النظم الحاكمة سياساتها الاجتماعية تجنبا للقلاقل والاضطرابات التي قد تثار في المجتمعات ويتفاقم خطرها على النظام السياسي، وتوحي الدلائل التاريخية بأنّ النظم الحاكمة إنّما تعمل على الأخذ بتدابير تقديم العون الاجتماعي أو التوسع فيها في الأوقات التي تثار فيها الاضطرابات الاجتماعية نتيجة لتفشي البطالة على سبيل المثال ثم تتراجع هذه النظم عمّا تأخذ به من تدابير أو تعمل على تقليصها عندما يعود الاستقرار السياسي إلى ما كان عليه، ومن الواضح أنّ هذا الرأي يتناقض مع الافتراض الشائع الذي مؤداه أنّ السياسات الاجتماعية وما يرتبط بها من تقديم العون الاجتماعي أصبحت تنطوي على حس متزايد بالمسؤولية الاجتماعية تعمق نظرتها وتوسع نطاق كرمها.

3. **أهداف السياسات الاجتماعية:** إنّ التنمية تستلزم القيام بتنمية اقتصادية مترافقة مع نشاط سياسي، حيث ينبغي على الدولة القيام بمبادرات لتحسين العلاقات السياسية بينها وبين المواطنين وبين الأطراف المختلفة وتحقيق التوازن بين القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة، وأن يكون الهدف من المبادرات إحداث تغييرات سياسية فائقة الأهمية كتعزيز الديمقراطية وتشجيع الاستثمار والنشاط الاقتصادي، لكن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يحمل تحديا كبيرا إزاء السياسات الاجتماعية، لأنّ تمويل التنمية الاجتماعية متناقض مع متطلبات السوق وبالتالي فإنّ تجاوز هذا التناقض لا يمكن أن يتحقق إلاّ ببذل جهود إنمائية اقتصادية واجتماعية وسياسية بصورة متواصلة، وهذا التجاوز لا يمكن أن يتحقق إلاّ برفع الإنتاجية وتحسين الأداء الاقتصادي من جهة وتطبيق سياسات عادلة في مجال الضريبة وتعميق الخدمات الاجتماعية والعمل على استدامتها وترشيدها من جهة أخرى[1].

ومن بين أهداف السياسة الاجتماعية نذكر[2]:

- بناء مجتمعات لجميع المواطنين.
- تلبية احتياجات الفقراء والضعفاء وضمان حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية التي تحسن صحتهم وتحقق رفاهيتهم وتعزز بالتالي قدرتهم على المساهمة في المجتمع.
- ضمان تكافؤ الفرص والمساواة في المشاركة في المجتمع والاقتصاد.
- تمكين الأنظمة والآليات المؤسسية المعنية من إزالة المخاطر التي تعوق تحقيق الاحتواء والمشاركة.

[1]- جلال العظم، 1997، **ماهي العولمة؟**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ص122.

[2]- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2008، **السياسة الاجتماعية المتكاملة، من المفهوم إلى الممارسة**، التقرير الثاني.

وتؤمن السياسات الاجتماعية كجزء لا يتجزأ من السياسات العامة مجموعة من الأدوات لتنظم وتكمل مؤسسات السوق والهياكل الاجتماعية بتأمين إعادة التوزيع والحماية والتماسك والعدالة الاجتماعية، تكمل وتعزز السياسات الاجتماعية التنمية الاقتصادية عن طريق تحسين رأس المال البشري والتوظيف المنتج.

وتكمن مخاطر السياسة الاجتماعية في أنّ وضع السياسات غالبا ما يتم عن طريق مجموعات ونخبة ذات نفوذ، ممّا يجعل سياسات الحكومات متحيزة وغير مسؤولة اتجاه المواطنين، حيث يمكن أن تكون السياسات الحكومية غير الفعّالة الشرارة لانهيار الدولة، فالأدوات الأساسية للسياسات الاجتماعية قد لا تنجح في تمكين المجموعات المحرومة، فينتفض الفقراء للتعبير عن همومهم بينما لا تضمن الحكومات دائما وصول الخدمات إلى كل فرد، فالسياسة الاجتماعية يجب أن تكون سياسة شاملة للجميع، لأنّ عدم التمييز والتساوي في المعاملة من أهم عوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي ويستلزم ذلك تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، لأنّ هذه الخدمات هي أساس للنمو الاقتصادي على المدى الطويل إذ تؤدي إلى تكوين قوى عاملة تتمتع بالصحة الجيدة وبالتحصيل العلمي العالي[1].

4. **بناء السياسات الاجتماعية وكيفية عملها:** تتمثل السياسات الاجتماعية في أطر مرجعية ومبادئ توجيهية تتبناها الحكومة لبناء العلاقة بين الدولة والمواطن، وتعني وجود عقد اجتماعي يحدد حقوق وواجبات كل طرف كما ذكرنا سابقا وعليه فإنّ السياسات الاجتماعية ترسخ المبادئ التي يجب على الدولة ومواطنيها الالتزام بها مثل حقوق الإنسان والتسامح وعدم التفرقة والمساواة والديمقراطية.

والهدف الأساسي للسياسة الاجتماعية هو كبح الفقر والإقصاء الاجتماعي وخفض التوترات الاجتماعية وتحسين أوضاع المواطنين، حيث توجه هذه السياسة الحكومات في صياغة برامج الأمان الاجتماعي وسياسات التعليم والخدمات الصحية والعمالة، ومن المسائل التي تبحثها هذه السياسات التوزيع العادل للفوائد، بالإضافة إلى القضايا الاجتماعية الهامة كالتعبير عن انتشار الفقر والتفاوت الشديد في توزيع الدخل واستمرار ارتفاع معدّلات البطالة والعمالة الناقصة وارتفاع كلفة المعيشة قياسا بالدخل بالنسبة إلى غالبية السكان وتدهور الأحوال المعيشية[2].

من خلال ما سبق، يتضح أنّ عمل ووظائف السياسة الاجتماعية ترتكز على تلبية الاحتياجات الإنسانية والقيم المشتركة من خلال إرساء التنمية السياسية (القضايا السياسية والدستورية) والتنمية الاقتصادية (محاربة الفقر وعدم المساواة) والتعليم والمعرفة والمهارات وإدراج الحقوق والمفاهيم والتصنيفات الاجتماعية في الأطر التشريعية وأطر السياسات العامة في غالبية المجتمعات، نظم الضمان الاجتماعي، شبكات الأمان، اعتماد

[1]- ايزابيل أورتيز، السياسة الاجتماعية، **مرجع سابق**، ص53.
[2]- الإسكوا، 2005، **نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية**، إطار وتحليل مقارن، نيويورك، ص02.

الحد الأدنى للأجور والاعتراف بدور نقابات العمّال والمجتمع المدني كشركاء في الدفاع عن الحقوق، وازدياد مشاركة المرأة وانخراطها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

أمّا تمويل السياسات الاجتماعية فتتنوع مصادر التمويل ومن أهمها[1]:

- دعم من الميزانية العامة، وهو أكثر طرق التمويل شيوعا ويتم عادة من خلال ايرادات الضريبة العامة.
- التبرعات الخيرية، غالبا ما يكون التمويل الناتج عن التبرعات متقطعا وبالتالي لا يسمح باستدامة البرامج الاجتماعية ويسمح مثل هذا التمويل بسد الثغرات بشكل مؤقت فقط.

تتحدد السياسة الاجتماعية وتتجلى في الأبعاد الثلاثة التالية:

- **الحماية الاجتماعية؛**
- **الاستثمار في البشر؛**
- **دعم التنمية الاجتماعية.**

أ. **الحماية الاجتماعية:** من المتعارف عليه أنّ الحماية الاجتماعية دائما ما تكون في صلب السياسة الاجتماعية وتشمل الحماية الاجتماعية التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية، بالإضافة إلى عنصر أساسي هو عنصر الرعاية الاجتماعية والتضامن داخل الأسرة، فالتأمين الاجتماعي هو أداة للتخفيف من المخاطر المرتبطة بدورة الحياة، وهو يعتمد على المساهمات الاجتماعية ويغطي مخاطر المرض والبطالة والتقدم في السن والإصابات، أمّا المساعدة الاجتماعية فتشكل أداة للتخفيف من حدة الفقر، وهي ممولة في معظم الحالات من الميزانية العامة وتشمل المساعدات المقدمة للمحتاجين أو الإعانات[2].

ب. **الاستثمار في البشر:** تتناول السياسة الاجتماعية بمعناها الأشمل السياسات المتعلقة بالصحة والتعليم وسوق العمل، وهذا الجزء هو الذي يمثل مفهوم الاستثمار في البشر، وهو عنصر أساسي من عناصر المهمة الاقتصادية للسياسة الاجتماعية[3].

ج. **التنمية الاجتماعية:** بعد فشل المقاربات الاقتصادية البحتة للتنمية، بدأت جوانب أخرى للتنمية تثير اهتمام الباحثين، هذا الخلل جعل المهتمين يعيدون النظر في تحديد معنى التنمية إدراكا منهم أنّ عملية التنمية ليست مقتصرة على الجانب الاقتصادي، لأنّ هناك جوانب أخرى لها أهميتها في تحقيق نجاح التنمية الشاملة، ومن هنا برزت

[1]- الهادي عبده أبوه، الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية، **مرجع سابق**، ص87.
[2]- الاسكوا، 2009، **السياسة الاجتماعية والحماية الاجتماعية، التحديات في منطقة الاسكوا**، المجلد رقم 02، العدد 08، ص02.
[3]- الاسكوا، السياسة الاجتماعية والحماية الاجتماعية، **مرجع سابق**، ص03.

التنمية الاجتماعية التي سنحاول في هذا الجزء التركيز عليها من خلال المفهوم، الأهداف، القواعد[1]...

- **مفهوم التنمية الاجتماعية:**

التنمية الاجتماعية حسب المختصين في العلوم الإنسانية والاجتماعية هي تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع ويشمل ذلك الإشباع البيولوجي والنفسي والاجتماعي، بينما تعرف لدى المختصين في العلوم السياسية والاقتصادية على أنّها الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة، لا ينبغي أن ينزل عنه، باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة[2].

وتعرف أيضا على أنّها عملية توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان، وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص[3].

بصفة عامة التنمية الاجتماعية تعني العملية الهادفة إلى إحداث تغييرات هيكلية ليتحقق بموجبها لأغلبية أفراد المجتمع مستوى مرتفع من الحياة الكريمة التي تزول في ظلها بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة في توجيه مسار وطنه ومستقبله[4].

- **أهداف التنمية الاجتماعية:** حدد مؤتمر وزارة الشؤون الاجتماعية في إفريقيا في أفريل 1967 أهداف التنمية الاجتماعية فيما يلي[5]:

- محو الأمية وتعميم وتحسين التعليم، والتدريب المهني والعام على جميع المستويات وتوفير التسهيلات التعليمية والثقافية لجميع قطاعات السكان؛
- ضمان حق كل فرد في العمل والقضاء على البطالة ورفع مستويات العمالة في كل من المناطق الريفية والحضرية مع توفير الظروف العادلة الملائمة للعمل؛
- النهوض بمستويات الصحة وتوسيع نطاق الخدمات الصحية الملائمة لتلبية حاجات السكان بأكملهم؛
- القضاء على الجوع ورفع مستويات التغذية؛
- النهوض بالظروف السكنية وخدمات المجتمع وخاصة بين الفئات ذات الدخل المنخفض؛
- القضاء على الظروف التي تؤدي إلى الجريمة وانحراف الأحداث؛

[1] - علي عبد القادر، أكتوبر 2008، **التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي**، العدد76، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص05.
[2] - جمال حلاوة، علي صالح، 2009، **مدخل إلى علم التنمية**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر، الأردن، ص145.
[3] - طلعت مصطفى السروجي وآخرون، 2001، **التنمية الاجتماعية**، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، مصر، ص39.
[4] - عبد الباسط محمد حسن، 1982، **التنمية الاجتماعية**، الطبعة الرابعة، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ص96.
[5] - عبد الباسط محمد حسن، **نفس المرجع السابق**، ص97.

- تشجيع التوسع في ميدان التصنيع مع اتخاذ التدابير اللازمة لما يترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية؛
- القضاء على العقبات الاجتماعية التي تعوق التنمية الاقتصادية؛
- مساعدة الأفراد والجماعات على مواجهة حاجاتهم وطموحاتهم المتغيرة، حتى يتمكنوا من تأدية دورهم الحتمي في النضال من أجل التنمية.

وتعتمد التنمية الاجتماعية على مجموعة من الحقائق في تحقيق الأهداف المنشودة للمجتمع، تتمثل فيما يلي[1]:

- أنّ الإنسان هو هدف التنمية وهو بؤرة التركيز في كل عملياتها.
- احترام كرامة الفرد والايمان بقدرته على تحقيق مستوى معين أفضل.
- محور التنمية هو شخصية الإنسان وذاته وشخصية المجتمع من جميع النواحي، فالتنمية عملية متكاملة.
- الاعتماد على النفس كوسيلة للتعبير عن إيمان الفرد بنفسه وبالمجتمع الذي يعيش فيه.
- التنمية الاجتماعية عمل إنساني ينسجم وطبيعة الإنسان كمخلوق اجتماعي سياسي يسعى دائما إلى البقاء والاستمرار مستعينا في ذلك بما يتمتع به من صفات اجتماعية.
- إنّ أهداف ومبادئ التنمية تنبع أساسا من مبادئ وأهداف الأديان السماوية من حيث احترام كرامة الإنسان والالتزام بكل ما يفيد التكامل الاقتصادي.
- تؤمن التنمية الاجتماعية بأنّ المجتمع بناء وكيان اجتماعي يتكون من عناصر وأجزاء ونظم متماسكة ومترابطة وأنّ أي إخلال في أي جزء منه يؤثر في الأجزاء الأخرى وكذلك أي تغيير في أي جزء منه يعود على الأجزاء الأخرى بالأثر القوي والتطور.

- **قواعد التنمية الاجتماعية:**

ترتكز التنمية الاجتماعية على مجموعة هامة من القواعد الأساسية في تكاملها، تساهم في الوصول للأهداف المنشودة للتنمية الاجتماعية نوضحها فيما يلي[2]:

- **مشاركة أفراد المجتمع في برنامج التنمية الاجتماعية:** إنّ من أهم العقبات التي تحول بين تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المنشودة بالقدر المطلوب وخاصة في المجتمعات النامية هي ضعف عملية المشاركة في برامج التنمية ولذلك يجب العمل دوما على تدعيم المشاركة.
- **التكامل الاجتماعي والتنسيق بين برامج التنمية:** بمعنى ضرورة الاهتمام بمواجهة احتياجات المجتمع وعلاج مشكلاته من خلال خطة متكاملة لجميع البرامج الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما يؤكد مدى التساند والتكامل بين النظم الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

[1]- جمال حلاوة، علي صالح، **مرجع سابق**، ص148.
[2]- الهادي عبدو أبوه، **مرجع سابق**، ص81/80.

- **الوصول إلى نتائج ملموسة لها أثر على تنمية المجتمع:** إنّ الوصول إلى نتائج سريعة وملموسة من برامج التنمية تحقق ثقة أفراد المجتمع، فالثقة في برامج التنمية الاجتماعية مطلب ضروري وجوهري لنجاحها، باعتبار أنّها عملية إنسانية لا غنى عنها.
- **الاعتماد على الموارد المحلية:** ترتكز برامج التنمية الاجتماعية على استثمار الموارد المحلية المتاحة في المجتمع بكل أنواعها، سواء المادي منها والبشري ممّا يقلل من تكلفة البرامج.

- **علاقة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالتنمية الاجتماعية:**

تظهر علاقة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالتنمية الاجتماعية من خلال بعض الآليات ومن أهمها نذكر: السياسة الاجتماعية للدولة ومنظمات المجتمع المدني، وما يقوم به المواطنون العاديون سواء كانوا فرادى أو جماعات، ومع أنّ هذه الآليات منفصلة عن بعضها إلاّ أنّها تؤثر على بعضها البعض تأثيرا كبيرا وتتيح فرصا تمكن من تخفيف اللامساواة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وفيما يلي نركز على أهم هذه الآليات المتمثلة في السياسات الاجتماعية والمجتمع المدني[1].

- **المجتمع المدني:**

نتيجة لاتساع هوة عدم الإنصاف وغياب تكافؤ الفرص والحاجة لتعبئة جهود إضافية لتقوية فرص التنمية، ظهر القطاع الثالث الذي أطلق عليه "المجتمع المدني" كمكمل لأدوار القطاعين العام والخاص في سبيل الحد من عدم المساواة ودعم تكافؤ الفرص في العالم اليوم وهو مساعد على تحقيق المشاركة المجتمعية.

- **مفهوم المجتمع المدني:** لقي مصطلح المجتمع المدني رواجا أكاديميا معتبرا في العقود الأخيرة ومرّ بعملية تشكل وتطور تاريخية في بيئة نشأته الغربية، وأصبح يقدم على أساس أنّه مرجعية اجتماعية خارج الدولة وهو يلعب دورا تشاركيا وتكميليا مع مختلف التشكيلات المجتمعية الأخرى.

ومن هنا يمكن تعريف المجتمع المدني على أنّه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية حاجات المجتمعات المحلية وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة وبعيدا عن تأثير شركات القطاع الخاص[2].

وقد تبنى البنك الدولي تعريفا للمجتمع المدني أعده عدد من المراكز البحثية الرائدة، والمصطلح حسب هذا التعريف يشير إلى مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير

[1]- فالي نبيلة، 08/07/ أفريل 2008، **التنمية من النمو إلى الاستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، ص08.

[2]- ناصر محمود رشيد شيخ علي، 2008، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، مذكرة ماجيستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص03.

عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين استنادا إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية، ومن ثم يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة عريضة من المنظمات تضم: الجماعات المجتمعية المحلية والمنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية وجماعات السكّان الأصليين والمنظمات الخيرية والمنظمات الدينية والنقابات المهنية ومؤسسات العمل الخيري[1].

من خلال تعاريف المجتمع المدني يتضح أنّه يتميز بالعناصر التالية[2]:

- **ميزة الطوعية الذاتية:** أي أنّ الانتماء أو المساهمة في تنظيمات المجتمع المدني ليس بالفرض؛
- **ميزة وضوح المقصد والدور:** وترسم المقاصد وتحدد الأدوار بتوافق الأعضاء بما يتماشى مع مصالح رؤاهم الخاصة وبما يتماشى مع القانون؛
- **ميزة الاستقلالية:** أن تكون قرارات هذه المنظمات مستقلة عن الدولة أو عن أي جماعات ضغط أخرى؛
- لا تستهدف الربح؛
- قبول التنوع والاختلاف مع الآخر؛
- عدم السعي للوصول إلى السلطة.
- **دور ونشاط المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية:** يتضح هذا النشاط جليا عن طريق الحملات الدعائية الناجحة التي تشمل قضايا معينة مثل حظر زرع الألغام الأرضية وإلغاء الديون وحماية البيئة وحقوق الإنسان بالإضافة إلى نجاحها في جمع الكثير من الفقراء في تنظيمات مختلفة ومتنوعة[3].

أمّا وظائف المجتمع المدني وأدواره فترتكز على المحاور التالية[4]:

- مراقبة وتقييم سياسات الدولة وأداءها؛
- التأكد من سلامة تطبيق القوانين والقيام بالتوعية؛
- مكافحة الفساد وإساءة استعمال السلطة ومناصرة القضايا والدفاع عنها؛
- التأثير في السياسة العامة وإعلام الشعوب وصانعي القرار والتكامل مع وظائف الدولة من حيث تقديم الخدمات كالتدريب والخدمات الإنسانية.

5. **السياسات الاجتماعية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:** يمثل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ردا وطنيا على اختلال نظام العولمة لصالح الربح على حساب الأجور، فهو يلبي مطامع النّاس في ظروف العولمة الرأسمالية المسيطرة، باعتباره نظاما

---

[1]- الهادي عبدو أبوه، الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية، **مرجع سابق**، ص92.
[2]- آمنة مخانشة، 2015، **المجتمع المدني كفاعل أساسي لتحقيق المصلحة العامة في المجتمع، واقع وآفاق**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد44، جامعة منتوري، قسنطينة1، ص55.
[3]- ناصر محمود رشيد شيخ علي، **مرجع سابق**، ص10.
[4]- الهادي عبدو أبوه، الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية، **مرجع سابق**، ص95.

اقتصاديا يلجم النزاعات الجشعة في نظام اقتصاد السوق، فهو نظام اقتصادي سياسي اجتماعي للفئات الاجتماعية المختلفة، والعمل بنظام الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعني استخدام آليات السوق والاستفادة من مزاياها مع التحكم الاقتصادي والاجتماعي والحد من أضرار التقلبات، ويهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي بالتلازم مع تخفيف الأعباء المعيشية وقهر مصاعبها على الفقراء، كذلك يؤمن هذا النظام للفئات الاجتماعية الفقيرة والعاملة الخدمات الأساسية ومنها الصحة، التعليم، السكن وحاجات التعليم وغيرها وتسهيل حصولها وتوفيرها للأفراد بوصفهم المستفيدين، لقد تأسس نظام الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مع نظم الرعاية الاجتماعية، وسعى إلى تلازم مبرمج بين تطوير للصناعة والاقتصاد عبر تطوير التكنولوجيا الإنتاجية وإنتاجية العمل وتطويع خدمات الرعاية الاجتماعية، فالانتقال إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعني اضطلاع الدولة الجاد والفعّال بالنشاط الاجتماعي ومراعاة السلم المتحرك للأجور وتطبيقه حيث يقوم على تحريك الأجور لمواكبة الزيادات في الأسعار، فإذا زادت الأجور زادت القدرة الشرائية وبالتالي زاد الرفاه الاجتماعي، وهذا لا يتحقق إلاّ عن طريق تفعيل السياسات الإنمائية الاجتماعية[1].

إنّ أهم التحديات التي تواجه الدول التي تأخذ بنظام الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو تحدي العولمة التجاري والتكنولوجي القائم على تغليب السوق على المجتمع وتغليب الربح على الأجر، ولهذا نجد أنّ الدول تواجه خيارا صعبا بين منهجين أولهما التمسك بالتوازن بين اقتصاد السوق ورفاه المجتمع، وإخضاع الأول للثاني بالسعي المستمر لرفع الإنتاجية وإنتاجية العمل مقابل المزيد من الأجور والمزايا والخدمات الاجتماعية والثقافية والروحية، أمّا الثاني هو التخلي عن هذا النموذج المتوازن وتبني الرأسمالية ووضع السوق في مرتبة المعبود فوق الشعب ومصالحه الحيوية وفوق المجتمع ومتطلباته الاجتماعية الإنسانية وفوق السلطات السياسية المعبرة عن الإرادة الديمقراطية وفوق الديمقراطية الاجتماعية وواجباتها الوطنية والمهنية، كل ذلك لتحقيق مكاسب مغرية تنحصر بالنخبة الطبقية والقلة الاجتماعية وتدفع بالأغلبية الاجتماعية إلى الانحدار المادي والروحي والمقصود بالاجتماعي هو مصالح أية فئة اجتماعية يجب أن تخدم في ظل وجود مصالح متناقضة في المجتمع مستحيلة التوافق فيما بينها؟ أي بكلام آخر كيف يجري توزيع الدخل الوطني في المجتمع؟.

المطلب الثاني: العدالة الاجتماعية والحاجة إلى نمط جديد للنمو الاقتصادي

لا نستطيع تناول واقع السياسات الاجتماعية دون التعرض للعدالة الاجتماعية والمساواة، فالعدالة ليست كلمة تكتب وتقال وتستخدم صمّاء، بل هي تطبيق وفعل يحقق إنسانية الإنسان، ويحقق إنسانية المجتمعات وبالتالي تتحقق التنمية، العدالة الاجتماعية هي اليوم شرط لازم للتنمية، بما تضمنه من مبادئ حقوق الإنسان والمساواة والمشاركة والتنمية المستدامة،

[1]- خورشيد معتز، 2003، **أنظمة دعم القرار الحكومي من أجل التنمية الاجتماعية الاقتصادية**، اعتبارات السياسة للدول العربية، القاهرة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص23.

وبالرغم من النجاح النسبي الذي حققته النماذج الإنمائية التقليدية القائمة على دعم النمو خلال العقود القليلة الماضية، لم يثمر نجاحا في درء الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتكررة.

ومع تفاقم الفقر والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية وتغير المناخ، بيّن الاختصاصيون في إطار سعيهم إلى تنمية تتسع لمزيد من العدالة الاجتماعية، الحاجة إلى أدوات شاملة وجامعة لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وسيلة هامة لإعمال مبادئ العدالة الاجتماعية وتحقيق تنمية تضمن مصالح أشد الفئات عوزا[1].

1. أساسيات حول العدالة الاجتماعية:

كانت العديد من الدول النامية قد حققت معدّلات نمو مرتفعة نسبيا في اقتصاداتها، لعبت فيه الدول ما بعد الاستقلال دورا نشطا في مجريات المعاملات الاقتصادية وصاغت فيه سياسات تنموية توزيعية في الأساس خصوصا عندما تعلق الأمر بنشر قيم التعليم وتوفير العناية الصحية وتوفير الغذاء بأسعار في متناول مختلف شرائح المجتمع، ودعم المنتجين في مختلف القطاعات الإنتاجية مع توفير فرص للعمل، ويلاحظ أنّ التكامل بين العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي ينبأ عن مجموعتين عريضتين من الاعتبارات، تتعلق المجموعة الأولى من هذه الاعتبارات بملاحظة وجود العديد من إخفاقات السوق في الدول النامية، ولاسيما في أسواق الائتمان والتأمين والأراضي ورأس المال البشري ونتيجة لذلك فإنّه يمكن ألاّ تتدفق الموارد إلى حيث يوجد أعلى عائد ممّا يتطلب تدخل الدولة بسياسات لإعادة التوزيع يكون من شأنها زيادة كفاءة الاقتصاد، وتتعلق المجموعة الثانية من الاعتبارات بملاحظة أنّ ارتفاع مستويات عدم المساواة على الصعيد الاقتصادي والسياسي يؤدي إلى انحياز المؤسسات الاقتصادية والترتيبات الاجتماعية منهجا إلى مصالح من لهم نفوذ أكبر من غيرهم، ويتكرر مثل هذا الانحياز مع مرور الوقت وعبر الأجيال، وللبدء في فهم العدالة الاجتماعية فإنّه لا يكفي معرفة نصيب الفرد من الدخل، ويعتمد على الفقراء في دولة معينة ومتوسط نوعية الحياة فيها على توزيع الدخل ومعرفة مدى كونه عادلا أم لا ونوعية العلاقة القائمة بين التنمية وعدالة التوزيع[2].

2. مرتكزات العدالة الاجتماعية: يخضع تحديد ما تعنيه العدالة الاجتماعية وأفضل السبل لتحقيقها في كثير من الأحيان لجدل كبير، كما تخضع حدود مفهوم العدالة الاجتماعية لتغيير مستمر لأنّ الفكرة هي في حد ذاتها ثمرة لنظام قيمي وثقافي متغير، لكن رغم

[1]- حمول طارق، مدوش ريم، 13/12 مارس 2018، **دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق العدالة الاجتماعية**، الملتقى العلمي الدولي حول الاقتصاد العادل والتضامني بين الرهانات الاقتصادية ومستلزمات العدالة الاجتماعية، جامعة البليدة2، ص07/-08.

[2]- جون هيلنز، 2007، **الاستبعاد الاجتماعي**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص23.

التنوع الكبير في مفهوم العدالة الاجتماعية والتعريفات التي لا تحصي لها يجمع عدد كبير من البحوث الأكاديمية والمؤلفات العلمية على عدد من العناصر الواجب توفرها لتحقيق العدالة الاجتماعية وأبرزها[1]:

- **المساواة وتكافؤ الفرص:** يعد مبدأ المساواة وعدم التمييز هو حجر الزاوية في العدالة الاجتماعية، بل كثيرا ما ينظر إلى العدالة الاجتماعية كمرادف للمساواة ولكن يجب الانتباه إلى أنّ العدالة الاجتماعية لا تعني المساواة الكاملة أو المطلقة، بمعنى التساوي الحسابي في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل أو الثروة، فمن الوارد أن تكون هناك فروق في هذه الأنصبة تتواكب مع الفروق الفردية بين النّاس كالفروق في الجهد المبذول في الأعمال أو فيما تتطلب من مهارات أو تأهيل علمي أو خبرة أو طبيعة الاحتياجات.

والأمر المهم هو أن تكون هذه الفروق بين النّاس في الدخل والثروة أو في غيرها مقبولة اجتماعيا، بمعنى أنّها تتحدد وفق معايير بعيدة عن الاستغلال والظلم ومتوافق عليها اجتماعيا، وحسب أحد المفكرين البارزين فإنّ اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تنظم على نحو يجعلها تقدم للأفراد الأقل حظا في المجتمع أكبر نفع ممكن من جهة ويجعلها تتيح في الوقت نفسه إمكانية الالتحاق بالوظائف والمواقع المختلفة أمام جميع الأفراد في إطار من المساواة المنصفة في الفرص من جهة أخرى، وعموما فإنّ العدالة الاجتماعية تعني في الأساس المساواة في الحقوق والواجبات والمساواة أو التكافؤ في الفرص.

ويشير مبدأ المساواة في الحقوق إلى أنّ فكرة العدالة الاجتماعية لا تنفصل عن فكرة حقوق الإنسان، فالعدالة الاجتماعية استحقاق أساس لإنسان نابع من جدارته كإنسان بالتمتع بمجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية والمدنية والسياسية من ناحية أخرى على نحو ما هو مقرر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من العهود والاتفاقيات الدولية المعنية، وتقترن المساواة في الفرص بثلاثة شروط أولها[2]:

- عدم التمييز بين المواطنين وإزالة كل ما يؤدي إليه من عوامل وغياب ما يترتب على التمييز من نتائج سلبية كالتهميش والاقصاء الاجتماعي والحرمان من بعض الحقوق.

ثانيا، توفير الفرص حيث لا معنى للحديث مثلا عن التكافؤ في فرص العمل إذا كانت البطالة شائعة وهو ما يوجب التزاما على الدولة بوضع السياسات واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتوافر فرص العمل.

ثالثا، تمكين الأفراد من الاستفادة من هذه الفرص ومن التنافس على قدم المساواة.

---

[1]- حمول طارق، مدوش ريم، **مرجع سابق**، ص08.

[2]- أحمد السيد النجار، 2012، **الآليات الاقتصادية لبناء العدالة الاجتماعية، تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام، القاهرة، مصر، ص119.

فاغتنام الفرص قد يرتبط بتوافر قدرات معينة مثل مستوى تعليمي معين، أو امتلاك أرض أو رأسمال والمنافسة على الفرص سوف تفتقر إلى التكافؤ، عندما تتسع الفروق في القدرات بين المتنافسين.

وهنا تظهر الحاجة إلى دور الدولة في إتاحة التعليم والتدريب وإعادة التدريب والرعاية الصحية وغيرها من عوامل بناء القدرات وتنميتها.

- التوزيع العادل للموارد والأعباء (العدالة التوزيعية): تعني العدالة الاجتماعية التوزيع العادل للموارد والأعباء من خلال نظم الأجور والتحويلات ودعم الخدمات العامة، وبالذات الخدمات الصحية والتعليمية ويتحقق ذلك من خلال عدد من المحاور التي يتم من خلالها توزيع الدخل وإعادة توزيعه داخل المجتمع.

والمحور الأول لتحقيق هذا الهدف هو إصلاح هيكل الأجور والدخول الذي يتم من خلاله تحديد المستوى المعيشي للعاملين بأجر، ويعكس بصورة أو بأخرى توزيع القيمة المضافة المتحققة في العملية الإنتاجية بين أرباب العمل والعاملين لديهم، وتشكل سياسات الأجور حجر الزاوية في تطبيق العدالة الاجتماعية، يتضمن إعادة النظر في هيكل الأجور ثلاثة جوانب، يقضي الأول بوضع حد أقصى وأدنى للأجور ويستلزم الجانب الثاني اعتماد مفهوم الدخل بدلا من الأجر أو الراتب، ويتطلب الجانب الثالث تحقيق العدالة الأفقية والعدالة الرأسية للدخول داخل القطاع الواحد.

ويختص المحور الثاني بنظام الضرائب الذي يعيد توزيع الدخول من خلال طريقة توزيع الأعباء الضريبية، وكلما تعددت الشرائح الضريبية واتخذت منحى تصاعدي يتناسب مع المقدرة التكليفية للمولين، فإنّ النظام الضريبي يتمتع بدرجة أعلى من الكفاءة في تحسين الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتستند فلسفة النظام الضريبي متعدد الشرائح والتصاعدي إلى الأعلى دخلا، يكون أكثر استفادة من الإنفاق العام على البنية الأساسية وعلى الخدمات العامة الأساسية، بما يستوجب عليه أن يسهم بمعدلات أعلى في الحصيلة الضريبية التي يتم من خلالها ذلك الإنفاق العام.

ويختص المحور الثالث بالدعم السلعي والتحويلات ودعم الخدمات العامة: وهو إنفاق عام موجه إلى الفقراء ومحدودي الدخل وشرائح رئيسية من الطبقة الوسطى لإتاحة الرعاية الصحية والتعليمية لهم، وتوفير مصدر دخل للفئات الأشد فقرا والعاطلين عن العمل، باعتبار أنّ ذلك حقهم وجزء من حصتهم من إيرادات الموارد الطبيعية في بلدهم وكواجب ومسؤولية اجتماعية على الدولة إزاء مواطنيها وحقهم في الحياة والطعام والشراب والمسكن والعمل والتعليم والرعاية الصحية، ويتعلق المحور الرابع بتمكين المواطنين من كسب عيشهم بكرامة من خلال توفير فرص العمل لهم، ممّا يتيح لهم الحصول على حصة من الدخل الوطني بصورة كريمة من عملهم وكدهم، سواء تم ذلك من خلال توفير فرص عمل حقيقية، وليس بطالة مقنعة لدى الدولة وقطاعها العام

وجهازها الحكومي وهيئاتها الاقتصادية أو من خلال قيام الحكومة بتهيئة البنية الاقتصادية، وتسهيل الأعمال بكل أحجامها بما يخلق فرص العمل في القطاع الخاص[1].

- **الحق في الضمان الاجتماعي (الرعاية الاجتماعية):**

يعد الضمان الاجتماعي أحد الأركان الرئيسية للعدالة الاجتماعية ويحظى بمكانة في ضمان الكرامة الإنسانية لجميع الأشخاص، كما يحظى بتأكيد في وثائق القانون الدولي لحقوق الإنسان وبرامج منظمة العمل الدولية، كما ويلزم العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للدول الأطراف فيه بحق كل شخص في الضمان الاجتماعي بما في ذلك التأمينات الاجتماعية، ويشمل الضمان الاجتماعي الحق في الحصول على استحقاقات نقدا أو عينا والحفاظ عليها دون تمييز لضمان الحماية من أمور تشمل[2]:

- غياب الدخل المرتبط بالعمل بسبب المرض أو العجز أو الأمومة أو إصابات تحدث في العمل أو البطالة.
- ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية.
- عدم كفاية الدعم الأسري خاصة للأطفال أو البالغين المعالين.

وتذهب لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى أنّ التدابير التي يتعين استخدامها لتوفير استحقاقات الضمان الاجتماعي لا يمكن تعريفها في نطاق ضيق، ويجب أن تكفي في جميع الأحوال حدا أدنى من التمتع بهذا الحق من حقوق الإنسان لجميع الأشخاص، ويمكن أن تشمل هذه التدابير النظم القائمة على الاشتراكات أو على التأمين الاجتماعي التي توفر استحقاقات لكل شخص يواجه خطرا معينا أو حالة طارئة معينة، أو نظم الإعانة الاجتماعية الهادفة وتدفع فيها الاستحقاقات لذوي الحاجة، ويتعين على الدولة وضع أنظمة غير قائمة على الاشتراكات لأنّه من المستبعد أن يتمكن الجميع من دفع تكاليف نظم التأمينات.

3. مبادئ العدالة الاجتماعية[3]:

من مبادئ العدالة الاجتماعية التوزيع العادل للموارد والسلع والخدمات والتضامن مع أكثر الفئات حرمانا، فالنهج الإنمائي الأقرب إلى العمل الخيري على غرار المعونة ليست فعّالة أحيانا بسبب الشعور بالمديونية للجهات المانحة والمجتمع الدولي، والمعونة الخارجية بشكل عام يمكن أن تمنع إطلاق مبادرات مجتمعية ابتكارية وزيادة الأعمال وتولي مسؤولية المبادرات الاقتصادية وامتلاك زمامها، ممّا يحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية القائمة على مبادئ المساواة والإنصاف والتمتع بالحقوق والمشاركة، وعندما تكون المجتمعات

---

[1]- أحمد السيد النجار، **مرجع سابق**، ص120.

[2]- اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فبراير 2008، الدورة التاسعة والثلاثون، التعليق العام رقم 19، **الحق في الضمان الاجتماعي** وثيقة رقم(E/C12/GC/19/4).

[3]- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية – **الجمعيات التعاونية الفرص والتحديات**، مجلد رقم 02 على الموقع

20/06/2018.http://intranep.itcilo.org/STF consulté le

الأكثر عوزا مجرد جهة متلقية للمساعدة الإنمائية تتراجع قدرتها ويضعف استعدادها للمشاركة الفاعلة في تحقيق رفاهها الاجتماعي والاقتصادي.

يساهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تأمين وصول عادل للموارد البيئية، وله دور أساسي في تحقيق التنمية المستدامة والاعتماد على التجارة المحلية من خلال الجمعيات الزراعية المحلية على سبيل المثال، يحقق الاستدامة لأنّه يقدم حلولا بديلة للمشاكل البيئية من خلال إعادة التدوير والطاقة المتجددة والإنتاج العضوي للسلع، ومن خلال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يتحسن وصول المجتمعات المحلية إلى الموارد البيئية وتعمل على نطاق ضيق، ما يحد من المخاطر البيئية وتنتج سلعا وبضائع تستفيد منها المجتمعات المحلية، ما يسهل عملية التوزيع العادل.

وتشكل قضية العدالة بين الأجيال قضية أساسية، فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يركز على التجارة المحلية والحفاظ على الموارد غير المتجددة والابتكار في استخدام الموارد المتجددة، فيضمن الاستدامة البيئية من خلال إنشاء أداة تجارية تؤدي إلى التوزيع العادل للموارد الطبيعية والثروات بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة، وبذلك يضمن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الإنصاف والعدالة بين الأجيال.

ويوجه الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أعدادا هائلة من العاملين والمزارعين نحو التعاونيات الزراعية ولاسيما في المجتمعات الريفية، ممّا يؤدي إلى تنويع الإنتاج وتحسين نوعيته، وتأمين فرص عمل للعديد من الأفراد وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي والنمو المنصف، ولدى مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني القدرة على الاضطلاع بدور داعم في تقديم الخدمات الصحية وذلك لقربها من الأعضاء المنتسبين إليها أو المجتمعات التي تخدمها، وذلك من خلال التعاونيات الصحية والمؤسسات الاجتماعية التي تلبي الاحتياجات الصحية للمجتمعات المحلية وتؤثر على سياسات الصحة العامة من خلال المطالبة بخدمات اجتماعية وصحية منصفة.

4. سبل تعزيز العدالة الاجتماعية:

تروج مؤسسات التمويل الدولية لتبني سياسات مالية واقتصادية تقشفية في الدول التي تعاني من عجز الموازنة تستهدف إلغاء أو تخفيف الدعم على الطاقة والزراعة والمنتجات الغذائية وتخفيض الأجور بما فيها أجور العاملين في التعليم والصحة وباقي المؤسسات، وترشيد واستهداف شبكات الأمان الاجتماعي وإعادة هيكلة نظام المعاشات وترشيد الإنفاق على الصحة ومرونة سوق العمل(أي حرية فصل العمال)، لكن تطبيق هذه السياسات وإن كان قد أدّى إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية ومعدّل الدخل السنوي قد ترك آثارا اجتماعية وخيمة.

وتجمع العديد من الأدبيات الدولية حول عدد من العناصر الجوهرية لتعزيز العدالة الاجتماعية أهمها ما يلي[1]:

- **الحاجة إلى نمط جديد للتنمية:** يقوم على أهداف تلبي احتياجات النّاس وذلك عن طريق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مجتمعة، والحد من التباينات الأساسية(التي سبق تناولها) بين التمويل (ويقصد به الاستثمار في أسواق المال) والاقتصاد الحقيقي وبين الأغنياء والفقراء وبين رأس المال والعمّال وتحقيق هدف العمل اللائق لجميع النساء والرجال وانتهاج سياسات عامة تعالج جذور النمو غير المجدي، من خلال تدعيم إطار استثمار منتج، وجعل النظام المالي في خدمة الاقتصاد الحقيقي وتطوير أسواق العمل كي تصبح أسواقا شاملة وعادلة.
- **إعادة النظر في الحدين الأدنى والأعلى للأجور:** في سياق يعتمد الهيكل النسبي للأجور في كل قطاع أو فرع من فروع النشاط الاقتصادي بما يحقق العدالة الأفقية بين القطاعات والعدالة الرأسية في هيكل الأجور والدخول داخل القطاع الواحد الذي لحق به العديد من التشوهات في كثير من البلدان، واعتماد مفهوم الدخل بدلا من الأجر أو الراتب الأساسي أي الأخذ في الاعتبار المكافآت والحوافز.
- **إعادة النظر في السياسة الضريبية:** بعد أن ثبت فشل الرؤية التقليدية التي تقوم على خفض الضرائب، وعدم الإفراط في تدرجها للحفاظ على الموازين المالية وفرص الاستثمار والتي كان من نتائجها زيادة التباينات في الحصول على الحماية الاجتماعية بينما فشلت في رفع مستويات الاستثمار، وتبني سياسات ضريبية أكثر تدرجا بغية تمويل البرامج الرئيسية مثل: التعليم والحماية الاجتماعية وتهيئة بنية أساسية كثيفة العمالة، وسيدعم هذا الأمر في الوقت نفسه أهداف إعادة التوزيع.
- **توفير ضمان اجتماعي جيد التصميم:** يضمن توسيع نطاق مظلة التأمينات الاجتماعية القائمة على الاشتراكات وإعانة البطالة وإرساء أرضية حماية اجتماعية لأكثر النّاس، لا تقف على الوصول إلى الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بل وتسعى إلى تلبية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

5. **مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إرساء العدالة الاجتماعية:** سنعرض أهم النقاط التي يمكن للاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن يحققها لتطبيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال[2]:

- **إيجاد بيئة مواتية لتحقيق العدالة الاجتماعية:** لا يمكن فصل العدالة والتنمية الاجتماعية على البيئة الثقافية والايكولوجية والاقتصادية والسياسية التي تجري فيها العدالة، كما أنّها ترتبط ارتباطا واضحا بتعزيز السلم والحرية والاستقرار والأمن،

[1]- لحشم قسمية، بن عبد الله منال، **مرجع سابق.**
[2]- أحمد السيد النجار، **مرجع سابق**، ص 145.

ويتطلب تعزيزها توجيه القيم والأهداف والأولويات نحو توفير أسباب الراحة للجميع وتقوية وتشجيع المؤسسات والسياسات التي تفضي إلى تحقيق هذا الهدف.
إنّ العدالة الاجتماعية تشكل القيم الأساسية لكل المجتمعات وطلب هذه القيم وغيرها وتعزيزها وحمايتها هو الأساس الذي تقوم عليه جميع المؤسسات.

إنّ إيجاد حل لمعضلة النمو يتطلب توخي نهج جديد إزاء رفاه الإنسان، الازدهار المستدام وهذا بدوره يتطلب التفكير فيما يعنيه الازدهار حقا، ومن الواضح أنّه لا يعني تحقيق المزيد أو ازدياد النمو المادي أو ثراء المستهلكين، فالازدهار يعني صحتنا النفسية والاجتماعية وقدرتنا على التمتع بالبيئة المحيطة بنا وشعورنا بالانتماء في المجتمع الذي نعيش فيه، بقدر ما يعني حيازتنا للأشياء وهو فن العيش الكريم على كوكب محدود مع الإحساس بحرية تقرير خياراتنا بأنفسنا ولكن لكي تترسخ هذه الرؤية يلزمنا إنشاء نظام اقتصادي يفي بهذا الغرض.

إنّ الهدف الرئيسي النهائي للعدالة الاجتماعية هو تحسين وتعزيز الحياة لكافة النّاس، وهذا يتطلب إقامة مؤسسات ديمقراطية واحترام جميع حقوق الإنسان مع زيادة الفرص الاقتصادية وتكافؤها وتشجيع احترام التنوع الثقافي وحقوق الأقليات والمشاركة في جانب المجتمع المدني، كما أنّ تمكين كل فرد من أداء دور فعّال وقيامه بهذا الدور أمران جوهريان للديمقراطية والوئام والعدالة الاجتماعية.

- **القضاء على الفقر:** إنّ وجود الفقر بشتى الأشكال من بينها الافتقار للدخل وموارد الإنتاج الكافية والجوع وسوء التغذية وسوء الصحة والوصول المحدود إلى التعليم وغيره من الخدمات الأساسية وازدياد معدّل الاعتلال ومعدّل الوفيات الناجمة عن الأمراض والتشرد والسكن غير الملائم والتمييز والاقصاء الاجتماعيين، بالإضافة إلى غياب المشاركة في صنع القرار في الحياة المدنية والاجتماعية والثقافية.

وللقضاء على الفقر وتحقيق برامج العدالة الاجتماعية، يتعين على كل دولة أن تبذل جهودا عالية داعمة للجهود الوطنية وإيجاد عملية موازية لتهيئة بيئة ملائمة، تتطلب وصول الجميع إلى الفرص الاقتصادية التي تعزز وسائل العيش المستدامة والخدمات الاجتماعية الأساسية فضلا عن بذل جهود خاصة لتسيير وصول المحرومين إلى الفرص والخدمات وبخصوص الاجراءات الخاصة بالقضاء على الفقر فهي كالتالي[1]:

- وضع استراتيجيات متكاملة.
- تحسين إمكانية الوصول إلى موارد الإنتاج وإلى الهياكل الأساسية.
- تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

[1]- الطاهر زياني، محمد بن بوزيان، جوان 2006، **اقتصاد التضامن والتخفيض من الفقر**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، عدد الاقتصاد التضامني، الحقل النظري والتطبيقي.

- **توسيع العمالة المنتجة والحد من البطالة:**

إنّ العمل المنتج والعمالة المنتجة عنصران أساسيان في التنمية فضلا عن كونهما عنصرين حاسمين في تكوين الشخصية الإنسانية وينبغي للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وكذلك توسيع العمالة المنتجة أن يسيرا جنبا إلى جنب وتشكل العمالة الكاملة لقاء أجر كاف ومناسب وسيلة فعّالة لمكافحة الفقر وتعزيز التكامل الاجتماعي، على أن تحقيق هذه العمالة يقضي بأن تبادر الدولة والشركاء الاجتماعيون وجميع العناصر الأخرى في المجتمع المدني على الصعد كافة إلى التعاون معا لتهيئة الظروف التي تتيح للجميع المشاركة في العمل المنتج والاستفادة منه، وفي عالم يخطو بصورة متزايدة نحو العولمة والترابط فيما بين بلدانه، تحتاج الجهود الوطنية إلى التعزيز من خلال التعاون الدولي، وبخصوص الاجراءات في سبيل توسيع العمالة المنتجة والحد من البطالة فتشمل الآتي[1]:

- محورية العمالة في صياغة الاستراتيجيات.
- سياسات التعليم والتدريب والعمل.
- تعزيز فرص العمالة للفئات ذات الاحتياجات الخاصة.
- الاعتراف بالعمل والعمالة وفهمها على نحو أوسع.

- **تحقيق التكامل الاجتماعي:**

الهدف من التكامل الاجتماعي هو إقامة مجتمع للجميع يكون فيه لكل فرد بما له من حقوق وعليه من مسؤوليات دور يلعبه، وهذا المجتمع المفتوح لابد وأن يتأسس على احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتنوع الثقافي والديني والعدالة الاجتماعية والاحتياجات الخاصة للفئات المستضعفة والمحرومة، ومشاركة الديمقراطية وسيادة القانون، وفي بعض الأحيان أدت الطبيعة التعددية لمعظم المجتمعات إلى خلق مشاكل لمختلف الفئات، وفي الوصول بصورة متساوية إلى جميع موارد المجتمع، فالاعتراف التام بحقوق كل فرد في سياق سيادة القانون لم يكن على الدوام أمرا مضمونا تاما، ومنذ تأسيس الأمم المتحدة لم يسفر هذا السعي وراء إقامة مجتمعات تتميز بالإنسانية والاستقرار والأمان والعدالة، وتحقيق التكامل الاجتماعي يتطلب الاجراءات التالية[2]:

- تجاوب الحكومة والمشاركة الكاملة في المجتمع.
- المساواة والعدل الاجتماعي.
- الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية الخاصة.
- الإدماج الاقتصادي والاجتماعي.

[1]- حسين الحاج، شقراني محمد، 13/12/ مارس 2018، **الاقتصاد العادل والتضامني ودوره في تحقيق التنمية**، الملتقى الدولي حول الاقتصاد العادل والتضامني بين الرهانات الاقتصادية ومستلزمات العدالة الاجتماعية، جامعة البليدة02.

[2]- الطاهر زياني، محمد بن بوزيان، **مرجع سابق**.

من خلال ما ذكر سابقا يمكن القول أنّه لا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية إلاّ بتوافر إرادة سياسية اقتصادية متجددة وجماعية على الصعيد الوطني والدولي للاستثمار في السكان.

- **إضفاء بعد إنساني على العلاقات الاقتصادية:** من خلال قيام الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالموازنة بين متطلبات النمو الاقتصادي ومقتضيات العدالة الاجتماعية، فإنّه يحاول إضفاء جانب أو بعد إنساني على العلاقات الاقتصادية وأبعادها من الجانب المادي البحت الذي يتجسد في الحصول على أعلى مستوى من الربح في اقتصاد السوق وتحقيق أعلى مستوى من الإنتاج في الاقتصاد الموجه من الالتفات إلى الإنسان وما يعانيه ويتكبده من آلام في تحقيق تلك النتائج المادية ولا حتى آماله في رفاهيته الإنسانية وإنشاء مجتمع آمن اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا وغيرها، فعندما يعتمد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني آليات الاقتصاد الحقيقي الذي يركز على إنتاج السلع والخدمات وإعادة توزيعها بشكل أكثر من اهتمامه بتحقيق الأرباح عبر معاملات مالية بعيدة، ربما عن الإنتاج الحقيقي للسلع والخدمات وبالتالي الحد من عدم المساواة في توزيع الدخل ومصادره وفرص العمل والتشغيل.
- **علاقة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالديمقراطية:** إذا كان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أسلوب تفكير وعمل جديد يهدف إلى زيادة مشاركة المجتمع لتحقيق مكتسبات اجتماعية وعوائد اقتصادية أعلى ويعتمد على مبادئ الشفافية والتعاون وحرية الانضمام إلى التعاونيات والجمعيات، فهو بالتالي يفترض تواجد مناخ ديمقراطي يتسم بالحريات السياسية ويعترف بقدرات المواطنين في المبادرة واتخاذ القرار، وبالمقابل فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني حصل على المصداقية من خلال مبادئ وأسس الديمقراطية المتمثلة في الحرية والمساواة[1].

المطلب الثالث: مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق التكافل الاجتماعي

إنّ التكافل الاجتماعي يعالج أهم القضايا الإنسانية، وهي القضاء على الفقر والتخفيف من معاناة الضعفاء من أجل ضمان مستوى معيشي لائق يحافظ على كرامتهم وشرفهم ويساعد على دمجهم داخل المجتمع، ولا يقتصر التكافل الاجتماعي على الجانب المادي وإن كان أحد أسسه لتوطيد الحقوق والواجبات، بل ويتعداه إلى جميع الجوانب الأساسية للفرد والجماعة ككل.

1. مفهوم التكافل الاجتماعي وجوانبه:

من خلال هذا الجزء سنقدم تعريفا شاملا للتكافل الاجتماعي من خلال ما يلي:

- التكافل لغة: يأتي من الكفل ويأتي على معاني متعددة منها التضامن ...

[1]- محمد أزلماط، **علاقة الاقتصاد الاجتماعي بالديمقراطية لتحقيق التنمية المجتمعية**، مساهمة في مؤلف جماعي تحت عنوان الاقتصاد الاجتماعي سند التنمية الترابية بالمجال الجبلي، ص42.

- اصطلاحا: يقصد بالتكافل الاجتماعي في معناه اللفظي أن يكون أحاد الشعب في كفالة جماعتهم وأن يكون كل فرد قادر أو ذي سلطان كفيلا في مجتمعه بمده بالخير، وأن تكون القوى الإنسانية في المجتمع متلاقية في المحافظة على مصالح الأحاد ودفع الأضرار ثم المحافظة على البناء الاجتماعي وإقامته على أسس سليمة والتكافل الاجتماعي تساند أبناء المجتمع فيما بينهم سواء كانوا أفرادا أو جماعات أو منظمات على اتخاذ مواقف ايجابية كرعاية اليتيم وذوي الحاجات الخاصة وغيرهم من أفراد المجتمع الذين يحتاجون للرعاية والكفالة والعطف من القادرين من أفراد المجتمع والمؤسسات غير الرسمية[1].

من خلال التعريف السابق، يتجلى لنا بوضوح أنّ مفهوم التكافل الاجتماعي هو أن يتكافل أبناء المجتمع ويتعاونوا ويتضامنوا على مواقف ايجابية ودفع المواقف السلبية، وأن تعيش الجماعة على مساعدة الفرد ويعيش الفرد على مؤازرة الجماعة، ويتميز التكافل الاجتماعي عن المصطلحات المستعملة اليوم في الدراسات حول المجتمع كالتأمينات والتعاضديات والضمان الاجتماعي بعدة أمور منها[2]:

- شموله لكل أصناف المحتاجين، الفقراء والمساكين، الغارمون، ضحايا الكوارث، اليتامى، الأرامل...إلخ.
- شموله لكل الحاجات المادية والنفسية مستوى الكفاية بل الإغناء.
- مسؤولية الجميع عنه سواء على مستوى الفرد والأسرة والجماعة والدولة.

للتكافل الاجتماعي جانبان هما[3]:

- الجانب المادي: يتمثل في المعونة المادية التي تقدم إلى الفقراء وذوي الحاجة، كما تتمثل بإغاثة الملهوف وتفريج كربة المكروب، وإطعام الجائع والعطف على البائس وإعانة صاحب العيال...
- الجانب المعنوي: يتمثل في التعاون لإحقاق الحق وإقامة العدل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما يتمثل في التوجيه والإرشاد والنصح، وباختصار فإنّه عبارة عن الشعور بالمسؤولية الجماعية، وأنّ كل فرد يمكن أن يتحمل مع الآخرين تبعاتهم وأن يعينهم على أداء واجباتهم...

2. الأهداف العامة للتكافل الاجتماعي في ظل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

يختلف التكافل الاجتماعي عن جميع المؤسسات السابقة(التأمينات، التعاضديات، الضمان الاجتماعي) ذلك أنّنا نجد في المؤسسات السابقة الشخص يدفع مالا مقابل الحاجة إليه في وقت ما، إمّا بمفرده أو بإسهام إضافي من المؤسسة المستخدمة، أمّا التكافل الاجتماعي فهو

[1]- عبد الله عبد العزيز يوسف، 2000، **التكافل الاجتماعي ودوره في دعم الأمن في مجال رعاية المفرج عنهم**، مؤتمر العمل القومي والأمن في الوطن العربي، الأمن مسؤولية الجميع، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص05.

[2]- البشير الريسوني، **مفهوم التكافل الاجتماعي ومجالاته المختلفة في الإسلام**، جامعة القروين، كلية أصول الدين، تطوان، ص05.

[3]- يوسف عبد الله الشيلي، 2009، **التأمين التكافلي من خلال الوقف**، ملتقى التأمين التكافلي، الرياض، ص06.

أن تقدم جهة ميسورة في المجتمع إلى جهة محرومة مساعدة لتسديها حاجاتها الضرورية، فهو يدخل في باب التعاون على صعيد المجتمع كله بحكم التجاور والمعاشرة في بلد واحد، يجمع بينهم في غالب الأحيان تاريخ مشترك ودين ولغة وتقاليد وحضارة.

- **الترابط الاجتماعي:** نظرا لأنّ مجتمعاتنا تتغير بصورة دائمة، فإنّ الترابط الاجتماعي بين النّاس والمجتمعات غالبا ما تهدده المخاطر وتنشأ برامج الترابط الاجتماعي في كل مكان لإقامة ودعم الروابط وإحساس مجتمعي بين أناس يتشاركون في نفس المجالات المعيشية والمرافق المشتركة أو المصير المشترك، ومن خلال كل مبادئه الفاعلة يقوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على الترابط الاجتماعي والاعتراف بالهوية الجماعية، ومن منطلق هذا الشعور الجماعي تقرر مجموعات النّاس التصدي للقضايا الاجتماعية والاقتصادية من خلال المنظمات الاجتماعية(التكافلية) وبالإضافة إلى ذلك فإنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يولد ترابطا اجتماعيا من خلال مبادئه الوظيفية وأغراضه الاجتماعية الرامية إلى إفادة الأعضاء والمجتمع وتأثيرها على الصعيد المحلي[1].
- **التضامن والابتكار:** إنّ التكافل والتضامن يشكلان الأساس الأصلي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كما أنّ الأساليب الفاعلة لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني غالبا ما توصف بأنّها تقوم على التكافل، وفي الواقع أنّ بعض المؤلفين يفضلون استخدام مصطلح الاقتصاد التكافلي لتأكيد هذا البعد بصورة دقيقة وتستهدف الأساليب الفاعلة التي تقوم على مبدأ التكافل، الإدماج وليس الإقصاء وأهدافها ليست مقصورة على تكديس رأس المال أو توليد الأرباح، لكنّها تضمن استخدام الموارد لتحقيق الأهداف التي سوف تفيد أصحاب المبادرة وكذلك العمّال والمنتفعين المعنيين، فالتكافل هو الذي يفسر لماذا تكون المرونة والابتكار دائما السمات التي تتميز بها المنظمات وأنّ الهدف الأساسي هو إيجاد حلول وتلبية الاحتياجات التي تتغير وتتطور بصورة مستمرة وتعني الروابط الوثيقة التي تحتفظ بها هذه المنظمات مع المنتفعين أو المستفيدين سواء كانوا أعضاء أم لا[2].

يساهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق التكافل الاجتماعي عبر عدة أدوات منها[3]:

- **الوقاية والحد من آثار الأزمات الاقتصادية:** أثبتت تجارب الدول في التعامل مع الأزمات الاقتصادية التي ضربت بعض الدول وتلك التي ضربت العالم بأسره كأزمة 2008 بأنّ تطبيقات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من تجمعات وأعمال فردية كان لها الفضل في وقاية هذه التجمعات من التعرض للأزمات الاقتصادية، بل إنّ وجودها

[1]- منظمة العمل الدولية، دليل الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي، **مرجع سابق**، ص13-14.

[2] Laurent Bisault, **le tiers secteur , un acteur economique important, direction régionale de midi pyrénées**, Insee, N 1342, Mars 2011, date de la visite 03/09/2015 le site web http:// www.insee.fr/fr/themes/document.asp?Ref.id.ip1342.

[3]- محمد فاروق، 1994،**التشريعات الاجتماعية**، ط8، منشورات جامعة دمشق، ص16.

وكثرتها في أي بلد كان سببا في انخفاض الآثار السلبية لهذه الأزمات على ذلك البلد، بحيث نستطيع القول بأنّ العلاقة عكسية بين الأزمات الاقتصادية وكثرة تطبيقات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فكلّما زادت هذه التطبيقات كلّما كانت الدولة أبعد ما تكون عن الأزمات الاقتصادية وحتى لو حصلت فإنّ آثارها تكون محدودة مقارنة بالدول التي تنخفض فيها أعداد تلك التطبيقات وقلة فعاليتها الاقتصادية على مستوى الاقتصاد، وهذا ما دفع البعض إلى الدعوة لإقامة تجمعات وأنشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مستوى عالمي وعدم إبقائها حبيسة الحدود السياسية للدول، لعلّها تشكل مانعا للصواعق الاقتصادية العالمية.

- **معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية:** يشكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتطبيقاته المختلفة وسيلة فعّالة لتحقيق هدف على مستوى عالي من الأهمية ألاّ وهو معالجة المشاكل المشتركة بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي كالفقر والفاقة والبطالة والاستغلال والجشع والطمع وما تقود إليه من جرائم وتفكك مجتمعي يجعل البلاد بل العالم بأسره يدور في حلقة مفرغة من المشاكل والتي لا خلاص منها إلاّ بولوج تطبيقات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي تدفع الغني إلى القيام ببعض الأعمال المجتمعية التي تنمي التعاون بينه وبين الفقراء فتقلل الحقد الطبقي الذي يمكن أن يشعر به هؤلاء ضد الأغنياء من جهة، والتعاون فيما بينهم لمواجهة ظروف الحياة الصعبة والابتعاد عن الاتكالية وإلقاء اللوم على القطاعين العام والخاص بعدم القدرة على تلبية احتياجاتهم وغياب فرص العمل وانتشار الفقر.
- **استثمار الطاقات المعطلة:** تختلف التركيبة الاجتماعية من بلد إلى آخر وتختلف أيضا بالتبعية للفئات الفاعلة والفئات المهمشة والفئات المعطلة، ولكن بشكل عام فالنساء وذوي الإعاقة من الفئات المهمشة والمعطلة في أغلب دول العالم ومنها الدول العربية، فبالرغم من الأعداد الهائلة والنسبة العالية التي تشكلها قياسا بالعدد الكلي للسكان، إلاّ أنّها لازالت غير مستغلة الاستغلال الذي يمكنها اقتصاديا وينمي طاقاتها، بل إنّها تعد في أغلب الأحيان عالة على الأسرة والمجتمع، ممّا يدفع منظمات المجتمع المدني إلى الدعوة إلى الإنفاق عليها عبر المنح والإعانات الاجتماعية لإبعادها عن كل ما من شأنه اخضاعها للابتزاز والاستغلال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويأتي دور تجمعات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لاستثمار طاقات هذه الفئات وغيرها وتوظيفها في خدمة أبنائها من جهة وخدمة اقتصاد البلد بشكل عام، بل والعالم بأسره من جهة أخرى، إذا ما وضعت استراتيجية دولية شاملة لتنفيذ هكذا مشروع سواء كان عبر التعاونيات أو التعاضديات أو التضامن والتكافل أو غيرها من التطبيقات ...
- **ابتكار أدوات تمويل جديدة:** تسعى تطبيقات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى ابتكار وسائل تمويل جديدة نتيجة الصعوبة في الحصول على مصادر التمويل

التقليدية، فتم اللجوء إلى ممارسات ما يسمى بالمصارف المجتمعية وجمعيات الادخار وممارسات المسؤولية المجتمعية التي تتوافق بمجملها مع متطلبات المشاريع بالغة الصغر دون أن تكلفها دفع مبالغ إضافية وفوائد ربوية عالية لا تستطيع تحملها، إذا ما لجأت إلى الأساليب التقليدية كالاقتراض من المصارف التقليدية، فقد يتفق مجموعة من الأشخاص نساء أو رجالا على تكوين جمعية إدخار جماعي يساهم كل منهم فيها بمبلغ شهري على أن يكون هذا المبلغ من نصيب واحد منهم كل شهر، وبالتالي يمكن لكل منهم الحصول على مبلغ لابأس به يستطيع استخدامه لإقامة المشروع الذي يحلم به ولو كان بسيطا ولكنّه يمكن شيئا فشيئا من تنميته وتطويره ليكبر ويسهم في تنمية اقتصاد البلد[1].

- **تنمية روح الديمقراطية والمشاركة في اتخاذ القرار:** تحاول تطبيقات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التخلص من الأنانية والتفرد في اتخاذ القرار الاقتصادي على مستوى الأعمال المختلفة من شركات ومصانع ومعامل وغيرها وتنمية روح التعاون والتكافل والتضامن والاشتراك في اتخاذ القرار بأسلوب ديمقراطي عبر الإقرار والتأكيد بأنّ المصلحة مشتركة بين رب العمل والعامل والمستهلك والمجتمع بأكمله، وهذا ما دفع واقعيا الكثير من كبريات الشركات العالمية إلى إشراك العاملين فيها والمستهلكين لمنتجاتها وعملائها وبعض فئات المجتمع الأخرى في اتخاذ القرارات الخاصة بعملها وإنتاجها، وذلك بآليات مختلفة منها الاجتماعات المفتوحة للعاملين مع مجلس الإدارة والاستبيانات الورقية والالكترونية التي باتت الشكل الأكثر استخداما في هذا المجال للتعرف على آراء العملاء...

3. وسائل التكافل الاجتماعي ومظاهر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

تتعد الوسائل والآليات والنظم التي تحقق التكافل الاجتماعي وتدعم ديمومته ومتانته، وبعض هذه الوسائل منوط بالأفراد والجماعات والبعض الآخر منوط بالدولة ومؤسساتها، ولأهميتها ارتأينا التطرق لنظامي الوقف والزكاة الوقف كمؤسسة اجتماعية تلعب دورا بارزا في ردم الهوة بين طبقات المجتمع والعمل على تقوية تماسكه وارتباطه والزكاة التي تمثل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أحسن تمثيل لما تضمنه من مقومات وأسس فريدة وقوية، وكذلك لما تضمنه من نتائج ناجعة ترجع على المجتمع بالنفع والزيادة والنماء.

أ. **الزكاة:** يعتبر نظام الزكاة من بين مظاهر الإعجاز في دين الإسلام، عالج بالإضافة إلى آليات مالية أخرى- الجوانب الاجتماعية للحياة الإنسانية، فتمظهرت فيه ملامح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتجسدت فيه أبلغ تجسيد، وفي ثنايا هذا الجزء سنشير إلى أهمها من خلال ما يلي[2]:

[1]- محمد فاروق، **مرجع سابق**، ص16.

[2]- أحمد علاش، 2006، **محفزات النشاط الاقتصادي في الاسلام**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص219.

- **المقاصد الاجتماعية للزكاة:** إنّ الغرض الرئيسي الذي فرضت من أجله الزكاة هو القضاء على مجموعة من المشاكل الاجتماعية التي لا يمكن أن يخلو منها أي مجتمع كيفما كانت نظمه وقوانينه، ذلك لأنّ الأشخاص تختلف طبائعهم ودرجة ذكائهم من حيث الكد والسعي في أقواتهم وأرزاقهم، والاختلاف طبيعة في النّاس مركوزة فهم مختلفون في شتى أمورهم ومتفاوتون في جميع شؤونهم، وأمر الأرزاق ممّا اختلف النّاس في تدبيره والسعي في أسبابه، وهذه سنة ربّانية وحكمة إلهية مبثوث في معناها في التنزيل العزيز، من ذلك:
  - **قوله تعالى: " نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا، ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا، ورحمة ربك خير ممّا يجمعون".**
  - **وقوله سبحانه: " والله فضّل بعضكم على بعض في الرزق، فما الذين فضلوا برادي رزقهم على ما ملكت أيمانهم فهم فيه سواء، أفبنعمة الله يجحدون"**
  - **وقوله جلّ شأنه: "وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما أتاكم"**

وعلى هذا الأساس يعترف الإسلام بالتفاوت بين الأفراد في أرزاقهم وفي نمط حياتهم أو معيشتهم، وذلك نتيجة طبيعية لاختلافاتهم في مقدار ما يبذلون من جهد وعمل، لذلك حاول أن يقرّب هذه الهوة من التفاوت الحاصل بين النّاس عبر مجموعة من الآليات والأنظمة المالية التي من بينها نظام الزكاة الذي أثبت نجاعته قديما وحديثا.

لذلك كان للزكاة عدة مقاصد نذكر أهمّها في كل ممّا يلي[1]:

- **مقصد محاربة الفقر:** لا خلاف بين العقلاء أنّ أساس المشاكل الاجتماعية هو الفقر، فما فتئت المشاكل بمختلف أنواعها من جهل ومرض وأمراض تنشأ عن الفقر فهو خطر على الأخلاق وخطر على سلامة التفكير وخطر على الأسرة والمجتمع، لذلك كان أهم ما تقصد إلى محاربته فضيلة الزكاة.

ونجد ذلك في **قوله تعالى: "إنّما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله، والله عليم حكيم"**

- **مقصد تحقيق المساواة:** نجد هذا المقصد في النصوص العامة مثل **قوله تعالى:" كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم"** فتداول المال يحقق المساواة بين أفراد المجتمع الواحد، ويقضي على الفوارق الطبقية بين البشر، وقد رغّب الإسلام في هذا الأمر، ومن الآليات التي نجدها لتحقيق مقصد المساواة، آلية الزكاة التي تجعل المال متداولا بين كل فئات المجتمع.

[1]- أحمد علاش، **مرجع سابق**، ص219.

- **مقصد تحقيق الاستقرار الاجتماعي:** تقصد الزكاة إلى الاستقرار الاجتماعي من خلال ما تفرضه على الأغنياء من التكافل الاجتماعي والأخذ بأيدي الفقراء ومساعدتهم، بما فرضه الله سبحانه وتعالى على أولي الأمر من جباية الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، وذلك تحقيقا لاستقرار المجتمع، فإذا لم تؤد الزكاة إلى الفقراء في مجتمع فيه فقراء فإنّ ذلك سيؤدي إلى مظاهر اجتماعية عديدة كالتسول و السرقة وقيام الثورات الاجتماعية، والتاريخ خير شاهد على أنّ معظم الثورات التي قامت في العالم، كان من أهم أسبابها استفحال ظاهرة الفقر.
- **مقصد تحقيق السلم الاجتماعي:** وهذا المقصد أشهر من أن يوضّح، ذلك أنّ أداء الزكاة يترك أثرا نفسيا لدى الآخذ والمعطي، حيث تقضي على جميع الأمراض النفسية والقلبية، فأداء الزكاة هو طهارة للمعطي وتزكية له وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى السلام النفسي الذي بدوره ينتج سلاما اجتماعيا خاليا من الحقد والحسد والغل بين أفراد المجتمع، فالنفوس مجبولة على حب من أحسن إليها.

وهناك مقاصد أخرى لم يتم ذكرها، إذ ما تقدم فيه الكفاية وبه يقع التدليل على أهم المقاصد الاجتماعية، خصوصا وقد أسلفنا إلى أنّ محاربة الفقر هو أهم ما تقصد إليه الزكاة، فإذا تحقق هذا المقصد الأصلي، تحققت المقاصد التابعة ولاشك.

- **مظاهر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في نظام الزكاة:** إذا عرفنا أنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني محوره المجتمع من حيث الرقي به، وكذلك الإنسان باعتباره لبنة مهمة في تكوين المجتمع وذلك بأن تتحقق له من خلال هذا الاقتصاد مجموعة من القيم والحقوق الاجتماعية، كالمساواة والعدالة وتوفير فرص الشغل، لذا فإنّ مظاهره من خلال الزكاة لا تخرج عن هذه القيم والحقوق، وقد ذكرنا بعضها في المقاصد الاجتماعية للزكاة، وفيما يلي عرض لأهمها[1]:

تنحصر مجالات صرف الزكاة في ثمانية مصارف كما حددها القرآن الكريم **"إنّما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها ...**وهذه المصارف الثمانية كل منها يمثل مظهرا من مظاهر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وقد ورد في بعض التعريفات التي سلفت 'تحسين الحياة المادية للإنسان والمجتمع عن طريق أنواع التضامن الذي ينشأ بين مختلف وحدات المجتمع'، وما نظام الزكاة إلاّ واحد من أنواع التضامن الحاصلة في المجتمع، بل هو مؤسسة من المؤسسات التي يقوم عليها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وقد ورد في تعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 'كما تنتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جميع المؤسسات التي ترتكز أهدافها الأساسية بالدرجة الأولى، على ما هو اجتماعي من خلال تقديمها لنماذج مستدامة ومدمجة من الناحية الاقتصادية، ولبيان هذا المعنى بمزيد من الايضاح سنخصص الحديث عن كل مصرف وعلاقته بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

[1]- بشير محمد، موفق لطفي، **أثر الزكاة والوقف في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي**، جامعة المملكة، البحرين، ص13 على الموقع: http :iefpedia.com تاريخ الإطلاع: 2019/03/20.

- **مصرف الفقراء والمساكين:** يعد الفقر مشكلة اقتصادية، وذلك لأنّ عجز الموارد المالية للفرد والمجتمع عن الوفاء بحاجاته الاقتصادية، ويمكن الحديث هنا عن فقر نسبي أساسه التفاوت في قدرات ومهارات الكسب، وقد أشرنا إلى ذلك سابقا كما يمكن الحديث عن فقر مطلق، ونقصد به انعدام القدرة على الكسب مطلقا.

ومن مظاهر تحسين الحياة المادية لهذا الإنسان أنّ فرض الله الزكاة على الأغنياء لترد على الفقراء الذين لا حيلة لهم ولا قدرة على الكسب بتاتا كالأعمى والشيخ الهرم ومن به مرض مزمن، ومن حق هؤلاء أن يوّفر ويعطى لهم ما يغنيهم، وهذا ما نجده في قوله تعالى:**" وفي أموالهم حق للسائل والمحروم"** ليبين أنّ هذا العطاء ليس منّة من المعطي بل حق للآخذ وذلك حفظا لكرامته وتحقيقا للعدالة الاجتماعية والتكافل.

ومن المؤكد أنّه لا يوجد في الأنظمة الاقتصادية الوضعية نظام يملك أداة لإعادة توزيع الدخل والثروة، تتصف بالاستمرار وتهدف إلى إشباع حاجات الفقراء في المجتمع، حيث أن مبلغ ما وصلت إليه هذه الأنظمة هو استخدام الضرائب التصاعدية وغيرها لتقليل الفوارق أو تقديم الإعانات العينية والنقدية لإشباع حاجات الفقراء، وهي أدوات لا تتميز بما تتميز به الزكاة من استمرار حصيلة ووضوح هدف.

- **مصرف العاملين عليها:** يمثل هذا المصرف السياسة التخطيطية والتدبيرية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وذلك لأنّ جمع المعلومات واستغلالها أحسن استغلال من شأنه أن يلم بدقة وبطريقة علمية بجدول ثروات البلاد التي تخضع للزكاة كما ترجع إلى هذه الإدارة مسؤولية إحصاء الفقراء والمساكين والفئات الأخرى المستفيدة من الزكاة وحصر حاجياتهم بدقة، إنّ المقارنة بين الثروات الفعلية للزكاة وثرواتها المحتملة من جهة، واستعمالها في الاتجاهات الثمانية التي ينص عليها القرآن من جهة أخرى من شأنهما أن يسمحا بوضع برنامج عمل على الأمدين المتوسط والبعيد، قصد تحسين ظروف العيش للفئات المحرومة.
- **مصرف المؤلفة قلوبهم:** ما من شك أن تنمية المال هي مجرد وسيلة لغايات وأهداف، ومن بين الأهداف التي يمكن أن يكون المال وسيلة إليها هو الأمن، ذلك أنّ تحسين الظروف الاجتماعية ممّا يهدف إليه الاقتصاد الاجتماعي والتضامني خصوصا وقد رأينا في بعض تعريفاته أنّه مجموعة من الأنشطة الاقتصادية ...تهدف إلى تحقيق المصلحة الجماعية والمجتمعية، وإذا كانت الظروف الاجتماعية أو المصالح الاجتماعية والمجتمعية هي مجرد أموال فقط، فما قيمتها إذا لم يكن المجتمع يسوده الأمن[1].

[1]- سفيان عبد السلام الحتاش، ماي 2018، **الاقتصاد الاجتماعي من خلال نظام الزكاة- دراسة في المقومات والمظاهر والأثار**، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، الملف الخاص الرابع، جامعة عبد الملك السعي، كلية أصول الدين، تطوان.
مصرف الفقراء والمساكين: هم أهل الحاجة الذين لا يجدون ما يكفيهم لسد حاجاتهم المادية من أكل وشرب ومسكن.
مصرف العاملين عليها: أي العاملين على جمع الزكاة ولا يشترط في من يأخذ من العاملين الزكاة الفقر لأنّه يأخذ بعمله لا بفقره.

- **مصرف الرقاب:** إنّ جل النظريات الاجتماعية تنشد الحلول الناجعة لحياة ملؤها الحرية والمساواة والعدالة...ومجموعة أخرى من القيم الاجتماعية التي يجب أن يحظى بها الإنسان، وفي سبيل تحقيق هذه القيم تسّخر الدول كل ما أمكنها من آليات متعددة، فكانت المجتمعات الأكثر رخاء ورفاها هي المجتمعات الأكثر أمنا وحرية والأكثر تمتعا بالقيم الاجتماعية ممّا يعني أنّ المال ليس غرضا في ذاته وإنّما هو وسيلة لغرض أعظم وأكبر كما أسلفنا.

ومصرف الرقاب يمثل هذا الجانب في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وذلك بتحقيق هذه القيم الاجتماعية الأصلية فالحرية والمساواة أعظم ما يتمناه الإنسان، وإلاّ فما قيمة الإنسان في المجتمع إذا كان مالكا للمال فاقدا للحرية، بل ما فائدة المجتمع الذي ينعم بالرفاه الاقتصادي وأفراده لا ينعمون بقيمة المساواة.

- **مصرف الغارمين:** إنّ الغرض من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو التركيز على نفع الإنسان باعتباره أحد لبنات المجتمع، خصوصا إذا كان هذا الإنسان فاعلا ونافعا لمجتمعه، من غير أن يكون ذلك على حساب ظهور آفة سلبية في المجتمع كالتسول والسرقة وغيرهما، لذلك كان ممّا يكفله نظام الزكاة سداد الدين عن الغارمين الذين يستدينون لمصالح أنفسهم، وذلك بشروط خاصة حددها الفقهاء.
- **مصرف ابن السبيل:** من أكثر المصارف التي يتمظهر فيها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ذلك لأنّه يخدم الانسان مجردا عن لونه وعرقه، فالمسافر كيفما كان غنيا أو فقيرا أوجب له الشرع حقه في الزكاة، عن طريق التكفل به مسكنا وملبسا ومأكلا، إضافة إلى أنّه يعطي قدر ما يوصله إلى بلده، وليس كل مسافر يحق له الاستفادة من الزكاة، بل حدد الفقهاء شروط السفر التي تتيح له الاستفادة في محلها[1].

لقد كانت هذه بعض الإشارات إلى بعض مظاهر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال مصارف الزكاة، لم نتوسع فيها ولم نفصلها، لأنّ الغرض كما قلنا هو بيان مظاهر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ولم نركز على الجانب المالي المحض بل حاولنا الوقوف على بعض المقاصد والغايات الاقتصادية للمجتمع.

ب. الوقف: يقوم نظام الوقف على أساس بواعث معنوية تتمثل في فعل الخير والرغبة في استمرار الأجر والثواب، مع غياب الدافع والحافز المادي، فالوقف كظاهرة اقتصادية واجتماعية اتسمت بالتطور والنمو التراكمي استطاع أن يسهم بفعالية في

مصرف المؤلفة قلوبهم: وهو الذين يراد تأليف قلوبهم بالاستمالة إلى الاسلام.

[1]- سفيان عبد السلام الحتاش، **مرجع سابق**.

مصرف الرقاب: وهم الذين اشتروا أنفسهم، فهم يسعون من ساداتهم في تحصيل ما يفك رقابهم.

مصرف الغارمون: وهو أن يكون طائفتان من النّاس في شر وفتنة فيتوسط الرجل للإصلاح بينهم بما يبذل لأحدهما أو كلاهما.

مصرف في سبيل الله: أي المجاهدين في سبيل الله أي المتطوعين في سبيل الله.

مصرف ابن السبيل: وهو المسافر الغريب المتقطع به في غير بلده.

بناء اقتصاد اجتماعي وتضامني تآلفت فيه القيم الاقتصادية ومعايير الربح وتعظيم المنافع مع قيم التضامن والتكافل ومعايير الأخلاق والتراحم، فالوقف كظاهرة ساهم عبر قرون طويلة من الممارسة الاجتماعية في تدعيم شبكة التكافل الاجتماعي التي شكلت الأساس المتين لبناء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ينطوي مفهوم الوقف على مضامين تنموية عدة تكشف عن علاقة وثيقة بين الممارسة الاجتماعية للوقف كعملية والتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمدنية، والتي تشكل أهم مخرجات عملية الوقف[1].

- **المضمون الاقتصادي للوقف وتوفير شبكة الأمان الاجتماعي:** اقتصاديا يعبّر الوقف عن تحويل للأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية تدر منافع وايرادات تستهلك في المستقبل، جماعيا أو فرديا فهو إذن عملية تجميع الادخار والاستثمار معا، فالوقف هو حبس الأموال عن الاستهلاك الآتي وتحويلها إلى استثمار منتج يهدف إلى زيادة الناتج من السلع والخدمات والمنافع في المجتمع، فالوقف في مضمونه الاقتصادي هو عملية تنموية، حيث يتضمن بناء الثروة الإنتاجية من خلال عملية استثمار حاضرة لمصلحة الغير والمجتمع.

كما يتضمن الوقف في مفهومه الاقتصادي عملية تحويل لجزء من الدخول والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع وخدمات لتلبية الاحتياجات التنموية، ممّا يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتكوين ونمو القطاع الثالث الذي يعتبر مهما لاستقرار المجتمع وتوازنه، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث حركية اقتصادية ايجابية للثروات والدخول لضمان الوصول إلى توزيع توازني اختياري عادل بين أفراد المجتمع وفئاته وأجياله المتعاقبة، بالإضافة إلى ذلك فإنّ مصارف الوقف وأغراضه التي تعالج حاجات ملحة في المجتمع تساهم في توفير شبكات الأمان الاجتماعي الذي يعتبر من المتطلبات الهامة لأي إصلاح اقتصادي أو استقرار اجتماعي[2].

- **المضمون الاجتماعي للوقف وإعادة التوازن الاجتماعي:** أمّا من وجهة نظر اجتماعية، يمثل الوقف عملية جوهرية تهدف إلى إعادة التوازن بين أفراد المجتمع وشرائحه وقطاعاته المختلفة، كما أنّه يعمل إلى جانب أدوات أخرى مساعدة- الزكاة، الوصايا، الصدقات، الهبات وغيرها يحقق كل منها أهدافا وغايات بشكل نسبي في نشاطات التكافل الاجتماعي[3].

---

[1]- كمال منصوري، 2009، **الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص146.

[2]- فؤاد عبد الله العمر، 08/06 مارس 2006، **البعد الاقتصادي لنظام الوقف في الاسلام**، أبحاث الندوة الدولية لتوظيف مصادر التمويل الاسلامية في اقتصاديات التعليم، الهيئة الخيرية الاسلامية بالتعاون مع المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم، الكويت، دون ترقيم الصفحات.

[3]- ياسر عبد الكريم الحوراني، 2001، **الوقف والعمل الأهلي في المجتمع الاسلامي المعاصر**، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ص22.

كما يعتبر الوقف أحد العناصر الأساسية في التكوين الاجتماعي للمجتمع وهو يقوم على عمليات تغيير اجتماعي تركز على البناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتقديم الخدمات المناسبة لهم في التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني ، بحيث تنفذ من خلال توحيد الجهود الأهلية والحكومية بحيث يصبح الوقف عملية توحيد وتنظيم لجهود مشتركة نحو المجالات الحيوية التنموية المكملة، ومن ناحية أخرى يعتبر نظام الوقف نظاما اجتماعيا فرعيا يكمن خلفه نموذج من القيم يعلي من شأن المشاركة الفردية في الشؤون العامة، كما أنّه يتضمن مبادرة وإسهام فئات من مختلف درجات السلم الاجتماعي، حيث توقف أموالها بقرار فردي فيتم تحويل الأموال إلى مؤسسة عامة يترتب على وجودها التزامات لكافة أطراف الوجود الاجتماعي، فوقف مدرسة من قبل فرد أو هيئة يترتب عليه الكثير من العمليات التعليمية والثقافية والارتقاء بالمستوى التعليمي والثقافي في المجتمع، وكذلك الأمر بالنسبة لوقف مستشفى أو تمويل مشروع بحث علمي وعليه يمكن القول أنّ الوقف أوجد طاقة معنوية تحفز الأفراد في المجتمع على فعل الخير وتجعل لديهم الرغبة والقابلية في المشاركة الفعّالة[1].

- **الوقف وربط الاقتصاد بمنظومة قيم التكافل الاجتماعي:** لقد تأسس الوقف من خلال رؤية لا تفرق بين المنفعة الذاتية والعامة، بل تؤكد أهمية العلاقة بينهما وجعل النفع حصيلة منطقية لفعل الخير حيث انخرطت المؤسسة الوقفية في اقتصاد المجتمع مركزة على تعظيم العوائد الاجتماعية وتأكيد قيم التضامن الاجتماعي، الأمر الذي انتهى إلى تطوير نوعي للعملية الاقتصادية ذاتها من خلال ربط العملية الاقتصادية بالقيم الحاكمة لآليات التكافل الاجتماعي[2].

كما أنّ حقيقة الوقف تتجاوز المحتوى التنموي لعملية الاستثمار إلى التأكيد على الجانب الغيري المجتمعي فالوقف عمل من أعمال البر تتركز أغراضه في الأهداف الغيرية التي تنظر بعين التثمين للمنافع المقصود تقديمها للآخرين، وتأكيد الدور المباشر للسلوك الغيري، فهو استثمار لمصلحة الغير في المساهمة في بناء المجتمع[3].

كذلك فإنّ عملية تخصيص ريع الوقف يمكن النظر إليها من مستوى التحليل الكلي على أنّها عبارة لقسمة من أصول الدخل والثروة التي يمتلكها أعضاء المجتمع ملكية خاصة على مجموعة من المصالح والخدمات والمرافق الخاصة والعامة والمنخرطة داخل المجال

[1]- ابراهيم البيومي غانم وآخرون، 1998، **الأوقاف والتنمية**، العدد09، حلقة نقاش، مجلة المستقبل العربي، ص118.
[2]- داهي الفضلي، طارق عبد الله، 2003، **التكوين الاقتصادي للوقف في بلدان شبه الجزيرة العربية**، ندوة الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، تحرير ابراهيم البيومي غانم، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف، بيروت، ص457.
[3]- منذر القحف، 2003، **التكوين الاقتصادي للوقف في بلدان الهلال الخصيب**، ندوة الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف، بيروت، ص419.

الاجتماعي لدعم الكيان العام للمجتمع وزيادة قوة التضامن الاجتماعي، ذلك أنّ من أهداف الوقف أن يظل الكيان الاجتماعي متماسكا[1].

- **الوقف مصدر التماسك والاستقرار والتوازن الاجتماعي:** شكل الوقف ولقرون طويلة مصدرا لقوة المجتمع وعاملا من عوامل توازنه واستقراره، ذلك بما كان يوفره من مؤسسات ومرافق وأنشطة ومشاريع أهلية تظهر بطريقة تلقائية وتتمتع بالتمويل الذاتي وبالاستقلال الإداري والتنوع الوظيفي، هذه المؤسسات والمرافق والأنشطة تم من خلالها تقديم حزمة من الخدمات والمنافع الخاصة والعامة في مجالات حيوية شتى، تشمل العبادة والتعليم والثقافة والصحة والبنية التحتية والفنون، بل كانت الأوقاف تتجاوز هذه المجالات لتمتد إلى تفاصيل ودقائق الحياة الاجتماعية كالعناية بالفئات الخاصة كالأيتام والمقعدين والمسنين والسجناء والأسرى والقاصرين كالمعاقين والمتسولين والمتشردين، وهذا ما جعل من نظام الوقف عامل استقرار وتوازن وتماسك في المجتمع حتى في فترات عدم الاستقرار، حيث لعبت مؤسسات الأوقاف دورا كبيرا في فترات الصراع السياسي ووفرت حماية واستقرار كبيرين لمؤسسات الخدمة الاجتماعية[2].

[1]- ابراهيم البيومي غانم، 1998، **الوقف والسياسة في مصر**، دار الشروق، القاهرة، ص170.
[2]- جمال برزنجي، 1993، **الوقف الاسلامي وأثره في تنمية المجتمع (نماذج معاصرة لتطبيقاته في أمريكا الشمالية)**، أبحاث ندوة نحو دور تنموي للوقف، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، الكويت، ص136.

خلاصة الفصل:

إنّ إمكانيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يمكنها المساهمة بشكل فعّال في تحقيق النمو المدمج السريع، إذ أنّها تتيح مجموعة كبيرة من أشكال التعاون والتضامن والتعاضد على كافة المستويات، وبمختلف الوضعيات تمكّن من سدّ الكثير من حاجات المجتمع وتقليص عديد الفوارق، والشواهد التجريبية كثيرة على ذلك شمالا وجنوبا، شرقا وغربا، وتشكل تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مثلثا علميا وعمليا يتألف من الأهداف الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية والبيئية، يفضي إلى خلق مستويات متعددة من الفرص والتمكين والحماية للإنسان فالسياسة الاجتماعية تحد من المشاكل الاجتماعية الناتجة عن التراكم الرأسمالي وتؤمن استمرار عملية النمو الاقتصادي بالإضافة لوظيفة توزيع ثمار النمو وارتفاع الإنتاجية بالاستناد إلى مفاهيم قيمية من قبيل الحقوق الاجتماعية التي أصبحت جزءا من شريعة حقوق الإنسان ومفهوم العدالة الاجتماعية، وإتاحة فرص متساوية أمام جميع المواطنين، ممّا يؤكد على ضرورة دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بجميع آلياته وأشكاله وبكل الطرق سواء تلك المتعلقة بالدعم المادي والقانوني والإداري...إلخ.

ومنه يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فرصة لتجنيد كل الطاقات الاجتماعية من خلال آلياته المختلفة واهتماماته المتعددة، من أجل التقدم الاجتماعي وإحداث التغيير إلى الأفضل مع مراعاة الخصوصيات.

الفصل الثالث: تجارب الدول في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مع سبل استفادة الجزائر منها

تمهيد: أصبح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الوقت الحاضر جزءا من حياة العديد من الأفراد في مختلف دول العالم فالأزمات المتكررة التي شهدها النظام الرأسمالي كشفت عن مساوئه وعدم استقراره وزادت من الاهتمام بهذا الاقتصاد كونه يسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي مع النهوض بالقيم والمبادئ التي تركز على التعاون والتضامن.

زاد توجه الدول نحو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لإدراكهم أنّ هذا الاقتصاد ومؤسساته يمكن أن يكون فاعلا أساسيا في تحقيق النمو بمختلف جوانبه وأبعاده، والبرازيل، فرنسا والمغرب من بين الدول التي أولت اهتماما كبيرا لهذا الاقتصاد خاصة بعد المشاكل العديدة التي واجهتها في فترة تبنيها اقتصاد السوق، لذا ارتأينا دراسة تجربة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في كل دولة على حدى للاستفادة قدر الإمكان من هذه التجارب والاقتباس منها لإنجاح تجربة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر، لذلك قسمنا هذا الفصل إلى الأجراء التالية:

1. **التجربة البرازيلية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:** تطرقنا فيه إلى تطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في البرازيل، أبعاده ومختلف السياسات والبرامج المتبعة في إطار هذا الاقتصاد، وفي ختام هذا الجزء حاولنا تقييم التجربة البرازيلية في هذا المجال.
2. **التجربة الفرنسية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:** ارتأينا عرض التجربة الفرنسية بمختلف نواحيها من خلال التطرق إلى الإطار القانوني لهذا الاقتصاد في فرنسا، تطوره وحاولنا من جهتنا تقييم هذه التجربة لتسليط الضوء على أهم نقاط القوة فيها.
3. **التجربة المغربية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:** تطرقنا فيه إلى تطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب، وكذا الإطار القانوني الحاضن لهذا الاقتصاد، كما تطرقنا إلى مختلف الآليات والبرامج والسياسات التي اتبعتها المغرب في هذا المجال وحاولنا التركيز على الاستراتيجية المتبعة من طرف الحكومة المغربية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وقد حاولنا الاسهاب في عرض التجربة المغربية نظرا لتماثل مناخ هذه التجربة مع مناخ الجزائر، كونهما دولتان عربيتان تشتركان في الدين، اللغة، العادات وحتى المناخ الجغرافي والاقتصادي.
4. **التجربة الجزائرية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:** تطرقنا في هذا الجزء إلى مختلف البرامج والسياسات التي اتبعتها الجزائر للخوض في غمار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كما حاولنا عرض مختلف النقاط الأساسية التي بإمكان الجزائر الاستفادة منها في كل تجربة على حدى.

المبحث الأول: التجربة البرازيلية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

حاليا تقف البرازيل إلى جانب عمالقة العالم الجدد (الصين، الهند...)، وتصنف ضمن عشر أقوى اقتصادات في العالم ولكن الاقتصاد البرازيلي قد مرّ بعدة عقبات قبل أن يكون على ما هو عليه في السنوات الأخيرة، فعلى مدى عقود من القرن الماضي واجهت البرازيل عدة مشاكل كتقلب معدلات النمو، البطالة، الفقر، الإقصاء والحرمان الكبير من وسائل العيش والبقاء، ما جعل البحث عن بدائل ومصادر أخرى للعمل والدخل ضرورة ملحة ولعّل من بين أهم البدائل التي تمّ تبنيها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

المطلب الأول: تطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في البرازيل والسياسات العامة الداعمة له

إنّ الممارسات الاقتصادية غير الهادفة إلى تراكم رأس المال كانت موجودة في البرازيل منذ زمن بعيد وقد مورست من قبل عدد كبير من السّكان الذين كانوا يعيشون على هامش الاقتصاد الرسمي باستخدام التضامن والدعم المتبادل للتغلب على عدم القدرة على الوصول إلى سبل العيش الكريم، وابتداء من منتصف الثمانينات من القرن الماضي كان هناك إحياء لهذه الممارسات، فانتشر الاقتصاد المبني على التضامن حيث اعتبر في خضم الحركات الاحتجاجية التي كانت آنذاك استراتيجية اقتصادية وسياسية جاءت كرد فعل على الأزمة التي كانت في تلك الفترة والتي تفاقمت خاصة مع انفتاح السوق المحلية على الواردات ابتداء من 1990، وقد أصبح الجواب والحل للبطالة والإقصاء الاجتماعي المتزايدين[1].

1. **فترة الثمانينات:** التجارب الأولى للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ظهرت خلال الثمانينات من القرن الماضي في سياق الركود العالمي في أعقاب أزمة النفط لسنة 1973، وكما هو معلوم فإنّ البرازيل كانت تخضع لنظام حكم عسكري في الفترة ما بين 1964و1984، خلال السنوات العشرين هذه كان هناك قمع سياسي، رقابة وسجن تعسفي، فبدأت الحركات الاجتماعية تنظم سرا.

شهدت فترة الثمانينات كذلك نهاية الحكم العسكري ونهاية التصنيع ودخول البلد في حالة عدم استقرار بسبب الركود في الناتج المحلي الإجمالي وظهور أزمة الديون الخارجية الناتجة عن التوجه الكبير نحو الاقتراض في فترات سابقة بالإضافة إلى النمو الهائل للاقتصاد غير الرسمي، وابتداء من هذه الفترة بدأ مجموعة من الباحثين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع بتطوير حركة اجتماعية لاقتصاد جديد (الاقتصاد الاجتماعي والتضامني)، بعد قيام العاملين في المؤسسات المفلسة بالاستحواذ عليها، فأصبحت هذه الشركات بسرعة مؤسسات تدار ذاتيا وتحكمها مبادئ هذا الاقتصاد فالتجارب الأولى

[1] - Andrea LE MAITRE ;A.H.J(BERT) HELMSING, 2012, **solidarity economy in BRAZIL movement, discourse and practice analysis through a Polanyi an understanding of the economy**, journal of international development, J,int,dev24,p750.

للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في البرازيل مرتبطة بالكنيسة الكاثوليكية وبشكل خاص CARITAS BRASILEIRA والتي تشجع الجماعات ذات الدخل المنخفض على الالتقاء معا لخلق فرص عمل وتحسين ظروفهم معيشتهم، كما أنّ نشأة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أصبحت ممكنة بفضل اتحاد الحركات الاجتماعية والناشطين المشاركين في عملية إرساء الديمقراطية والايديولوجيات البديلة، وقد أدّى الجمع بين هذه المجموعات إلى خلق مجموعة من الأفكار الجديدة فضلا عن البحث عن تضامن دائم مع الجماعات المستبعدة والمهمشة.[1]

2. **فترة التسعينات:** واجهت البرازيل خلال فترة التسعينات أزمة كبيرة، فاتباع النظام الرأسمالي أظهر نقاط ضعف كبيرة وسياسات الانفتاح الاقتصادي أثرت بشكل كبير على نظام التشغيل في البلد، حيث تعرض المنتجون المحليون لخسائر كبيرة ما أدّى كذلك إلى ارتفاع أكثر في معدلات البطالة ومعدلات الفقر، حيث اختفى خلال هذه الفترة حوالي 60 مليون منصب عمل، وعدد كبير من العمّال فقد مناصبه ودخله ومنهم من فقد حتى منزله[2]،نتيجة للظروف السابقة كانت هناك إرادة ومحاولات لبناء شبكات وطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كما ظهرت حركة جديدة منظمة فكان هناك العديد من مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من طرف العمّال في المدينة وفي الريف، التعاونيات ومجموعات الإنتاج غير الرسمية، المشاريع المدارة ذاتيا والتي تدعمها في معظم الحالات شبكة من المنظمات غير الحكومية، أعضاء الكنيسة والجامعات الحكومية، هذه الأخيرة قررت المشاركة في هذه الحركة من خلال إنشاء شبكة للتعاونيات الشعبية من خلال شبكة الحاضنات التكنولوجية للتعاونيات الشعبية (ITCP) وكذا مجموعة unitrabalho سنة 1997 وهي شبكة وطنية مكونة من جامعات تجمعت من أجل مناقشة، دراسة وتطوير إجراءات ملموسة تتعلق بعالم الشغل، هذه الشبكة تدعم العمّال في نضالهم من أجل تحسين ظروف المعيشة والعمل ومن خلال هذه الشبكات انتشر مصطلح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في البرازيل، كما تم خلال هذه الفترة وضع أولى السياسات العامة الخاصة بهذا الاقتصاد نتيجة للمطالب الملحة لآلاف العاطلين عن العمل الذين يبحثون عن طرق جديدة للتنظيم الجماعي من أجل خلق فرص للعمل والحصول على دخل[3].
3. **فترة ما بعد سنة 2000:** خلال العقد الأول من القرن العشرين تمّ انعاش تطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فتأسس المنتدى الاجتماعي العالمي سنة 2001 في البرازيل في مدينة بورتو أليغري تحت شعار عالم آخر هو أمر ممكن، ويعتبر مظلة

[1] - DELPHINE MELANSON, juin 2008, **l'économie solidaire au BRESIL, la clé vers une société plus démocratique et plus humaine**, la chronique des Amériques No 10,.p3 sur la page http/ www.ieim. Uqam.ca/IMG/pdf/chro-MELANSON08-10.pdf29/01/2018

[2] - GUSTAVO TANIGUTI, RENAN DIASDE OLIVEIRA, march2016, **the solidarity economy ;an interview with Paul singer** global dialogue magazine, volume 6, issue1,.p12.

[3] - DELPHINE MELANSON,op,cit,p05.

عالمية واسعة لتمثيل المنظمات الشعبية الملتزمة بالعمل ضد العولمة النيوليبرالية ويعمل في مواجهة الشركات الرأسمالية، حضر هذا المنتدى حوالي 16 ألف شخص من 117 بلدا ومن بين ورش العمل المختلفة التي عززت المناقشات هي 1500 مشارك في ورشة بعنوان "تضامن الشعوب واقتصاد الإدارة الذاتية" أين تم مناقشة تنظيم العمال، السياسات العامة والمنظورات الاقتصادية والاجتماعية للعمل والدخل، في نفس السنة تم إنشاء مجموعة العمل البرازيلية حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تتألف من منظمات مختلفة بما فيها النقابات والجامعات والكنائس والمنظمات الريفية والحضرية هدفها هو المطالبة بمساحة مخصصة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني داخل الحكومة من أجل حمايتها من المنافسة التي تنتشر في السوق، وإنشاء المنتدى البرازيلي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بعد فوز حزب العمّال في الانتخابات الرئاسية، هذه المجموعة قررت تنظيم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في شبكات محلية وجهوية ووطنية، فتقدمت بوثيقة إلى الحكومة بعنوان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كاستراتيجية لتنمية سياسية بينت فيها المبادئ التوجيهية العامة لهذا الاقتصاد وطالبت الحكومة آنذاك بوضع سياسة وطنية لدعم هذا الاقتصاد وإنشاء الأمانة الوطنية له.[1]

إنّ فوز حزب العمّال في رئاسيات 2002 والذي كان له روابط وثيقة مع الحركات الاجتماعية ووصول لويس ايناسيو لولا داسيلفا* في جانفي 2003 إلى السلطة أعطى نفسا جديدا للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وقد كان التحول الذي أحدثه هذا النفس الجديد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي في الآن نفسه، بمثابة إجابة وانتقاد للنظام الاقتصادي الرأسمالي، سمح بدعم وتعزيز هذا الاقتصاد.

بدأت حركات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في عقد اجتماعات وطنية وسارعت الحكومة إلى إنشاء الأمانة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في 2003، وبهذا تم إضفاء الشرعية على السياسات العامة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهذه الأمانة عبارة عن وكالة مرتبطة بوزارة العمل والتشغيل الفيدرالية وتدعم تاريخا طويلا من الحشد والتعبئة في حركة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتتمثل مهمتها في تنسيق السياسات العامة الوطنية لهذا الاقتصاد من خلال برامجه، أسندت إلى بول سينغر Paul Singer المنظر البرازيلي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتم في نفس السنة إنشاء المنتدى البرازيلي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بهيكل وطني واسع ضم العديد من الولايات والمقاطعات، لقد أولي اهتمام كبير لتصميم وتنفيذ سياسات عامة تدعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على كل المستويات، كما تم إضفاء الطابع المؤسسي على هذا الاقتصاد بإنشاء كيانات أخرى كمراكز

[1]- الموقع الالكتروني للمنتدى البرازيلي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال الموقع http//fbes.org/linha-de-tempo تاريخ الاطلاع: 2019/05/20.

*__لويس ايناسيو لولا دا سيلفا__: ولد في 07 أكتوبر 1945 وهو رئيس البرازيل الخامس والثلاثون، انتخب رئيسا سنة 2002 وتسلم الرئاسة في 01 جانفي 2003، ثم أعيد انتخابه سنة2006.

الهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتي تعزز استهلاك وتسويق منتجاته، الجبهة البرلمانية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، نظام المعلومات الوطني في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث قامت الأمانة الوطنية بتطوير هذا النظام بالشراكة مع منتدى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كأداة لتحديد المعلومات ودعم هذا الاقتصاد والسياسات العامة له في البرازيل، وتتمثل أهدافه فيما يلي[1]:

- تشكيل قاعدة معلومات وطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتحديد مشاريعه والدعم والمشورة.
- تعزيز وإدماج المشاريع الاقتصادية التضامنية في الشبكات والترتيبات الإنتاجية والتنظيمية الوطنية والإقليمية من خلال دليل المنتجات والخدمات من أجل تيسير عمليات التسويق.
- تعزيز وضوح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- دعم العمليات العامة للاعتراف بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودعم صياغة السياسات العامة له.
- دعم وضع إطار قانوني ملائم للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- تسهيل وتطوير الدراسات والبحوث حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

كما تمّ إنشاء المؤتمر الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وهو فضاء للنقاش بين الحكومة والمجتمع المدني فيما يتعلق بتوجهات وتحديات هذا الاقتصاد في المستقبل، المجلس الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وهو هيئة استشارية تعمل كوسيط بين المجتمع المدني والحكومة[2].

كما تم في البرازيل استحداث كتابة دولة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني سنة 2003، لقد كان التحدي الذي واجهته البرازيل يكمن في الطابع الاستعجالي لبناء سياسة عمومية جديدة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني لا تهدف إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي فقط، بل يمتد الهدف إلى التنظيم الاقتصادي للجماعات في شكل خلايا مركزية مستدامة ومستقلة من الناحية المالية، كما هدفت هذه السياسة العمومية أيضا إلى تعزيز التوزيع العادل للثروة، وتحويل علاقات العمل والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي للبرازيل بناء على مبدأ التسيير الذاتي.

من أجل استيعاب وفهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في البرازيل يجب التنويه بأنّ التنظيمات المتعلقة بهذا الاقتصاد لا تسمى مقاولات ويطلق عليها اسم مبادرات

[1]- نشرة إحصائية حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في البرازيل صادر عن الأمانة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ونظام المعلومات الوطني فيه على الرابط: http//base.socioeco.org/docs/acontece.senaes2013.n34-ed-especial.pdf تم الاطلاع عليه يوم 2018/01/25.

[2] - Luiz Inacio Gaiger.Adriane Ferrani.Marilia Veronese, 2015, **social enterprise in Brazil an overview of solidarity economy enterprise** ICSEM working papers No10,the international comparative social enterprise models ICSEM project, university liege,BELGIUM,p06.

empreendimento وذلك تجنبا للخلط بينها وبين المقاولات التقليدية وتميزها عنها، وتعتبر المنظومة الوطنية للتجارة المنصفة والتضامنية أول منظومة في العالم أنشأت في شهر نوفمبر 2010 ونالت اعتراف الدولة ودعمها ومن بين أهداف هذه المنظومة[1]:

-دعم عمليات التربية على الاستهلاك بهدف التعود على عادات مستدامة وتنظيم المستهلكين لاقتناء منتوجات وخدمات التجارة المنصفة والتضامنية.

-تعزيز الهوية الوطنية للتجارة المنصفة والتضامنية عبر نشر تصورها ومزاولة الممارسات المرتبطة بها.

-تعزيز الممارسات المتعلقة بالأسعار المنصفة التي يحددها لمن يقوم بالإنتاج والتسويق والاستهلاك.

وفي دراسة أجريت سنة 2011 تمّ إحصاء 22 وزارة من بين 37 وزارة موجودة لها برامج وسياسات تتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني[2]، بالإضافة إلى البرامج والمبادرات السابقة، استفاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أيضا من السياسة الاجتماعية الموسعة واستراتيجية الحد من الفقر التي بدأها الرئيس والتي عززت التحويلات النقدية المشروطة للأسر ذات الدخل المنخفض والتي سرعان ما وسّعت حكومة لولا داسيلفا هذا البرنامج، حيث أطلقت وزارة التنمية الاجتماعية سنة 2011 برامج "البرازيل دون فقر" Brazil without poverty plan هدفه كان تجاوز برامج المساعدة الاجتماعية التقليدية وبرامج التحويلات النقدية المشروطة يركز على الحصول على الخدمات الاجتماعية من خلال تعزيز العمالة المنتجة لأفراد الأسر ذات الدخل المنخفض المرتبطة بالمشاريع التقليدية والـتأمين الاجتماعي وقدر عدد السكان المستهدفين من خلال هذا البرنامج بـ 162 مليون نسمة، إنّ التدريب التقني وتنمية المهارات جانبين هامين من جوانب هذا البرنامج، بالإضافة إلى مجموعة من برامج الدعم للأسر التي تعمل في الزراعة من خلال الجهود الرامية إلى حصول المؤسسات العامة والخاصة(مثل المستشفيات والمدارس والجامعات والسجون والمحلات التجارية الكبرى) على الأغذية من صغار المزارعين، كما شمل البرنامج أيضا على مبادرة المنح الخضراء (Green Grant) التي تربط السياسة الاجتماعية بحماية البيئة عن طريق تخصيص منح أسرية للسكان في المناطق الهشة بيئيا التي تمارس ممارسات مستدامة لكسب الرزق.

كما تم في عام 2011 تدشين برنامج ينسجم مع الأساس المنطقي لبرامج إمكانات الأشغال العامة والتشغيل (PWEPS) يطلق عليه البرازيل دون بؤس، ويسعى هذا البرنامج من بين

[1]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي البيئي، المغرب، إحالة ذاتية رقم 2015/19، ص86-90 على الموقع http//www.ces.ma/ar/pages/Auto-saisines/AS-19-2015 économie sociale et solidaire.aspx تاريخ الإطلاع: 2019/01/30.

[2] - Peter Utting, **public policiesfor social and solidarity economy**, assessing progress in seven contries, 2017, international labour office-Geneva,ILO, p05.

جملة أمور أخرى إلى القضاء على الفقر عن طريق الاندماج في الحياة العملية، والهدف من برنامج البرازيل دون بؤس هو الوصول إلى الخدمات العامة في مجالات التعليم، الصحة والمساعدة الاجتماعية والاندماج في الحياة العملية، وسعت حكومة البرازيل من خلال مجموعة من الإجراءات شملت إنشاء برامج جديدة وتوسيع المبادرات الموجودة بالاشتراك مع الولايات والبلديات والشركات العامة والخاصة في الفرص التي يولدها النمو الاقتصادي البرازيلي، ومن حيث الاندماج في الحياة العملية تضمنت هذه المبادرات حوافز لخلق فرص العمل من خلال أصحاب المشروعات، فضلا عن توفير التوجيه والتدريب المهنيين من خلال تدخل قوة العمل لتلبية الاحتياجات العامة والخاصة، أمّا الهدف من حيث التدريب فهو تلبية احتياجات النّاس الذين يشملهم البرنامج عن طريق اتخاذ إجراء حكومي منسق[1].

ومن حيث الزراعة الأسرية ومشروعات SBEFS في البيئات الريفية، سعى البرنامج لتنظيم إنتاج غذائي على أساس الاستهلاك الخاص وتسويق الفوائض وإدرار الدخل فضلا عن الوصول إلى الأسواق العامة والخاصة، وهو يسعى أيضا للتوسع في عمليات الشراء من خلال مؤسسات الإنتاج العامة والخيرية من الأسر التي تعمل في مجال الزراعة من أجل المستشفيات والمدارس والجامعات والحضانات ومؤسسات الرعاية فضلا عن المنشآت الخاصة مثل السوبر ماركت، وتقوم وزارة التنمية الاجتماعية بتنسيق الإجراءات في إطار برنامج العمل والتشغيل والدخل والبرنامج الوطني للوصول إلى التعليم الفني من أجل إدماج المستفيدين من برنامج Bolsa familia* في سوق العمل من خلال تزويدهم بدورات تدريبية معدلة لتتلاءم مع كل اقتصاد من اقتصادات الأقاليم.

في سنة 2013 باشرت الحكومة البرنامج الوطني لدعم الجمعيات والتعاونيات الاجتماعية المعروف بـ pronacoop social الذي يقدم الدعم للتعاونيات والمشاريع الاجتماعية التي تهدف إلى الاستفادة من الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية والجسدية وبعض فئات الشباب المحرومين والمدانين السابقين وغيرهم[2].

أمّا في سنة 2015 فقد تمّ إطلاق أول مخطط وطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بهدف توفير التدريب والتعليم لـ 200.000 شخص على مدى فترة خمس سنوات، كما شمل المخطط أيضا تقديم الدعم لجامعي النفايات من خلال التدريب والتحسينات في الصحة والسلامة المهنية والبيئية وتوسيع الشبكات التجارية كما تعزز الدعم المقدم لهذا الاقتصاد من خلال

[1]- صبيح نوري، 2014، الولايات المتحدة البرازيلية أحد أقطاب النظام الاقتصادي الجديد، صحيفة الحقيقة العراقية، على الموقع: www.alhakika.news تاريخ الاطلاع: 2019/08/25.

* برنامج Bolsa familia عبارة عن برنامج للتحويلات النقدية للأسر التي تعاني من الفقر في جميع أنحاء البلاد ويتضمن هذا البرنامج خطة برازيل دون بؤس ويشتمل على 3خطوط –الحوالات النقدية= الشروط ، والإجراءات والبرامج المكملة ومن المعروف أنّ الحوالات النقدية تضمن الإغاثة الفورية من الفقر أمّا الشروط

[2] -Shwarzer Helmet, 2015, **Brazil Bolsa Familia, programme IlO social protection**, sur le site : www.ILO.org date de visite : 03/10/2019.

تركيز الحكومة على معالجة أوجه عدم المساواة المكانية من خلال برامج التنمية الإقليمية[1]، ويمكن تلخيص السياسات السابقة التي تمّ تبنيها ابتداء من سنة 2003 ومبادرات أخرى في الجدول الموالي:

الجدول رقم04: السياسات العامة والمبادرات المتبعة لدعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في البرازيل

السنة	المبادرة
2003	• إنشاء الأمانة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني. • مرسوم يعترف بأراضي مجتمع Quilombola وحقوقهم الثقافية.
2007	• قانون الصحة الذي يسهل دور جمعيات وتعاونيات جمع نفايات البلدية وإعادة تدويرها.
2009	• قانون المشتريات التفضيلية في إطار نظام التعليم.
2010	• مرسوم إنشاء المنظومة الوطنية للتجارة العادلة والتضامنية.
2011	• إطلاق برنامج البرازيل دون فقر لوزارة التنمية الاجتماعية.
2012	• سن قانون دعم تعاونيات العمّال. • إطلاق برنامج التنمية الجهوية والاستدامة الاقليمية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
2013	• إطلاق البرنامج الوطني المعروف بـ pronacoop social
2015	• إطلاق أول مخطط وطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

La source : Peter Utting public policies for social and solidarity economy, assessing progress in seven contries, international labour office-Geneva,ILO,2017,p27.

إنّ تحليل عدد من التجارب الدولية الجارية، توضح أهميتها على المستوى العالمي كما يمكن أن تسهم في الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، لاسيما بالنسبة لتلك الجماعات المتضررة اقتصاديا واجتماعيا، والتجربة الأخيرة في البرازيل في إطار برنامج Brasil sem Miseria هي خير مثال على ذلك.

المطلب الثاني: أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالبرازيل

يشير مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالبرازيل عادة إلى المبادرات التي تهدف إلى توليد عمل ودخل فضلا عن تحقيق مزايا لأعضائها ولبيئتهم الاجتماعية مثل نوعية الحياة، مشاركة المواطنين، ويشير كذلك في المقام الأول إلى التعاون في الأنشطة الاقتصادية

[1]- جوزيه غرازيانو داسيلفا، مارو إدواردو ديل غروسي، كايوفالاودي فرانسا، **برنامج القضاء على الجوع، التجربة البرازيلية**، على الموقع: www.nead.gov.br تاريخ الإطلاع 2018/05/20

وإضفاء الطابع الاجتماعي لها، لهذا ينظر العديد من المؤلفين في هذا البلد وبلدان أمريكا اللاتينية لهذا الاقتصاد كاقتصاد آخر مختلف عن الرأسمالية أو بديلا مستقلا عنها[1].

يعتبر نظام المعلومات الوطني المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالبرازيل التنظيمات المنتمية إليه كل التنظيمات التي تتوفر على[2]:

- تتوفر على تنظيمات جماعية.
- أعضاؤها أو المساهمون فيها عمّال ينحدرون من الأوساط الحضرية أو الريفية أو الذين يقومون بالتدبير الجماعي للأنشطة وتحديد وجهة نتائجها.
- تتوفر على طابع الديمومة مع أنشطة اقتصادية محددة وليست مجرد مشروعات عرضية.
- التي تتوفر أولا على سجل قانوني، لأنّ الأهم هو وجودها في الواقع وممارسة عملها بانتظام.
- تنجز أنشطة اقتصادية تهتم بإنتاج السلع وتقديم الخدمات، القروض والادخار، التسويق (البيع، الشراء، تبادل المواد الأولية أو المنتوجات أو الخدمات).

الديمقراطية التشاركية اليوم، لم تعد تلك النظرية التي داعبت أحلام الفلاسفة والسياسيين منذ قرون عديدة، بل صارت واقعا فعليا يتجسد في العديد من التجارب التضامنية، لعّل أهمّها تلك التجارب التي شهدتها بلدان أمريكا اللاتينية في خضم ديناميكية المنتديات الاجتماعية، كالتجربة البرازيلية التي جاءت مع حزب العمّال، فكانت تطمح إلى تشجيع الديمقراطية ومحاولة التعامل مع كل المواطنين على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم، الشيء الذي يؤسس لمبدأ أساسي من مبادئ الديمقراطية التشاركية المسمىّ بمبدأ "التثليث" الذي يفيد بضرورة تعدد الشركاء والفاعلين، ليشمل كل من الدوائر الحكومية والمجتمع المدني بسكانه وقطاعه الخاص.

برز هذا النموذج بشكل خاص في مدينة " بورتو أليغري" البرازيلية التي تقوم بإشراك كل المواطنين في عملية إعداد الميزانية حيث بدأ ينتقل مستوى المشاركة سنة 1990 من أقل من 1000 إلى 14.000 ثم إلى أكثر من 100.000مشارك وقد أعطيت الفرصة الكاملة للمواطنين من أجل تحديد أولويات الصرف المتعلقة بتلك المدينة، كما أعطيت لهم صلاحيات مراقبة هذه العملية ومدى ملائمة النفقات مع التوجهات المتفق عليها[3].

وقد ساهم ترسيخ العمل بهذه المقاربة التشاركية نقل مدينة بورتو أليغري من التخلف الصناعي والهجرة الداخلية والمديونية وضعف الأجور الذي كانت تعيشه قبل 1989 إلى

---

[1]- Luiz Inacio Gaiger-Adeane Ferrarine , op-cit..

[2]- جوزيه غرازيانو داسيلفا، مارو إدواردو ديل غروسي، كايوفالاودي فرانسا، **مرجع سابق.**

[3]- رضوان زهرو، **الحكامة الترابية الجهوية المتقدمة ورهانات الحكامة الجيدة**، منشورات مالك للفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 34/33، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص21.

مستوى يتمتع بمعدل 98% من الأسر المستفيدة من الماء و68 % المستفيدة من التطهير، وتضاعف عدد الأطفال المتمدرسين والزيادة في مساحة الطرق المعبدة وغيرها من الإنجازات ذات النقلة النوعية في سلم التنمية البشرية، وإضافة إلى مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في خلق عدد هام من فرص التشغيل، فإنّه يساهم كذلك في إنتاج القمح والحليب في البرازيل[1]، هناك مجموعة متنوعة من الهيئات التي يضمنها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في البرازيل كالتعاونيات، الجمعيات المجموعات غير المهيكلة، الصناديق التضامنية، البنوك التكافلية، أنظمة المبادلات المحلية، شبكات التعاون الاقتصادي وغيرها، هذه الهيئات تعمل في أنشطة مختلفة كإنتاج السلع، تقديم الخدمات، التسويق، التمويل والقرض، الاستهلاك والتجارة.

جدول رقم5: أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالبرازيل

الممارسات التضامنية	الأنشطة الاقتصادية	الهيئات الجماعية
• لتدبير الذاتي • لسعر العادل • لاستدامة • لجماعات • لمحيط البيئي	• نتاج السلع • قديم الخدمات • لتسويق • لتمويل والقرض • لاستهلاك • لتجارة	• لتعاونيات • لجمعيات • لمجموعات غير المهيكلة • لصناديق التضامنية • لبنوك التكافلية • نظمة المبادلات المحلية • بكات التعاون الاقتصادي • لمقاولات ذات التدبير الذاتي

المصدر: منتدى الاقتصاد التضامني بالبرازيل 2014، بتصرف.

[1]- بن أحمد جيلالي، عاشور ثاني يامنة، 13/12 مارس 2018، **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني سبيل تحقيق التنمية العادلة في الجزائر، عرض لتجارب دولية رائدة في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني**، المؤتمر الدولي حول الاقتصاد العادل والتضامني بين الرهانات الاقتصادية ومستلزمات العدالة الاجتماعية، جامعة البليدة02، ص05

يتبين أنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني البرازيلي يحدد آلاف المبادرات الاجتماعية المنتظمة في شكل تدبير ذاتي وجماعي تمارس أنشطة تهتم بإنتاج السلع والخدمات، القروض، التمويل التضامني، أنظمة المعاملات المحلية، التجارة والاستهلاك التضامنيتين وقد أفضى إلى تواجد فاعلين نشطين وبروز مبادرات خلاقة ضمن هذا المجال.

المطلب الثالث: سياسات وبرامج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالبرازيل وأهم المبادرات الناجحة

لقد انصب الكثير من الاهتمام بالبرازيل على البرامج والسياسات العامة المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية، لكن القضاء على الجوع مشروع يتطلب إشراك المجتمع برمته، ففي جميع البلدان التي سنّت قوانين ضمان الأمن الغذائي تم الاعتراف بحق الإنسان في الغذاء نتيجة لتعبئة المجتمع المدني، ويعتبر رجال الأعمال من بين أبرز الفاعلين، إذ يتمتعون بقوة كبيرة على تعبئته ويكمن التحدي بالنسبة لهم في تعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية[1].

1. برامج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المتبعة بالبرازيل:

إنّ توزيع الدخل وحده لا يكفي لضمان رفاهية الفقراء، إذ لم يكن مستداما على المدى البعيد ولضمان الاندماج الاجتماعي، يجب أن يعتمد الفقراء على قاعدة تضمن لهم دخلا مدى الحياة، يمكن أن تتمثل هذه القاعدة في امتلاك أصول من شأنها أن تؤمن لهم دخلا في المستقبل أو على الأقل في حيازة سلع من شأنها أن تخفف من إنفاق دخلهم على الكراء أو أداء أقساط امتلاك عقار أو الفائدة المدفوعة عن القروض المرتفعة الفائدة.

يجب على الدولة أن تعمل على تأمين دخل الأفراد من خلال تعزيز برامج الحد الأدنى للدخل وخطط التأمين ضد البطالة وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي ونظام التقاعد إلى غير ذلك، ومن بين السياسات العامة الأخرى الموجهة للحفاظ على التحسن في الدخل، ينبغي الإشارة بوجه خاص إلى برنامج الإصلاح الزراعي وتمويل الأصول بنسب فائدة منخفضة من قبل المصرف الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن قبل الشبكة المصرفية الرسمية فالمسؤول عن هذه السياسات الهيكلية هي الدولة، لكن المبادرة الخاصة يمكنها أن تساهم بنسب كبيرة، لذا قامت البرازيل وفي إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتبني مجموعة من البرامج كان أهمها[2]:

- **مشروع الأشغال العامة والتشغيل والدخل (SPTER):** هذا المشروع عبارة عن سلسلة واسعة من إجراءات وبرامج للحكومة الفيدرالية مثل تدخل قوة العمل، التدريب

[1]- بن أحمد جيلالي، عاشور ثاني يامنة **نفس المرجع السابق**، ص09.
[2]- بوريوش سارة، بختاوي أمال، 13/12 مارس 2018، **عرض تجارب عالمية رائدة في تطبيق الاقتصاد العادل والتضامني- الاقتصاد التضامني في البرازيل-**، المؤتمر الدولي حول الاقتصاد العادل والتضامني بين الرهانات الاقتصادية ومستلزمات العدالة الاجتماعية، جامعة البليدة02، ص08.

المهني، التكافل الاجتماعي والاقتصادي، منح قروض مصغرة تقوم على الإنتاج بهدف خلق فرص عمل وإدرار دخل.

- **البرنامج الوطني للوصول إلى التعليم الفني:** أنشأ هذا البرنامج في عام 2011، وهدفه الأساسي هو توسيع وإضفاء الطابع الديمقراطي على توفير برامج التعليم الفني والتكنولوجي لسكان البرازيل، ومن ثم فهو ينطوي على سلسلة من البرامج الفرعية والمشروعات والإجراءات الفنية والمساعدات المالية.
- **البرنامج الوطني لإدماج الشباب projovem:** يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الاندماج الاجتماعي لمن هم في سن 18 إلى 19 سنة، بالرغم من أنّهم ليسوا آمنين، ولم يكملوا تعليمهم الأساسي، وهو يسعى لإدماجهم في التعليم وفي الحياة العملية من أجل تزويدهم بالفرص الخاصة بالتنمية البشرية والممارسة الفعّالة للمواطنة.
- **برنامج تسريع وتيرة النمو وبرنامج بيتي حياتي:** تربط هذه البرامج الانخفاض في عجز البنية التحتية في الحضر والريف والإسكان وفرص العمل والتشغيل والدخل والتكافل الاجتماعي الاقتصادي للجماعات المتضررة اقتصاديا واجتماعيا.
- **برنامج العمل للشباب:** عبارة عن سياسة تدريب مهني واجتماعي تعويضية يتم وضعها مشاركة مع الولايات والبلديات والمجتمع المدني، والهدف هو إعادة قوة العمل الشبابية اللازمة لسوق العمل الرسمية وكذلك لتعزيز فرص جديدة لإدرار الدخل ودعم المشروعات بين الشباب، ويعد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أداة هامة من أدوات خلق العمل وإدرار الدخل تقوم على مشروعات SBEES أمّا برنامج البرازيل دون بؤس فهو أحد برامج سياسة العمل وتشغيل الشباب الذي يجعل الآلية المتاحة (الإئتمان المصغر، الاستشارة) لتعزيز وترويج الأعمال الصغيرة بين الشباب وعلى سبيل المثال هناك تقييم أخير لمدة عام للخطة، يوضح أنّ الشراكة بين برنامج البرازيل دون بؤس وخدمة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تسعى لتقديم المساعدة الفنية لأصحاب المشروعات* الفردية المتناهية الصغر[1].

تسعى هذه البرامج من بين جملة أمور أخرى إلى اجتثاث الفقر والقضاء عليه من خلال إدماج الأشخاص في الحياة العملية فضلا على أنّها موجهة للبرازيليين من ذوي الدخل المنخفض، ويمكن أن تساهم في تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الوقت الذي تسعى فيه إلى إدماج الجماعات المتضررة مثل الشباب من ذوي فرص العمل الضئيلة من المناطق المحيطة، والتأكد من أنّ القطاع العام يخلق فرصا للعمل والتشغيل والدخل، وبالرغم من الآثار الايجابية التي لوحظت إلاّ أنّ الوقت المناسب لم يحن بعد لإصدار أحكام وثيقة،

* أصحاب المشروعات الأفراد هم اشخاص يشتغلون ذاتيا والذين يثبتون أنفسهم من الناحية القانونية كملاك منفردين وهؤلاء الأشخاص الذين يرغبون في تصنيف انفسهم كملاك منفردين ينبغي ألاّ يكونوا قد شاركوا في شركة أخرى كشريك أو كمالك، كما يجب أن يكون لديهم موظف بعقد يتقاضى أدنى أو أقل أجر بالنسبة لفئة العمل.

[1] -http//pronatec.mec.gov.br/pronatec.html, date de visite: 20/08/2019.

ومن ثم يجب أن تخضع هذه البرامج لمزيد من الفحص والتدقيق وأن يناقش تقييم أثرها واستمراريتها باستفاضة في ضوء الدورات والمتغيرات السياسية في الحكم.

2. السياسات الهيكلية لمحاربة الجوع في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالبرازيل

'إنّنا نسعى إلى خلق الظروف المناسبة لجميع النّاس في بلادنا للحصول على ثلاث وجبات لائقة في اليوم، كل يوم من دون الحاجة إلى الاعتماد على التبرعات من أي شخص، فالبرازيل لا يمكنها تحمل هذا القدر من التفاوت نحن بحاجة إلى القضاء على الجوع والفقر المدقع والإقصاء الاجتماعي، إنّ حربنا لا تهدف إلى قتل أي شخص، إنّها تهدف إلى إنقاذ الأرواح' **لويز ايناسيو- لولا داسيلفا**

رئيس الجمهورية

خطاب التنصيب الأول من يناير/ كانون الثاني 2003

أمّا على الصعيد الدولي، ووفقا لأهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996، ومؤتمر قمة الألفية سنة 2000 قامت شركات كبرى بصياغة الميثاق العالمي بمبادرة من منظمة الأمم المتحدة وتمّ التوقيع على هذا الميثاق في بادئ الأمر من قبل 500 شركة متعددة الجنسيات، لكن هذا الرقم ارتفع إلى 5300 شركة من 130 دولة[1]، وفي السنوات الأخيرة أصبحت مشاركة الشركات الخاصة في هذا الميثاق، بصرف النظر عن المنظمات الأخرى عنصرا من عناصر المفاضلة في إعادة التأكيد على الوفاء بالالتزامات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات، ومن بين المبادئ العشرة التي تم الاتفاق عليها في هذا الميثاق يستحق الأولان تنويها خاصا لأنّهما ينطويان على مسألة حقوق الإنسان وبالتالي على الحاجة إلى تشجيع التغذية الصحية والحفاظ على علاقات جيدة مع المجتمعات التي تعمل فيها هذه الشركات، في البرازيل وقعت 345 من الشركات والجمعيات على الميثاق الدولي علاوة على وجود الكثير من الشركات والجمعيات الأخرى التي تعنى بقضايا مثل الغذاء والتغذية ومحاربة الفقر، وبعد إطلاق برنامج القضاء على الجوع في أوائل عام 2003، زاد اهتمام الشركات بالمشاركة في مشاريع الأمن الغذائي بالرغم من أنّ هذا البرنامج تم إطلاقه من قبل الحكومة الفيدرالية، إلاّ أنّها أخذت بعين الاعتبار الحاجة إلى إشراك القطاع الخاص في أنشطته، باعتباره عنصرا من عناصر المجتمع المدني، ومنذ عام 2003 بدأت العديد من الفعاليات المنتمية لقطاع الأعمال تحظى بتمثيل مباشر في المجلس الوطني للأمن الغذائي والتغذية (consea) لذلك وباستثناء الأنشطة التي تمارسها الشركات داخليا، فقد شرعت الشركات في إدماج أنشطتها في المشاريع العامة على المستويات الحكومية الثلاثة.

[1] - www.unglobal compact.org/ participants and stakeholders/index.html, date de visite: 20/09/2019.

وسنتطرق في كل ممّا يأتي إلى المنهج المنظم لبرنامج القضاء على الجوع، أي نهج سياسات هيكلية محددة (أو قطاعية) ومحلية والغرض من ذلك هو إظهار مدى إمكانية عمل الشركات مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الثلاثة المعتمدة في السياسات العامة، كما سيتم التطرق إلى العديد من العناصر الأخرى ذات الصلة بتسيير الشركات كالمساهمين فيها وعلاقتها بالموردين والمستهلكين وعلاقتها مع الموظفين والمتعاونين في كل ممّا يلي[1]:

يستعمل مشروع القضاء على الجوع مصطلح السياسات الهيكلية للإشارة إلى الإجراءات التي تهدف إلى رفع مستوى دخل المواطنين والحد من الفوارق الاجتماعية ويتم تطبيق هذه السياسات التي تشمل على سبيل المثال فرص العمل والبرامج المدرة للدخل على مستوى المناطق التي يجب أن تحظى بأولوية التدخل الحكومي، إلاّ أنّ الشركات يمكنها أيضا أن تعمل في هذه المجالات بهدف تعزيز الاندماج الاجتماعي.

أ.وكالات القروض الصغرى ذات الطابع التضامني: العمل الرئيسي الذي يمكن للشركات أن تنفذه هو إنشاء وكالات للقروض الصغرى التضامنية والمساهمة فيها، ويعتبر هذا أيضا بديلا بالنسبة للعديد من الشركات غير المتدخلة في ميدان منح القروض، وتعتبر وكالات القروض الصغرى منظمات مستقلة تأسست من قبل أفراد المجتمع المحلي، سواء كانوا مستخدمين بإحدى الشركات أم لا، يمنحون حدا أدنى من القروض للفقراء من أجل إنجاز مشاريع أو توسيعها، أو ترميم منازلهم أو شراء دراجة أو حاجيات أخرى، وقد تمّ توثيق تجارب القروض الصغرى بما فيه الكفاية والمصارف الرسمية التي تعمل في هذا المجال تؤكد أنّ النتائج كانت جد مرضية، وتشير البيانات إلى أنّ نسبة الفائدة عن سداد القروض الصغيرة منخفضة للغاية وأنّ المنفعة الاجتماعية لهذا النوع من الاستثمار كبيرة جدا، حيث تصل القروض الممنوحة في إطار نظام القروض الصغرى إلى نحو 1000ريال برازيلي ويفضل أن يتم منحها للنساء ويجوز للبنك الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أن يمنح قروضا صغرى للقيام بالأنشطة غير الرسمية (التي تمثل 77% من مجموع أصحاب المشاريع الصغرى المدرجة في محفظة البنك)[2].

إنّ تجارب الائتمان التضامني تكتسي أهمية خاصة وتحقق نجاحا كبيرا عندما يتعلق الأمر بالحيازات الزراعية العائلية، ففي المنطقة الجنوبية بالبرازيل توجد فعلا شبكة من وكالات القروض الصغرى التي تمول خطط الإنتاج والتسويق لمصلحة الأسر المزارعة وقد حققت هذه التجارب فعلا نقلة نوعية في المناطق التي تكون فيها القروض الرسمية غير متوفرة بالقدر الكافي وحيث لا يحصل المزارعون إلاّ على بدائل إنتاج وتسويق قليلة.

[1]- جوزيه غرازيانو داسيلفا، ماورو إدوارد ديل غروس، كايو غالفاودي فرانسا، **مرجع سابق.**

[2]- تواتي مريم، عزيز محجوب، 13/12 مارس 2018، **الاقتصاد الاجتماعي التضامني- تجارب ومقارنات عربية ودولية**، المؤتمر الدولي حول الاقتصاد العادل والتضامني بين الرهانات الاقتصادية ومستلزمات العدالة الاجتماعية، جامعة البليدة02، ص12.

ب.تعزيز الدخل والدعم المالي:

يمكن للشركات أيضا أن تساهم في التدابير الهيكلية من خلال المشاركة في برامج تكملة الدخل الموجهة لصالح الأسر المعوزة والمساعدة المباشرة للأطفال في سن الدراسة والشباب، على غرار دعم العديد من البرامج المختلفة لدعم الأطفال والمراهقين عن طريق القانون المالي، وفي مثل هذه الحالات يمكن للشركات تقديم مساهمات مباشرة للصناديق التي تديرها المجالس أو البلديات أو المجالس الوطنية أو الحكومية لحقوق الأطفال والمراهقين، ومن شأن هذه المبادرات أن تساعد على توفير دخل للمعوزين لإنفاقه في أغراض أخرى ممّا يضمن فرصا أكبر للأسر للحصول على الغذاء، ويمكن لهذه العمليات الهيكلية أن تساعد على توفير دخل للمعوزين لإنفاقه في أغراض أخرى إيجابية للغاية حتى ولو كانت لا تشمل على استثمارات مباشرة في مجال المواد الغذائية، كما يمكن للشركات تطوير إجراءات مختلفة لتحسين دخل العاملين لديها، أو مساعدة المجتمعات التي تعمل فيها مثلا عن طريق توفير الدعم المالي لهم بهدف بناء منازلهم وتأمين منح دراسية لأبناء وبنات الموظفين أو أفراد المجتمع المحلي وتمويل أو إنشاء تعاونيات تشتغل في البناء أو الغذاء[1].

ج.سياسات محددة لمحاربة الجوع:

يمكن للشركات اتخاذ إجراءات حاسمة لتعزيز سياسات محددة لمحاربة الجوع، مثل تلك التي لها تأثير على نوعية وكمية وانتظام المواد الغذائية التي يستهلكها البرازيليون، فالبرنامج الرئيسي المندرج ضمن مشروع القضاء على الجوع لهذا الغرض هو برنامج بطاقات الغذاء، وقد تمّ إعداد برنامج بطاقة الغذاء بهدف تكميل السياسات المتخذة لتعزيز دخل السكان المهددين، مثل المنح المدرسية والمهنية والتأمين ضد البطالة بالإضافة إلى سياسات أخرى، وقد استلهم اقتراح برنامج بطاقات الغذاء من برنامج الغذاء في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم دمج هذا الاقتراح (بطاقات الغذاء) في وقت لاحق في نهاية 2003، في برنامج منحة الأسر الذي يجمع سائر برامج التحويلات النقدية الفيدرالية في برنامج واحد وبالنظر إلى المعلومات الواردة في سجل المساعدات الاجتماعية الموحدة والتي تمّ استنتاجها من سجل المعلومات الخاص بالأسر المهددة التي تمّ جمعها من قبل البلديات، يمكن القول أنّه تم التركيز بشكل كبير على محاولة تمكين الأسر الأشد فقرا في البرازيل من الاستفادة من هذه التحويلات النقدية، بالتالي تعزيز الاقتصادات المحلية وينبغي على المستفيدين من البرنامج تلبية متطلبات اجتماعية معينة خلال الفترة التي يستفيد فيها من البرنامج ويشمل ذلك حضور دورات تدريبية مهنية أو دورات محو الأمية وإبقاء أطفالهم في المدرسة وحفظ سجلات تحصين أطفالهم والانخراط في أنشطة المجتمع المحلي وغير ذلك، ولا يسمح البرنامج البرازيلي بمساهمة الشركات نقدا في نظام تحويل الأموال، بل يتم تخصيص التبرعات

[1]- طويل آسيا، معزوز نشيدة، **الاقتصاد العادل والتضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية- دراسة تجارب عالمية رائدة-** المؤتمر الدولي حول الاقتصاد العادل والتضامني بين الرهانات الاقتصادية ومستلزمات العدالة الاجتماعية، جامعة البليدة02، ص07.

النقدية لصندوق محاربة الفقر والقضاء عليه، على غرار ما لوحظ في الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص برنامج بطاقات الغذاء من المتوقع أن تتقلص عمليات الاحتيال التي تشوب استخدام بطاقات الغذاء من خلال اعتماد البطاقات الممغنطة، وما لا يخطر ببال أحد هو أن تواجد هذه المجتمعات في المناطق الأكثر عزلة يسمح لها بمراقبة الأكشاك وتجار التجزئة في الأسواق الواقعة في الهواء الطلق عن كثب، وبالتالي تجنب اختلاس الأموال والفساد، وفي كافة أنشطة البرنامج يعتبر تعاون المؤسسات والعاملين فيها بشكل تطوعي، من خلال تقديم المحاضرات والدورات التدريبية والقيام بعمليات الفحص الصحي، ففي كثير من الحالات يمكن للشركات أيضا أن توفر المرافق اللازمة وقاعات التدريب ومواد وآلات لتقديم دروس تقنية، وهناك بعض الشركات التي تدعم بالفعل الأعمال التطوعية عن طريق السماح للموظفين بالمشاركة في الأنشطة المجتمعية خلال جزء من وقت عملهم والهدف من هذه الفكرة هو العمل على توسيع هذه الأنشطة وتوحيدها[1].

د.تعبئة الشركات من أجل المساهمة في القضاء على الجوع

تفوق المسؤولية الاجتماعية للشركات في شموليتها الإجراءات الظرفية من حيث المساعدة على التصدي للمشاكل التي يواجهها المجتمع، ممّا من شأنه أن يخدم صورة عالم الأعمال، وتفرض المسؤولية الاجتماعية على الشركات وضع تغييرات في ثقافتها باعتبار هذه الشركات عنصرا حياديا في المجتمع، وبالتالي يجب أن تكون صحية ومستدامة، ومن هذا المنطلق كان ينظر إلى انطلاقة برنامج القضاء على الجوع باعتباره عنصرا محفزا للشركات التي كانت نشيطة اجتماعيا في التعاطي مع قضية الغذاء، باعتباره فرصة كبيرة لإعادة توجيه أعمال الشركات الأخرى التي كانت تهتم بقضايا أخرى، وقد تزامن إعداد النسخة الأولى من هذا الدليل مع إطلاق الإدارة الفيدرالية الجديدة لبرنامج القضاء على الجوع 2003، وقد كانت الشركات متحمسة كثيرا للمشاركة في الأنشطة التي كانت تجري مناقشتها من قبل المجتمع ككل، وفي وقت لاحق أنشأت مجموعة من الشركات التي تتميز بروح المسؤولية العالية وجمعية متخصصة في دعم الأنشطة المرتبطة بتعزيز الأمن الغذائي كانت هذه الجمعية تسمى جمعية دعم برنامج القضاء على الجوع (Zero Hunger Support Association)، وقد قامت الشركات البرازيلية بالمساعدة في سياسات محاربة الجوع من خلال ما يلي[2]:

ذ.توسيع نطاق برنامج غذاء العمّال: من بين التدابير المحددة والهامة لمحاربة الجوع، هناك اعتماد برنامج غذاء العمال ويشمل هذا البرنامج كلا من الشركات والعمال والحكومة في محاولة لضمان حصول العمال على الغذاء بأسعار منخفضة ويمكن للشركات خصم ضعف المبالغ التي تنفق لهذا الغرض من ضريبة الدخل الخاصة بهم

[1]- جوزيه غرازيانو داسيلفا، ماورو ، **مرجع سابق.**

[2]- عبد الجليل مقدم، بوعقال سماح، **نحو اقتصاد اجتماعي وتضامني(عرض تجارب دولية في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني)**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد05.

شريطة ألاّ يتجاوز هذا الخصم 4% من ضريبة الدخل المستحقة، كما يمكنهم اقتطاع ما يناهز 20% من فائدة أجور العمال، وغطى برنامج غذاء العمال 8 ملايين عامل في حوالي 80.000 شركة واستفاد حوالي 9 ملايين آخرين من نوع آخر من المساعدات الغذائية، ويمكن أن يعزى الأداء الضعيف لبرنامج غذاء العمال إلى الحوافز المالية المنخفضة، حيث تدفع حاليا 93% من مجموع الشركات البرازيلية (التي تفوق 3 ملايين شركة) الضريبة على الدخل على أساس نظام الربح المفترض للنظام الضريبي البسيط والذي لا يهدف إلى الحصول على الفوائد المالية التي يوفرها برنامج غذاء العمال، هذه هي المعضلة، بما أنّ الشركات الصغرى والمتوسطة التي تستخدم النظام الضريبي البسيط هي بالضبط تلك التي تدفع أقل الأجور وتواجه أكبر الصعوبات في توفير الدعم لضمان حصول أفضل على الغذاء للمستخدمين فيها، ومع ذلك فالعديد من الشركات لديها الوسائل التي تمكنّها من التعاون بشكل مباشر من خلال تحسين حصول موظفيها على الغذاء بشكل مباشر مستقل، خارج إطار الحدود المنصوص عليها في القانون ويمكن لعملية توزيع سلال الغذاء الأساسي على المستخدمين الأشد فقرا أن تذهب بعيدا في اتجاه تعزيز ميزانية أسرهم، وتعتبر كمية ونوعية المواد الغذائية المدرجة في هذه السلال في غاية الأهمية وينبغي أن يشرف عليها خبير في التغذية، وتؤثر المبادرات من قبيل منح مبالغ مالية أكبر في بطاقات الغذاء أو تقديم وجبات خفيفة للعمال، تأثيرا فوريا على رفاهيتهم وأيضا على إنتاجيتهم.

ر.منح سلال الغذاء الأساسية في حالات الطوارئ: هناك شكل آخر من الأشكال الأساسية للتعاون هو التبرع بسلال الغذاء الأساسي، وهذه هي السياسة التي يتم اعتمادها عادة في حالات الطوارئ، أمّا في تجارب الماضي فقد كانت العديد من عمليات التبرع بسلال الغذاء الأساسية على أساس دائم، تستخدم بطريقة تشوبها المحسوبية والفساد، وفي نفس الوقت كان لهذه الممارسات تأثير غير مرغوب فيه، يتمثل في جعل الفقراء يعتادون على العيش على المعونات الغذائية وتطوير سلوك سلبي والحد من المزيد من الفرص المتاحة لهم لاستئناف حياة نشيطة ومنتجة[1].

كما ينطوي استمرار توزيع سلال الغذاء على تأثير سلبي قوي على التجارة في المناطق الفقيرة، ذلك لأنّ هذه المواد الغذائية تلبي أغلب الاحتياجات الغذائية للأسر، ممّا يؤدي إلى ضعف التجارة في المناطق المستفيدة من الدعم، وتفرض إمكانيات التنمية المحلية بشكل أكبر، لهذه الأسباب يسمح بالتبرع بسلال الغذاء في إطار مشروع القضاء على الجوع في حالات الطوارئ فقط، ويمكن للمبادرة الخاصة أن تلعب دورا مساعدا في تنفيذ هذه السياسة،

[1] -Maria Angelina de Oliveira,Adriana Bezerra,brésil traduction,Isabelle Dquesne,2013, **l'économie solidaire au service d'un développement intégral démocratique et durable**, la revue du réseau international pour une économie humaine sur le site : www.Lebret-Irfed.org, date de visite 03/06/2018.

ليس فقط عن طريق شراء وتوزيع سلال الغذاء ولكن أيضا من خلال طريقتين أساسيتين وهما[1]:

في مجال تبادل المعلومات واستخدام نظم الشراء الالكترونية في سلسلة الأسواق الممتازة الكبرى(السوبر ماركت) واللجوء إلى سماسرة السلع وبائعي الجملة، في هذه الأنشطة يعمل المدراء التنفيذيون ذوو التخصص الرفيع على جمع المعلومات عن أسعار توافر المواد الغذائية المدرجة في سلال الغذاء الأساسي ويمكن لقطاع الشركات أن يزود السلطات العامة والمؤسسات الخيرية بمعلومات هامة بخصوص اقتناء وتجميع سلال الغذاء.

في مجال الدعم اللوجيستي، استخدام الشاحنات ومراكز التوزيع التابعة للأسواق الممتازة وأسواق الجملة المتوفرة لهذا الغرض وتستند الشركات العاملة في هذه المناطق في إطار متين يمكنّها من مساعدة البرازيليين الذين يواجهون صعوبات في المناطق النائية في وقت وجيز، ويمّكن هذا الدعم من التغلب على العقبات الرئيسية التي تعرقل عملية توزيع سلال الغذاء من خلال القنوات الرسمية خاصة مع عدم توفر مخازن للحكومة في الكثير من المواقع النائية وتباطؤ الحكومة لاتخاذ قرارات بشأن تأجير خدمات النقل.

ز.محاربة نقص التغذية لدى الأمهات والأطفال: من بين أهم المجالات التي يمكن للشركات الاستثمار فيها مع المؤسسات الخيرية، هناك محاربة النقص في التغذية لدى الأمهات والأطفال، فقد ارتفع عدد وفيات الأطفال الرضع بسبب سوء التغذية، ويمكن للشركات القيام بدور رئيسي في هذا المجال لاستكمال الإجراءات التي تتخذها السلطات العامة لمراقبة وتقديم المشورة للأسر والأمهات، فهناك بدائل غذائية تكميلية متاحة، لكن توفير المعلومات يعتبر هدفا أسمى، وهناك الكثير من المنظمات غير الحكومية والجمعيات إضافة إلى مراكز رعاية الأطفال من يقوم بأنشطة في مجال الأمن الغذائي لفائدة الأمهات والأطفال الرضع، والتي يمكن دعمها مباشرة من قبل الشركات، كما يمكن للشركات أن تكون في كثير من الأحيان بمثابة جسر تواصل بين تلك المنظمات والمجتمعات التي تنشط فيها.

س.محاربة الجوع في المناطق الريفية: إنّ الكثير من البرازيليين في المناطق الريفية عرضة للجوع، ويمكن للشركات دعم تعزيزات الدخل وظروف التغذية لدى هؤلاء السكان بطريقتين مباشرتين هما: دعم الأنشطة الزراعية وأنشطة تربية الثروة الحيوانية للأسر، وكذلك الأنشطة التجارية وغير الزراعية، وهي تشكيلة معروفة باسم الأنشطة المتعددة بالإضافة إلى الإنتاج الموجه للاستهلاك المحلي، ويمكن توفير هذا الدعم من خلال المساعدة التقنية والتبرع بالمدخلات وبناء خزانات لتوفير المياه المنزلية وخطط الإنتاج الأسري ومن خلال وسائل أخرى مختلفة، وقد حققت الحكومة الفيدرالية تقدما

[1] -Sen, Amartya, **food entitlements and economic, ethics and food**, washington,DC, Smithsonian institute press, p58-70.

كبيرا في هذا المجال من خلال البرنامج الوطني للزراعة الأسرية الذي يقدم قروضا بنسب فائدة منخفضة محددة مسبقا، غير أنّ هذا البرنامج يمكن أن يعرف تقدما أكبر مع مزيد من الموارد وبيروقراطية أقل وحتى بتكاليف أقل وبالإضافة إلى البنوك الرسمية وتعاونيات المزارعين، تقدم الشركات الخاصة حاليا قروضا للفلاحين أيضا إلاّ أنّ هذه التدابير تبقي المزارعين مرتبطين بأولئك الممولين أو الفاعلين، لذلك ينبغي إنشاء قنوات ائتمان جديدة تركز على الأنشطة الفلاحية وغير الفلاحية مثل البناء وحفر الآبار والصهاريج والاستثمارات في الفنادق والمطاعم الصغرى...إلخ[1].

يفتقر القطاع العام إلى مرونة القطاع الخاص، وهذا ما سمح للشركات بالعمل مباشرة في هذا المجال، على غرار منظمات غير حكومية كثيرة تقوم بذلك فعلا، كما يمكن للشركات أيضا أن تدعم تطوير برامج محلية مرخص لها من أجل تنمية الزراعة وتربية المواشي والحرف اليدوية، وبالنظر إلى التقدير المتزايد لمسألة التنوع في السلع خاصة من قبل المستهلكين ذوي الدخل المرتفع، فإنّه من المفيد الاستثمار في البضائع المتنوعة وبالخصوص السلع المحلية، وذلك من أجل ضمان دخل أعلى لصغار المزارعين.

ش.محاربة الجوع في المدن الصغيرة والمتوسطة:

من المفارقات أنّه يمكن محاربة الفقر والجوع في المدن الصغيرة والمتوسطة بشكل فعّال، حيث يسهل كثيرا تحديد العائلات الفقيرة ودعمها بالمنح وتتبع استعمالها، ويمكن للشركات أن تعمل بشكل مباشر في المدن الصغيرة والمتوسطة عن طريق إنشاء بنوك الغذاء والحفاظ عليها، وهذا البرنامج مصمم من أجل ضمان استخدام المواد الغذائية التي قد تتعرض للتلف وقد تمّ استلهام ذلك من الحصاد الثاني لبرنامج بنك الغذاء، وهو منظمة غير حكومية تضم ما يناهز 200 بنك غذائي يقدم الغذاء لـ 26 مليون أمريكي وبورتو ريكي من بينهم 8 ملايين طفل، بيد أنّ هناك بعض الاختلافات بين مختلف بنوك الغذاء العاملة في البرازيل، ومع ذلك مجهزة بفرق من المحترفين المدربين والسياسات المخصصة لنقل المنتجات الغذائية ولكل طريق مسار محدد مسبقا لجمع المواد الغذائية التي تبرعت بها الشركات المشاركة في العملية، والموزعة على مؤسسات مسجلة في نفس اليوم، وقد اعتمد برنامج الحصاد الحضري أيضا على تجارب معمول بها كبرنامج السلسلة الغذائية وهو شبكة منظمة أمريكية غير حكومية تهتم في كل يوم بجمع المواد الغذائية الطازجة والوجبات الجاهزة التي لم يتم استعمالها في المطاعم والفنادق ومحلات الوجبات الخفيفة، ويمكن للشركات أن تلعب دورا فعّالا عن طريق ثلاث طرق أساسية هي[2]:

[1] -Megali Zimmer,Carolina Orquiza Cherfem,2015, **Eléments pour une théorie de l'économie sociale et solidaire, le cas du Brésil et de la France**, revue internationale de l'économie sociale Recma, n°336,sur le site http//doi.org/f date de visite :30/08/2018.

[2] -رضوان يوسف فوزي أبو الكاس، 2015، **التجربة الاقتصادية البرازيلية – الواقع والآفاق**- ماجيستير في علم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، ص37.

التبرع بالمواد الغذائية وكراء السيارات لنقل تلك المواد وتوفير المخازن ومواد التغليف وغيرها.
التعاون مع المؤسسات التي تساعد الجمهور لأنّ بنوك الغذاء تكمل عموما فقط نظامهم الغذائي.
توفير الخبراء التقنيين المتطوعين، كالأخصائيين في مجال التغذية وأخصائيي علم الأحياء الدقيقة والمحاسبين والعمّال كالسائقين وناقلي الأغذية والمساعدين.

ف.قوانين جديدة لتحفيز التبرعات:

قادت تجربة برنامج الوزارة فوق العادة المكلفة بالأمن الغذائي ومحاربة الجوع ساوباولو فرع الخدمات الاجتماعية للتجارة في ساوباولو إلى اقتراح تعديلات في القانون الجاري العمل به وتقاوم الشركات حاليا بشدة فكرة التبرع بالغذاء خوفا من المسؤولية التي يمكن أن تنسب إليها عن أية أضرار تسببها المواد الغذائية المتبرع بها، وهناك أيضا مشكل الضريبة على المنتجات المصنعة والضريبة على المبيعات في البرازيل التي تفرض على المواد المتبرع بها، لهذا اقترحت الاتحادات الفيدرالية التجارية لولاية ساوباولو في سنة 1996 أن يضع الفرع الفيدرالي التنفيذي قوانين خاصة للتشجيع على التبرعات مجموعة من مشاريع القوانين المعروفة باسم ميثاق السامري الجيد (Good Samaritan Charter) .

ق.شراكات بين تجار البيع بالتجزئة والحكومة: إنّ إحدى السياسات التنموية المحلية المهمة تتمثل في الشراكة بين الحكومة وتجار البيع بالتجزئة بناء على نموذج علاقة جديدة تشمل المجالات الحكومية المختلفة والأسواق الكبرى الممتازة(السوبر ماركت) وغيرها من المنشآت التي تباع فيها المواد الغذائية فتوسع الأسواق الممتازة ومرافق الخدمة الذاتية هي حقيقة لا يمكن إنكارها، فسلاسل الأسواق الممتازة تعمل حتى في المجتمعات الصغيرة وباستطاعتها التأثير على العادات الشرائية للمستهلكين والسيطرة على الأسعار، لكن للأسواق الممتازة الفردية وسلاسل الأسواق الممتازة الشيء الكثير لتكسبه من هذه الشراكات، فعملهما المشترك يبني مصداقية لشركات التوزيع، ممّا ينتج عنه ضمان تدفق مستمر للزبائن وزيادة في المبيعات، إذ يمكن للأسواق الممتازة أن توفر الدعم على ثلاث جهات رئيسية على رأسها[1]:

عن طريق تسويق المنتجات المحلية التي تنتجها الأسر الزراعية، من خلال السماح بعرضها وتذوقها وبيعها في مناطق معينة داخل أماكن عملها، ويمكن أن تستفيد الأسواق الممتازة من فرض خصم في ضرائب البلدية شريطة تخصيص مساحة معينة داخل أماكن عملها لهذا الغرض.

عن طريق إبقاء هوامش الربح والأسعار متوافقة مع القدرة الشرائية للمجتمعات المحلية، فقد أشارت الاستطلاعات في حالات مختلفة إلى أنّ سلاسل الأسواق الممتازة قد أبقت

[1]- تييجو كافالاكانتي، 20جوان 2010، **اقتصاد البرازيل مقومات الصعود لمصاف الدول العظمى**، على الموقع: www.ipea.gov.br تاريخ الإطلاع: 2019/07/05.

الأسعار في مستوى أعلى بالمقارنة مع سلاسل الأسواق الممتازة المحلية أو المؤسسات الفردية الصغرى، ولذلك يوصى بإجراء إلتزام عام للحفاظ على هوامش الربح عند مستويات معينة، ويمكن أيضا تشكيل لجنة من المستهلكين وخبراء فنيين من المجلس البلدي لتقييم الأسعار ومراقبتها عن طريق مشاركة الموردين والمزارعين والصناعات الزراعية المحلية في الحملات الغذائية المحلية أو في التسويق للمنتجات الموسمية أو في تلبية مطالب معينة للمجتمعات المحلية.

3. أهم التجارب الناجحة والمبادرات المبتكرة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالبرازيل:

إنّ هذه التجارب التي سنتطرق إليها هي أمثلة لشركات برازيلية ذات حضور قوي على المستوى المحلي والوطني وتعمل في مجالات مختلفة مثل البيع بالتجزئة والصناعات الثقيلة والمواصلات والمعلومات، وهي أمثلة ملهمة خصوصا وأنّ هذه الشركات لا تنشط دائما في مجال التغذية، حيث قامت بتطوير طرق فريدة من نوعها للمشاركة في تعبئة المجتمع المدني[1]:

شركة كاسا فيردي مويفيس: تحتل شركة كاسا فيردي مويفيس التي تعمل في مجال الأثاث ومقرها بمدينة ميراسول في قلب ولاية ساوباولو، المرتبة الثانية من بين أفضل الشركات طبقا لتصنيف أجرته مجلة Guia exame يعمل بها أكثر من 200 عامل، وتحافظ الشركة على علاقتها بهم عن طريق الحوار والاحترام المتبادل وتطوير برامج لتحسين نوعية حياتهم، ومن بين الأعمال التي قامت بها هذه الشركة نذكر أنّها طبقت منذ عام 2002 برنامجا للقروض الصغرى أسمته برنامج قروض خاصة بالتراث حيث تمكّن موظفوها من الحصول على قروض مالية تضاعف من دخلهم الشهري ثلاث مرات من أجل استعمالها في شراء منزل أو تسديد أقساطه أو تجديده، ويسدد العامل هذا القرض على مدى 12 عشر دفعة، وقد منح هذا القرض الذي تموله الشركة بذاتها وبشكل كامل لـ 65 فردا عام 2002.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الشركة منذ سنة 2001 بإطلاق برنامج للمزيد من المعرفة بغرض توفير تدريبات لعمالها داخل الشركة، حيث منحت 22 منحة للدروس التدريبية كدروس متلفزة، بما في ذلك الوسائل التعليمية، دروس في اللغة الانجليزية والدورات التنشيطية في الخارج، كما تعمل الشركة على مساعدة عمّالها ماديا من أجل شراء الأدوات المدرسية لأطفالهم، وتعمل شركة كاسا فيردي كذلك على مساعدة المجتمع المحلي الذي تتواجد فيه، عن طريق مشروع دعم ملجأ كبار السن تقوم الشركة بتقديم وجبات الطعام لأربعة وثلاثين شيخا في مدينة ميراسول كل يوم، كما تزور هؤلاء ممرضات من الشركة وموظفون متطوعون وأخصائيو العلاج المهني، وتعمل هذه الشركة على تزويد الملجأ بكل

[1]- محمد الرضواني،2014، **التجربة النهضوية البرازيلية – دراسة في أبعاد النموذج التنموي ودلالاته**، مركز نماء للبحوث والدراسات، الرياض، السعودية ص35.

الضروريات ناهيك أنّها تساهم ماديا في جمعية آباء وأصدقاء ذوي الاحتياجات الخاصة بميراسول، ومركزين للرعاية النهارية في المدينة لأطفال موظفيها، حيث يستفيد منها حوالي 400 طفل وطفلة، وباقتراح من عمّالها تقوم الشركة بتقديم سلال الغذاء الأساسي للأسر الفقيرة كل شهر.

شركة القطارات بسا وباولو الحضرية: تعتبر شركة القطارات بسا وباولو الحضرية شركة عامة تعمل في صناعة المواصلات الحضرية، ومن بين برامجها المصممة خصيصا لخدمة المجتمع نذكر أبرزها[1]:

-برنامج الوجبة السريعة الجيدة: إذ وضعت الشركة في مايو 2002 عشرة أكشاك في محطات القطار الرئيسية في ساو باولو، بحيث يتمكن الركاب صباحا من تناول وجبة سريعة غنية غذائيا، وكان الهدف من وراء ذلك هو تخفيض نسبة المرض المفاجئ عند الركاب بسبب قلة الأكل، ومنذ تنفيذ هذا البرنامج تمّ بيع مليون ونصف وجبة سريعة وبفضل هذا البرنامج تمّ خلق 70 فرصة عمل جديدة.

-مشروع التدريب الخاص بالمبتدئين الشباب: يقوم بتقديم دروس ترتكز على المفاهيم الأساسية للسكك الحديدية وذلك بشراكة مع هيئة سيناك، وقد تخرج 1800 طالب من هذا المشروع منذ انطلاقته، حيث تمكنوا من العمل كتقنيين في مواصلات السكك الحديدية.

-مشروع نوعية الحياة: يركز هذا المشروع على القيام بحملات توعية حول الصحة والتعليم والحد من استعمال المخدرات والتخطيط الأسري وغيرها من المواضيع.

شركة القرش للحديد والصلب: يقع مقرها في مدينة فيكتوريا، وتستثمر مليون دولار أمريكي سنويا في برامج لخدمة المجتمع المحلي، خصوصا في مجالات التعليم والرعاية الصحية والبيئية والتنمية الحضرية والثقافية، وقد اتخذت تدابير خاصة ضد مشاكل الجوع إضافة إلى مشاريع مختلفة تهدف إلى توفير فرص العمل وتوليد الدخل من خلال مجموعة من البرامج منها[2]:

- برنامج التضامن: قامت شركة القرش للحديد والصلب CST بتطوير هذا البرنامج منذ 1993، وذلك بالسماح باستعمال مطبخها المركزي ومكوناته وجميع الموارد الضرورية لتحضير حساء غني بالعناصر الغذائية وتقديمه يوميا للفقراء بمجتمعها المحلي، ويتم تحضير الحساء من قبل 40 متطوعا، بمن فيهم الموظفون في الشركة وأقاربهم وممثلو المنظمات غير الحكومية، أمّا الشركات التي تقدم خدمات المواصلات لشركة القرش للحديد والصلب، فتقوم بتوصيل الحساء إلى مختلف المؤسسات بمنطقة فكتوريا العظمى، وقد ساعد هذا البرنامج 26 منظمة في المنطقة أي ما يعادل 3200 فرد.

---

[1]-مبروك كاهي، الممارسة **الديمقراطية والرشاد في الحكم وأثرها على النمو والازدهار الاقتصادي (قراءة في تجربة الهند والبرازيل)**، مجلة دفاتر المتوسط العدد06، ورقلة، ص66.

[2]-سليم محمد، 2014، **التجربة البرازيلية كيف تنهض اقتصاديا**، المركز العربي للأبحاث والدراسات.

- برنامج رعاية الأطفال والمراهقين: يعمل هذا البرنامج على مساعدة الأطفال والمراهقين على المستوى الاجتماعي والشخصي في موضوع مخاطر العيش في المناطق المجاورة لمباني شركة القرش للحديد والصلب وذلك بتشجيعهم على الذهاب إلى المدارس والمساعدة في الحياة الاجتماعية، ويعمل هذا البرنامج كذلك على تقديم حلقات عمل لتعليم الخياطة والعمل بالمخابر، إضافة إلى الرعاية النفسية وطب الأسنان وبعض الدورات والنشاطات التكميلية حين لا يكون الأطفال في المدرسة، وقد تمّ في سنة 2001 فقط مساعدة أكثر من 1000 طفل من خلال هذا المشروع.

وتقوم شركة القرش للحديد والصلب كذلك بتطوير برامج أخرى صممت خصيصا لجعل الأطفال يذهبون إلى المدارس وتوفير الفرص للفقراء والشباب لاختراق سوق العمل عن طريق تقديم ورشات ودروس مهنية، ومن بين هذه البرامج نذكر مشروع أمن بيديك ومشروع المبادرة المهنية ومشروع بيت الطفل، كما تم تنفيذ مشروع الجامعة للجميع وهو يهدف إلى ضمان الالتحاق بالجامعات على أساس ديمقراطي للتلاميذ من خريجي المدارس العامة.

شركة مناجم ريو دي نورتي: تستثمر شركة ريو دي نورتي في مختلف برامج المسؤولية الاجتماعية لصالح المستخدمين بها وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية الواقعة بالقرب من مقرها الرئيسي، وتنظم شركة ريو دي نورتي منذ سنة 1997 نشاطا رياضيا (سباق السيارات) لصالح التلاميذ بناء على مواضيع مثل الأخلاق والمواطنة، وخلال سنة 2001 قام التلاميذ بجمع الأغذية والملابس والكتب والأدوية ولعب الأطفال، حيث تم توزيعها على 460 أسرة، وتوفر مدرسة (بلدية بوافيتا) التي شيدتها شركة مناجم ريو دي نورتي سنة 1991 التعليم الابتدائي للأطفال من الصف الأول إلى الرابع، وتوفر الشركة المواد الغذائية والطبية للمدرسين وصيانة المبنى المدرسي والحفاظ عليه.

البرنامج الغذائي لشركة نسلي (Nestlé): أطلقت شركة نسلي برنامجا للتربية الغذائية بهدف الوقاية من النقص في التغذية لدى الأطفال، ويوفر هذا البرنامج المعلومات للأطفال المنحدرين من المجتمعات الفقيرة ولعائلاتهم حول كيفية الحصول على أفضل تغذية ممكنة، حتى مع شح الموارد وتقوم شركة نسلي بتشجيع مستخدميها على المشاركة في هذا المشروع بشكل مباشر كمتطوعين وكذلك على المساهمة عن طريق التبرعات النقدية، وتقوم الشركة بالتبرع بمبلغ مماثل لكل مبلغ يتم تحصيله، وتستخدم الأموال التي تجمع بهذه الطريقة لشراء المواد البيداغوجية وإعداد الكتيبات وتغطية نفقات وسائل النقل والوجبات الغذائية.

حواسيب نوفاداتا: قامت شركة نوفاداتا التي يقع مقرها في مدينة برازيليا بتطوير مشروع بشراكة مع المنظمة غير الحكومية أكورا، جمعية محاربة الجوع بهدف خلق فرص عمل، وتتبرع شركة نوفاداتا من خلال جمعية أكورا بمواد لفائدة مشروع سلال المواطنة الذي يقدم سلال غذاء لأسر فقيرة يختارها السكان في المنطقة، وتقتني هذه

المنظمة التي أسسها المجتمع بنفسها المواد الغذائية التي تملأ السلال بعد التحقق من الأسعار، وتعد السلال وتوزعها وتدفع الأسر تكاليف سلال الغذاء بكاملها، نصفها نقدا والنصف الآخر على شكل القيام بعمل مجتمعي، ويبقى المال في المجتمع ويتم تداوله عبر قنوات الصندوق المتجدد الموارد الخاص بالقروض القائمة على التضامن، ويوفر هذا الصندوق قروضا صغرى ومساعدة فنية للمنشآت المجتمعية المحتمل أن تخلق فرصا للعمل وتكون مدرة للدخل[1].

أفران تيوبي: أبرمت شركة تيوبي التي يوجد مقرها في جوانفيل عقدا اجتماعيا يهدف إلى تثقيف وتوعية وتحفيز المجتمعات المحلية على طلب العلم وذلك في المواقع التي توجد بها الشركة، وقد نفذت الشركة العديد من التدابير نذكر من بينها تلك التي تستحق تنويها خاصا:

- عملية الاعتماد على الذات لمحو الأمية: والتي ترمي إلى المساهمة في القضاء على الأمية في جوانفيل، وقد قدم هذا المشروع دورات لمحو الأمية لأكثر من 3000 شخص حتى الآن وساهم في تراجع معدّل الأمية في المدينة.

-مشروع مواطن الغد: يدعم هذا المشروع مركزين للرعاية خلال النهار في جوانفيل، وتوفر الشركة وجبات الطعام والنقل والوسائل التعليمية ودروسا خصوصية لتعزيز المعرفة وتستثمر في تحسين المرافق الدراسية والثقافية.

- برنامج التطوير المستمر: يعمل هذا البرنامج منذ أكثر من 10 سنوات بهدف تطوير وتحسين المستوى التعليمي للعاملين في شركة أفران تيوبي، حيث توفر جامعة شركة تيوبي دورات تدريبية لتحسين المهارات المهنية لموظفي الشركة وتخول لهم فرصا لمواصلة التعليم والتدرج في المستويات الدراسية، بالإضافة إلى ذلك تقدم الشركة دورات في مجالات متخصصة وبرامج للحصول على شهادة الماجيستير في المجالات ذات الصلة، ونتيجة لذلك ترقى 92% من المشاركين في البرنامج في وظائفهم، كما تحسن المستوى التعليمي لموظفي الشركة بشكل ملحوظ.

شركة باندیرونت إينيرجيا: أطلقت هذه الشركة وهي شركة لتوزيع الكهرباء تغطي 28 بلدية في ولاية ساوباولو حملة لتوفير الطاقة الكهربائية من خلال تحفيز عملائها على تطبيق مخططات انتقائية لجمع النفايات، وفي إطار هذا البرنامج تتم معالجة النفايات والمخلفات وبيعها كخردة، وتستخدم الأموال التي يتم جمعها لشراء مواد غذائية يتم التبرع بها لمؤسسات خيرية، كما نظمت الشركة حملة أخرى لتوزع خلالها مجموعة من 3 مصابيح موفرة للطاقة إلى كل شخص يتبرع بكيلوغرام من المواد الغذائية[2].

[1]- حسن حسام، 2012، **البرازيل عملاق أمريكا اللاتينية الذي أفلت من قبضة القروض**، جريدة الوطن الالكترونية على الموقع: www.elwatannews.com/news/ تاريخ الإطلاع: 2019/07/20.

[2]- محمد الرضواني، **مرجع سابق.**

الشركة الصناعية كتاغواس: من خلال مشروع نسيج التضامن، تقوم هذه الشركة الصناعية للغزل والنسيج بتشجيع موظفيها على تقديم التبرعات، وبالتالي يتم اقتطاع مبالغ نقدية كل شهر من الرواتب وإرسال تبرعات في شكل مواد غذائية إلى مؤسسات خيرية في منطقة كتاغواس، ويقوم الموظفون بإدارة الأموال التي يتم جمعها وتقديم الحسابات إلى المجتمع بأنفسهم.

شركة IQF: تقوم هذه الشركة من خلال برنامج "الطفل هو الحياة" التابع لها بتقديم حصص ودورات تدريبية للأمهات والأطفال في مجالات الرعاية الصحية والنظافة والغذاء، كما تدعم الشركة الكيميائية الموجود مقرها بمدينة ساوباولو الرعاية المقدمة للأطفال في مراكز الرعاية النهارية والمستشفيات، بالإضافة إلى تشجيع موظفيها على الانخراط في برامج تطوعية، وعقب إبرام عشرات الشراكات بدأت الشركة في تدريب موظفيها والمتطوعين على تكثيف العمل في مجال التربية الصحية الأساسية[1].

منتجات Johnson and Johnson: طورت الشركات التابعة لمجموعة جونسون آند جونسون التي تعمل في البرازيل منذ 1988 نقابة تشجع عمالها على اتخاذ مبادرات ترمي إلى دعم المجتمعات التي يعيشون فيها، وتنفذ شركة المنتجات المهنية برنامجا تنظيميا للتبرع بالغذاء لفائدة ما يزيد عن 40 مؤسسة خيرية في منطقة برايبسا(ولاية ساوباوبلو).

مؤسسة يازجي: يازجي أنترنكسوس عبارة عن شبكة لمدارس اللغات وتنهض بأنشطة متنوعة تركز على الأطفال والمراهقين الفقراء، وتقدم هذه الشركة في المجتمعات التي تنشط فيها منحا دراسية، كما تشجع على العمل التطوعي وتقدم تبرعات للحملات أو المنظمات الخيرية وتعمل على تدريب المعلمين المتطوعين لتعليم اللغة الانجليزية للأطفال الفقراء بشكل مجاني في ضواحي منطقة ساوباولو الكبرى، كما تدعم المدارس التي تعمل على تطوير المهارات المهنية للشباب المنحدرين من الأسر ذات الدخل المنخفض من خلال توفير دورات تدريبية لهم وتوظيفهم[2].

على الرغم من التقدم الملحوظ في هذا المجال على العموم، فإنّ البرازيل لازال عليها دين اجتماعي يجب سداده وهو مالا يتلاءم مع مستواها في التطور، فالبلاد ما تزال تعرف عددا كبيرا من النّاس الفقراء ومستويات عدم المساواة فيها من بين الأعلى في العالم، وماتزال ملايين الأسر محرومة من الاستفادة من البرامج العامة، بالإضافة إلى ذلك تستمر القطاعات المحافظة في محاكمة المنظمات والحركات الاجتماعية المكافحة من أجل العدالة الاجتماعية وإضعافها وتجريمها...

إنّ ثقافة تنظيم المجتمع المدني ومشاركته في البرازيل قائمة على المشاركة والتمكين من حيث طبيعتها فتعزيز الروابط مع المجتمعات المحلية وتعزيز آليات الإدارة المشتركة بين

[1]- حسن حسام، **مرجع سابق**.
[2]- سليم محمد، **مرجع سابق**.

الحكومة والمجتمع المدني أمر لا مفر منه، إنّ الفقر ليس مجرد مشكلة ناجمة عن الحصول في وقت متأخر على السلع الاستهلاكية، ولكنّه أحد أشكال الحرمان من حقوق المواطنة، بل هو نتيجة طبيعية لنموذج التنمية الضارة التي تولد الامتيازات والحرمان، ومن شأن إشراك المجتمعات في وضع ومتابعة وفحص البرامج في هذا المجال أن يضمن لهم حقوق المواطنة ورسائل التمكين في المستقبل.

المطلب الرابع: تقييم التجربة البرازيلية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يتمثل التجديد الرئيسي لبرامج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالبرازيل في القضاء على الجوع أولا في درجة الأولوية التي يوليها لمحاربة الفقر المدقع والجوع في جدول الأعمال المحلي، وللتأكد من هذه الأولوية كان من الضروري النظر في الجوانب الإقليمية وضمان توثيق التنسيق والتكامل بين الوزارات في موضوع عملية تحديد وتخطيط وتنفيذ ورصد الإجراءات الرامية إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي وحقوق المواطنة مثل تلك التي تهدف إلى توفير زيادة فرص الحصول على الغذاء والتوسع في إنتاج واستهلاك المنتجات الغذائية الصحية، وتحسين فرص الاستفادة من الصرف الصحي وإمدادات المياه وتوليد فرص العمل والدخل، وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى مشاركة المجتمع في هذه العملية ومرافقته لها سواء من خلال المجلس الوطني للأمن الغذائي والتغذية (Consea) المرتبط بالرئاسة أو من خلال مجالس الرقابة الاجتماعية أو على مستوى إجراءات تعبئة وتوعية المواطنين، لهذا الغرض فقد قدّم برنامج القضاء على الجوع توقعات ايجابية للتكامل بين الأمن الغذائي والتغذية والسياسات العامة الأخرى، كما أنّه قد أضفى الطابع المؤسسي على السياسات الاجتماعية وقد أظهرت التجربة أنّ النمو الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته وهو لا يمكن أن يتم في ظل غياب بعض الشروط والحدود لضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية، والحكومة البرازيلية كانت واعية بأنّ جدول الأعمال الاجتماعي مكمل للجدول الاقتصادي ودون الارتقاء البشري وبناء القدرات لن نكون قادرين على إنتاج دورة دائمة من النمو المستدام والمدمج.

لذلك فإنّ مكافحة الفقر والجوع في البرازيل يعتبر جزءا من مقاربة التنمية الشاملة حيث الاندماج الاجتماعي هو الطريق لضمان النمو المستدام والمدمج وتحقيق الإمكانات الكاملة للنّاس، إنّ الأمر يتعلق بمقاربة للتنمية قائمة على فكرة مفادها أنّ الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية تسير يد بيد لإنشاء المجتمعات المحلية وتعزيز الاقتصاد، إنّ الأمر يتعلق بنموذج جديد للتنمية يقوده الإدماج ويؤمن بأنّ البشر هم في نفس الوقت الموضوع والغرض لأي نشاط اقتصادي مستدام بيئيا وعادل اجتماعيا، نشاط لا يرمي إلى تعزيز تراكم رأس المال الخاص[1].

[1] اسماعيل محمد صادق، 2013، **التجربة البرازيلية قراءة في تجربة لولا داسيلفا**، العربي للنشر والتوزيع.

لقد حققت الحكومة البرازيلية تقدما كبيرا في مجال محاربة الجوع في المناطق الريفية، من خلال البرنامج الوطني للزراعة الأسرية الذي يقدم قروضا بنسب فائدة منخفضة محددة مسبقا، ويمكن توفير هذا الدعم من خلال المساعدة التقنية والتبرع بالمدخلات وبناء خزانات لتوفير المياه المنزلية وخطط الإنتاج الأسري من خلال وسائل أخرى مختلفة، على الرغم من أنّ بناء مشروع القضاء على الجوع تم على نحو مستمر وقام على الشراكة، فقد تم انتقاده في العديد من المناسبات وذلك لسببين، جهل محتوياته وإلى دوافع سياسية بهدف انتقاد المشروع[1].

على الرغم من محاولات رفض المشروع، فإنّنا نعتقد أنّه حقق معظم أهدافه فقد تمكن من إعادة مشكلة الجوع مرة أخرى إلى جدول الأعمال الوطني، لقد كانت آخر الانتقادات ضد مشروع القضاء على الجوع تتمثل في كونه قد أخطأ في تعداد الفقراء في البرازيل، فإحصائيات عدد السكان الذين يواجهون الجوع لم تكن متوفرة في البرازيل.

إنّ منتقدي هذا المشروع معنيون، في الواقع بالتساؤل فقط عمّا ستكون عليه تكلفة مشروع القضاء على الجوع ومن أين تأتي الأموال التمويلية ولكن السؤال الذي يجب طرحه هو ما هي تكلفة عدم محاربة الجوع؟ إنّ عدم وجود سياسات لتوليد فرص العمل والرقابة الصحية والتعليم تكلف البرازيل كثيرا، حيث أنّ العنف في تصاعد مستمر ثم هناك أيضا تكاليف استهلاك وإنتاج السلع المنخفضة وتكاليف أخرى كثيرة، لهذا السبب لا ينبغي أن ينظر إلى محاربة الجوع باعتباره مجرد تكلفة ولكن أيضا باعتباره استثمارا في البرازيل.

لقد حفز تعزيز العمليات المدرة للدخل الاقتصاد القائم على التضامن كما انضوى على إجراءات لبناء قدرات السكان ذوي الدخل المنخفض كوسيلة للمساهمة في دمجهم في سوق العمل، خاصة بعد إنشاء الحكومة الفيدرالية للأمانة العامة للتضامن الوطني القائمة على الاقتصاد بوصفها وكالة تابعة لوزارة العمل، حيث عملت هذه الأمانة على تنفيذ برنامج اقتصاد التضامن في التنمية وذلك بهدف تلبية مطالب رئيسية للمشاريع الاقتصادية القائمة على التضامن من خلال الحصول على السلع والخدمات المالية والبنية التحتية والمعرفة والتدريب والخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية وتنظيم عمليات الإنتاج والتسويق.

لقد حققت البرازيل بالفعل هدف الألفية المتمثل في تخفيض الفقر المدقع بمقدار النصف ففي عام 1992 كان 11.7% من السكان يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، وفي عام 2006 انخفض هذا الرقم إلى 4.7% وفقا لتقرير الرئاسة البرازيلية، ويمكن أن نلاحظ أنّ هناك انخفاضا في التفاوت في الدخل في البرازيل وقد خفف من حدة الآثار الناجمة عن الأزمات الغذائية والاقتصادية العالمية الأخيرة في البرازيل ارتفاع معدل إنتاج أسر المزارعين مدعما من قبل السياسات العامة المختلفة، لقدتمّ إنجاز الكثير على مر السنين من قبل المنظمات غير

[1]- أمال مختار، 2010، **تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل، نموذج استرشادي لمصر**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

الحكومية والسلطات المحلية لمعالجة مشكلة الجوع في البرازيل وقد اعتمدت الحكومات المختلفة على عدد كبير من البرامج، وذلك بهدف خلق ظروف معيشية أفضل للسكان ذوي الدخل المنخفض، وعلى الرغم من كل ذلك لاتزال ظاهرة الجوع وانعدام الأمن الغذائي تؤثر على حياة الكثير من البرازيليين وتمنعهم من المساهمة حقا في رفاهية البلاد والاستفادة منها، إلاّ أنّه يتعين بذل المزيد من الجهود في المستقبل بغية تحسين كفاءة وتركيز وتأثير واستدامة البرامج التي يتألف منها برنامج القضاء على الجوع، غير أنّ إنجازات البرازيل في السنوات الثلاث والنصف الماضية مبهرة، حيث استفادت الدولة من الأسس التي وضعتها البرامج السابقة مع توسيع نطاق انتشارها وامتدادها وزيادة مواردها علاوة على إضافة مكونات جديدة لها[1].

الشكل رقم7: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالبرازيل خلال الفترة (2003-2019)

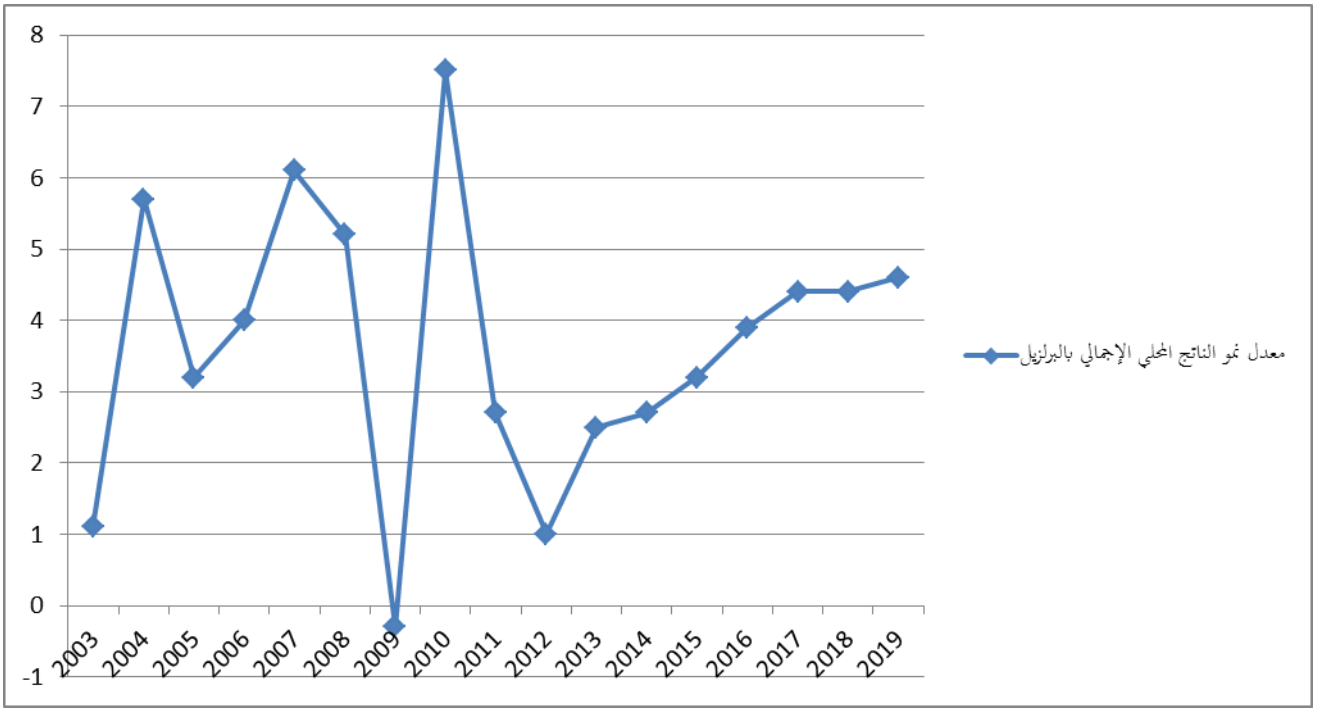

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2020 على الموقع: www.worldbank.org

حققت البرازيل من الإجراءات السابقة بعض المكاسب ففي الفترة الممتدة من 2003 إلى 2019، حقق الناتج المحلي الإجمالي على العموم نموا وتطورا ملحوظا، ففي الفترة الممتدة من 2004 إلى 2008 حقق الناتج المحلي الإجمالي تطورا بحوالي 4.1% ورغم الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إلاّ أنّ الاقتصاد البرازيلي قد حقق معدل نمو قدره 5.2% وهو العام الذي يعتبر قمة الأزمة وذروة العاصفة، ثم حافظ الناتج المحلي الإجمالي على معدّل أعلى بقليل من عام 2009 حيث وصل سنة 2015 إلى معدل 3.2%، ثم شهدت البرازيل نموا

[1] -Baer Werner,2008, **the Brizilian economic growth and development** ,lynne rinner publisher,London on the site www.avert.org, visit date: 25/08/2019.

اقتصاديا كبيرا بين عامي 2017 و2019 عندما نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 4.5% في ثلاث سنوات، ثم عرف الاقتصاد البرازيلي انكماشا بداية من سنة 2020 بحوالي 4% بسبب الأزمة الصحية العالمية الناتجة عن فيروس كورونا- كوفيد19- بسبب سياسة الغلق التي اتبعتها البرازيل فقد انخفض قطاع الخدمات الذي يمثل 60% من النشاط الاقتصادي بـ4.5% بينما انخفض الإنتاج الصناعي بمعدل 3.5% فقط الشيء الملاحظ هو نمو القطاع الزراعي الذي شهد نموا بـ 2% مدفوعا بالطلب على اثنين من أكبر منتجات التصدير وهما فول الصويا والبن وسجّل كلا منهما مدخلات قياسية، ويعود الفضل في ذلك للتعاونيات الزراعية التي تعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالبرازيل[1].

الشكل رقم8: توزيع منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالبرازيل

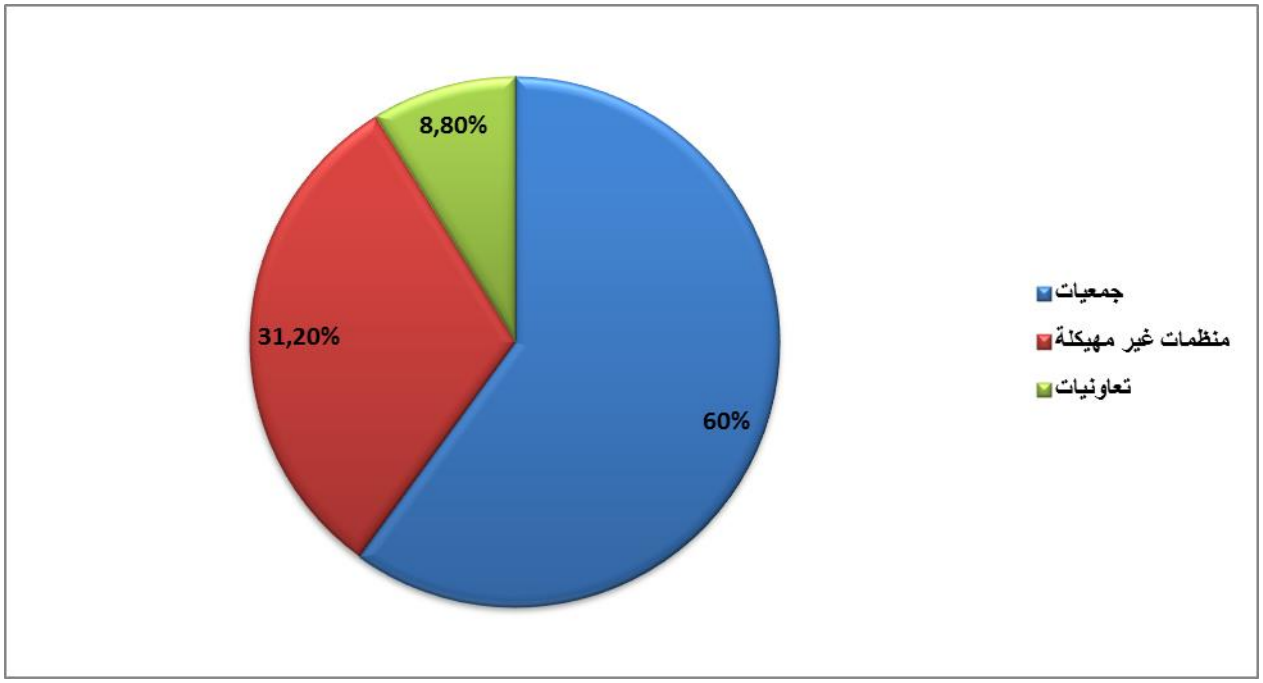

المصدر: نشرة إحصائية حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالبرازيل صادر عن الأمانة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ونظام المعلومات على
الموقع:http.base.socioeco.org/docs/aconte.pdf

في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013، تمّ إجراء مسح بالاعتماد على استبيان يحتوي مجموعة كبيرة من الأسئلة لحوالي 171 منظمة من (جمعيات، تعاونيات، وتنظيمات أخرى...) بالبرازيل، حيث تبيّن أنّ أكثر من نصف مبادرات الاقتصاد الاجتماعي

[1]- البنك الدولي، **مؤشرات التنمية العالمية**، 2020 على الموقع: www.worldbank.org تاريخ الإطلاع: 2021/08/10.

والتضامني تنظم نفسها في شكل جمعيات، في حين أنّ 31.2% هي عبارة عن مجموعات غير منظمة أو مهيكلة، بينما حوالي 8.8% هي عبارة عن تعاونيات، خاصة الزراعية منها[1].

لقد لعبت المنظمات الاقتصادية والجمعيات والتعاونيات ومنظمات المجتمع المدني بالبرازيل دورا حيويا في تنفيذ برامج وسياسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وإنجاحها، وذلك عن طريق تعبئة المستفيدين وتنظيمهم وإزالة العوائق التي تحول دون تلبية شروط المشاركة في البرنامج وتحسين إطارات التعاون بين المستفيدين ومنظماتهم، كما أنّ الاجراءات التي انطلقت في إطار هذه البرامج أفضت إلى اتساع نطاق المشاركة الاجتماعية وأدّت إلى تقدم ملحوظ على مستوى الأداء السياسي[2].

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في البرازيل عرف تطورا كبيرا خاصة خلال العقد الأول من القرن الحالي بعد انتخاب الرئيس لولا داسيلفا سنة 2003 والذي سارع إلى تبني العديد من السياسات والبرامج وكذا استحداث العديد من الهياكل والمؤسسات التي تهدف إلى دعم مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وفاعليته بصفة خاصة تحقيق التنمية ومحاربة الفقر والجوع والبطالة بصفة عامة، فمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في البرازيل أصبحت الآن وبعد جهد كبير من القائمين عليها وجهة الكثير من البرازيليين ولدوافع كثيرة ومختلفة بعد أن كانت لا تعدو أن تكون مبادرات شعبية لفئة المهمشين الذين لم يتمكنوا من الحصول على سبل العيش الكريم[3].

لقد تمكنت البرازيل من تجسيد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتركيزها على عدة جوانب ونقاط متعلقة به، فركزت على دعم وتطوير محاضن مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل تقديم الاستشارة والتكوين والمساعدة التقنية لأصحاب المبادرات الجديدة، كما ركزت على تشكيل منطومة وطنية للتجارة العادلة والتضامنية لتسويق منتجات وخدمات هذه المبادرات، من جهة أخرى ركزت على تطوير المالية التضامنية لتمويل مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وكذا توضيح خريطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بوضع نظام للمعلومات المتعلقة بهذا الاقتصاد المبتكر الذي يهدف إلى إحصاء مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وجمع البيانات الكمية والنوعية حوله (أنواع مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، توزيعها الجغرافي، قطاعات نشاطها) بالرغم من كل التدابير المتبعة من طرف القائمين على هذا القطاع من أجل النهوض به، إلاّ أنّ هناك بعض المشاكل والصعوبات المتعلقة بالحصول على التمويل الكافي وكذا تسويق المنتجات

[1]- نشرة إحصائية حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالبرازيل صادر عن الأمانة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ونظام المعلومات، **مرجع سابق**.

[2]- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، 2008، تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية-البرازيل-

[3]-علو حمد، 2011، **البرازيل عملاق اقتصادي**، مجلة الجيش اللبناني، العدد308، بيروت، لبنان.

بسهولة، ممّا يستدعي إعادة النظر في بعض السياسات وكذا سياسات أخرى وبذل جهود أكبر لتخطي هذه المشاكل[1].

تعد تجربة البرازيل كدولة سائرة في طريق النمو تجربة نموذجية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث استطاعت هذه الأخيرة بناء اقتصاد وطني قادر على المنافسة الخارجية ومواجهة تحديات العولمة.

[1]- بوريوش سارة، بختاوي أمال، **مرجع سابق.**

المبحث الثاني: التجربة الفرنسية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

قبل سنة 1830 لم يكن مصطلح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني سوى مقارب لمصطلح الاقتصاد السياسي في فرنسا والذي يعني دراسة الظواهر الاقتصادية في المجتمع دون دلالات إضافية معنوية أو سياسية، لتظهر بعدها للمرة الأولى في الأدب الاقتصادي الفرنسي عام 1830، حيث قام في تلك السنة الخبير الاقتصادي الليبيراليCharles Dunoyer* بنشر معاهدة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي دعت إلى اتباع نهج أخلاقي للاقتصاد[1]، فكانت فرنسا أوّل من اعترف بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في هيكلها السياسي والقانوني، وفي سنوات الثمانينات كانت المبادرة الفرنسية متعددة ومتنوعة وذلك عبر إحداث مواطن شغل عادية، كما قامت مؤسسات الإدماج باستقبال عمالة بصفة ظرفية (سنتان على أقصى تقدير) للرفع من إنتاجيتهم في نشاطات ذات اختصاصات ضعيفة (البناء، التنظيف، العناية بالمساحات الخضراء...الرسكلة...)، كما كانت جمعيات ومؤسسات نيابة اجتماعية (entreprises d'intérim social) ووسطاء بوضع على ذمة المجموعة الوطنية يد عاملة تشتغل لساعات محددة.

المطلب الأول: تطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بفرنسا

كانت فرنسا أوّل من اعترف بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في هيكلها السياسي والقانوني في عام 1980، حيث اعتمدت اللجنة الوطنية لتنسيق الأنشطة التعاضدية والتعاونية والجمعية (CNLAMCA) ميثاقا للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وبعد مرور سنة على ذلك، أحدثت الحكومة مندوبية وزارية للاقتصاد الاجتماعي التي أصبح اسمها سنة 1991 المندوبية المكلفة بالإبداع والتجريب الاجتماعي والاقتصاد الاجتماعي.

في بداية التسعينات، تمّ تأسيس أكثر من 43 ألف جمعية تطوعية في عام واحد، وتنامت بذلك فرص العمل في القطاع الثالث، حيث كان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يمثل أكثر من 06% من إجمالي الوظائف في فرنسا، وهذا يمثل كمّا وظيفيا يفوق كثيرا ما قامت صناعة السلع الاستهلاكية إجمالا بتوفيره، وكما تم الإشارة إليها سابقا فإنّ الحكومة الفرنسية كانت في طليعة الدول التي أعطت أهمية لهذا القطاع، بما توفره من تدريب وتوظيف للعاطلين عن العمل في نشاطات القطاع الثالث، وفي محاولة منها للحد من أعداد الشباب العاطلين عن العمل، حيث شرعت الحكومة الفرنسية في برنامج أعمال النفع الجماعية، وبموجبه تحصل

*- دويني شارل (Dunoyer Charles) ولد في 20 ماي 1786، توفي في 04 ديسمبر 1862، محامي واقتصادي فرنسي وهو مؤسس لصحيفة لبيرالية Le conseur عام 1814.

[1] -José Luis Monzon et Rafaeel CHaves, 2012, **l'économie sociale dans l'union européenne**, comité économique et sociale européen, Bruxelles, Belgique, p16.

أكثر من 350ألف رجل وامرأة على راتب شهري من الحكومة مقابل أداء عمل إمّا في القطاع الثالث غير الربحي وإمّا في القطاع العام[1].

في عام 2012 قامت الحكومة الفرنسية بتعيين وزير للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وفي عام 2014 كان مشروع من أجل تأكيد الوعي لدى السلطات العامة عن أهمية هذا الاقتصاد، وأيضا الغرف الإقليمية التي تمثل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتعزيز التضافر بين الجهات الفاعلة.

يستحوذ هذا الاقتصاد مكانة هامة داخل قطاعات أساسية، كما ينشط في مجال تعاضديات الصحة والتأمين ومؤخرا فقط أي في سنة 2014 تمّ إصدار قانون جديد يعزز الإطار القانوني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لأنّه فتح المجال لهيئات أخرى خارج الفاعلين التاريخيين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (التعاونيات، التعاضديات والجمعيات) ونخص بالذكر هنا الشركات التجارية بالإنتماء إلى هذا الاقتصاد بشرط أن تتقاسم نفس المبادئ معه، وأيضا تحقيق هدف المنفعة الاجتماعية مثل دعم الفئات الهشة، تطوير العلاقات الاجتماعية والمساهمة في التنمية المستدامة، كما أعطى هذا القانون تعريفا دقيقا للتعاونيات خاصة فيما يتعلق بنظام عملها كتمكين أطراف أخرى غير مساهمة من أنشطتها من الاستفادة في حدود 20% من رقم أعمالها، بالإضافة إلى ذلك تبنى هذا القانون إحداث التأمين المشترك الذي من شأنه أن يسمح للعديد من مؤسسات التأمين بضمان خطر واحد أو مجموعة من المخاطر بواسطة عقد واحد فقط[2].

إضافة إلى هذا يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في فرنسا، حيث يتصف بكونه نشاطا تعاونيا كبيرا و يمثل تسعة أعشار الاستثمارات، حيث يودع الفرنسيون 20% من مدخراتهم في مؤسسات من هذا النوع، وتشغل المؤسسات التابعة للقطاع الزراعي خمسمائة ألف شخص(المصارف الشعبية، صناديق التوفير، مصرف الاعتماد الزراعي ومصرف الاعتماد التعاضدي)، كما نجد أيضا التعاونيات في قطاع الصناعات الزراعية، وفي شركات التوزيع الكبرى أو في مجال البصريات، وهنا يمكن الإشارة لـ الشركة التعاونية للمصلحة الجماعية، وهذا لأنها تشكل رمزا لهذا الانفتاح، فهي تسمح بأن تجتمع حول مشروع واحد فعاليات متعددة، من موظفين ومتطوعين ومستخدمين وهيئات حكومية وشركات خاصة وجمعيات وأفراد، ويتم هنا الحديث عن أصحاب المصلحة، بحيث تتواجد حاليا 134 شركة من هذا النوع (SCIC) في فرنسا مثل "حرفيو العالم"، وكلها تستجيب لحاجات لم تكن تلبى من قبل، حيث أصبح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في فرنسا أفضل محرك للتوظيف، وبموجب القانون الفرنسي الصادر في 31 جويلية 2014، فإنّ الاقتصاد

[1]- عبد الجليل مقدم، بوعقال سماح، **مرجع سابق.**

[2]- سيف الدين برية، 2016/2015، **آليات وشروط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، دراسة مقارنة فرنسا، المغرب والجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، ص150.

الاجتماعي والتضامني يتمحور حول مبادئ واضحة، وهي أنّ الهدف اجتماعي، ربحية مؤطرة وحكامة تشاركية.

المطلب الثاني: الإطار القانوني والمؤسسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في فرنسا

قامت الحكومة الفرنسية في 15 ديسمبر 1981 بإنشاء الوفد الوزاري للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بهدف دعم وتنمية هذا الاقتصاد وتشجيع العمل في التعاونيات والجمعيات، والذي تم تنظيمه بالمرسوم رقم 81-1125، وفي عام 1995اندمج هذا الوفد في الوفد العام للترابط الاجتماعي، هذا الأخير تم اعتباره كيانا جديدا مسؤولا أيضا عن السياسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، وفي عام 2001 تمّ إنشاء لجنة الاتصال الوطنية للأنشطة التعاونية والترابطية، بهدف تشجيع وتشغيل المنظمات الجماعية، علاوة على تزويدها ببيئة مؤسسية وقانونية[1].

أعطت الحكومة الفرنسية أهمية خاصة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في هيكلها القانوني، حيث تم تشريع قوانين تضبط مكوناته وبالضبط المادة 18 من قانون 23 جويلية 1987، التي تحدد تأسيس المؤسسات الخاصة وتعرفها على أنّها الفعل من شخص أو أكثر من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، بحيث تقرر تخصيص السلع والحقوق أو الموارد لتحقيق عمل المصلحة العامة وغير الربحية، إلاّ أنّ توزيع عوائد أو أرباح أو فوائد المؤسسات الناشطة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في فرنسا هي في وضع مختلف، حيث أنّ توزيع الدخل داخل التعاونيات ينبع من الوضع القانوني للتعاونية، حيث تم تحديد نظام إعادة توزيع الأرباح لأعضاء الجمعيات التعاونية في أنواع الأنظمة القانونية لأشكال مختلفة من التعاون، وأيضا في ظل نفس النظام الأساسي لكل جمعية تعاونية، والتعاضديات الفرنسية تشير إلى احتياطات قابلة للتجزئة، هذه الاحتياطات تعتبر مصدرا مهما لتمويل هذه المؤسسات وتسمح لها أن تكون أكثر استدامة، قد يكون هناك أيضا المبادئ التي تحكم هذا الإجراء في ميثاق التعاضديات[2].

ويشير القانون الفرنسي الصادر بتاريخ 31 جويلية 2014 إلى أنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المادة رقم 01 على أنّه صيغة للمقاولة والتنمية الاقتصادية تتلاءم مع جميع مجالات النشاط البشري الذي ينخرط فيه الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون الخاص والذين تتوفر فيهم الشروط التراكمية التالية[3]:

تحقيق هدف آخر غير تقاسم الأرباح.

---

[1]- Greffe xavier 2007, **the role of social economy in local development**, p95, retrieved 21/11/2017 from http// Cedo.ina.pt/docbweb/MULTIMEDIA/ASSOCIA/INTERNO/ELECTRON/E212.pdf.

[2]- جيرمي ريفكن، 2000، **نهاية عهد الوظيفة انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

[3]- panorama de l'économie sociale et solidaire en France, édition 2015, repère le 24/11/2018 à http// : www.encres.org/upload/gedit/12/file observatoire/panorama/CNCRES.pdf.

حكامة ديمقراطية، تحددها القوانين، تنص على المشاركة التي لا يرتبط تحقيقها فقط بمدى المساهمة في الأساس المالي أو في مقدار المساهمة المالية، بالنسبة للشركاء والأجراء والأطراف المعنية بإنجازات المقاولة.
تدبير ينسجم مع المبادئ التالية:

الأرباح تكون مخصصة في معظمها بهدف المحافظة على نشاط المقاولة أو تطويرها.
الاحتياجات الضرورية غير قابلة للقسمة، لا يمكن أن تأذن القوانين الأساسية للجمع العام بأن تضيف إلى رأس المال مبالغ مقتطعة من الاحتياطات التي تشكلت بموجب هذا القانون، الذي يعتبر أنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يتمحور حول مبادئ واضحة، وهي أنّ الهدف اجتماعي غير اقتسام الأرباح فقط، ربحية مؤطرة حكامة ديمقراطية تشاركية.

1.على المستوى المؤسسي لقد تطرقنا فيما سبق لمجمل الأرقام التي حققت في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بفرنسا، أمّا فيما يلي فسنقوم بدراسة قانونية لهذا الاقتصاد وهذا من خلال التعريف بأغلب الفاعلين في هذا المجال.

الوفد الوزاري للإبداع والتجريب في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني[1]

La Délégation Interministérielle à innovation à l'expérimentation sociale et à l'économie sociale (DIIESES).

موجود منذ عام 1981، وهو من المحاور المتميزة لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الحكومة الفرنسية، ولها ميزانية لتنفيذ الإجراءات في صالح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

2.على مستوى التمثيل الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني قامت الحكومات الفرنسية المتعاقبة بإنشاء المؤسسات والمجالس التالية:

المجلس الأعلى للاقتصاد الاجتماعي والتضامني Conseil supérieur de l' ESS

هو مسؤول عن الحوار بين الجهات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والسلطات الوطنية والأوروبية، كما يتشاور على جميع مشاريع النصوص التشريعية، يتضمن المجلس الأعلى للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ممثلي الحكومة والأشكال القانونية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والمنظمات التي تمثل العمّال وأصحاب العمل ومجلس الرشاد الوطني والهيئات الاستشارية الأخرى والخدمات الحكومية وخبراء، كما تسهم في تعريف التنمية الوطنية لاستراتيجية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال[2]:

تشجيع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للشباب؛

[1] - Jean Jacques Malpot, ocyobre 2008, l '**l'économie sociale et solidaire en Nord-pas de calais- une richesse économique et humaine,** N° 92, Institut national de statistique et des études économiques (INSEE), France.
[2] Les acteurs de l' ESS et le conseil national des chambres régionales d'économie sociale et solidaire (CRESS), 31 Juillet 2014, loi relative à l'économie sociale et solidaire, conseil national des CRESS, Montreuil, France, p07.

مساعدة الشباب على الانخراط في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
تعزيز إدماج الشباب في مجال الأعمال التجارية.

مجلس مؤسسات وتجمعات الاقتصاد الاجتماعي[1]

Le Conseil des entreprises et groupement de l'économie sociale (CEGES)

أنشأ في عام 2001 يجمع كل المؤسسات الفيدرالية الوطنية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

التجمع الوطني للتعاون

Le groupement national de la coopération (GNC)

المؤتمر الدائم للتنسيق الجمعوي

La conférence permanente des coordinations associatives (CPCA)

تجمع مؤسسات التأمين المتبادل

Le groupement des entreprises mutuelles d'assurance (GEMA)

الفيدرالية الوطنية للتبادل الفرنسي

La fédération nationale de la mutualité française (FNMF)

لجنة تنسيق الأعمال المتبادلة والتعاونيات للتعليم الوطني

La comité de coordination des œuvres mutualistes et coopératives de l'éducation nationale (CCOMCEN)

جمعية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي

L'association des fondations de l'économie sociale (ASFONDES)

المجلس الوطني للغرف الإقليمية للاقتصاد الاجتماعي

Le conseil national des chambres régionales de l'économie sociale (CNCRES)

تمثيل الاتحاديات مثل الاتحاد النقابي: ويجمع أرباب العمل ممثلي الاقتصاد الاجتماعي

L'union de syndicats et groupement d'employeurs représentatifs de l'économie sociale (USGERES)

الاتحاد الفيدرالي والنقابي لأرباب العمل غير الربحي لقطاع الصحة، الخدمات الطبية الاجتماعية.

Fédérations et syndicats l'union des nationaux d'employeurs sans but lucratif du secteur sanitaire, médico-sociale et social (UNIFED)

الغرفة الفرنسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

Chambre francaise de l'ESS (CFESS)

[1] - Jean Jacques Mal pot '**l'économie sociale et solidaire en Nord**, référence précédente, p08-10.

تهدف الغرفة الفرنسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني لضمان التمثيل الوطني وتعزيز مشاريع الأعمال الصغيرة، وهي جمعية تشكلت من قبل منظمات وطنية تمثل مختلف الأشكال القانونية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني فضلا عن الشركات التجارية وممثلون عن المجلس الوطني للغرف الاقليمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

الغرف الاقليمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

Chambres régionale de l'ESS

إنّ المنصوص عليها في القانون الاقتصادي الفرنسي على أنّ الغرف الاقليمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني تقوم بضمان وتعزيز وتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني محليا، كما تتمتع بالحقوق الكاملة لقدرات جمعيات النفع العام وإبرام اتفاق ترخيص مع ممثل الدولة والمجلس الاقليمي، وهي تتألف من مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتوحد البيانات الاقتصادية الوطنية والبيانات النوعية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي تمّ جمعها من قبلهم، وأنّها توفر لهذا الغرض لشركات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ما يلي[1]:

تمثيل المصالح الحكومية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
تقديم الدعم لإنشاء وتطوير وصيانة الشركات.
دعم وتدريب مديري وموظفي الشركات.
المساهمة في جمع وتوفير البيانات الاجتماعية والاقتصادية لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
جمع معلومات المؤسسات على البعد الأوروبي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتقديم الدعم لإقامة روابط مع الشركات التي تمّ تأسيسها في الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

الحركة من أجل الاقتصاد التضامني

Le mouvement pour l'économie solidaire (MES)

وهي حركة موجودة كذلك على مستوى التمثيل الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي تجمع بين كل شبكات المواضيع الوطنية[2].

وكالة لتنمية الاقتصاد المحلي

L'agence pour le développement de l'économie locale (ADEL)

نوادي الاستثمار للتسيير المتبادل والمحلي للمدخرات التضامنية

Les clubs d'investissement pour une gestion alternative et locale de l'épargne solidaire (CIGALES)

[1] - les acteurs de l'ESS et le conseil national des chambres régionales d'économie sociale et solidaire, référence précédente, p07.
[2] - Jean Jacques Malpot et **el 'économie sociale et solidaire**, référence précédente, p10.

اللجنة الوطنية لربط مرافق الأحياء

Le comite national de liaison des régies des quartiers (CNLRQ)

حرفيو العالم **Artisans du monde**

استقبال الفلاحين **Accueil paysan**

هذا بالإضافة إلى أنّ القانون الفرنسي يسطر العديد من أنواع التعاونيات الناشطة في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتي يمكن ذكرها باختصار فيما يلي[1]:

تعاونيات المصلحة الجماعية

Sociétés coopératives d'internet collectif SCIC

قد يأخذ هذا النوع من التعاونيات شكل شركة ذات مسؤولية محدودة، وقد يرافق تعاونية المصلحة الجماعية أي شخص طبيعي أو اعتباري يسهم في نشاط التعاونية .

تعاونيات العمل والتشغيل

Coopératives d'activité et d'emploi (CAE)

قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يقرر ويعطي تعريفا دقيقا للأنشطة التعاونية والعمل، فتهدف تعاونية العمل والتشغيل في المقام الأول إلى دعم إنشاء وتطوير الأنشطة الاقتصادية من قبل أصحاب المشاريع، وأي شخص طبيعي يخلق ويطور النشاط الاقتصادي للاستفادة من الدعم الفردي والخدمات المشتركة التي تنفذها الجمعية التعاونية.

تعاونيات تجار التجزئة **Coopératives des commerçants détaillants**

تهدف تعاونيات تجار التجزئة لتحسين الظروف التي يؤدون فيها نشاطهم التجاري من خلال الجهود المشتركة لشركائهم والتي تمارس بين بعضهم البعض، وهذه الأنشطة تكون مباشرة أو غير مباشرة وتتمثل فيما يلي:

توفير كل أو جزء من السلع والخدمات وإدارة وتسهيل وصول الشركاء والعملاء للتمويل والإئتمان...إلخ.

قانون الاقتصاد الاجتماعي يتيح للشركاء التعاون المالي وخاصة من خلال الشراكة والذي يهدف إلى تقديم الدعم بكل الوسائل شراء وإنشاء وتطوير التجارة.

يمكن لهذه التعاونيات أيضا تنفيذ سياساتها المشتركة خاصة التجارية لضمان التنمية والأنشطة ذات الصلة، كما يمكن أن تذهب من خلال تطوير وإدارة منصة المبيعات عبر الأنترنيت.

تعاونيات الإسكان ذو الإيجار المنخفض:

Sociétés coopératives d'habitations à loyer modère (SCHLM)

[1] - les acteurs de l'ESS et le conseil national des chambres régionales d'économie sociale et solidaire, référence précédente, p17-19.

يضيف القانون وجود إمكانية اتخاذ مزيد من الإجراءات لتعاونيات الإسكان في البلدان المنخفضة الايجار، وهذه هي الفرصة لهم لتقديم الخدمات لهياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

تعاونيات الصناعة الحرفية والنقل Coopératives artisanales et de transport

يمكن لتعاونيات الحرف اليدوية تنفيذ سياسة تجارية مشتركة، من خلال تحقيق العمليات التجارية أو الإعلانات.

التعاونيات الفلاحية: Coopératives Agricoles

هناك تقرير مفصل لإدارة وتطوير التعاونية والذي وضع وأخضع اجتماع الجمعية العامة للتدقيق، وهذا ما يجبر النظام الأساسي للتعاونيات الزراعية على أن يحتوي بالضرورة على شروط العضوية فيها.

التعاونيات البحرية Coopératives Maritimes

قبل سبتمبر من عام 2015، كان يجب على الحكومة الفرنسية أن تقدم إلى البرلمان تقريرا عن الوصول إلى مسؤوليات البحارة الشباب في التعاونيات البحرية، واليوم أصبح الائتمان البحري المتبادل مفتوحا للبنوك، النّاس والشركاء ضمانا للانتماء إلى شبكة من الاتحادات الائتمانية.

المطلب الثالث: تقييم التجربة الفرنسية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تعتبر فرنسا الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من الأولويات الاقتصادية، حيث أنّ له دورا بارزا في تشجيع النسيج الإنتاجي، ولعّل السبب الرئيسي في نجاح التجربة الفرنسية هو اهتمام كبار المسؤولين والسياسيين الذين يتفرغون للعمل في فعاليات المجتمع المدني، وهذا النمط الاقتصادي جزء لا يتجزأ من هذه المعادلة.

1.النتائج المحققة في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بفرنسا [1]:

رغم حداثة الاعتراف بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في فرنسا، إلاّ أنّه يساهم بشكل معتبر في الاقتصاد الوطني الفرنسي ففي سنة 2012 بلغ عدد مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني 220979 مؤسسة ما بين جمعيات، تعاونيات تعاضديات ومؤسسات خيرية، ووظف القطاع حوالي 2.324.574 موظف أي حوالي 9.5% من إجمالي العمالة المدفوعة الأجر[2].

يستحوذ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مكانة هامة في قطاعات أساسية ورئيسية في الاقتصاد الفرنسي فهو يمثل حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي، كما يحوي

[1] - panorama de l'économie sociale et solidaire en France, Op.cit.
[2] - Jean François Balaudé et Gilles Baillat,2015, **guide pratique**, université de l'économie sociale et solidaire, conférence des présidents d'université, p11.

الاقتصاد الفرنسي إلى غاية نهاية عام 2020 حوالي 225000 مؤسسة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني تشغل 2.3 مليون عامل أجير، كما أنّ 87% من وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني توظف ما لا يقل عن 20عاملا في كل وحدة، في حين تضم هذه الوحدات في مجملها 22 مليونا من المتطوعين العاملين في هذا القطاع[1].

الشكل رقم9: يوضح تطور معدل مناصب الشغل المستحدثة من قبل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في فرنسا خلال الفترة(2010-2019)

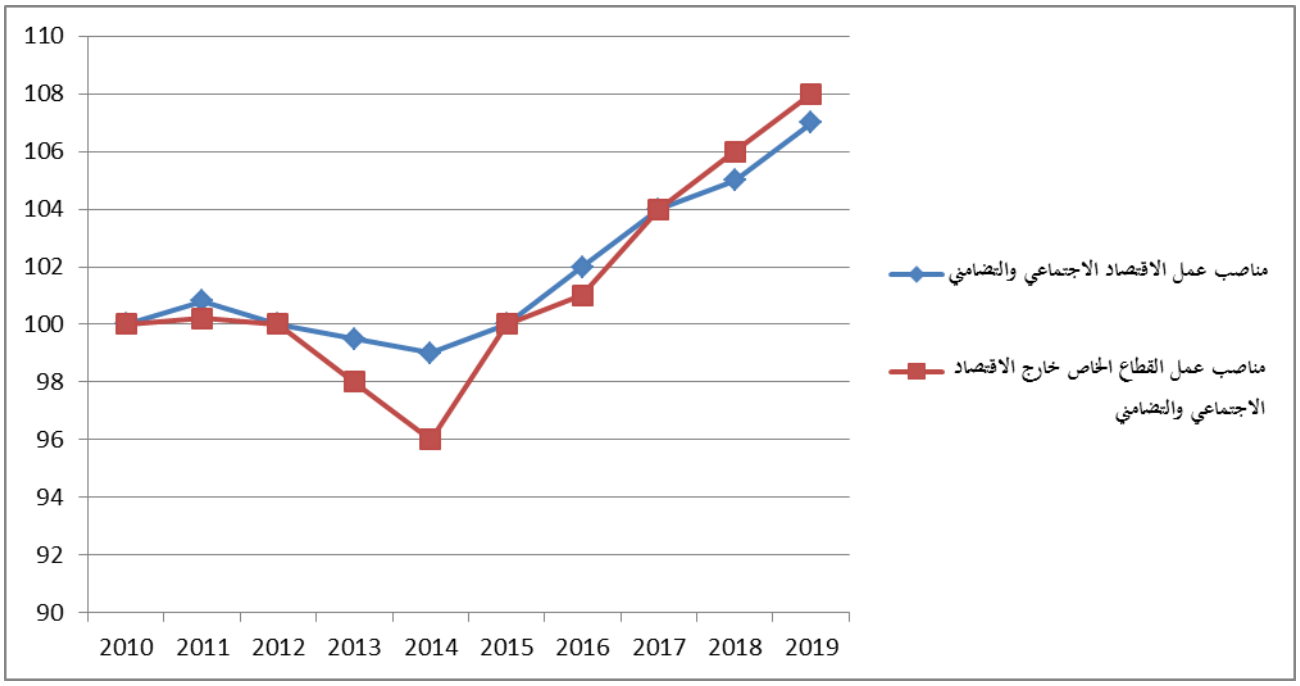

La source : Jérôme Saddier, Janvier 2021, , l'économie sociale et solidaire en France sur le site : www.ESS.France.org

استحدث قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني خلال الفترة 2010-2019 حوالي 84843 منصب عمل في فرنسا بمعدل نمو قدره 4.5% من العدد الإجمالي لمناصب العمل المستحدثة خلال هذه الفترة، على الرغم من الانخفاض المسجل خلال سنتي 2017 و2018 والذي يعزى إلى الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الحكومة الفرنسية على مستوى قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وصيغ تمويله.

ووفق إحصائيات صندوق النقد الدولي(أبريل 2019) احتلت فرنسا المرتبة الثانية في أوروبا بفضل أكثر من 67 مليون مستهلك، تضم فرنسا 29 منشأة من بين خمسمائة الأولى في العالم، وفي الواقع لا يقتصر الاقتصاد الفرنسي على قطاع الأغذية الزراعية الذي تشتهر به، بل يشمل أيضا قطاعات أخرى كالمصارف والتأمين والطاقة وصناعة السيارات، وازدادت

[1] - Jérôme Saddier, Janvier 2021, , **l'économie sociale et solidaire en France** sur le site : www.ESS.France.org, date de visite : 10/03/2021

قدرة فرنسا على الاستقطاب في عام 2018 بفضل احتضان 1323 مشروعا استثماريا بينما وصل عدد المشاريع في عام 2017 إلى 1298 وكان هذا الرقم حينئذ قياسيا مقارنة بالسنوات السابقة[1].

الشكل رقم10: يوضح تطور مناصب العمل الخاصة بمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في فرنسا خلال الفترة(2011-2020)

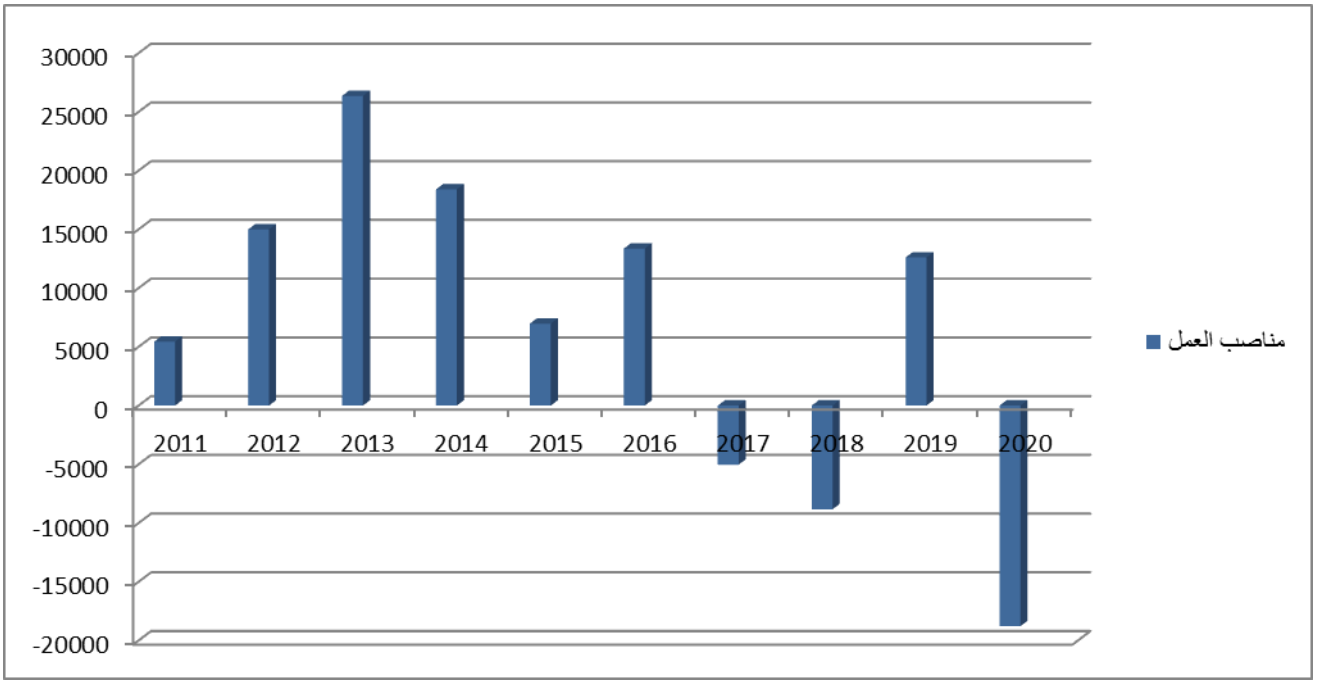

La source : Jérôme Saddier, Janvier 2021, , l'économie sociale et solidaire en France sur le site : www.ESS.France.org

مناصب العمل الخاصة بمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني اتبعت منحى تصاعدي متزايد خلال الفترة(2011-2016)، ثم عرفت انخفاضا واضحا خلال سنتي 2017 و2018 نظرا لمجمل الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الحكومة الفرنسية على هذا القطاع خلال هاتين السنتين كما أسلفنا الذكر، ليعرف بعدها هذا القطاع انتعاشا واضحا سنة 2019 باستحداث حوالي 12610 منصب عمل في مختلف مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من تعاضديات، تعاونيات ومؤسسات خيرية، ليعرف بعدها انخفاضا واضحا سنة 2020 بسبب الأزمة الصحية العالمية التي تسبب فيها فيروس كوفيد19، والذي أدىّ إلى قطع لمناصب العمل وتراجعها.

احتلت فرنسا المرتبة الأولى من حيث تأسيس المنشآت في أوروبا ففي عام 2018 أنشأت فرنسا 691 ألف منشأة وزاد عدد المنشآت الصغيرة الحجم بنسبة 28% والمنشآت الفردية بنسبة 20% وأصبحت فرنسا بلد الشركات الناشئة وتستثمر فرنسا بكثافة في نظامها التعليمي

[1]- صندوق النقد الدولي، على الموقع www.IMF.org تاريخ الإطلاع: 2021/04/20.

بنسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي، وتملك يدا عاملة ماهرة للغاية قادرة على التأقلم وإتقان واستعمال التكنولوجيات الحديثة الضرورية لنمو الانتاجية، كما أنّ المستوى التعليمي لليد العاملة الفرنسية وكفاءتها تستقطب المنشآت الأخرى، وتنفق فرنسا 22% من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير ممّا يضعها في المرتبة السادسة عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان وألمانيا وكوريا، وذلك بحسب الحولية العالمية السنوية للقدرة على التنافس لعام 2018، وتشمل فروع الاستثمار الخمسة الرئيسية في مجال البحث والتطوير كلا من صناعة السيارات والصناعات الجوية والفضائية وصناعة الأدوية والأنشطة العلمية والتقنية، فضلا عن الأنشطة المعلوماتية والخدمات الإعلامية[1].

جدول رقم6: تطور مناصب العمل المرتبطة بكل نوع من مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في فرنسا خلال الفترة(2012-2020)

مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	العدد الفعلي لمناصب العمل
الجمعيات	%0	%0	%1.2	%0.5	%0.7	-%0.3	%0.6	%0	%0.4	2245+
التعاونيات	%1	%9-	%0	%0	%0	%13-	%2.6	%0.5	%0.2	3308-
التعاضديات	%0	%3-	%0	%0	%2	%0	%2-	%0	%3-	265-
مؤسسات خيرية	%10	%3	%2	%7	%4	%10	%1	%0	%3	2701+

La source : observatoire régional de L' ESS Grant est d'après ACOSS URSSAF 2012-2020

الملاحظ أنّ كل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قد عرفت تقلبات فيما يخص مناصب العمل، حيث عملت الجمعيات الفرنسية على خلق مناصب عمل جديدة خلال الفترة 2014-2020 على الرغم من انخفاض التمويل العمومي لها، كما عرفت المؤسسات الخيرية ارتفاعا ملموسا لمناصب العمل المستحدثة في حدود10% من 2012 إلى 2020 والملاحظ هو التطور الذي مسّ هذا النوع من المؤسسات في حين عرفت التعاونيات والتعاضديات انخفاضا خلال السنوات محل الدراسة في عدد مناصب العمل، وهذا راجع إلى الإصلاحات التي طبقتها الحكومة الفرنسية على هذا النوع من المؤسسات بغية خلق ديناميكية جديدة لهذا القطاع.

وضعت الحكومة الفرنسية في عام 2017 نصب عينها هدفا يتمثل في جعل فرنسا بلد الشركات الناشئة وأنشأت في يناير 2018 صندوقا بقيمة 10 مليار أورو لتمويل الابتكار ويمول الصندوق عن طريق تحويل الأصول الحكومية، كما اتبعت الحكومة الفرنسية خطة

[1] -Ministère de l'économie **sociale et solidaire de la France** disponible à www.economie.gouv.fr/cedef/economie sociale et solidaire, date de visite :15/05/2021.

استثمارية هامة للفترة 2018-2022 بقيمة 57 مليار أورو لدعم الإصلاحات الهيكلية وتهيئة فرنسا لمواجهة التحديات المستقبلية، وتقوم الخطة على أربع أولويات هي[1]:

20مليار أورو لتسريع وتيرة الانتقال البيئي(تحسين التنقلات وتعزيز القدرة على إنتاج الطاقات المتجددة)؛

15مليار أورو لترسيخ التنافس على الابتكار(دعم الامتياز العلمي وتعزيز الابتكار في المنشآت)؛

09 مليار أورو لبناء دولة رقمية(تحسين جودة الخدمات الحكومية وسبل الاستفادة منها وتنويع وتيرة رقمنة نظام الصحة والتماسك الاجتماعي).

في الأخير، يمكن القول أنّ التجربة الفرنسية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تعتبر من التجارب الرائدة في العالم والتي يمكن الاستفادة منها سواء من حيث التأسيس القانوني والهيكلي أو الدعم الحكومي لمختلف مؤسسات هذا الاقتصاد من جمعيات، تعاونيات، تعاضديات...

[1] - Jérôme Saddier, **l'économie sociale et solidaire en France, op.cit.**

المبحث الثالث: التجربة المغربية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يشكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني موضوعا هاما ورافعة أساسية للعمل تكتسي أولوية لفائدة الإدماج وتقليص التفاوتات وتحقيق النمو المدمج المتوازن والمستدام، ويمّكن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من تعزيز إقامة توازن جديد على مستوى الاستثمارات، كما يعد فرصة سانحة تجعل جميع الشرائح الاجتماعية والمؤسسات من مختلف القطاعات والمجالات تساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين النمو الاقتصادي، غير أنّ المغرب واجهته وتواجهه تحديات كبرى ملحة في مجال الإدماج الاجتماعي، فالطابع الاستعجالي لضرورة التقليص من معدّل الفقر في المغرب والحد من التفاوتات بين الأغنياء والفقراء والتفاوتات على مستوى الدخل، وفي التقليص من نسب البطالة وتحسين ظروف العمل ومحاربة الأمية وتحسين الولوج إلى الخدمات الصحية والبنيات التحتية كما أنّ هناك تحديات أكثر ضغطا تتعلق بالتقليص من التفاوتات الموجودة بين المناطق القروية والمناطق الحضرية من خلال كل ما سلف تتجلى بوضوح أهمية وضرورة تعبئة الذكاء الجماعي من أجل تشخيص صحيح لواقع الحال بخصوص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب، للوقوف على أهم الإشكاليات واستشراف أهم الآفاق فضلا عن القيام ببلورة مقترحات عملية من شأنها تمكين الاقتصاد من لعب دوره في تحقيق النمو الاقتصادي المدمج.

المطلب الأول: تطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب إن حكومة المغرب قد أعطت أهمية خاصة لمقاومة العديد من الآفات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة الفقر، وهذا الاهتمام قد تركز في بداية سنوات 1990، بوضع استراتيجية وطنية للتنمية الاجتماعية ولتنفيذ برامج علمية لمقاومة الفقر وبذلك ينضم المغرب إلى النداء العالمي لمقاومة الفقر، ومن الضروري التذكير أنّه منذ بداية سنوات الثمانينات، عملت المغرب على إنجاز مشاريع اقتصادية هامة مثلما تؤكد ذلك المؤشرات الاقتصادية ولكن هذه المجهودات لم تجد انعكاساتها على مستوى مؤشرات التنمية الاجتماعية[1]، ففي دراسة قام بها مركز الدراسات والبحوث الديمغرافية* تبين أنّ الفقر النسبي بالمغرب يمس عددا كبيرا من السكان.

ولمجابهة تفاقم هذه الظاهرة عملت الحكومة المغربية بتوجهات وتوصيات الملتقيات الدولية والمنظمات المختصة وخاصة القمة العالمية للتنمية الاجتماعية والقمة العالمية للميكرو-قروض وغيرها، على ضبط برامج علمية لمجابهة هذه المشاكل وفي هذا الإطار فقد وضع المغرب على أساس دراسات وبحوث استراتيجية للتنمية الاجتماعية تهدف إلى تحسين ظروف العيش لضعاف الحال، وبرامج للتعليم الأساسي ولمحو الأمية وللصحة الأساسية والتنمية الوطنية للأولويات الاجتماعية بتمويل مشترك مع البنك العالمي، وبرامج أخرى تمّ

[1]- لطفي بنور، **مرجع سابق**، ص86-87.

*- مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية (CERED) centre d'études et de recherche démographiques المهمة الرئيسية لهذا المركز هي جمع وتوحيد المعلومات والدراسات حول قضايا السكان، كما تتضمن نشر وتعميم نتائج البحوث والدراسات لتطوير التوقعات والأساليب والسجلات اللازمة لإعداد ورصد السياسة الوطنية للسكان.

اعتمادها مثل برامج التنمية البشرية المستديمة لمقاومة الفقر*، وهذا البرنامج يندرج في إطار أهداف الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفقر[1].

وأنشأت في المغرب رابطة التكافل والتنمية في عام 1998، من جانب متطوعين بهدف تعبئة مهارات كل شخص لتدشين شبكة التكافل بين السكان في المناطق التي يظهر فيها التمييز، وتعتبر الحكومة المغربية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمثابة استراتيجية هامة لمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي إلى جانب تحسين الأحوال المعيشية، وأنشأت إدارة الاقتصاد الاجتماعي بوزارة الشؤون الاقتصادية إطارا للسياسة الاستراتيجية تأخذ في الاعتبار الطابع المستعرض المتعدد القطاعات للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومقوماته الاقليمية والمحلية، وتقر سياسة الحكومة بأهمية احترام الأولويات الاقليمية وتدعيم البرامج الحكومية، المبادرات المولدة للدخل من خلال التمويل وثمة إجراءات أخرى تتعلق بتقييم وتكثيف الإطار القانوني وتعزيز التعاون الدولي وتعتبر جزءا من مبادرة الحكومة للاستراتيجية الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني[2].

كما أنّ مقاومة البطالة والفقر، تعتبر من أولويات الحكومة المغربية، فتم التركيز على وكالة التنمية الاجتماعية من طرف البرلمان في الدورة البرلمانية في ربيع 1999 بغية الوصول لأهداف التنمية الاجتماعية، ومن ضمن ذلك تنمية القروض الصغيرة أو الميكرو – قروض عبر جمعيات معترف بها في هذا الغرض[3].

لقد شكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أحد المفاهيم المتجذرة في المجتمع المغربي المستند إلى قيم التآزر والتعاضد خاصة من خلال مجموعة من الممارسات والعادات التي تنهل من التقاليد المجتمعية، وتستند أيضا إلى المبادئ والتعاليم الدينية التي كرسها الدين الاسلامي الحنيف، وهي الممارسات التي وجدت بعد حصول المغرب على استقلاله سنة 1958 إطارا قانونيا لممارستها تمثل على الخصوص في القوانين المؤطرة للإصلاح الزراعي وظهور الحريات العامة، ثم التعاضديات والقانون المنظم للتعاونيات، غير أنّه ينبغي الاعتراف أنّ سنة 2011 قد شكلت نقطة تحول كبيرة خاصة بعد المراجعة الدستورية وإقرار دستور 2011 الذي شكل منعطفا حاسما في تاريخ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب.

وبهذا ارتفعت مكانة القروض الصغيرة بوصفها أحد مجالات العمل الخيري والاستثمار الخاص نتيجة الجلبة الهائلة المصاحبة له، وقد كان قطاع القروض الصغيرة أحد أوائل

* هذا البرنامج وضع سنة 2005 بهدف تحسين دخل السكان في أربعة أقاليم الأقل نموا(الحور، الصويرة وشفشاون) وهذا بالعمل على محاربة الفقر بكل أشكاله وتقليص هوة الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع.

[1]- لطفي بنور، الاقتصاد الاجتماعي، **مرجع سابق**، ص57.

[2]- منظمة العمل الدولية،2013، **دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي**، الطبعة الأولى، المركز الدولي للتدريب، تورين، ايطاليا.

[3]- لطفي بنور، الاقتصاد الاجتماعي، **مرجع سابق**، ص87.

قطاعات التنمية الرئيسية التي تحولت من نموذج يعتمد على التبرعات إلى نموذج يقدم الخدمات بأسعار السوق للعملاء ذوي الدخل المنخفض[1]، كما تؤدي إمكانية الحصول على إئتمانات صغرى إلى زيادة كبيرة في حجم المبيعات والأرباح لأصحاب مشروعات العمل الحر الصغرى في فترة من 12 إلى 18 شهرا[2].

وقد عملت المغرب على تطوير آليات التشغيل ببرامج عمل في سنة 2014 لمواصلة تنفيذ وتطوير برامج إنعاش التشغيل القائمة على ما يلي[3]:

إنجاز 55000 عملية إدماج ببرنامج "إدماج".
استفادة 18000 شخص في إطار برنامج "تأهيل".
مواكبة 1500 حامل مشروع في إطار التشغيل الذاتي (المقاولات الصغيرة جدا والأنشطة المدرة للدخل).
استفادة 65000 شخص من مقابلات في سوق التشغيل بالإضافة إلى 40000 مستفيد من ورشات العمل للبحث عن الشغل.

كما تمّ اعتماد برامج جديدة وهي:

وضع برنامج "مبادرة" يهتم بتشجيع التشغيل ذي المنفعة الاجتماعية داخل النسيج الجمعوي.
إطلاق برنامج تأطير لحاملي الشهادات، يهدف إلى تأطير قابلية التشغيل لدى الباحثين عن الشغل.
تفعيل نظام التعويض عن فقدان الشغل.
وضع الآليات الضرورية لإحداث المرصد الوطني للتشغيل والذي يأتي في إطار التزام المغرب بتنفيذ الوضع المتقدم مع الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: الإطار القانوني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب

طبقا للمادة 16 من القانون التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قرر هذا الأخير بتاريخ 27 يونيو 2013، دراسة موضوع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إطار إحالة ذاتية، كما يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتضامني بالمغرب أحد أبرز مؤسسات هذا النوع من الاقتصاد، سواء من حيث عدد مناصب الشغل التي يوفرها أو من حيث مساهمته في التنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي، وتتوفر التعاونيات على إطار

[1]- **العمل الخيري ينثر بذور التغيير**، ديسمبر 2012، مجلة التمويل والتنمية، العدد49، رقم 04، مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي، واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية، ص11-12.
[2]- مارتين براون، جانفي 2002، **الأثر الاقتصادي والاجتماعي للإقراض الجماعي التضامني**، سويس كونتاكت، نيروبي، كينيا.
[3]- وزارة الاقتصاد والمالية، 2013، **مشروع ميزانية المواطن لتقديم مقتضيات مشروع قانون المالية لسنة 2014** للمواطن، المملكة، ص19.

قانوني خاص بها هو القانون رقم 12-112* الذي يعرّف بالتعاونيات، ويحدد وضعيتها القانونية وأهداف مكتب تنمية التعاون، كما يلاحظ أيضا أنّ عدد التعاونيات بلغ سنة 2013 ما إجماله 12022 تعاونية تضم 440372 متعاون، هذا ويعتبر القانون رقم 187-57-1* الصادر بتاريخ 12 نوفمبر 1963 المحدد للوضعية القانونية للتعاضديات ولمجالات أنشطتها وأهدافها، كما يشرح دور المؤسسة التعاضدية وهيئتها وكيفية عملها، ويلاحظ أنّ النسيج التعاضدي المغربي يتكون من حوالي 50 مؤسسة تتوزع أساسا ما بين تعاضديات الصحة وتعاضديات التأمين ومؤسسات التكافل، كما يضبط نشاط الجمعيات القانون رقم 376-58-1* الصادر في 15 نوفمبر 1958، حيث بلغ عدد الجمعيات 44771 جمعية سنة 2009، بينما وصل العدد حسب معطيات وزارة الداخلية المغربية إلى 89385 سنة 2012 وهي تضم 15 مليون منخرط[1].

وفي المغرب تجدر الإشارة إلى البطالة التي تجبر الشباب على استكشاف مختلف الآفاق المحتملة، وفي الوقت الذي يتوق فيه البعض للأنشطة غير الرسمية أو الهجرة، يتجه البعض الآخر صوب التعاونيات أو الروابط الطوعية، وتعتبر مشروعات ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من النوع الجذاب للشباب الذين يحملون مؤهلات علمية بصفة خاصة والذين يتطلعون إلى الحصول على أول عمل لهم، ويعتقد هؤلاء الذين يختارون هذا الخيار أنّ بمقدورهم التحكم في مصيرهم، ومن ثم فإنّ البحث عن إطار تنظيمي مهيكل، قادر على دعم وتسهيل تمويل مشروعاتهم أول خطوة على الطريق في هذه العملية، ولذلك هم يتخذون صيغة تعاونية وينظمون أنفسهم في مجموعات ويتحدون الصعوبات بكافة أشكالها فضلا عن خلق فرص العمل الخاصة بهم[2].

كما تعمل الحكومة المغربية على إنشاء اقتصاد اجتماعي وتضامني فعّال ومنظم قادر على لعب دوره كاملا في مكافحة الفقر والهشاشة وذلك من خلال ما يلي[3]:

تشجيع الربط الشبكي بين الفاعلين في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
المساهمة في تنمية مجالية مندمجة ترتكز على استغلال رشيد وتثمين للثروات والطاقات المحلية.

---

*- القانون رقم 12-1112 المؤرخ في 27 محرم 1436 الموافق لـ 21 نوفمبر 2011 والمتعلق بالتعاونيات، الجريدة الرسمية للملكة المغربية، العدد 6318 المؤرخة في 18 ديسمبر 2014، ص81-84

*- القانون رقم 187-57-1 المؤرخ في 24 جمادى الثانية 1383 الموافق لـ 12 نوفمبر 1963 يبيّن نظاما أساسيا للتعاون المتبادل، الجريدة الرسمية للمملكة المغربية ، العدد 2404 مكرر المؤرخ في 27 نوفمبر 1958، ص28.

*- القانون رقم 376-58-1 المؤرخ في 03 جمادى الأولى 1378 الموافق لـ 15 نوفمبر 1958 الذي يضبط بموجبه حق تأسيس الجمعيات، الجريدة الرسمية للملكة المغربية ، العدد 2404 مكرر، 27 نوفمبر 1958، ص 09.

[1]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج، مرجع سابق، ص03-05.

[2]- منظمة العمل الدولية، **الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي، فرص عمل أكثر، فرص عمل أفضل من أجل الشباب**، مرجع سابق، ص11.

[3]- وزارة الاقتصاد والمالية، 2014، مشروع قانون المالية لسنة 2014، **مذكرة تقديم المملكة المغربية**، ص121.

تحسين الرؤية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل خلق مناصب الشغل والحفاظ على ديمومتها.

جمع البيانات وتطوير نظام معلوماتي يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

هذا ولتحقيق المزيد من الشفافية والنجاعة، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بمراجعة عدد من الأحكام التي تتعلق بعلاقات المنخرطين المنتمين إلى نفس التعاونية(أشخاص طبيعيون أو أشخاص معنويون) وكذا تدابير أخرى تنظم علاقات التعاونيات بقطاعات أخرى(اتحادات، فيدراليات، مؤسسات)، كما تمّ وضع مجموعة من التدابير من أجل تقييم وتقويم مختلف مكونات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهذا من خلال ما يلي[1]:

القطاع التعاوني: وتحددت هذه التدابير في

تحسين الإطار القانوني، وهنا يجب توضيح أحكام تتعلق بتحول التعاونية إلى شركة، وبالعتبة المحددة لتعيين المسيرين، وبتعويض أعضاء المجلس الإداري بصفته مسيرا دائما، كما تتعلق بتحديد المسؤوليات في حالة سوء التسيير.

تحسين الحكامة وهذا لأنّ معظم التعاونيات تعاني من نقص في مجال الحكامة، وهو نقص يتصل أساسا بمستوى الموارد البشرية المكلفة بالتدبير.

تحسين تنافسية التعاونيات، وهذا بمراعاة ما يلي:

الإدماج الأفقي والإدماج العمودي.

منظومة ضريبية أكثر ملائمة.

دعم وتحسين الولوج إلى التمويل.

البحث عن أسواق وقطاعات جديدة على الصعيد الوطني والدولي.

إحداث علامة تجارية "منتوج تضامني".

إرساء منظومة للرعاية الاجتماعية لفائدة منخرطي التعاونيات والمساعدين العائليين.

القطاع التعاضدي: لتطوير القطاع التعاضدي في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويذكر بالمبدأين الأساسيين للتعاضد وهما التضامن والديمقراطية، كما يؤكد على مجموعة من التدابير الواجب إتخاذها في هذا الشأن وهي[2]:

تعزيز الحكامة الداخلية للفاعلين في قطاع التعاضد.

توسيع الحق التعاضدي ليشمل تطوير وتوسيع وتقريب الوحدات الاجتماعية ووحدات العلاج.

تطوير هيئات تعاضدية في اتجاه إدماج المواطنين غير المشمولين بالتغطية، وتعزيز النشاط الطبي.

---

[1]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، رافعة لنمو مدمج**، مرجع سابق، ص13-20.

[2]- عزيز محجوب، محفوظ مراد، غزال مريم، 2019، **الاقتصاد الاجتماعي التضامني نموذج تنموي جديد للاقتصاد المحلي في ظل تحديات العولمة**، مجلة الإبداع، العدد01.

توسيع مجال الأنشطة المؤهلة للحصول على تمويل تعاضدي.
تقييم التجارب الحالية.

قطاع الجمعيات: فيما يتعلق بالجمعيات التي لا تتوفر على الاعتراف بصفة المنفعة العامة، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالاعتراف الصريح بالدور الاقتصادي وبالمنفعة الاجتماعية للجمعيات، ممّا يوفر لها مزيدا من السلامة والمرونة في أنشطتها، وهنا يفضي هذا الاعتراف بأحقية الملازمة لبعض الإجراءات التي من شأنها تحسين دور الجمعيات، والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

نحو تصنيف للجمعيات.
نحو إضفاء الطابع الاحترافي على الجمعيات.

ولتحقيق كل هذه الأهداف ولتعزيز آليات التضامن والتماسك الاجتماعي بالمغرب، قامت الحكومة بوضع العديد من البرامج التي من شأنها توفير أكبر عدد من مناصب الشغل، وبالتالي التقليل من نسب البطالة وتجنب العديد من المشاكل الاقتصادية والآفات الاجتماعية.

المطلب الثالث: آليات وسياسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب

تزايد الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب وتجلى ذلك على مستوى الهندسة الحكومية، حيث تمّ استحداث وزارة مختصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كما ارتفعت وتيرة الاهتمام بالموضوع لدى عدد من المؤسسات الدستورية خاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي خصص إحالته الذاتية رقم 2015/19 لموضوع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كما قامت المغرب بتبني عدد من الآليات والسياسات في إطار هذا الاقتصاد نذكر أهمّها في كل ممّا يلي[1]:

1.الميكرو قرض في المغرب:

لقد وضع المغرب اليوم ضمن أولوياته القضاء على الفقر وخلق فرص الشغل في القطاعات الخاصة وفي النسيج الجمعياتي وهذه هي المحاور ذات الأولوية في الاستراتيجية الوطنية للتشغيل التي حددتها الندوة الوطنية للتشغيل المنظمة في ديسمبر 1998، لذلك فقد تركزت الجهود بالمغرب على تنمية القروض الصغرى كآلية فاعلة لخلق فرص التشغيل والحد من الفقر فمع نهاية عام 1996 منحت عشرة جمعيات ذات أهداف غير مادية قروض صغيرة لقرابة 2000 حرفي ومنذ ذلك الوقت ظهرت جمعيات جديدة أضيفت إلى النسيج الجمعياتي الموجود للرفع من عدد المنتفعين الذي ارتفع بسرعة وإنّ الظرف الاقتصادي والقانوني ساهم في تنمية وازدهار جمعيات الميكرو-قرض كما ساهمت نسبة النمو المرتفعة واستقرار التضخم في توفير الإطار المناسب لبروز هذه الجمعيات، ولكن إسناد القروض الذي ينص عليه القانون يخول وظيفة إسناد القروض لمؤسسات القروض الذين هم البنوك ومؤسسات التمويل، ولا يمكن ولا تسمح للجمعيات ذات الأهداف غير المادية بالقيام بذلك إلاّ بشروط

[1]- لطفي بنور، الاقتصاد الاجتماعي، **مرجع سابق**، ص89.

تفاضلية للمنخرطين وعلى حساب مواردهم الخاصة، فمثل هذه الشروط تساهم في تحسين سير وعمل جمعيات القروض الصغيرة وفي مصداقيتها أمام الممولين والعاملين وتضمن لهم المواصلة والاستمرار ولهذا فإنّ قطاع القروض بالمغرب تسيطر عليه جمعيتان هما جمعية الأمانة وجمعية زاكورا اللتان تجمعان لوحدهما أكثر من 50% من القروض الصغرى، ولهذا فإنّ الخبراء قد ضبطوا طلبات أو مطالب للقروض الصغرى التي لا يمكن أن تجمع أكثر من مليون شخص في المناطق الريفية والحضرية في المغرب، فالتجربة الصغيرة للقروض بالمغرب مكنّت من تمويل ما بين 30ألف و35 ألف صاحب مشروع صغير، وهؤلاء يمثلون الخصائص التالية:

-قرابة 60% في المناطق الحضرية و40% بالمناطق الريفية.
-سيطرة النشاط التجاري.
-سيطرة القطاع الهامشي.
-حجم صغير للمؤسسات (تشغيل ما بين 02 و03 أشخاص).
-نسبة تسديد مرتفعة (ما بين 98% و99%).

إنّ التأطير الذي ينتفع به هذا القطاع من طرف السلطة العمومية، جعل العديد من الخبراء يؤكدون على بلوغه مرحلة النضج إلى حد بلوغ مرحلة الاحتراف وإن كان القرض الصغير لا يمكن أن يعوض بأي حال من الأحوال الإعانة والمساعدة العمومية للتنمية، فإنّه يعتبر آلية ناجعة وفاعلة للقضاء على الفقر وحل وحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة والمستمرة، لذلك فإنّ عديد العوامل مشجعة لتنمية القروض الصغرى خاصة:

-الاهتمام المتواصل للسلطة العمومية واعترافهم بمدى نجاعة هذه الآلية في القضاء على البطالة.
-إجراءات تشجيعية وخاصة الجبائية منها لتوفير الموارد لازدهار منظومة القروض الصغرى.
-اهتمام متنامي من طرف المنظمات العالمية والقطاع الخاص لهذه الآلية.

2.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: شعورا بالدور الفعّال الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية أعطت الحكومة المغربية الأهمية القصوى لهذا القطاع في سياستها الاقتصادية المتبعة نظرا لأنّها تعتبره أساسيا للتجديد وترقية الصادرات، كما تساهم في التنمية الجهوية وخلق مناصب شغل عديدة، حيث أثبتت الدراسات في المغرب أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخلق مناصب شغل بـ 06 مرات أكثر ممّا تخلقه المؤسسات الصناعية الكبرى، ويرجع اهتمام السياسة المغربية بهذا القطاع باعتماد مخطط التصحيح الهيكلي في المغرب والذي يعتمد على ركيزتين هما[1]:

[1]- خبابة عبد الله،2013 ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آلية لتحقيق** التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، ص35.

-التحرير الاقتصادي وخاصة في ميدان التجارة الخارجية للأسعار.
-تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بتشجيع القطاع الخاص.
هذا ما ترتب عليه هجر القطاع الصناعي الكبير وفتح المجال أمام الصناعات الصغيرة والمتوسطة لأنّها تعتبر وسيلة دفع التنمية في المغرب التي تبنى على التوزيع الصناعي وامتصاص البطالة وتموين السوق بكل السلع والخدمات.

كما أنّه من خلال الدور الذي تقوم به الحكومة المغربية، يمكن ذكر إجمال نتائج التجربة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 95% من النسيج الاقتصادي المغربي.
تشكل نسبة 92% من المؤسسات الصناعية في المغرب.
تشغل أكثر من 46% من اليد العاملة.
تعطي ما يقارب 4.40 مليار درهم كقيمة مضافة و 38% من الناتج الداخلي الخام الصناعي في المغرب
مساهمتها في الصادرات 25% من إجمالي الصادرات.

3.صندوق التكافل العائلي: في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي ومحاربة الفقر، قامت الحكومة المغربية ابتداء من سنة 2010 بإحداث صندوق التكافل ويندرج هذا الصندوق ضمن جيل جديد من الخدمات الهادفة إلى تعزيز تماسك الخلية الأسرية وتلبية حاجيات جزء مهم من المجتمع والذي يتمثل في النساء والأطفال بعد تفكك روابط الزواج، كما يقوم هذا الصندوق الذي يتم تمويله من خلال تخصيص 20% من عائدات الرسوم القضائية ويديره صندوق الإبداع والتدبير، بتقديم دفعات مسبقة برسم النفقة لفائدة الأمهات المطلقات المعوزات ولأطفالهن المستحقين للنفقة طبقا للمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، ومنذ انطلاقته سنة 2011 إلى غاية شهر أوت 2013 قام صندوق التكافل العائلي عن طريق صندوق الإبداع والتدبير بتنفيذ 1599 حكما قضائيا بمبلغ معتبر[1].

4.وضع سياسات تشجيعية للعمل التعاوني المنظم: وفقا لإحدى النشرات الإعلامية للهيئة الوطنية للتخطيط الاقتصادي بتاريخ 03 ماي 2012، بلغ عدد السكان النشطين 11428000 في نهاية الربع الأول من عام 2012، وخلال نفس الفترة كان هناك 1130000 شخص عاطل 81% منهم من الشباب، حتى لو كانت إدارة الدولة تقوم بتعيينات سنوية من خلال المسابقات، إلاّ أنّ وظائف الخدمة العامة أبعد من أن تغطي الطلب المتزايد للعمالة، فعلى سبيل المثال في عام 2012 كان هناك عدد 26204 وظيفة مفتوحة أمام الشباب المؤهل الباحث عن وظيفته ولمواجهة هذا الوضع ينظم الشباب أنفسهم في تعاونيات لخلق فرص العمل الخاصة بهم، في حين يقترض

[1]- وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية لسنة 2014، **مذكرة تقديم المملكة المغربية**.

الآخرون من مؤسسات التمويل المصغر لتمويل مشروعاتهم الفردية أو الجماعية التي تدر دخلا ، ومازالت صعوبة الحصول على تمويل من البنوك التقليدية تمثل الشغل الشاغل الرئيسي لكثير من النّاس الذين يريدون تدشين مشروع عمل ما[1].

هذا ويعتبر القطاع التعاوني جزءا لا يتجزأ من النسيج الاقتصادي المغربي، وتضم البلاد عددا كبيرا من الجمعيات التعاونية واتحادا للتعاونيات*، وهناك حوالي 20% من هذه الجمعيات غير نشطة، وهي تعمل في ثلاثة قطاعات هي الزراعة والإسكان والأنشطة الحرفية، على الرغم من نقص الإحصاءات الدقيقة عن التشغيل في المنظمات التعاونية، إلاّ أنّنا نعرف أنّ القطاع يستوعب 3% من السكان النشطين في البلاد، ويصف مكتب تنمية التعاون ODCO هذه النسبة بأنّها غير كافية ويرى أنّ هذه النسبة يجب أن تزداد إلى 10% بغية تحقيق انطلاقة فعلية، كما تمّ تأسيس هذه التعاونيات على أيدي شباب مؤهل علميا، وكان هدفهم هو تنفيذ مشروعات لاستحداث الأنشطة المولدة للثروات والمداخيل فضلا عن العمالة الذاتية، ومن بين هذه التعاونيات من تعمل في مجال الزراعة وأخرى في الأعمال الحرفية وأخرى في مجال النقل، وتعاونيات أخرى في مجال النباتات الطبية والعطرية[2].

هذا وقد عرف القطاع التعاوني في السنوات الأخيرة ديناميكية جديدة بفضل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من ناحية أخرى، ومن أجل تمكين التعاونيات من التغلب على الصعوبات التي تحول دون إقلاعها، والتي ترتبط بضعف المهارات الإدارات والتقنية التسويقية، قامت الحكومة في إطار استراتيجياتها الرامية إلى تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني 2010-2011 بتنفيذ برنامج لمواكبة التعاونيات بعد إنشائها وذلك لضمان تنافسيتها على مستوى الإبتكار والمبادرة[3].

ومن أهم الجمعيات التعاونية الموجودة في المغرب، نذكر ما يلي[4]:

- **جمعية المبادرة التعاونية للتعليم والتدريب:** إختار بعض الشباب صيغة تعاونية، وخلقوا ليس فقط فرص أعمالهم، بل أيضا خلقوا فرص عمل للأشخاص الذين يوظفونهم، وهذا صحيح بالنسبة لجمعية المبادرة التعاونية التي أنشأها شباب مؤهل علميا، ففي عام 2005 قرر اثنان وثلاثون شابا من الرباط تنظيم أنفسهم من أجل خلق فرص عمل من خلال إنشاء جمعية تعاونية، والتقوا عمليا لمدة عامين من أجل دراسة

---

[1]- منظمة العمل الدولية، 2013، **الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي، فرص عمل أكثر، فرص عمل أفضل من أجل الشباب،** الإصدار الثالث لأكاديمية الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي، الطبعة الأولى، المركز الدولي للتدريب، تورين، إيطاليا.

* هي مؤسسة الأبحاث الحكومية وهي الهيئة المسؤولة عن نشر وتحليل الإحصاءات الرسمية في المغرب، أنشأت في سبتمبر 2003 وتتمثل أنشطتها في إحصاء السكان وعينة المسح على الأسر الاستهلاك والقوة العاملة وجوانب من الحياة اليومية والصحة والسلامة والترفيه والأسرة والمواضيع الاجتماعية ومواضيع اقتصادية عديدة.

[2]- منظمة العمل الدولية ، **الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي، فرص عمل أكثر، فرص عمل أفضل من أجل الشباب،** مرجع سابق، ص13.

[3]- وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية لسنة 2014، **مرجع سابق،** ص121.

[4]- منظمة العمل الدولية، الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي، فرص عمل أكثر، فرص عمل أفضل من أجل الشباب، **مرجع سابق،** ص12-19.

وتحليل المشروع وتقدير مالهم وما عليهم، وحجم المسؤولية التي سيضطلعون بها في إدارة مشروع جماعي، وعندما تمّ تشكيل الجمعية التعاونية في ماي 2007، كان تسعة فقط من الأعضاء المؤسسين هم الذين يشملهم التشكيل والآن توفر الجمعية التعاونية أعمالا دائمة لهؤلاء الأعضاء الأصليين وأربعة وثلاثين آخرين.

- **مؤسسة الأمانة للتمويل المصغر:** بطبيعة الحال، يتجه بعض الشباب لقطاع التمويل المصغر لتمويل مشروعاتهم ومن ثم يخلقون فرص عمل لهم وثمة منظومة ريادية في مجال التمويل المصغر هي مؤسسة الأمانة تتجسد رسالتها في العمل على التكامل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية من خلال تقديم التمويل المصغر وتعزيز المشروعات المصغرة، فضلا عن الإسهام في تحسين ظروف العمل والحياة الشخصية والأسرية لعملائها، من خلال القيام بدور هام في تمديد الخدمات المالية إلى الأشخاص المستبعدين من المصادر التقليدية للتمويل، تقدم الأمانة خدماتها على أساس مستدام، فهي تدعم المشروعات المصغرة بتقديم القروض لجماعات المستبعدين من الخدمات المالية، لاسيما الشباب والنساء، يبدو أنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب اليوم يقدم حلا لمشكلة العمالة الهامة بين الشباب المغاربة، بيد أنّه من الضروري أن يوفر لهم بعض الظروف الأساسية [1]:
- يضمن للشباب العمل اللائق وهو مفهوم قام على الفكرة التي تفيد أنّ العمل ينبغي أن يكون مصدرا للكرامة الشخصية والاستقرار الأسري والديمقراطية والنمو الاقتصادي، وهذا المفهوم بتوافق عام دولي بين الحكومات وأصحاب الأعمال والنقابات العمّالية والمجتمع المدني، وتعتبر العمالة الإنتاجية والعمل اللائق جوانب أساسية لعولمة منصفة وتخفيف حدة الفقر والتنمية المتكافئة والمستدامة.
- تجميع كل من الحكومة والمجتمع المدني ومشروعات ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل خلق بيئة مواتية لأنشطة هذا النوع من الاقتصاد والنهوض بالتعليم والتدريب والمعلومات فضلا عن تسهيل تمويل المشروعات التي تخلق فرص العمل.

وبعبارة أخرى، إذا كان لهذه الأهداف أن تتحقق فسوف يكون من الضروري بصفة خاصة[2]:

- إدماج مشروعات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في البرامج المدرسية وفي التخطيط كأسلوب عام.
- استحداث العمل التطوعي والتعاوني في المدارس الابتدائية والثانوية من خلال إنشاء تعاونيات مدرسية.

[1]- عبد الجليل مقدم، بوعقال سماح، **مرجع سابق**.

[2]- سيف الدين برية، آليات وشروط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني- دراسة مقارنة فرنسا، المغرب، الجزائر، **مرجع سابق**، ص170.

- خلق بيئة مواتية، فمثلا التشريع الحالي هو أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على البيئة التي تتطور فيها التعاونيات والذي لم يعد ملائما بسبب الظروف المتغيرة باستمرار، فهو يحتاج إلى أن يكون متماشيا مع الإعلان الخاص بالهوية التعاونية الذي أعتمد عام 1999 من جانب الحلف التعاوني الدولي.
- تدريب المدربين وتحسين إدارة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وصلاحيات الحكم، وفي نفس الوقت تنمية تعليم الكبار والقدرات الداعمة.
- تشجيع الممارسات الجيدة بين الشباب الذين يعملون بجانب بعضهم في مشروعات ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ومن دواعي الأهمية بمكان التواصل بشأن هذا الموضوع والاحتفاظ بالإحصاءات الدقيقة من تشغيل الشباب في مشروعات ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

المطلب الرابع: الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب

عرف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تطورا ملحوظا على مستوى المغرب خاصة بعد تزايد الاهتمام به دوليا، حيث تمّ تخصيص استراتيجية وطنية له للفترة 2010-2020 قبل أن يتم مراجعتها وتعويضها باستراتيجية جديدة وبرنامج عمل للفترة ما بين 2020 و2028 وذلك تماشيا مع متطلبات التنمية المستدامة.

الاستراتيجيات القطاعية التي نفذتها الإدارات الوزارية المختلفة في المغرب خطة المغرب الأخضر، رؤية 2015 للحرف اليدوية، رؤية 2010 ثم رؤية 2020 للسياحة والزراعة التضامنية (الركيزة 2 من خطة المغرب الأخضر) السياحة المتخصصة والسياحة الريفية، والحرفيين والصيد الحرفي، وما إلى ذلك)، فلقد شهد المغرب تغيرات اجتماعية كبيرة لبضع سنوات (التحول الديموغرافي، والتغيرات الثقافية، وما إلى ذلك) التي فضلت ظهور احتياجات جديدة مثل رعاية المسنين والمعوقين والأطفال المهجورين، مجال يحظى بتقدير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على أساس قيم المساعدة المتبادلة والتضامن والابتكار الاجتماعي، وإدراكاً منها لهذه التحديات، تلتزم الحكومة المغربية بتعزيز وتطوير هذا الاقتصاد كاقتصاد يعمل على تطوير أنشطة مدرة للدخل في المناطق المختلفة[1].

"ترى الحكومة المغربية أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو المجال الذي يمكن أن يكون بمثابة أساس لخلق وظائف جديدة... ، لذلك عملت الحكومة على تطوير هذا القطاع من خلال تشجيع الأنشطة المدرة للدخل على الصعيدين الإقليمي والمحلي، من خلال استغلال الإمكانات والموارد البشرية والطبيعية الخاصة، وفي هذا السياق، وضعت وزارة الشؤون الاقتصادية والعامة، باعتبارها الوزارة المسؤولة عن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالتشاور مع جميع الإدارات والجهات الفاعلة المعنية، استراتيجية وطنية لتطوير المبادرات

[1] -rapport du conseil économique social et environnemental, n°19/2015, **économie sociale et solidaire un levier pour une croissance inclusive**, Maroc, sur le site : www.cese.ma date de visite : 20/02/2020.

الاقتصادية والاجتماعية والتضامنية التي تشكل خارطة طريق لجميع أصحاب المصلحة في هذا المجال عام 2020.

1. **الرؤية ومحاور استراتيجية المغرب في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:** إنّ هذا الاقتصاد بالمغرب كان بحاجة إلى ديناميكية تسمح بخلق بيئة مناسبة لإنشاء جيل من المؤسسات يتميز بما يلي[1]:

- أنشطة اقتصادية ذات أثر اقتصادي واجتماعي كبير مثل التعاونيات.
- أنشطة اقتصادية لإنتاج السلع والخدمات تستطيع أن تتواجد في نشاطات مربحة، كما تستطيع أن تتواجد في نشاط غير مربح مثل تلك التي تمارسها التعاضديات...
- إعطاء فرصة للمرأة للمساهمة في الحياة الاقتصادية النشيطة بولوجها في أعمال مدرة للدخل.

الاستراتيجية الجديدة تسمح بمساهمة الجميع وتصحيح الأخطاء السابقة من خلال:

- تشجيع دخول السلع والخدمات المنتجة من طرف مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى السوق.
- مرافقة وتأطير مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتطوير نمط تسييرها ووسائل وطرق الإنتاج واتباع سياسة تسويقية واضحة...
- تهيئة البيئة المواتية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني خاصة في المجال المالي والمؤسساتي...

في الواقع ، أعطت الحكومة مكانة متميزة لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهي تعتزم جعله أحد أركان الاقتصاد المحلي وقاطرة لتطوير الأنشطة المدرة للدخل والوظائف في جميع أنحاء الأراضي المغربية، ولتحقيق هذه الأهداف تمت صياغة الاستراتيجية حول 7 محاور أساسية[2]:

[1] - rapport du conseil économique social et environnemental, n°19/2015, op.cit.

[2] - الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب، **من أجل تنمية بشرية قوامها العدالة الاجتماعية**، منشورات مركز الدراسات للبحوث في الشؤون البرلمانية بدعم من مؤسسة كونراد إيدناور، المملكة المغربية، ص08.

شكل رقم 11: يوضح المحاور الاستراتيجية لتعزيز مبادرة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب

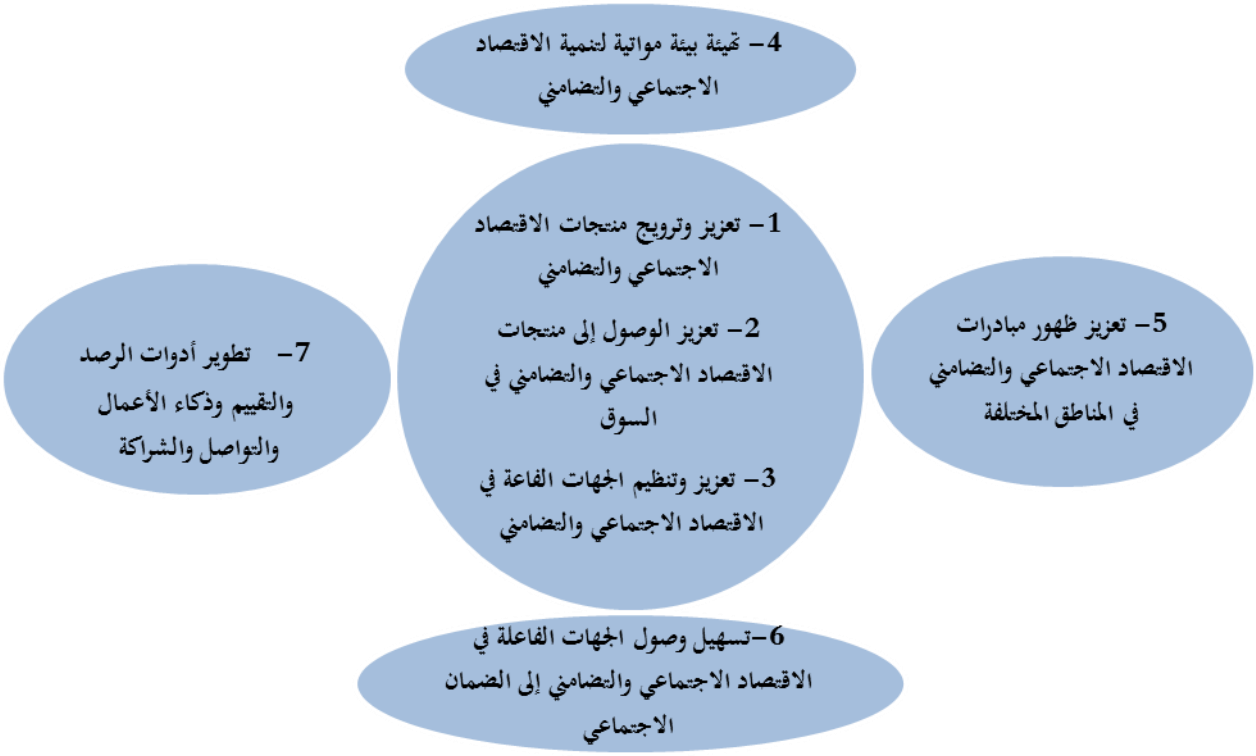

المصدر: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب، من أجل تنمية بشرية قوامها العدالة الاجتماعية، منشورات مركز الدراسات للبحوث في الشؤون البرلمانية بدعم من مؤسسة كونراد إيدناور، المملكة المغربية.

أ. **تعزيز وترويج منتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:** إن الاستراتيجية الوطنية المغربية لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تؤكد على ترويج منتجات هذا الاقتصاد من خلال: تحسين التغليف (التصميم والتعبئة والتغليف ووضع العلامات) بواسطة توفير شركات اقتصادية واجتماعية تضامنية ونماذج أولية تتفق مع اتجاهات السوق ومرافقتها ودعمها وتشجيع الابتكار والبحث عن مجالات جديدة ذات قيمة مضافة عالية وإنشاء علامة مميزة لمنتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

شكل رقم 12: تعزيز وترويج منتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب

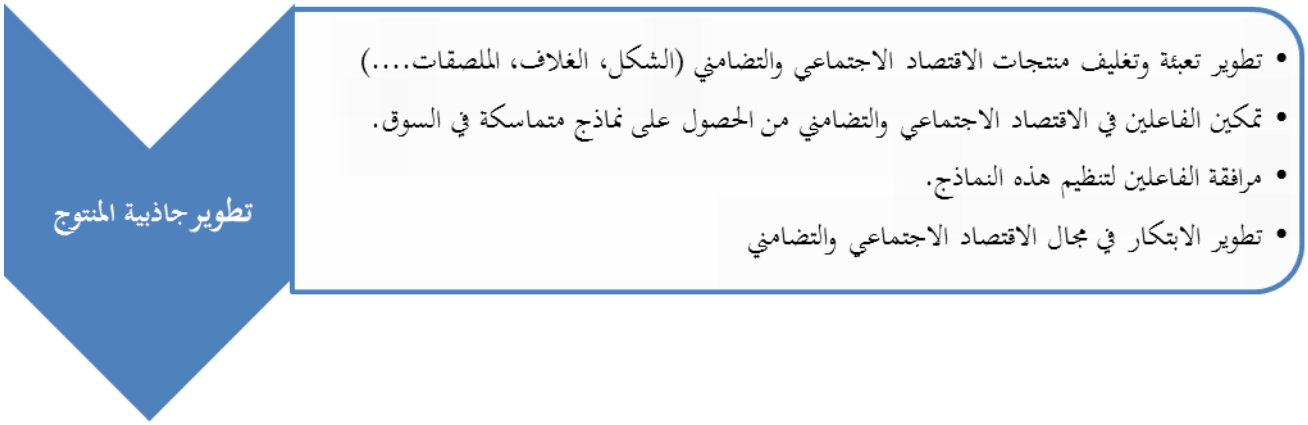

La source : ministère délégué chargé des affaires économiques et générales, novembre 2011, stratégie de l'économie sociale et solidaire 2010-2020, royaume du Maroc.

بسبب عدم كفاية الموارد، ونقص الموارد البشرية المختصة والجهل بالسوق ومتطلباته، تبيع مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني منتجاتها بشكل عام في عبوات بدائية وغير مناسبة وبالتالي، على الرغم من الأصالة والجودة والخصوصية الإقليمية للمنتج، فإنه يصعب العثور على مكانه في السوق وآفاقه التجارية محدودة للغاية، في الواقع لا يمكنها الوصول إلى قنوات التوزيع الحديثة في ظل التنافس مع المنتجات الصناعية المماثلة[1].

ب. **تعزيز الوصول إلى منتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في السوق :** يتكون نسيج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في معظمه من الوحدات الصغيرة التي لا تتقن تقنيات البيع ولا تملك الوسائل المالية واللوجستية اللازمة للتغلب على الأسواق الواعدة، وتخضع هذه الفئة من المشغلين لشروط الوسطاء، مما يؤدي إلى إضعاف هوامشهم إلى حد كبير، هذا ما يؤثر سلبًا على كل من دخل هذه الفئة، حيث يعيش معظمهم في حاجة محفوفة بالمخاطر، فضلاً عن عمل الشركة التي تواجه العديد من المشكلات التي قد تهدد استدامتها.

[1]- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب، من أجل تنمية بشرية قوامها العدالة الاجتماعية، مرجع سابق، ص10.

شكل رقم13: تعزيز الوصول إلى منتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في السوق

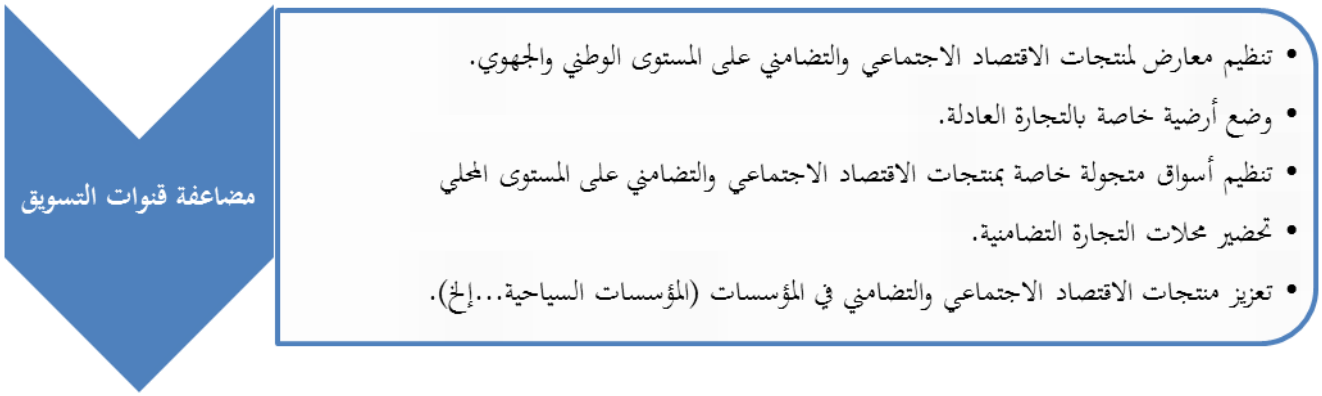

La source : ministère délégué chargé des affaires économiques et générales, novembre 2011, stratégie de l'économie sociale et solidaire 2010-2020, royaume du Maroc.

تؤكد الاستراتيجية على تكاثر القنوات التسويقية من خلال: تنظيم معارض لمنتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على الصعيدين الوطني والإقليمي، إنشاء منصة تجارة عادلة، تنظيم أسواق متجولة لمنتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى المحلي، الترويج لمتاجر التضامن التجارية، الترويج لمنتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مع الشركات (سلاسل التوزيع الكبيرة الشركات السياحية ... إلخ)[1].

ج. **تعزيز وتنظيم الجهات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:** قامت المغرب بعدة خطوات من أجل تعزيز وتنظيم الجهات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والشكل الموالي يوضح ذلك.

[1] -Aicha Ahnach et Lahoussine Rachida, 2020, **l'économie sociale et solidaire et emploi des jeunes étude exploratoire et quantitative des coopératives de pêche artisanale au niveau de la région d'Agadir**, revue repères et perspectives économiques vol4n°02, université Ibn Zohr, Maroc, sur le site : https://revues.imst.ma/index

شكل رقم14: تعزيز وتنظيم الجهات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

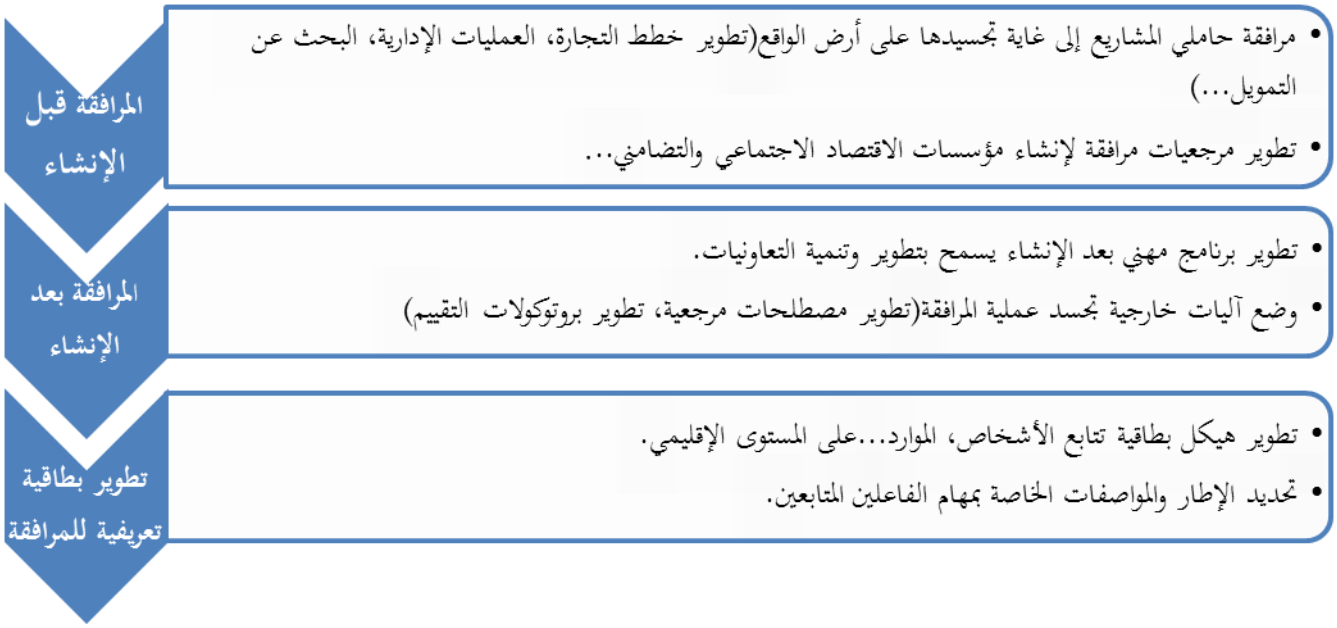

La source : ministère délégué chargé des affaires économiques et générales, novembre 2011, stratégie de l'économie sociale et solidaire 2010-2020, royaume du Maroc.

إن وجود استراتيجية تسويقية وتجارية واضحة، مع الأخذ في الاعتبار اتجاهات السوق، يعني وجود شركة مهيكلة، تتمتع بموارد بشرية مؤهلة في الإدارة وتقنيات الإنتاج والعمليات وتقنيات التسويق، وهذا نادرًا ما يحدث في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ولعلاج نقاط الضعف هذه أنشأت المغرب نظامًا للإشراف قبل الإنشاء وبعده، لصالح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والهدف من ذلك هو تزويد قادة المشروع بالدعم المحلي لإنشاء وتطوير شركاتهم (الإجراءات الإدارية، خطط الأعمال، البحث عن التمويل، مجموعات التدريب، المساعدة الفنية... إلخ) تشجيع ودعم التواصل بين الجهات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (تجميع التعاونيات في النقابات والشبكات والمساحات الترابطية وشبكات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الإقليمية، وما إلى ذلك...)[1].

د. تهيئة بيئة مواتية لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

بالإضافة إلى إجراءات الدعم التي تؤثر بشكل مباشر على الجهات الفاعلة، فإن تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تتطلب بلا شك إنشاء بيئة عالمية تفضي إلى ظهور وتطوير المبادرات المحلية على جميع الجبهات، خاصة المؤسسية والقانونية والمالية، وفي هذا السياق تخطط الاستراتيجية لإنشاء إطار قانوني جذاب، ولا سيما من خلال مراجعة الإطار القانوني للتعاونيات بهدف الحد من الإجراءات الإدارية وإدخال قواعد حوكمة جديدة تسمح

[1] - rapport du conseil économique social et environnemental, n°19/2015, op.cit.

بربحية أفضل وتنويع الأطر القانونية لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (المؤسسة الاجتماعية، شركة مسؤولية مبسطة ...إلخ.)

شكل رقم15: تهيئة بيئة مواتية لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

La source : ministère délégué chargé des affaires économiques et générales, novembre 2011, stratégie de l'économie sociale et solidaire 2010-2020, royaume du Maroc.

تطور عدد التعاونيات في المغرب باعتبارها النموذج الأكثر انتشارا لهذا النوع من الاقتصاد، حيث فاق عدد التعاونيات المحدثة نهاية عام 2018 ما مجموعه 20 ألف تعاونية من ضمنها حوالي 2677 تعاونية نسائية، وتهتم حوالي 67% من التعاونيات بأنشطة القطاع الفلاحي، فيما تنشط 16% منها في الصناعة التقليدية و6% في مجال الإسكان فيما تجاوز عدد المنخرطين في التعاونيات نصف مليون متعاون، كما تمّ إنشاء إطار مؤسسي فعال وإنشاء لجنة وطنية لتنسيق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ووضع ميثاق أخلاقي للقطاع لتطوير أدوات التمويل التي تتناسب بشكل أفضل مع خصائص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني[1].

ه. تعزيز ظهور مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المناطق المختلفة بالمغرب: قامت المغرب بمبادرات تخص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عبر مختلف المناطق، والشكل الموالي يوضح ذلك:

[1]- أطاك المغرب، القروض الصغرى، الرأسمالية بين محاربة الفقر والفقراء http://attacmaroc.org تاريخ الاطلاع: 2020/05/20.

شكل رقم16: تعزيز ظهور مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المناطق المختلفة بالمغرب

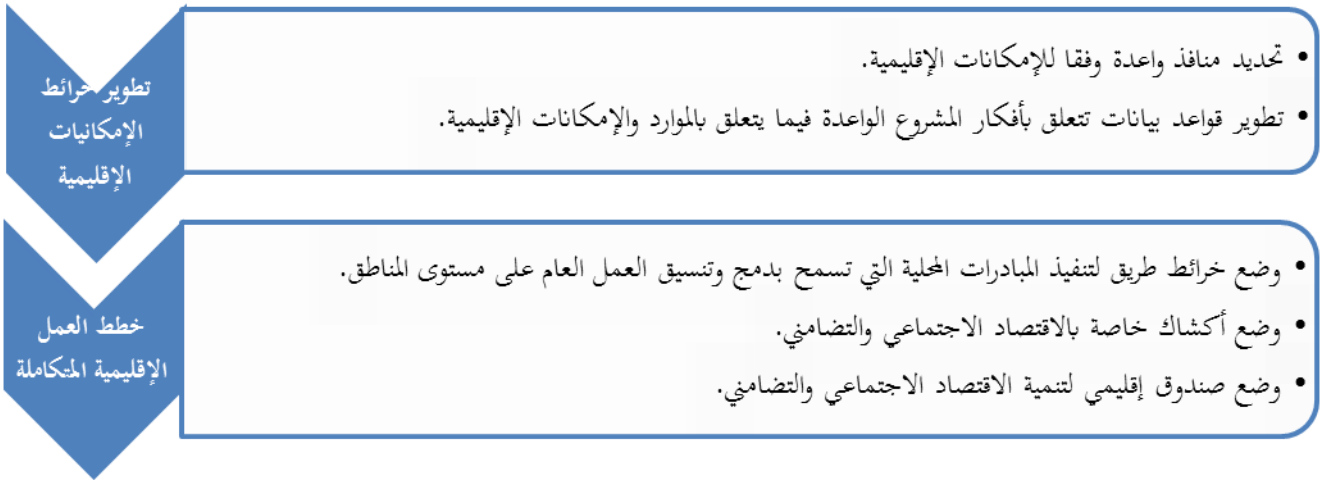

La source : ministère délégué chargé des affaires économiques et générales, novembre 2011, stratégie de l'économie sociale et solidaire 2010-2020, royaume du Maroc.

إن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو اقتصاد محلي، لا يمكن تطويره من دون نهج إقليمي وشراكة وتشاركية، في هذا المنطق تخطط الإستراتيجية للقيام بإجراء تشخيصات إقليمية قائمة على المشاركة وإعداد خرائط للإمكانات المحلية ووضع برامج إقليمية متكاملة لتطوير القطاع[1].

و. **تسهيل وصول الجهات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى الضمان الاجتماعي:** اتخذت المغرب عدة إجراءات وتسهيلات بغرض وصول أعضاء مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى مختلف الخدمات الطبية والصحية، والشكل الموالي يوضح ذلك.

[1] - Aicha Ahnach et Lahoussine Rachida,op.cit.

شكل رقم17: تسهيل وصول الجهات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى الضمان الاجتماعي

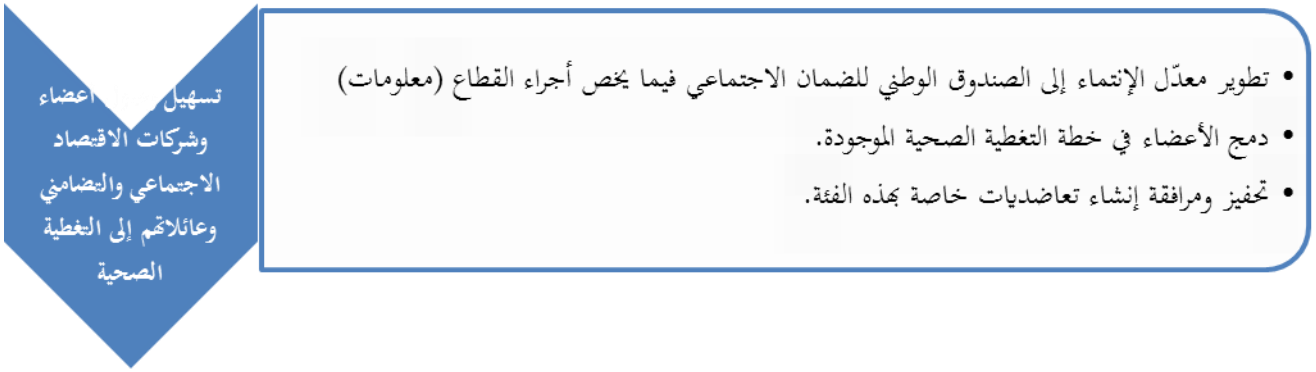

La source : ministère délégué chargé des affaires économiques et générales, novembre 2011, stratégie de l'économie sociale et solidaire 2010-2020, royaume du Maroc

بالإضافة إلى تشجيع الأنشطة الاقتصادية التي تهدف إلى خلق الثروة وفرص العمل، فإنّ تحسين الظروف المعيشية للفقراء يتطلب أيضًا الوصول إلى التغطية الطبية والاجتماعية، هذه هي الطريقة التي توفر بها الاستراتيجية إجراءات لتسهيل وصول أعضاء مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وأسرهم إلى التغطية الطبية من خلال تحسين معدل الانتماء إلى الضمان الاجتماعي لصالح الموظفين في القطاع (المعلومات، الدعم)، دمج الأعضاء في برامج التغطية الطبية الحالية[1].

ي. **تطوير أدوات الرصد والتقييم وذكاء الأعمال والتواصل والشراكة:** قامت المغرب ببذل مجهودات كبيرة في هذا المجال، وذلك بغرض تحقيق الأهداف المتوقعة، والشكل الموالي يوضح ذلك.

[1] - Aicha Ahnach et Lahoussine Rachida,op.cit

شكل رقم18: تطوير أدوات الرصد والتقييم وذكاء الأعمال والتواصل والشراكة

La source : ministère délégué chargé des affaires économiques et générales, novembre 2011, stratégie de l'économie sociale et solidaire 2010-2020, royaume du Maroc.

يتطلب تنفيذ الإستراتيجية وتحقيق الأهداف المتوقعة بذل جهد كبير من حيث التواصل والتوعية بشأن الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع والتحديات التي يجلبها ودوره في نشر قيم التضامن والمساعدة المتبادلة، بالإضافة إلى التركيز على إنتاج المعرفة، وتعبئة الخبرات وتشجيع الممارسات الجيدة، وذكاء الأعمال والرصد والتقييم.

2. آفاق الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب:

في هذا السياق، تخطط الإستراتيجية لإنشاء مرصد وطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تطوير التواصل وتطوير الشراكة على الصعيدين الوطني والإقليمي والتعاون الدولي، بناءً على النهج التشاركي والخبرات الدولية في هذا المجال تحدد الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب خارطة طريق للعمل العام لصالح هذا الاقتصاد تهدف عموما إلى ما يلي[1]:

- تعزيز وتنسيق العمل العام لصالح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

[1]-Achour Hafsa, 2018,**l'émergence d'une économie sociale et solidaire au Maroc à la lumière des théories du troisième secteur**, http://hdl,trandle,net/2268.2/4772 date de visite: 20/05/2020.

- تسهيل ظهور اقتصاد اجتماعي وتضامني فعّال ومنظم قادر على لعب دوره بالكامل في مكافحة الفقر والخطر والإقصاء الاجتماعي؛

- المساهمة في تنمية إقليمية متكاملة تستند إلى الاستغلال الرشيد وتعزيز الثروة والإمكانات المحلية؛

ما يتعلق بالأرقام ، تهدف هذه الاستراتيجية إلى:

-تعزيز عضوية السكان النشطين في التعاونيات، من خلال زيادة معدل تغلغل التعاونيات بين هؤلاء السكان من 3.1 ٪ حاليا إلى 7.5 ٪ بحلول عام 2022؛

- تعزيز مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في خلق فرص العمل، من خلال زيادة عدد العاملين في التعاونيات من 50000 حاليا إلى 185000 بحلول عام 2022؛

- تحسين مساهمة القطاع في خلق الثروة، من خلال زيادة حصته في الناتج المحلي الإجمالي من 1.6 ٪ حاليا إلى حوالي 3.9 ٪ بحلول عام 2022.

ولاستكمال استراتيجية المغرب في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تقوم المغرب بما يلي:

- تمويل المشاريع المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمرافقة والتأطير لكل الفاعلين.
- الزراعة- مخطط المغرب الأخضر- تشجيع ومرافقة صغار المزارعين خاصة في مجال هذا الاقتصاد.
- الاستراتيجية الوطنية للسياحة – تطوير السياحة الريفية.

المطلب الخامس: تقييم التجربة المغربية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لقد ظل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى وقت قريب بعيدا عن اهتمامات الحكومات المتعاقبة التي ما فتئت تفكر في التوجهات الماكرو اقتصادية دون النظر إلى ما يعتري المجتمع المغربي من أنماط التضامن والتكافل الاجتماعي خاصة لدى الفئات المتوسطة والفقيرة وإذا كان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بنماذجه المتعددة والمتباينة(الجمعيات، التعاضديات والتعاونيات) قد عرف تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة على مستوى الاستحداث، فإنّ مواكبة المؤسساتية لم تتم إلاّ مؤخرا بعد إقرار دستور 2011 الذي منح المجتمع المدني أدوارا جديدة على مستوى المشاركة في وضع وتتبع وتنفيذ السياسات العمومية وأيضا من خلال استحداث بنية حكومية مكلفة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وأيضا بنية حكومية مكلفة بالعلاقات مع المجتمع المدني فبالإضافة إلى الفاعل المدني باعتباره المحرك الأساسي في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني سواء في الحقل الجمعوي أو التعاوني أو التعاضدي، تلعب الدولة أيضا دورا أساسيا في النهوض بهذا النوع من الاقتصاد خاصة من خلال

الإجراءات الاجتماعية التي تشكل الحماية الاجتماعية أساسها، ناهيك عن مجموعة مؤسسات وبنيات إدارية يتم استحداثها بشكل مستمر من أجل النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب، لاشك أنّ مساهمة بنيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في خلق وإحداث فرص التشغيل بالمفهوم الكلاسيكي لعلاقات العمل القائمة على بذل النشاط المهني مقابل أجر تظل محدودة بشهادة التقارير الوطنية والإقليمية والدولية، لكن أثرها يبدو جليا في تحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمستفيدين منها، ممّا يحقق أحد أبرز أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 المتمثل في الهدف الثامن المعنون بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع[1].

لقد شكل الفصل 35 من الدستور المغربي مصدر إلهام لبعض فقهاء القانون الاجتماعي المغربي، من أجل الربط بين ضمان الدولة لحرية المبادرة والمقاولة والتنافس الحر وعلاقة ذلك بقيمة التضامن باعتبارها قيمة دستورية وواجب الدولة في حماية المصالح الجماعية للأجراء في مجال علاقات الشغل الجماعية، فمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولاسيما ما يتعلق باستقرار العلاقات المهنية وجذب الاستثمار من أجل خلق وتشجيع التشغيل، شكّل مبادئ وقيم دستورية تتساوى في قيمها وحرية المبادرة وحق الملكية باعتبار أنّ ذلك يشكل إرساء لدعائم العدالة الاجتماعية التي تقوم على أساس التضامن والأمن الاجتماعي.

الجدول رقم7: يوضح مساهمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الاقتصاد المغربي

	2010	2019	2020
معدّل اختراق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للقوى العاملة	%3.1	%5	%7.5
الوظائف(العمال والموظفين)	50.000	/	175.000
مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الناتج المحلي الإجمالي PIB	%1.6	%2	%3.9

La source : Ministère du tourisme, de l'artisanat, du transport Aérien et de l'économie sociale, bilan de l'économie sociale et solidaire en chiffres,2021.

ما تجدر الإشارة إليه أنّ السياق العام للسير الاقتصادي الذي يشهده المغرب في ظل بلوغ نموذجه التنموي مداه والدعوة إلى مراجعته وإعادة النظر فيه، يجعل من الاقتصاد

[1]- منظمة العمل العربية، 10-17 أفريل 2016، **دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التعاونيات في خلق زيادة فرص التشغيل**، الدورة 43، مؤتمر العمل العربي، القاهرة، ص42.

الاجتماعي والتضامني آلية معولا عليها لضخ دماء جديدة في شرايين النمو الاقتصادي[1]، فالملاحظ من الجدول أعلاه تزايد معدلات العمالة التي يولدها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حيث انتقلت من 3.1% سنة 2010 إلى 7.5% سنة 2020، كما أنّ عدد الوظائف قد تضاعف خلال نفس الفترة إذ انتقل من 50.000 وظيفة سنة 2010 إلى 175.000 وظيفة سنة 2020 وهو ما انعكس مباشرة على مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الناتج المحلي الإجمالي والتي ارتفعت من 1.6% سنة 2010 إلى 3.9% سنة 2020.

إنّ تعدد البنيات والنماذج الحاضنة لمفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتداخل غايات هذا النوع الاقتصادي المستحدث في الأنظمة الاقتصادية باعتباره نوعا اقتصاديا قائما على أساس المبادرة الحرة التي تشكل جوهر وأساس فكرة اقتصاد السوق، وبين الأهداف الاجتماعية والتضامنية والتكافلية التي تعتبر إحدى غايات النظريات الاقتصادية الماركسية انعكس ليلقي بظلاله على مستوى الفاعلين في مجال هذا النوع الاقتصادي.

جدول رقم8: يوضح تطور عدد التعاونيات في المغرب خلال الفترة (2000-2020)

السنة	عدد التعاونيات
2000	2500
2005	4912
2008	6206
2013	12022
2015	13882
2020	22762

La source : Ministère du tourisme, de l'artisanat, du transport Aérien et de l'économie sociale, bilan de l'économie sociale et solidaire en chiffres,2021.

تكشف المعطيات عن تطور ملحوظ في مجالات قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يترجمها بشكل خاص تطور عدد التعاونيات في المغرب باعتبارها النموذج الأكثر انتشارا لهذا النوع من الاقتصاد، إذ ارتفع عددها من 2500 تعاونية سنة 2000 إلى 22762 تعاونية سنة 2020، وهو ما يعكس المسعى الجاد للحكومة المغربية للخوض في غمار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إلاّ أنّ السمة الغالبة لهذا النوع الاقتصادي يصعب حصرها في قالب أو نموذج معين، حيث تتنوع الأنشطة والنماذج الاقتصادية وتختلف بين الجمهوي والتعاضدي والتعاوني ناهيك عن بعض الممارسات والمبادرات التي تعود أصولها إلى التقاليد المغربية المؤسسة على قيم التضامن والتآزر.

[1]- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، رافعة لنمو مدمج،، **مرجع سابق**، ص51.

الشكل رقم19: يوضح تطور عدد التعاونيات في المغرب خلال الفترة(2000-2020)

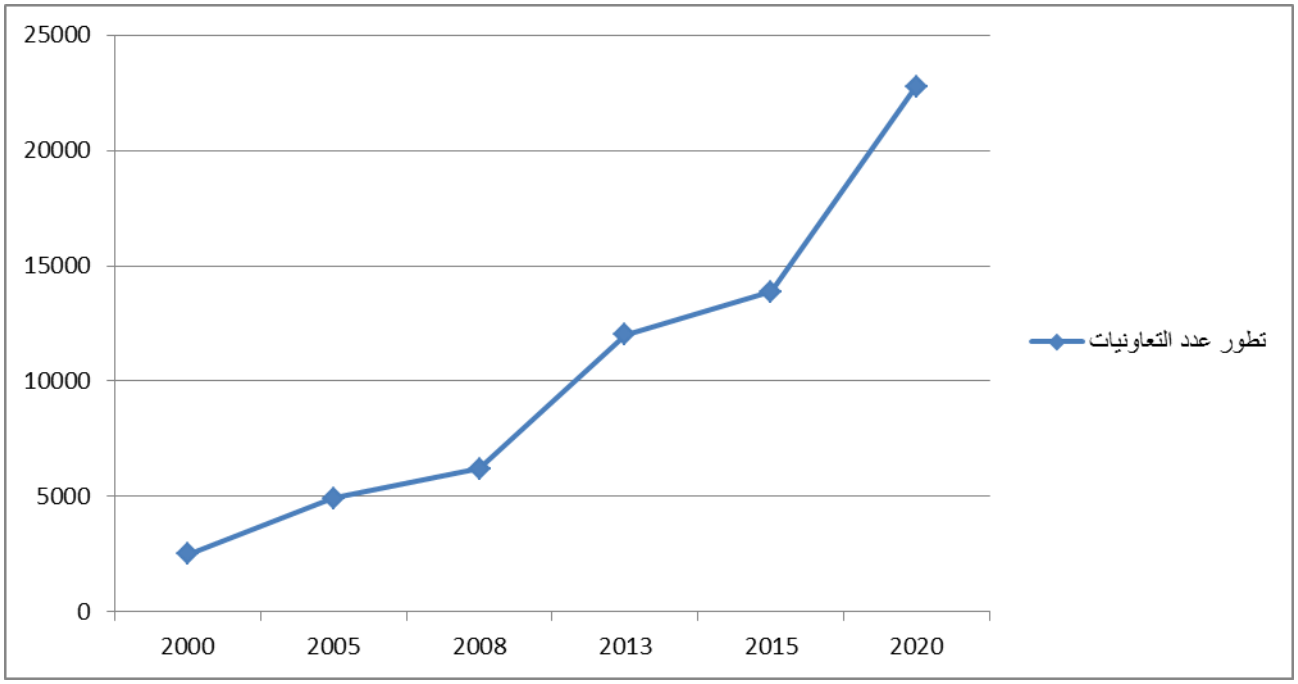

La source : Donnés cartographiques clés-Maroc ICA-EU partnership

يمكن اعتبار الغالبية العظمى من التعاونيات مقاولات تضامنية صغيرة جدا، في المتوسط أقل من 10 منخرطين وبرسملة ضعيفة، وتنشط التعاونيات أساسا في قطاع الفلاحة والسكن والصناعة التقليدية، ويبقى تواجدها محتشما في قطاعات استراتيجية من بينها القطاع البنكي والتأمين والصناعة والخدمات ذات القيمة المضافة العالية.

إذا كان القانون 12-112 قد عمل على تنظيم الحركة التعاونية ابتداء من سنة 2011، إلاّ أنّ ذلك لم يمّكن من حل المشاكل المزمنة للحركة التعاونية المغربية والمتمثلة في ضعف الحكامة والتدبير والتسويق، بطبيعة الحال هذه استثناءات لهذه القاعدة لتعاونيات رائدة خاصة في المجال الفلاحي وبعض الصناعات التحويلية والتي يمكن اعتبارها الشجرة التي تخفي الغابة، ومع تزايد عدد التعاونيات بالمغرب إلى نهاية 2020 كما هو موضح في الشكل أعلاه، حيث بلغ عددها 22762 تعاونية، إلاّ أنّه وبدخول المملكة المغربية الحجر الصحي بسبب الأزمة الصحية العالمية لفيروس كورونا كوفيد19، تراجعت حركة التعاونيات بشكل كبير[1].

وجدير بالذكر أنّ التقييم الأولي لمساهمة بنيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب في خلق فرص الشغل، تكشف عن محدودية هذه المساهمة باعتبار أنّ معظم التعاونيات والتعاضديات وغيرها لا تسهم بشكل مباشر في إحداث مناصب شغل قارة مدفوعة الأجر بالمفهوم المتعارف عليه في مدونة الشغل، في حين أنّ معظم فرص الشغل المحدثة في هذا السياق لا تتعدى بعض المناصب الموسمية.

[1]- هشام عطوش، 2020، **الحركة التعاونية بالمغرب**، مركز ضياء للمؤتمرات والأبحاث، المغرب، ص12.

وللنهوض بهذا النوع الاقتصادي (الاقتصاد الاجتماعي والتضامني) لابد من تعزيز منظومة حكامة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتوفير مصالح خارجية جهوية يعهد إليها بالإشراف والتتبع والتوجيه لعمل بنيات هذا الاقتصاد سواء تعلق الأمر بالتعاونيات أو التعاضديات أو الجمعيات وغيرها وبلورة سياسة وطنية أفقية تهدف إلى إدماج البعد الاقتصادي ضمن الاقتصاد الوطني، والمبادرات التي تحترم مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب غير مؤرخة من اليوم، إن ثقافة التضامن والمساعدة المتبادلة والعمل الجماعي متجذرة في تقاليد وممارسات المجتمع المغربي تاريخيًا، ولا سيما في المناطق الريفية وفقًا للعديد من الأشكال العرفية لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية، ومع ذلك فإن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في شكله الحالي والمنظم والمؤسسي لم يتشكل حتى التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد ظهر أولاً بشكل تلقائي ثم تحت زخم الدولة للمساعدة في التخفيف من العجز الاجتماعي الناتج عن مختلف السياسات الاقتصادية (أو عدم وجودها) وتتعلق أوجه القصور هذه بشكل خاص بقدرة السكان على الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية ومشاكل البطالة ، ولا سيما مشكلة الشباب الخريجين، وما إلى ذلك.

منذ ذلك الحين، شهد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وخاصة مكونه الترابطي، نموًا وديناميكية غير مسبوقة وجذب المزيد والمزيد من الأفراد والمجتمعات والمنظمات، وقد صاحب هذه الزيادة الكمية القوية في مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي توسع وتنويع في مجالات تدخلها، من جانبها فإن التعاونيات على الرغم من استمرار تركيزها في القطاعات التقليدية الثلاثة، وهي الإسكان والزراعة والحرف، فإنها تحتضن قطاعات جديدة من النشاط.
بالتالي، فإن منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني موجودة في جميع المجالات المخصصة منذ فترة طويلة، مثل إنشاء ودعم مشاريع التنمية المحلية، والتمويل الصغير، ومحو الأمية، والصحة، والإسكان، والبنية التحتية المحلية والمعدات الأساسية والسكان المستهدفون هم النساء، ولا سيما في المناطق الريفية، والشباب، والأطفال، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة وجميع فئات السكان التي تعتبر في أوضاع محفوفة بالمخاطر.
تتبنى منظمات الاقتصاد الاجتماعي في عملها سياسة القرب الحقيقي ونهجًا تشاركيًا يشمل بشكل مباشر السكان المستفيدين من خلال استثمار قوتهم التي تكمن في قربهم من السكان، ومعرفتهم الكاملة بالمجال وطريقة عملهم المرنة التدخل بسرعة وفعالية، وبهذه الطريقة تمكنوا من تلبية العديد من احتياجات السكان على أرقى مستوى من الإقليم بالكاد وصلت إليه أعمال الدولة[1].
مؤسسياً، أنشأت الدولة كيانات وزارية للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال التعاونيات والجمعيات والتعاضديات، هذا هو بشكل خاص قسم الاقتصاد الاجتماعي

[1] - Hicham Belmaati, décembre 2018, **la contribution de l'économie sociale et solidaire pour une croissance inclusive au Maroc**, revue marocaine de recherche en management et marketing n°18, Maroc.

والتضامني، لكن على الرغم من هذه الجهود تخضع منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للعديد من القيود التي تحد من نطاق تدخلاتها وتقلل بشكل كبير من فعاليتها على وجه الخصوص[1]:

- عدم كفاية وعدم انتظام مواردهم المالية، مما يقلل من مشاريعهم ويجعل من الصعب التخطيط للأعمال؛
- الضعف الكمي والنوعي لمواردها البشرية، وهذا يؤثر على مهارات الإدارة المالية والتخطيط والتصميم وتقييم المشاريع والمحاسبة وباختصار مهاراتهم الإدارية؛
- عدم ملائمة الإطار القانوني للواقع الاقتصادي والاجتماعي، إنه ملزم بالفعل ولا سيما للقطاع التعاوني؛
- قلة التنسيق بين الدوائر الوزارية المختلفة وأجهزة الدولة وبين مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

من أجل تنشيط منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حتى تتمكن من لعب دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفعالية وكفاءة، يمكن تقديم بعض التوصيات، هذه نتيجة طبيعية للقيود المذكورة أعلاه، وتشمل[2]:

- حل أو على الأقل التخفيف بشكل كبير من القيود المالية لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال البحث عن طرق ووسائل للحفاظ على مواردها؛
- تعزيز مواردهم البشرية كماً ونوعاً من خلال إعداد برامج تدريب وإشراف لهم؛
- تحسين ظروف عمل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال مساعدتها على الحصول على المعدات اللازمة لأداء مهامها في ظل ظروف جيدة؛
- إنشاء منصة مشتركة بين الوزارات لتنسيق إجراءات مختلف أصحاب المصلحة في مجال هذا الاقتصاد؛
- تشجيع الربط الشبكي لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل تسهيل الاتصال بالسلطات العامة من ناحية، ومن ناحية أخرى لتحسين فعالية الإجراءات المنفذة في مجال التنمية المحلية من خلال تنسيق الإجراءات والتجميع للموارد وبناء القدرات في تصميم وتنفيذ وإدارة مشاريع التنمية المتكاملة؛
- إصلاح الإطار القانوني الذي يحكم منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- إطلاق وتعزيز ثقافة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال حملات التوعية المحلية حول فضائل الروح التعاونية والجمعوية والمساعدة المتبادلة والتضامن.

في إطار بحث الحكومة المغربية الدائم على تطوير وتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومسايرة للمتطلبات الحالية اضطرت إلى مراجعة استراتيجياتها للاقتصاد الاجتماعي

[1] - Malika Ahmed, Touhami Abdelkhalek ,Zied Ouelhazi, novembre 2013, **l'économie sociale et solidaire au Maghreb-quelles réalités pour quel avenir ? Algérie- Maroc-Tunisie**, rapport pour IPEMED,p84.

[2] - Malika Ahmed, Touhami Abdelkhalek ,Zied Ouelhazi, novembre 2013, **l'économie sociale et solidaire au Maghreb-quelles réalités pour quel avenir ?**opcit,p90.

والتضامني 2010-2020 وإطلاق دراسة متعلقة باستراتيجية جديدة وخطة عمل للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أفق 2028 تبعا للمتطلبات التالية:

- على الرغم من الجهود الكبيرة والتنسيق في إطار استراتيجية الوزارة لعام 2010، فإن نتائج هذه الأخيرة لاتزال دون الأهداف المرجوة، خاصة فيما تعلق بالمشاركة في خلق الشغل والمساهمة في الاقتصاد.
- تميز السياق الدولي بانفتاح المغرب على شراكات دولية وشراكة جنوب- جنوب والتقدم المحرز في هذا المجال بما في ذلك مشروع القانون الإطار المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني والذي يسمح بتحسين هيكلة القطاع وقانون التعاونيات الذي يوفر قدرا كبيرا من المرونة والسهولة في إنشاء التعاونيات والإدارة والضرائب وغيرها من برامج الدعم والترويج والتسويق والتدريب.

المبحث الرابع: التجربة الجزائرية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وسبل استفادتها من التجارب الدولية (البرازيل، فرنسا والمغرب).

في الحقيقة لو تتبعنا تاريخ تطور مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني منذ قرون خلت، لوجدنا أنّ كل ما يمكن قوله على التجربة المغربية أعدنا قوله على التجربة الجزائرية، وهذا لأنّ أوجه الشبه بين هاتين الدولتين كبير إلى حد ما، بحيث أنّه لا يمكن ايجاد أوجه الاختلاف بينهما، فقد ظهرت في الجزائر ومنذ مدة طويلة الجمعيات الحرفية التي كانت تعبر عن التنظيم الاقتصادي والاجتماعي لكل حرفة، ووجد دائما في المجتمع الجزائري التقليدي قبل دخول الاستعمار الفرنسي حياة جمعوية ذات تاريخ طويل، كما ساهمت التقاليد الدينية الاسلامية في استمراريتها، وتميزت بالحفاظ على تضامن تقليدي والدفاع عن المصالح المهنية والحرفية بفضل التنظيم الاجتماعي كما أنّ فكرة المساعدة المتبادلة لم تكن غريبة كلية عن المجتمع الجزائري، هذا بالإضافة إلى أشكال التعاون التي ذكرناها سابقا فيما يخص الأطر المؤسسية للتكافل الاجتماعي في الاسلام، وهذا لكون الجزائر بلدا اسلاميا ويتضمن كل تقاليد التعاون والتآزر داخل المجتمع إلى يومنا هذا.

وقد عرّف الفرنسيون التعاون في المجتمع الجزائري بقوله "أحسن مظهر تقليدي للثقافة الجمعوية عند المزارعين الأهالي الجزائريين" والمقصود هنا هو التعاون المتبادل بما يسمى "التويزة" فهذه الأخيرة هي جمعية تسير بمبدأ المساواة ولفائدة كل مشارك حسب الأدوار، وهو عمل دون مقابل تفرضه التقاليد ويتحمل المستفيد منه أعباء الغذاء وإجبارية الرد بالمثل، كما إتبع أصحاب الرأي في المذهب الإباضي نظام 'العزابة' لحفظ مجتمعهم بما يتلاءم مع أوضاعهم، وذلك منذ القرن العاشر الميلادي، حيث بدأ هذا النظام لغايات تعليمية توجيهية، ولكنه مع تطور الظروف والعوامل المحلية والخارجية توسعت رعاية الفرد في المجتمع الإباضي في جميع مناحي حياته الدينية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية ففرقة العزابة هي وحدة اجتماعية لها خزينة مشتركة ومقر خاص لعقد التجمعات، أمّا مجلسها فيضم كل البالغين حيث يجتمعون لدراسة كل القضايا ذات المصالح المشتركة في رعاية اليتامى وذوي العاهات والأرامل والمحتاجين، وتحديد العمل الجماعي وتقسيمه وجمع الزكاة من الأغنياء وتوزيعها على مستحقيها...إلخ، وقد ظهر إطار تجمعي آخر أنشأه الجزائريون وهو الزوايا التي تعتبر محط الرحال لطلبة القرآن واللغة العربية والعلوم الاسلامية، ويشكل هذا الإطار كذلك ملجأ للفقراء والمساكين ومأوى للغرباء والعجزة وأبناء السبيل لإطعامهم وإيوائهم[1].

[1]- سيف الدين برية، بن سعيد محمد، 2020/12/31، **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في التنمية المحلية- دراسة حالة الجزائر-** مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد13، العدد03، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس.

المطلب الأول: الإطار المؤسسي والقانوني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر

تعرف الجزائر اليوم عددا كبيرا وانتشارا واسعا لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي تلعب دورا كبيرا في التطور الاجتماعي والاقتصادي، حيث أنّ البعض منها أصبح لها نشاطا ملحوظا في برامج وخطط التنمية وفي تنفيذ بعض أهداف وبرامج السياسة السكانية في عدة مجالات، ونظرا لإدراك الدولة للدور المهم لهذه المنظمات فقد عملت على تسجيلها بمختلف الطرق وساهمت في تقديم العون لها، كالإعفاءات الضريبية وتذليل الصعاب وتقديم التسهيلات والتخفيف من الإجراءات الروتينية الخاصة بإنشاء تلك المنظمات ومنها المساحة الكافية للعمل والتحرك كشريك فاعل وهام في عملية التنمية لمواجهة الاحتياجات الضرورية، وقد أصبح متاحا لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني العمل على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، وتدخل كشريك هام فعّال في عمليات البناء والتطوير ومنها أنّها أصبحت تعمل في مختلف الأنشطة الحيوية.

1. **على الصعيد القانوني:** حدد القانون رقم 33/90 المتعلق بالتعاضدية الاجتماعية كيفيات تكوين التعاضديات الاجتماعية وتنظيمها وتسييرها، فضلا عن تحديد الطبيعة القانونية للتعاضدية الاجتماعية في كونها جمعية ذات غرض غير مربح وتتكون وفقا لأحكام القانون رقم 31/90 بتاريخ 1990/12/04 والمتعلق بالجمعيات، إلاّ إذا كانت في هذا القانون أحكام مخالفة أو مكملة للقانون رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات، ويشكل القانون رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات الإطار الأساسي لشروط وكيفيات تأسيس وإدارة الجمعيات مع دمجه للاتحادات المنشأة سابقا ضمن صفة الجمعيات[1]، وقد يؤدي وجود النصوص وتعددها إلى إعاقة تطور أشكال جديدة من منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أو كبح المنظمات القائمة بالفعل في استجابتها للاحتياجات الاجتماعية والطلبات الجديدة.
2. **على الصعيد المؤسسي:** قامت الجزائر بمحاولات حثيثة منذ 1996 لمواكبة المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق ودعم قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتم ذلك عبر إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية ADS كما حاولت السلطات العمومية تسهيل عملية الدمج المهني علاوة على التنسيق بين مختلف الوزارات ذات الصلة بهذا القطاع وبإشراف من وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وقد يشكل تعدد أصحاب المصلحة إلى جانب عدم التنسيق بين مختلف الإدارات المسؤولة عن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عائقا أمام تطور القطاع وتوسيعه[2]، وفي إطار

[1]- قانون رقم 33/90 بتاريخ 1990/12/25 المتعلق بالتعاضدية الاجتماعية، الجريدة الرسمية، العدد 02-2012، قانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات.

[2] - Najat Elmekkaoui, Amal Chevreau et Alexis Ghosn, , novembre 2013, **diagnostics et complémentarités au sud et au nord de la méditerranée en matière d'ESS, in l'économie sociale et solidaire au Maghreb, quelles réalités pour quel avenir**, rapport pour ipemed, p25.

سياسة الدولة الجزائرية التي تهدف إلى الاصلاحات الهيكلية والسياسية العميقة للتوجه نحو اقتصاد السوق وجدت السلطات العمومية نفسها مجبرة على بذل مجهودات أكبر للتخفيف من آثار هذا المخطط على المستوى المعيشي للمواطنين، ممّا دفعها إلى إعادة قولبة النشاط الاجتماعي للدولة عن طريق خلق مؤسسات وهيئات جديدة تتولى ذلك، لهذا قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء العديد من الهيئات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك قصد تعزيز التضامن والتماسك الاجتماعي والتي من شأنها توفير أكبر عدد من مناصب الشغل والتقليل من نسبة البطالة وتجنب العديد من المشاكل الاقتصادية والآفات الاجتماعية، وهذه الهيئات المختصة تتمثل أهمها فيما يلي:

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:** هي هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لانعاش قطاع التشغيل الشبابي، من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، حيث جاءت كهيئة مسؤولة عن المؤسسات المصغرة تهدف إلى خلق مناصب شغل للحد من ظاهرة البطالة، أنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08سبتمبر 1996*، وقد كانت في البداية موضوعة تحت إشراف رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطها، ثم تحولت لتصبح تابعة لوزارة التشغيل والتضامن الوطني، وهي هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وإن كان الهدف من إنشائها اجتماعي في إطار سياسة التشغيل ومكافحة البطالة فإنّها أيضا توكل بالمهام التالية[1]:

- تدعيم وتقديم الاستشارة، ومرافقة الشباب وذوي المشاريع في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- القيام بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع.
- وضع تحت تصرف الشباب المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي المتعلقة بنشاطهم.
- إحداث بنك للمشاريع المقيدة اقتصاديا واجتماعيا.

[1]- محمد قوجيل، محمد حافظ بوغابة، 18و19 أفريل 2011، **المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة، تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري**، الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر.

* المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني الموافق لـ 08 سبتمبر 1996 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 087-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد52، 11 سبتمبر 1996.

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:** أنشأت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة، بموجب قانون الاستثمار الصادر في سنة 1993 مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع لإكمال المنظومة الإجرائية المتعلقة بإنشاء استثماراتهم من خلال إنشاء شباك موحد يضم الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمارات وإقامة المشروعات، بحيث لا يتجاوز 60 يوما[1]، ومنذ صدور قانون الاستثمار في أوت 2001* عوضت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI حيث ورد إنشاء هذه الوكالة في المادة 07 من القانون الذي ينص على ما يلي:

تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشأت بموجب الأمر 01-03 [2]المتعلق بتنمية الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001، تهدف إلى تقليص آجال منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوما بدلا من 60يوما في الوكالة السابقة APSI، ترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة، وترافق إنشاء الوكالة مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها والمسهلة لتأدية مهامها التي تتمثل في تسهيل الاستثمار وتنشيط الإجراءات الممكنة اتجاه المستثمرين، ولقد أوكلت العديد من المهام بهذه الوكالة منها:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتنميتها ومتابعتها.
- استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب.
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار.
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيبات المعمول بها.
- تسيير صندوق دعم الاستثمارات.
- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار.
- مراقبة ومتابعة الاستثمارات لتتم في إطار الشروط المحددة.
- تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمادة الأولية في المدة المحددة.

كما تحتوي الوكالة على صندوق لدعم الاستثمار وهو مكلف بتمويل المساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين في شكل امتيازات جبائية وجمركية وتغطية تكاليف القاعدة الهيكلية اللازمة لإنجاز الاستثمارات.

---

[1]- الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 19 ربيع الثاني 1414 الموافق لـ 5 أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد64 ، 10 أكتوبر 1993، ص05.
* المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 06 رجب 1412 الموفق لـ 24 سبتمبر 2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد55، 26 سبتمبر 2001.
[2]- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 01 جمادى الثاني 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد47، 22 أوت 2001، ص04.

- **صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:** أنشأ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373[1] المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 بهدف ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون رقم 01-18* المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتولى الصندوق التدخل في منح الضمانات لفائدة هذه المؤسسات التي تنجز استثمارات في المجالات التالية[2]:

- إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات وتوسيع المؤسسات.
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- ضمان متابعة البرامج التي توفرها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان القروض.
- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان القروض وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل.
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات، حيث يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به.

الضمان الذي يمنحه صندوق ضمان القروض يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على تمويل من أجل انطلاق المؤسسات، وتغطي نسبة من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض، ويمنح هذا الضمان قروضا متوسطة الآجال وتتراوح نسبة الضمان بين 10% و80% من الخسارة الصافية للبنك.

---

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد74، 13 نوفمبر 2002، ص13.

[2]- لطيفة سحنون، 2011/2010، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي- دراسة حالات متعددة لستة مؤسسات صغيرة ومتوسطة في ولايتي تيبازة والبليدة**، مذكرة ماجيستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر02، الجزائر، ص170.

*القانون 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد77، 15 ديسمبر 2001.

- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:** إنّ جهاز القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص دون دخل وذوي الدخل غير المستقر أو البطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي، وأعطيت إشارة انطلاق منظومة جديدة للقرض المصغر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-13[1] والمرسوم التنفيذي 04-14 [2]والقرض المصغر يخص النساء الماكثات بالبيت أو الفئات دون دخل أو تلك الفئات التي لها مداخيل غير ثابتة أو غير منتظمة لاقتناء مواد أولية لا تتجاوز قيمتها 30.000دج تسترجع في مدة لا تتجاوز 15 شهرا وهو كذلك سلفة يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60شهرا موجه للمشاريع التي تتراوح كلفتها من 50.000دج إلى 400.000دج ويسمح باقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في ممارسة نشاط أو حرفة، وتتمثل المساعدات الممنوحة من طرف هذه الوكالة فيما يلي:

- تنشأ قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز.
- تقديم الاستشارة ومساعدة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض.
- تقديم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام والتحسين ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

كما يمكن للوكالة من أجل الاضطلاع بمهامها على أحسن وجه أن تقوم بما يلي[3]:

- تستعين بأي شخص معنوي أو طبيعي متخصص للقيام بأعمال تساعدها على إنجاز مهامها.
- تكلف مكاتب دراسات متخصصة بإنجاز مدونات خاصة بالتجهيزات ودراسات مونوغرافية محلية.
- تنفيذ كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لدعم تحقيق أهداف جهاز القرض المصغر واستعمالها وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

---

[1]- الأمانة العامة للحكومة، مرسوم رئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموفق لـ 22 جانفي 2004 ويتعلق بجهاز القرض المصغر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06 بتاريخ 25 جانفي 2004، ص08-09.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 22 جانفي 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد06، 25 جانفي 2004، ص08.

[3]- عبد الله خبابة، مرجع سابق، ص45.

كما يمكن أيضا للوكالة تقديم الدعم والنصائح والمساعدة التقنية، ومرافقة المقاولين مضمونة من طرف الوكالة في إطار إنجاز مشاريعهم، وأنّ القرض البنكي ممنوح بنسبة فائدة منخفضة تقع على عاتق المستفيد، والفارق من النسبة التجارية تتحمله الخزينة العمومية، ولا تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمستفيدين المساعدات المالية فقط، بل يتعدى ذلك إلى مساعدات غير مالية كالتوجيه والمرافقة على مستوى كل الدوائر، والدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع والتكوين في التربية المالية وتسيير المؤسسة، وكذا إعطاء الفرصة لهؤلاء المستفيدين من المشاركة في المعارض والصالونات أين يتم التعارف واكتساب خبرات مختلفة، وكذا خلق فضاءات لتسويق منتجاتهم.

- **المشاتل وحاضنات الأعمال:** هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي مكلفة بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وتعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة ومرافقتهم من أجل تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق (سنة أو سنتين)، وتتمكن من البقاء والنمو، وذلك من خلال عملية التوسط بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو للمؤسسات، وهذه العملية تحتوي على تقديم وتزويد المبادرين بالخبرات والمعلومات والأدوات اللازمة لنجاح المشروع[1].

ومن هنا أنشأت الجزائر مجموعة من الحاضنات التكنولوجية بهدف تشجيع المشاريع ذات البعد التكنولوجي الإبداعي في بعض الولايات على غرار كل من العاصمة، وهران، أدرار، قسنطينة، ورقلة، إلاّ أنّه إلى غاية الآن لا يمكن تقييم النتائج التي توصلت إليها هذه الحاضنات بسبب حداثة هذه التجربة وعدم تعميمها في الجزائر.

إنّ حاضنات الأعمال تأخذ ثلاث أشكال:

- المحضنة: وهي التي تتكفل بأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات.
- ورشة الربط: وهو هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن والحرف.
- نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

كما تسعى هذه الأنواع من الحاضنات إلى تحقيق الأهداف التالية[2]:

- تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسساتي.
- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها.

---

[1]- علي لزعر، عبد الحليم جدي، جوان 2013، **تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر في مطلع الألفية الثالثة**، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد34، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

[2]- عبد العالي دبلة، 2011، **الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والمجتمع والسياسة**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص75.

- تشجيع نمو المشاريع المبتكرة.
- تقديم الدعم المنشأ للمؤسسات الجديدة وضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.
- تشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل.

هذا بالإضافة إلى تكفل حاضنات الأعمال بجملة من الوظائف هي[1]:

- تقديم الاستشارة فيما يتعلق بدراسات الجدوى للمشروعات واختيار الآلات والمعدات والمواد.
- تقديم تمويل للمؤسسات المحتضنة لمساعدتها على الاتفاق الاستشاري الأولي.
- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة.
- تقديم الدعم الفني فيما يتعلق بتصميم المنتجات أو تطويرها وكل ما يتعلق بتحسين الجودة.
- إرشاد المؤسسة المحتضنة إلى مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بنشاط المؤسسة المحتضنة وذلك فيما يخص الشروط الخاصة بالتسجيل والضرائب والجمارك وشركات التأمين، الموردين والأسواق.
- إجراء دورات تدريبية وتأهيل العمّال في المؤسسات المحتضنة سواء من المؤسسات الحاضنة ذاتها أو عن طريق هيئات متخصصة وقد يكون هذا التدريب خاصا ببعض الأعمال التقنية والإدارية.
- تقديم المساعدات فيما يخص الصيانة لمختلف التجهيزات وتزويدها بمختلف قطع الغيار التي من شأنها أن تضيف كفاءة للتجهيزات المقامة وأماكن تواجدها وأنواعها وأسعارها.
- تسيير وايجار المحلات وتقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري.

- **مراكز التسهيل:** تتكفل مراكز التسهيل بمهام عديدة منها:

- دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس.
- مرافقة أصحاب المشاريع في ميدان التكوين والتسيير ونشر المعلومات المتعلقة بقرض الاستثمار.
- دعم وتطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستثمارات في مجال تسيير الموارد البشرية والابتكار والتكنولوجيا والتسويق.

كما تسعى مراكز التسهيل إلى تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها ما يلي:

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين وتقليص آجال إنشاء المشاريع.
- تسيير الملفات التي تحظى بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة المعنية.
- تطوير التكنولوجيات الجديدة وتثمين البحث والكفاءات.

[1]- عبد الله خبابة، **مرجع سابق**، ص50.

- تطوير النسيج الاقتصادي المحلي ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج الوطني والدولي.

- **الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للمرسوم التنفيذي 05-165 ووفقا لقرارات مجلس الوزراء المنعقد في 08 مارس 2004 وترمي أساسا إلى تزويد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بآليات قادرة على تنفيذ السياسة الحكومية في مجال تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنّ هذه الهيئة تمنح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمات تقنية بغية إدماجها في ديناميكية العصرنة، وضمان مسار دائم لتحسين التنافسية وذلك عبر التأثير على الجانب البشري وكذا التقني والتكنولوجي، ويسند لهذه الوكالة المهام التالية[1]:

- وضع حيز التنفيذ الاستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و برنامجها الوطني.
- تقييم فعالية ونجاعة تطبيق البرامج القطاعية واقتراح التوصيات اللازمة.
- متابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة ما تعلق بالإنشاء أو التوقف أو تغيير النشاط.

- **المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** هو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والهيئات والسلطات العمومية من جهة أخرى، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويتشكل من الجمعية العامة، الرئيس، اللجان الدائمة، أمّا مهامه فهي:

- ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع.
- تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجميع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل[2].

- **الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب:**

جاء الأمر 96-14 المؤرخ في 24 جوان 1996[1] المتضمن قانون المالية التكميلي، يفتح حساب تخصيص خاص رقمه 087-302 وعنوانه الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وتقيم فيه الايرادات التي شملت[2]:

[1]- الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1426 الموافق لـ 03 ماي 2005، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 32، 04 ماي 2005، ص28.

[2]- الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1423 الموافق لـ 25 فيفري 2003 يتضمن إنشاء المجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13، 26 فيفري2003، ص21.

- تخصيصات ميزانية الدولة.
- جزء من رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 049-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لترقية التشغيل.
- حاصل تسديد القروض الممنوحة للمقاولين الشباب دون فوائد.

وتشمل نفقات هذا الصندوق دعم الشباب ومنحهم قروضا دون فوائد لإقامة مؤسسات صغيرة والاستفادة من تخفيض نسب الفوائد البنكية ومنح الضمانات لصالح البنوك والمؤسسات المالية ومصاريف التسيير المرتبطة بتنفيذ المشروع والمساعدات لاسيما المتعلقة بدعم تشغيل الشباب، إضافة إلى التكفل بالدراسات والخبرات وأعمال التكوين المنجزة من طرف الوكالة، ويكون للوزير المكلف بالتشغيل والتضامن الوطني أثرا رئيسيا بالصرف من هذا الحساب ويوضع الآمر الرئيسي بالصرف من أجل سد حاجات تسير هذا الحساب تحت تصرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

- **وكالة التنمية الاجتماعية:** هي مؤسسة عمومية مزودة بقانون خاص هدفها الأساسي هو محاربة الفقر والتهميش الاجتماعي، تخضع مختلف نشاطاتها للمتابعة الميدانية من طرف وزير التضامن الوطني والأسرة، تشرف الوكالة على مجموعة من البرامج منها الموجه للأفراد ومنها البرامج الموجهة للجماعات السكانية(مشاريع تنموية) أنشأت وكالة التنمية الاجتماعية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-232[3] المؤرخ في 29 جوان 1996، والذي يتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية ويحدد قانونها الأساسي، تتولى وكالة التنمية الاجتماعية القيام بعدة مهام هي:

- تمويل جهاز دعم الدولة للفئات المحرومة(الشبكة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية المرتبطة بتطبيق البرنامج).
- البحث والاستطلاع وجمع المساعدات المالية والتبرعات والهبات من أي نوع، سواء كانت ذات طابع وطني أو أجنبي أو دولي أو متعدد الجوانب الضرورية لتجسيد مهمتها الاجتماعية.
- وضع شراكة مع المجتمع المدني وإشراك الجمعيات الخاصة ذات الطابع الاجتماعي.
- إنشاء علاقات تعاون مع المؤسسات الأجنبية الممثلة للشركاء المرتقبين.
- ترقية مشاريع الأشغال أو الخدمات ذات المنفعة العمومية واستعمال مكثف لليد العاملة وتمويلها.

---

[1]- الأمر رقم 96-14 المؤرخ في 08 صفر 1417 الموافق لـ 24 جوان 1966 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد39، 26 جوان 1966، ص03.

[2]- الأمانة العامة للحكومة، قانون 03-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 28 ديسمبر 2003، يتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 83-29 ديسمبر 2003، ص02.

[3]- المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 13 صفر 1417 الموافق لـ29 جوان 1996 المتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية ويحدد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد40، 30 جوان 1996، ص18.

ومن بين البرامج التي تشرف عليها الوكالة ما يلي[1]:

- المنحة الجزافية للتضامنAFS حيث وضعت سنة 1994 وهي عبارة عن إعانة مباشرة تدفع للفئات المعوزة وغير القادرة على العمل.
- التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة IAIG وضع هذا البرنامج نهاية 1994 بهدف الادماج الاجتماعي للفئات المحرومة والقادرة على العمل.
- قامت الحكومة الجزائرية بالإضافة إلى كل الهيئات المذكورة سابقا بعدة اتفاقيات دولية والتي تهتم بشكل خاص بتعزيز بعض آليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر مزيجا بين أشكال التضامن التقليدي والتضامن المؤسسي خاصة في الفترة (1962-1988) ووفقا لوزارة الداخلية الجزائرية والسلطات المحلية، بلغ عدد الجمعيات الوطنية 1028 جمعية منها 326 مؤهلة للحصول على التعليم الاجتماعي و92627 جمعية محلية منها 6205 جمعية فقط (6.7%) يمكن أن تسجل في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني[2]، وتنشط مؤسسات الاقتصاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ضمن أنواع مختلفة من الأنشطة مثل التضامن، الإغاثة، الأعمال الخيرية، رعاية الشباب والطفولة والمراهقة، متابعة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ودعم النساء، وتجدر الإشارة إلى أنّ مختلف هذه الكيانات تمثل وظائف دائمة ولديها إمكانية الحصول على التمويل العام.

وقد تطور القطاع التعاوني في الجزائر منذ الاحتلال، ليتم بعد ذلك إنشاء التعاونيات الزراعية والصناعية مع استقلال البلد من أجل إنعاش الاقتصاد، ليعقب ذلك تجميع هذه التعاونيات ليتمخض عنها المؤسسات العمومية أين تولت الدولة إدارتها، ومنذ التسعينات أنشأت تعاونيات جديدة نتيجة عملية خصخصة الشركات.

المطلب الثاني: المتدخلون في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالجزائر سيتم في هذا العنصر الإشارة إلى الهياكل الحديثة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني المتمثلة في الجمعيات، التعاونيات والتعاضديات على اعتبار أنّ الأشكال التقليدية للتضامن تم تأطيرها من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف من خلال صندوقي زكاة الفطر والزكاة عموما، وفيما يلي إشارة إلى هذه الهياكل في الجزائر:

1. **الجمعيات:** تشكلت الجمعيات في أعقاب الاستقلال وكان غالبيتها ذو طابع رياضي، مهني أو ديني وكانت تحت مراقبة الاتحاديات المهنية المراقبة بدورها من طرف السلطات العمومية، ومع نهاية الثمانينات زالت بعض القيود عن الجمعيات خاصة بعد أحداث 05 أكتوبر 1988 حيث شهدت الحركة الجمعوية حرية غير مسبوقة وفي

[1]- ليلى مكاك،2011/2010، **دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية**، مذكرة ماجيستير، علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص220.

[2] - Najat Elmekkaoui, Amal Chevreau et Alexis Ghosn, **op.cit.**, p20.

هذا الإطار نمت الجمعيات بشكل ملحوظ بين 1990 و1997 أين بلغ عددها 57000 جمعية منها 1000 ذات طابع وطني و56000 ذات طابع محلي[1].

في سنة 2012 أنشأت 5134 جمعية محلية عبر الوطن تنشط في المجالات الاجتماعية، التربوية، الصحية، الإنسانية الثقافية، العلمية، الرياضية وغيرها، ليبلغ العدد الإجمالي في تلك السنة 96150 جمعية[2]، غير أنّ 6.7 % من هذه الجمعيات يمكن إدراجها ضمن الجمعيات ذات الطابع الاقتصادي الاجتماعي والتضامني كما أسلفنا سابقا.

وتبقى مساعدات الدولة هي الممول الرئيسي لهذه الجمعيات بينما يستفيد البعض منها من أشكال أخرى للتمويل مثل الهبات، الاشتراكات أو بعض المساهمات الأجنبية.

2. **التعاضديات:** غالبا ما يشار إلى تعاضديات القطاع الصحي في هذه الفئة، فهي الأكثر بروزا وهي التي تمثل القطاع في أغلب الأحيان على مستوى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، أمّا باقي التعاضديات الأخرى فإنّها تأخذ شكل شركات التأمين أو شركات التكافل التعاضدي أو شكل تعاضديات جماعية[3]، وتعتبر وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بمثابة الإطار المؤسسي الذي يضمن الرقابة على التعاضديات الاجتماعية وحسب الوزارة فإنّ عدد التعاضديات هو 32 تعاضدية تنشط 23 منها بشكل فعّال وبطريقة قانونية ونظامية في حين لا تحقق باقي التعاضديات أحد الشروط الضرورية للاعتراف القانوني بها[4].

بالنسبة للتعاضديات الأكثر نشاطا في الجزائر يمكن الإشارة إلى[5]:

- التعاضدية الوطنية لعمال التربية والثقافة MUNATEC
- التعاضدية العامة لعمّال الضمان الاجتماعي MGTSS
- التعاضدية العامة لقطاع البترول MGIP
- التعاضدية العامة للبريد والمواصلات MGPTT
- التعاضدية العامة للكهرباء والغاز MGEG
- التعاضدية العامة للري، الغابات والتجهيز MGHFE
- التعاضدية العامة لعمّال البلديات MGC
- التعاضدية العامة لعمّال الجمارك MGD
- التعاضدية العامة لعمّال الحماية المدنية MGPC

[1]- خالد بوصفصاف، 2010/2009، **حرية إنشاء الجمعيات في القانون الجزائري**، مذكرو ماجيستر في القانون، قسم العلوم القانونية والإدارية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة أدرار، الجزائر، ص190.

[2] -Malika Ahmed Zaid, op.cit., ,p51.

[3]- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي البيئي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج، **مرجع سابق**، ص62.

[4]- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي على الموقع http:// www.mtess.gov.dz/fr/ تاريخ الإطلاع: 2020/09/25.

[5] -Malika Ahmed Zaid, op cit , p58.

- التعاضدية العامة للصحة MGS
- التعاضدية العامة للنقل MGT
- التعاضدية العامة للسكن MGH
- التعاضدية العامة المستقلة لموظفي الجزائر MGIFA

وما يعاب على هذه التعاضديات في الجزائر هو أوجه القصور في إدارة ومعالجة التأخيرات في تسديد المستحقات الطبية كما أنّ أغلب المراكز الصحية لا تتوفر على مرافق كافية للرعاية الطبية، وبالنظر إلى هشاشة الاقتصاد الجزائري وغياب المبادرة والمقاولاتية في هذا المجال والظروف الاجتماعية البيئية التي تبرز الفوارق الاجتماعية، ليس أمام الجزائر خيار سوى العمل من أجل المزيد من التكافل الاجتماعي.

3. **التعاونيات:** أنشأت في أعقاب الاستقلال خاصة التعاونيات الفلاحية والصناعية ويشكل تجمع هذه التعاونيات نواة المؤسسات العمومية في مختلف القطاعات ليتم في تسعينات القرن الماضي إعادة إحياء هذه التعاونيات تزامنا مع توجه السلطات نحو خوصصة المؤسسات العمومية، وقد ظهرت أشكال أخرى من التعاونيات مست قطاع السكن لإعادة تنظيم النشاط العقاري من طرف السلطات[1].
4. **القطاع الخيري في الجزائر:** لقد أثبتت التجارب العالمية المتطورة أنّ العمل الخيري يمكن أن يكون لديه مخرجات تسهم بشكل فعّال في التنمية بشكل عام، فالأوقاف عند المسلمين حظيت باهتمام بالغ من كل شرائح المجتمع فلم يقصر دورها في ترقية أماكن العبادة من مساجد ومدارس قرآنية، بل أخذت بعدا تنمويا، فكان التجار ينشئون أوقافا لحماية بعضهم بعضا إذا أفلس أحدهم وجد وقفية نقدية تساعده على إعادة بعث تجارته، واهتم آخرون بإقامة المستشفيات الوقفية فكانت تعالج كافة فئات المجتمع بأرقى ما وصل إليه العلم آنذاك في مجال الطب، وهناك من اهتم بالعلوم فأنشأ دور العلم والجامعات الوقفية فكانت منارات علم يفد إليها النّاس من كل أنحاء العالم، واهتمت الأوقاف بالحيوان وحماية البيئة فأعطت نماذج سامية في اهتمام المسلمين بمحيطهم البيئي.

امتدح الاسلام العمل الخيري وحث عليه، لأنّ النشاط التطوعي يسهم في رصد الاحتياجات والانكشاف في الأمن الاجتماعي، وهو ما يبادر إلى معالجتها بتقديم ما يمكن من المساعدات والخدمات عن طريق تأمين الكفاية للمحتاجين فالعمل الخيري تشده أصول وطيدة حث عليها الشرع ورغّب فيها[2].

[1]- القانون 11-04 الصادر في 17 فيفري 2011 والمتعلق بقواعد تنظيم نشاط الترقية العقارية.

[2]- عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، 2010، **شبكات الأمان والضمان الاجتماعي في الاسلام، دراسة تقديرية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الاسلامي، العدد01، الأردن، ص12.

ويقصد بالقطاع الخيري مجموع النشاطات التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني التي تهدف إلى خدمة المجتمع وتعزيز ثقافة التكافل والتضامن فيه، وعليه فالعمل الخيري قد يتخذ أحد الأشكال التالية[1]:

- عمل خيري فردي، يكون بمبادرة فردية؛
- عمل خيري جماعي، حيث تتضافر الجهود الجماعية لتنتج نشاطا خيريا باسم الجماعة أو المجتمع؛
- عمل خيري مؤسسي، والذي تشرف عليه مؤسسة متخصصة من المجتمع مثل مؤسسات المجتمع المدني؛
- عمل خيري رسمي، وتشرف عليه الدولة من خلال هيئات حكومية رسمية، يأخذ طابعا محليا ودوليا.

بالإضافة إلى الأوقاف التي تعتبر سنة نبوية، كانت الزكاة التي تعتبر أحد أهم أركان الاسلام، وساهمت في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الاسلامية وجعلت الفقراء والمساكين يحصلون على ما يمكنهم من المساهمة بدورهم في دفع عجلة التنمية، بل ساعدت عددا منهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وعززت الطلب الفعّال على السلع والخدمات وعليه فالزكاة يمكن أن يتم استخدامها بشكل رشيد يدعم جهود التنمية بفعالية أكبر.

كما تعتبر الممارسات التضامنية التقليدية في الجزائر ركيزة أساسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث تتجلى في إطار التنظيم العائلي والقبلي أو في الإطار الديني، إذ يظهر التكافل والتضامن على سبيل المثال في نظام الفوقارة بالجنوب والخاص بتوزيع المياه أو مختلف آليات الوقف، التويزة وغيرها.

أ. **التويزة:** عرف المجتمع الجزائري منذ القدم بوجود أشكال التعاون والتضامن بين أفراده فكانت ظاهرة التويزة مثالا رائعا للتعاون والتعاضد يسير بمبدأ العدل والمساواة ولفائدة كل مشارك حسب الأدوار، ونجد هذه الممارسات في مواسم الحرث والحصاد والجني وحفر الآبار وتهيئة المسالك وبناء المساكن الريفية فضلا عن عادة "الوزيعة" التي تهدف إلى الاستفادة من استهلاك اللحوم عن طريق عملية شراء مشتركة لدابة يتم نحرها وتوزيعها بشكل جماعي وعادل بالإضافة إلى ظاهرة توزيع المياه بشكل عجز العلماء على تفسير كيفية بناء الفقارات في الجنوب الجزائري الذي يعتبر شكلا مذهلا من أشكال تنظيم تقاسم مياه الري وتوزيعه بالعدل، وعلى العموم يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر قطاعا غير مهيكل وغير منظم فرغم إنشاء العديد من التعاونيات والتعاضديات والجمعيات منذ الاستقلال إلى اليوم، لكن جلها غير نشيط وعديم الجدوى في ظل غياب تصور واضح وصحيح إيزاء هذا

[1]- فارس مسدور،2011، العمل الخيري والتنمية، **الزكاة والأوقاف نموذجا، الاقتصاد التضامني- الاجتماعي – نماذج المؤسسات التقليدية**، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، الجزائر، ص280.

القطاع رغم تجذر قيم التعاون والتعاضد والمساعدة وجل أنواع الممارسات التضامنية لدى مكونات المجتمع الجزائري، فقط يبقى توفر الإرادة السياسية وإعطاء الأهمية اللازمة التي يستحقها، وأيضا الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في هذا الميدان ومحاولة تطبيق الأصلح بما يتوافق مع القدرات المتاحة والاحتياجات الضرورية التي يمكن أن يوفرها هذا القطاع[1].

ما تجدر الإشارة إليه هو أنّ كل النماذج من مظاهر التويزة بالجزائر كانت تتم موسميا سواء في الأفراح أو الأقراح وكانت تقسم حسب طبيعة النشاط إمّا على الرجال أو على النساء مبدأها الأساسي تضامن الجماعة لصالح فرد ينتمي إليها وكانت تتم مرفوقة بمجموعة من الطقوس الأزلية، تتم النشاطات في جو تضامني احتفالي حيث تقص الحكايات ويتم تبادل أطراف الحديث، تسمع الأغاني والمواويل وتحضير الشاي ليقسم على المتضامنين في هذا النشاط أو ذلك، فتؤدى الخدمة للفرد المعني، يعم الفرح والكل راض عن عمله كشكل للتضامن التقليدي، كانت التويزة وسيلة للتعاون وفضاء لتبادل الأفكار والمعلومات بين أفراد المجموعة، يتم فيها اللقاء وهي بذلك تسهم في تقوية الروابط الاجتماعية يتعلم من خلالها الأفراد قواعد التعايش فيتنازلون عن فردانيتهم آنذاك وأنانيتهم من أجل الصالح العام، فالضمير الجماعي يملي عليهم تصرفاتهم ويحددها فيكون المبدأ هو التكافل والتضامن الاجتماعي.

ثم إنّه بفعل هذه النشاطات، يتعلم الفرد المنتمي إلى الجماعة السلوك الجماعي من خلال نسق ثقافي يتبناه لا شعوريا أي من خلال مجموع رموز قيم ومعايير خاصة، حيث أنّه لكل نسق ثقافي مستلزمات وظيفية: الاستقرار المعياري-الاندماج والتكامل- تحقيق الأهداف والتكيف[2]، عليه فإنّ كل نسق وهنا كنموذج التويزة يقوم بوظيفة ثبات المعايير التي تمتثل لها الجماعة، كما تؤدي وظيفة الاندماج والتكامل بمعنى حركة الفرد اتجاه الجماعة حتى لا يهمش، وذلك بفضل تضامنه مع أفرادها من خلال جملة من النشاطات المتكاملة بينهم، فكل فرد يؤدي نشاطا ما داخل الجماعة وهذه الأنشطة المتكاملة تؤدي إلى القيام بالتويزة على أتمّ وجه، أمّا فيما يخص الوظيفة الثالثة والمتمثلة في تحقيق الأهداف فتترسخ التويزة بفضل أدوات يستخدمها الأفراد القائمين لتحقيق الإشباع وهنا يتعلق الأمر بتأدية النشاط للفرد المعني بشكل جيد.

في الأخير تعني وظيفة التكيف بالنسبة للتويزة أي يتكيف الأفراد مع بيئتهم من خلال بنى موجودة وأدوار تحدد لكل واحد منهم، وبذلك تكون التويزة قد حققت هذه الوظائف من خلال مجموعة من القيم والمعايير[3]:

- اجتماع الأفراد المنتمين إلى الجماعة واستمرارية الروابط الاجتماعية.

[1] - بن أحمد جيلالي، عاشور ثاني يامنة، **مرجع سابق**، ص20.
[2] - عبد الغني عماد، 2006، **سوسيولوجيا الثقافة**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ص96.
[3]- حسين عبد الحميد رشوان ، **الثقافة الاسكندرية**، مؤسسة شباب الجامعة، دون سنة نشر، ص160.

- التكافل والتلاحم الاجتماعيين.
- ضمان استمرارية بعض القيم في المجتمع كالتعاون، الإيثار والتضامن.

فالفرد نتاج البيئة التي عاش وترعرع فيها، ويخضع للضغوطات التي تمارسها عليه، فيتماشى مع النسق الثقافي الذي تمليه حتى وإن بدا أنّه مستقر وحر في أفعاله، وعن تعود أفراد المجتمعات المحلية على مظاهر التويزة فإنّهم قد ورثوا ذلك الشغف لمظاهرها فقاموا بإعادة إنتاجها والتزموا بالمداومة عليها من خلال نسق من القيم المتوارثة، تعتبر القيم (valeurs) مقاييس يستخدمها الناس لتنظيم وترتيب رغباتهم المتنوعة، سواء كان موضوع الرغبة ماديا أو علاقة اجتماعية أو أفكارا عامة أو شيئا يتطلبه المجتمع، وهي العمل على ضبط سلوك الأفراد في تعاملهم مع بعضهم البعض، ويكتب هذا النسق القيمي من خلال تعلم الأفراد عبر التنشئة الاجتماعية للقواعد التي يجب الامتثال لها في حياتهم، وبذلك فهذه القيم مكتسبة يتعلمها الأفراد عبر مراحل حياتهم المختلفة تحدد كل جماعة مجموعة من القوانين أي قواعد نوعا ما واضحة تسيرها والمسمّاة بالمعايير[1].

هذه المفاهيم مجتمعة هي التي تفسر استمرار التويزة لوقت طويل، لكن الملاحظ أنّ أشكالها قد اختفت واضمحلت حتى وإن مازالت بعض مظاهرها موجودة في الوقت الراهن، إلاّ أنّها محتشمة، وكل نشاط مهما كان نادرا يقام في هذا الإطار لم يعد يجمع سوى بعض الأقارب وفي مناسبات خاصة واستثنائية ولم تعد تخص سوى بعض العائلات القليلة.

ب. الوقف: لقد أقامت الجزائر في وقت قريب غير بعيد وبالتحديد سنة 1998 صندوقا للوقف من أجل جمع الحصيلة المالية للعمليات الوقفية ومنذ ذلك الوقت وذلك الصندوق في تطور، وهو صندوق مركزي للأملاك الوقفية وذلك في إطار التسيير المالي لربع الأملاك الوقفية، ويقصد به حسب ما جاء به في المادة 35 من المرسوم التنفيذي 98-381 الصادر في ديسمبر 1998، بأنّه حساب خاص بالأموال الوقفية وهو موجود على مستوى جميع مديريات الشؤون الدينية بولايات الوطن، ويقوم بجمع الايرادات وصبها في الحساب المركزي وذلك بعد خصم ما تحتاج إليه كل ولاية لتغطية مصاريف الأعمال الوقفية.

للوقف عدة أهداف خيرية واجتماعية، منها ما يقصد به المجتمع ومنها ما يقصد به حماية الأسر وتلاحمها وترابطها وتعاونها على البر والتقوى بصفتها اللبنة الأولى للمجتمع ومنها ما يعود على الموقف نفسه من أجر وثواب يناله بسبب الوقف وأهم أهداف الوقف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تحقيق مبدأ التكافل بين الأمة المسلمة وايجاد التوازن في المجتمع.

[1] - Jean Golfin,1972, **les 50 mots clés de la sociologie**, France, Edouard Privat Editeur, p89.

- في الوقف ضمان لبقاء المال ودوام الانتفاع به والاستفادة منه لمدة طويلة، فإنّ الموقوف محبوس أبدا على قصد له ولا يجوز لأحد أن يتصرف به تصرفا يفقده صفة الديمومة والبقاء.

أسهمت الأوقاف عبر التاريخ الاسلامي في بناء المدن والمساجد وتغيير وإضاءة الطرق وإنشاء دور العلم والمعاهد وتأسيس المستشفيات وتدريب الأطباء وتوفير الغذاء ودعم الطبقات الفقيرة وأبناء السبيل وغير ذلك...

لم يكن قطاع الأوقاف مجرد قطاع ثالث كما في عالم اليوم بل شريكا مكملا للقطاع الحكومي في بناء الدولة وهيكلة قطاعاتها الإنتاجية والخدمية المختلفة، يؤكد الوقف على طبيعة العرف الاجتماعي التكافلي وقوة اعتماده على مبدأ الإنفاق الطوعي في واقع سادت فيه روح البر والفضيلة، ولا شك أنّ ذلك الواقع المثالي لم يعد موجودا في عالم اليوم مع سيادة العرف البديل الذي اختزل الاقتصاد الكلي للدولة في قطاع حكومي وقطاع خاص.

تكمن أهمية الوقف في أنّه مورد اقتصادي فاعل يساهم في تلبية الحاجات والمتطلبات الضرورية من السلع والخدمات العامة مثل التعليم والصحة لفئة من أفراد المجتمع، خاصة ذات الدخل المحدود ممّا يؤدي إلى تضييق الفروق بين الطبقات حيث يساهم في زيادة الموارد المتاحة لهذه الفئة، بما يرفع مستوى معيشتهم ويقلل الفجوة بينهم وبين ذوي الدخول المرتفعة[1].

يؤدي الوقف إلى تحقيق عدالة توزيع الثروات وعدم حبسها بأيدي محدودة وجعلها أكثر تداولا بين النّاس، ومن المعلوم أنّ التوزيع في مراحله الأولى يتفاوت بين الأفراد في الدخول ثم في المدخرات وبالتالي في تراكم الثروات، ممّا يعمل على ظهور الطبقات في المجتمع، فتأتي عملية إعادة التوزيع من خلال سياسات إمّا تكون إلزامية كالزكاة للمواريث أو اختيارية مثل الوقف والهبات، وبذلك يكون الوقف أحد الجهات التي تعمل على النهوض بعملية إعادة التوزيع لصالح طبقات مختلفة ما من شأنه أن يخفض من مشكل الفوارق بين الطبقات ويساهم في توزيع الموارد على طبقات اجتماعية معينة تساعدهم في سد حاجاتهم وتحولهم إلى طاقة إنتاجية[2].

ونرى أنّ صندوق الوقف الجزائري من خلال مساره منذ أوّل إنشائه إلى يومنا هذا يعمل جاهدا على تنويع مصادر دخله وعلى تحديد الأملاك الوقفية وجردها وإعادة تجديد الأملاك المهترئة التي لم تستعمل لمدة طويلة وإعادة إدخالها ضمن الأملاك النشطة التي أصبحت تدر أموالا يستفيد بها الصندوق، وقد عمل مؤسسو الصندوق من أول مرحلة على توسيع دائرته

[1]- علي القوة داغي،2004، **تنمية موارد الوقف والحفاظ عليها (دراسة فقهية مقارنة)**، مجلة أوقاف، العدد 07، ص16-18.

[2]- محمد عدنان بن الضيف، فيفري2020، **دراسة في الاقتصاد التضامني، صندوق الوقف الجزائري أنموذجا**، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، العدد 29 جامعة زيان بن عاشور، الجلفة، ص60.

وجعل لكل ولاية صندوق خاصا بها وتجميع محاصيل هذه الصناديق في الصندوق الوطني الذي تشرف عليه الوزارة الوصية، ونجد أنّه قد تنوعت أملاك ومشاريع صندوق الوقف الجزائري من مشاريع مالية وعقارية واستثمارية يدخل فيها الصندوق كشريك أو طرف مساهم وهذا كله من أجل تنشيط الأموال الموجودة في الصندوق وإعادة استثماره، وهذا ما خلق نوعا من الفرص التنموية مثل توظيف أصحاب الحرف والمشاريع المقاولاتية وتقديم المساعدات المالية من خلال القروض الحسنة المقدمة من طرف الصندوق[1].

يتميز الوقف الجزائري بعدة خصائص يمكن تلخيصها في النقاط التالية[2]:

-يحتل الوقف الجزائري المرتبة الثالثة من بين الدول العربية، من حيث حجم الثروة الوقفية وكذا تنوع الوعاء الاقتصادي للأوقاف من أراضي فلاحية، محلات تجارية،كما تمتد الأملاك الوقفية إلى المطاعم والحمامات.

-تحتل العقارات حصة الأسد من حجم الأملاك الوقفية الجزائرية ممّا يجعل سيولتها ضعيفة، هذا من جانب أمّا من الجانب الآخر فهي تحافظ على قيمتها مع مرور الزمن.

-غياب المرجعية الوقفية لمعظم الأملاك الوقفية في الجزائر وتعرض الكثير منها إلى الاعتداء والنهب والاستيلاء...

وقد سبقت الإشارة إلى اعتراف المنظمات الدولية بعجز الموازنات الحكومية عن تحقيق أهدافها وتأكيد الحاجة إلى مراجعة الفكر التنموي بإعطاء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني دورا قياديا.

يمكن أن يكون للوقف كونه مصدرا دائما لتمويل بعض الجهات والمرافق انعكاسات ايجابية على أدوات المالية العامة، فقد كانت الأوقاف مصدرا لتمويل الكثير من المرافق الخدمية التعليمية والصحية والعسكرية في وقت سابق، وساهم في تنويع مصادر التمويل ومجالات استخدامها ممّا أدى إلى التخفيف عن كاهل الموازنة العامة للدولة وتخصيص الأموال التي كان يجب أن تنفق على هذه المجالات إلى مجالات أخرى ويمكن للوقف أن يساهم في تأسيس صناديق تعاونية للإقراض بفوائد بسيطة أو لإقراض الفقراء لبدء مشاريعهم الإنتاجية[3].

[1]- محمد عدنان بن الضيف، **دراسة في الاقتصاد التضامني، مرجع سابق**، ص65.

[2]- قفيفي سعاد، 2020، **تطوير صناديق الأوقاف ودورها في تنمية الاقتصاد الاجتماعي – دراسة مقارنة بين الكويت، ماليزيا والجزائر**، أطروحة دكتوراه طور3 علوم اقتصادية، جامعة أدرار، ص271.

[3]- بن عيشي البشير، 2009، **الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية مع دراسة لحالة الوقف في الجزائر**، المؤتمر الثالث للأوقاف تحت عنوان الوقف الاسلامي، اقتصاد وإدارة وبناء حضارة، الجامعة الاسلامية، المملكة العربية السعودية، ص191.

ج. الزكاة: إنّ الزكاة ماهي إلاّ اقتطاع من دخول وثروات الأغنياء وإعطائها إلى الفئات الفقيرة، ومن ثم فهي أداة مباشرة في عملية إعادة توزيع الدخل والثروة، وتعمل في الأمد القصير على إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع[1].

وتعمل على سرعة توزيع المداخيل أكثر منها على توزيع الثروة، لأنّ توزيع الدخل يحدث كل عام بينما إعادة توزيع الثروة بالتدرج في عدة سنوات[2].

ويمكن توضيح دور الزكاة في توزيع الدخل من خلال زاويتين[3]:

- **الزاوية الأولى:** الزيادة في الدخل من خلال الإنتاج والزكاة في هذا الشأن تدفع جزءا من الدخل إلى الاستثمار ممّا يوسع قاعدة الدخل ويزيد فرص التوظيف.
- **الزاوية الثانية:** عدم تأثر الزكاة بالتضخم وارتفاع الأسعار لأنّها تمثل نسبة ثابتة من القيمة، وهذا يحافظ على القدرة الشرائية للمستحقين، ومن جهة أخرى يجب الإشارة إلى أنّ الزكاة تعمل في هذا الشأن على تقنين الثروة وإعادة توزيعها على الفقراء، فهي تأخذ من الأغنياء نسبة معينة من جميع الأموال وتعطى للفقراء فيكون تأثيرها بالنسبة لمن تصرف لهم الزكاة، وهي بذلك تحقق أهداف التضامن الاجتماعي، كما أنّها تنقص من ثروة الأغنياء بمقدار إضافتها للمحتاجين، وفي ظل تطبيق الزكاة لا يمكن لأصحاب الثروات في أي نقطة على محور الزمن الاحتفاظ بها دون تناقص، طالما أنّ الزكاة تعمل على تآكلها كل عام.

كما أنّ وجود نصاب محدود وعدم تغيره بالرغم من تغير الظروف الاقتصادية وزيادة كمية النقد المطروحة للتداول بصورة مستمرة بفعل ازدياد عملية تبادل السلع والخدمات والتي هي بدورها حصيلة التطور التقني والتكنولوجي، يجعل الحصة الخاصة للزكاة من أموال المسلمين في ازدياد مستمر، ما يجعل أغلب الدخول المتحققة في النشاط الاقتصادي تذهب إلى خزينة الدولة، أي أنّها لا تتركز بأيدي أفراد كما هو الحال في الاقتصاد الرأسمالي[4].

لعل من أسباب نجاح الزكاة أنّها تحصّل من جميع الأموال النامية والمفترض نماؤها شاملة لرأس المال والدخل، وهي بذلك تتسم بالشمول وباتساع قاعدة تطبيقها مع تكرارها سنويا، وهو ما يجعلها أداة دائمة لإعادة توزيع الثروة، فالزكاة إذن تعتبر إعادة توزيع صافية للثروات والدخول لصالح الفقراء، كما أنّ الزكاة من ناحية ثانية لا يدفعها الفقراء وإنّما الأغنياء هم وحدهم من يدفعونها، وهذا ما نجد الرسول صلى الله عليه وسلم أوصى به معاذا

---

[1]- كمال رزيق، 2000/1999، **إرساء مؤسسة الزكاة بالجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، ص100.

[2]- أحمد يوسف، 1990، **أحكام الزكاة وأثرها المالي والاقتصادي**، دار الثقافة، القاهرة، مصر، ص138.

[3]- أحمد محمد عبد العظيم الجمل، 2008، **البطالة مشكلة لا يعرفها الاسلام**، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ص24.

[4]- فاضل عباس الخشب، 1981، **في الفكر الاقتصادي الاسلامي، دراسة مقارنة مع المذاهب الاقتصادية المعاصرة**، ط2، دار عالم المعرفة، بيروت ص112.

رضي الله عنه، عندما بعثه إلى اليمن "إنّ الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تأخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم"، وهذا بخلاف الضريبة التي نجدها حتى وإن أعفت مقدارا من الدخل، فالزكاة تعمل على حل أكثر مشاكل الأفراد المالية والاجتماعية، إذ أنّ لإيرادات الزكاة من الضخامة بحيث لا تقف أمامها مشكلة مع ملاحظة أنّ نظام الزكاة عندما يعالج مشكلة إنسان فهو يعالجها من جذورها فالزكاة تحل أغلب المشكلات التي تتخبط فيها دول العالم كالفقر والبطالة ومشاكل اجتماعية أخرى[1].

لقد جاءت الزكاة لتحفظ حقوق الفقراء والمساكين في أموال الأغنياء، فلم تكن مجرد واجب عادي، ولا مجرد منة يتفضل بها الأغنياء على الفقراء، بل هي دين في أعناقهم للفئات الضعيفة والمستحقة، لا تسقط بمرور عام أو أكثر دون أدائها فإذا كانت الضريبة تسقط بالتقادم وبمرور السنوات تقل أو تكثر، فإنّ الزكاة تظل دينا في عنق المسلم لا تبرأ ذمته إلاّ بأدائها وإن تكاثرت الأعوام، كما لا تسقط الزكاة بموت صاحبها، فيتم إخراجها من تركته وإن لم يوص بها، وهذا قول صحيح لقوله تعالى**" من بعد وصية يوصى بها أو دين"** - سورة النساء-

كما أنّ للزكاة دور إيجابي في رفع مستوى التشغيل ومن ثم خفض معدل البطالة من خلال التأثير في كل العوامل المتعلقة بجانب العرض والطلب، فالزكاة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الاستهلاكي والاستثماري، وهذا يعني أنّ الزكاة إذا كان الاقتصاد يعاني من بطالة، تؤدي إلى تقليل الفجوة بين الطلب الكلي والدخل اللازم لتحقيق التشغيل الكامل، كما أنّ للزكاة بالغ الأثر في معالجة المشاكل الاجتماعية خطيرة مثل السرقة والجرائم والانحراف[2].

تعتبر الجزائر فتية في ميدان الزكاة، حيث تمّ إنشاء صندوق الزكاة سنة 2003 ورغم قصر الفترة الزمنية، إلاّ أنّها حققت نتائج مقبولة وخاصة بعد إعطاء التجربة نوعا من الإضافة وهي زيادة التكافل الاجتماعي وفتح باب من أبواب الرزق عن طريق استثمار جزء من أموال الزكاة في المشاريع الاستثمارية عن طريق آلية القرض الحسن والتخفيف من ظاهرة الفقر والتقليل من مشكلة البطالة ودعم التنمية المحلية، لذا يمكننا القول أنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لم ينجح بما فيه الكفاية وأنّ هشاشة الاقتصاد الوطني حاليا نتج عنها ضعف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وعدم قدرته على تقليص الفوارق الاجتماعية والقيام بالدور المنوط به[3].

---

[1]- ابراهيم توهامي، 2003، **البلدان النامية أمام تحديات الفقر**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 20، جامعة منتوري، قسنطينة، ص103.

[2]- محمد زغداني، 8 مارس 2004، **دور صندوق الزكاة في محاربة الفقر وتنمية المجتمع**، رسالة المسجد، صادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجزائر ص57.

[3]- الغلم مريمة،2017، دور الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، **حالة صندوق الزكاة الجزائري 2003-2014**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 08، العدد1، ص90.

على ضوء ما سبق، يمكن اعتبار الزكاة الحل الأمثل لمشكلة توزيع الدخول والثروات، فهي تلعب دورا بارزا في إعادة توزيع الدخل والثروة ممّا يضفي على النظام الاقتصادي والاجتماعي عدالة طالما كانت تنشدها الأنظمة الاقتصادية الوضعية كما أنّها تؤثر بالإيجاب على كافة المتغيرات الاقتصادية، حيث تزيد الطلب الاستهلاكي والاستثماري ممّا يزيد من حجم الإنتاج الكلي والدخل الوطني، كما أنّها أداة من أدوات السياسة النقدية تستطيع الدولة بها الحد من ظاهرة التضخم والانكماش إلى جانب أنّها وسيلة لتحفيز التجارة الخارجية برفع قيمة الصادرات وخفض قيمة الواردات، فهي أداة للسياسة الاقتصادية تستطيع الدولة استعمالها في توجيه النشاط الاقتصادي وتجدر الإشارة إلى أنّ الجزائر كغيرها من الدول العربية والاسلامية، أدخلت الزكاة كمتغير جديد من خلال إنشائها صندوق الزكاة والذي رغم تجربته الفتية إلاّ أنّه ينمو بخطى متسارعة من خلال التطور الذي عرفته حصيلة الزكاة منذ إنشاءه، وكذا عدد المستفيدين من إعاناته وهو ما يؤهله لأن يكون النموذج الأول لمحاربة الفقر في الجزائر[1].

يتضح أنّ تأطير القطاع الخيري وفق أسس علمية وأكاديمية محكمة يعطي نتائج باهرة على كل المستويات يحتاج فقط إلى إدارة متفرغة وطاقة تطوعية تستغل استغلالا رشيدا لدعم جهود التنمية من منطلقات خيرية[2].

المطلب الثالث: سبل استفادة الجزائر من التجارب الدولية (البرازيل، فرنسا، المغرب) في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

بناء على هذه الدراسات تبيّن لنا أنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بإمكانه أن يلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي عموما والنمو الاقتصادي المدمج على وجه الخصوص، ليس فقط بسبب إسهامه الكبير في الناتج الداخلي الخام بل من حيث مبدأ التضامن الذي يقوم عليه هذا الاقتصاد، ولإنجاح التجربة الجزائرية في بناء الدولة والاقتصاد والخوض في غمار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لابد من الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال بغرض الوصول إلى السبل العلمية والطرق الحديثة في التسيير لرسم مستقبل زاهر واضح المعالم.

1. سبل استفادة الجزائر من التجربة البرازيلية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

بعد وصول لويس إيناسيو لولا دا سيلفا إلى السلطة سنة 2003، وقيامه بتحول سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي في الآن نفسه، والذي كان بمثابة إجابة وإنتقاد للنظام

[1]- منصوري الزين، سفيان بقماري، 2013، **صندوق الزكاة الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية**، المؤتمر الدولي الثاني حول دور التمويل الاسلامي غير الربحي(الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، ص04.

[2]- منذر قحف، بحث خول **دور الزكاة الاقتصادي**، سلسلة بحوث المواد العلمية لبرنامج التدريب على تطبيق الزكاة في المجتمع الإسلامي المعاصر، على الموقع: info.zakathouse.org.kw تاريخ الإطلاع: 2020/02/02.

الرأسمالي من جهة، وكان بمثابة نفس جديد للاقتصاد الاجتماعي والتضامني من جهة ثانية، فذلك النفس الجديد سمح بدعم وتعزيز هذا الاقتصاد الذي كان يعتبر في السابق قطاعا مهمشا.

كانت سنة 2003 بداية إضفاء الشرعية على السياسات العامة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال إنشاء الأمانة الوطنية للاقتصاد التكافلي، وهي وكالة مرتبطة بوزارة العمل والتشغيل الفيدرالية، تدعم تاريخا طويلا من الحشد والتعبئة في حركة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كما يعمل أيضا المنتدى البرازيلي للاقتصاد التكافلي والمجالس الوطنية والرقمية للاقتصاد التكافلي كمدعم رئيسي لتطويره وتعزيزه، واليوم تعطي الأمانة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني أولوية للعديد من المجالات يمكن ذكرها فيما يلي[1]:

- التنمية والمساعدة الفنية لمشروعات وشبكات التعاون للاقتصاد التكافلي؛
- تعزيز التنمية المحلية؛
- تعزيز التمويل التكافلي؛
- إنعاش الشركات من خلال المنتظمين في إدارة ذاتية.

يمكن لبعض السياسات أن تكون مفيدة مثل برامج توسيع وتعزيز الحد الأدنى للدخل وبرنامج المنحة الدراسية وحوافز الزراعة الأسرية ونظام الضمان الاجتماعي الشامل وتكثيف برنامج الاصلاح الزراعي وسياسة تنموية تمكن من إحداث عدد أكبر وأفضل من الوظائف، لكن من الضروري وضع سياسات محلية مختلفة وفقا لموقع السكان المحتاجين، ففي المناطق الريفية على سبيل المثال يجب دعم إنتاج الغذاء حتى لو كان فقط للاستهلاك الذاتي، أمّا في المدن الكبرى فمن الضروري تعزيز الشراكات مع تجار التجزئة لتسويق المنتجات الموسمية وتحفيز الاستهلاك من المواد الغذائية المنتجة على المستوى الإقليمي من خلال اتباع الخطوات التالية:

- **الحصول على الغذاء**
- **تقوية الزراعة الأسرية: من خلال توسيع برنامج القروض الموجودة.**
- **تعزيز العمليات المدرة للدخل:** تشجيع كل المشاريع الاقتصادية القائمة على التضامن.
- **تعزيز الروابط والتعبئة والمشاركة الشعبية:** من خلال دمج الأسر الضعيفة اجتماعيا في مساحات التعبئة بتوسيع نظام المساعدة الاجتماعية من خلال شبكة الحماية والارتقاء الاجتماعي.
- **وكالات القروض الصغرى ذات الطابع التضامني:** لقد حققت تجارب الإئتمان التضامني نجاحا كبيرا خاصة فيما تعلق بالحيازات الزراعية.

[1]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج، مرجع سابق**، ص72.

- **تكثيف الإصلاح الزراعي:** من أجل تعزيز إعادة توزيع الدخل ودوره في توسيع مصادر دخل الأسرة وتعزيز الاقتصادات الاقليمية.
- **تعميم نظام الضمان الاجتماعي:** وتعتبر هذه الفكرة بسيطة تتمثل في الاعتراف بأنّ جميع العمّال الحضريين والريفيين الذين يمارسون عملا اجتماعيا ضروريا يؤهلهم للاستفادة من الحد الأدنى للأجر من حقوق الضمان الاجتماعي، وذلك بغض النظر عمّا إذا كانوا تحت خط الفقر أم لا.

يمكن حصر النقاط التي ركزت عليها البرازيل في تبنيها للاقتصاد الاجتماعي والتضامني فيما يلي[1]:

- دعم وتطوير مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل تقديم الاستشارة والتكوين والمساعدة التقنية لأصحاب المبادرات الجديدة.
- تشكيل منظومة وطنية للتجارة العادلة والتضامنية لتسويق منتجات وخدمات هذه المبادرات.
- تطوير المالية التضامنية لتمويل مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- تبني خريطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بوضع نظام للمعلومات المتعلقة بهذا الاقتصاد المبتكر والذي يهدف إلى إحصاء مؤسساته وجمع السياسات الكمية والنوعية حوله.

إنّ الدرس المستخلص من التجربة البرازيلية أننّا في طور التعلم، فما نعرفه أنّه عندما تكون حياة الكثير من النّاس مهددة فمن الأفضل الشروع في برامج واسعة النطاق على الفور، ولو في غياب المعرفة والمعلومات السليمة وقبول الفشل ووضع مسارات تصحيحية تباعا، بدلا من تأجيل الإجراءات حتى يتم التوصل إلى توافق في الآراء.

2. سبل استفادة الجزائر من التجربة الفرنسية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: يعتبر النموذج التعاوني الفرنسي من أفضل النماذج على مستوى العالم، حيث وصلت فيه معظم القطاعات إلى مرحلة متقدمة من التطور على المستوى الفردي ومستوى كبير من التكامل.

يعد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أكثر القطاعات التي تجذب الشركات الناشئة العصرية الفرنسية، وهو ما أجبر الفرنسيين على الاهتمام أكثر بهذا الاقتصاد من خلال قيام الحكومة الفرنسية بتقديم الدعم المالي لكل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال وعودها بضخ مليار أورو من الأموال العمومية والخاصة بهذا النوع من المؤسسات، حيث تم تجميد 340مليون أورو إلى غاية 2022، في حين أن 100 مليون أورو قد تم ضخها بداية

[1]- سيف الدين برية، 2021/2020، **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بين النظري والتطبيق- حالة الجزائر-** أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، ص280.

من عام 2019 لدعم مختلف مؤسسات هذا الاقتصاد من أجل أرساء مجتمع أكثر عدلاً واستدامة وتوحيدًا[1].

وعلى الرغم من إقرار قانون 31 يوليو 2014 الذي أتاح وضع الإطار التشريعي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في فرنسا، فإن القطاع يكافح اليوم لعبور مسار جديد بسبب الافتقار إلى روافع العمل الطموحة بما فيه الكفاية والاستقرار و الاعتراف الكافي، وهو ما أقدمت عليه الحكومة الفرنسية من خلال قيامها بدعم وتطوير هذا الاقتصاد قدر الإمكان ومع نماذج اقتصادية هشة في بعض الأحيان، لا تزال الشركات تواجه صعوبات في العثور على مصادر تمويل للاقتصاد الاجتماعي والتضامني لذا قامت الحكومة الفرنسية بـاعتماد ركائز ثلاث لتنمية وتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

- **تحرير طاقات الشركات في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني** من خلال[2]:

- ترسيخ النماذج الاقتصادية للشركات في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتفعيل روافع نمو جديدة.
- دعم إنشاء الأعمال التجارية في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال أدوات التمويل المناسبة.
- دعم تطوير ريادة الأعمال الاجتماعية اعتبارًا من عام 2019.
- التعرف على الابتكار الاجتماعي وتطويره من خلال إنشاء شبكة من مرجعي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني داخل خدمات الدولة.

- **تقوية تأثير وقوة عمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:** حتى لا يعاني الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من صورة الاقتصاد البديل ، أو من عدم الوضوح والاعتراف والتمثيل، توفر الدولة[3]:

- منح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والنظام البيئي للابتكار الاجتماعي راية وطنية، الهدف الرئيسي منها هو تعزيز التحالفات والتآزر بين الشركات المعنية.
- عقد اجتماع سنوي مخصص للوزراء برئاسة رئيس الوزراء من أجل تعزيز مراعاة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشكل أفضل في السياسات العامة.
- إنشاء مؤسسة تمثيلية للاقتصاد الوطني الاجتماعي والتضامني الموحد لتعزيز قابلية قراءة الدعوة وإثراء الحوار مع السلطات العامة والتوازن معه.
- تمكين المرأة / الرجل من حوكمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني اعتبارًا من عام2020.
-

[1] - Chambre française de l'économie sociale et solidaire, **stratégie de développement des entreprises de l'économie sociale et solidaire** sur le site : www.ess.France.org, date de visite08/08/2021.

[2]- Djeneba Keita, Julie Orliac, Damien Zaversnik, novembre 2019, **stratégie pour l'économie sociale et solidaire 2019-2024**, Est ensemble, grand Paris.

[3] - les chiffres clés des régions, 2020, région de France sur le site www.regions.france.erg date de visite : 08/08/2021

- **وضع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في قلب جدول الأعمال الدولي:**

- إعادة إطلاق الأجندة الأوروبية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- تنظيم لقاء دولي للدول والمؤسسات والفاعلين من أجل تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- إنشاء العاملين المحليين كوسطاء لتسهيل الوصول إلى الأموال الأوروبية.

3. سبل استفادة الجزائر من التجربة المغربية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

تمثل التجربة المغربية أنموذجا عربيا رائدا من حيث تطوير الهيكل المؤسسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث تعتبر المملكة المغربية من أوائل الدول العربية التي عرفت نظام التعاونيات منذ أواسط القرن الماضي وقد خصصت له أخيرا وزارة تهتم بشؤونه بداية من عام 2011 استجابة لتنامي النشاط التعاوني منذ مطلع هذا القرن.

اتجهت المغرب نحو تطوير منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لمواجهة العديد من التحديات التنموية منها[1]:

- عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي؛
- تدني النشاط الاقتصادي للساكنة؛
- التفاوت التنموي الكبير بين الوسط الحضري والقروي؛
- التفاوت الطبقي الكبير بين الفئات الغنية والفئات الفقيرة؛
- غياب الحماية الاجتماعية وعدم انتظام علاقات العمل؛
- تفشي البطالة وظاهرة الإقصاء الاجتماعي؛
- تدني مستويات التنمية البشرية.

وتتوجه المملكة المغربية ضمن خطة المغرب 2030 إلى تحويل المدينة المغربية إلى مشروع مجتمعي مدمج/تشاركي/ديمقراطي وذلك من خلال[2]:

- تقليص معدّل الفقر في المجتمع المغربي؛
- تقليص التفاوت بين الوسط الحضري والوسط القروي؛
- تقليص الفوارق بين فئات المجتمع الغنية والفقيرة؛
- تحسين ظروف العمل وتقليص معدّل البطالة؛
- دمج الطبقات الفقيرة وحل مشكلة الإقصاء؛
- تقليل معدل التسرب المدرسي؛
- توفير وتحسين خدمة الرعاية الصحية.

[1]- سيف الدين ابراهيم تاج الدين، **مدخل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني- مفاهيمه، تطبيقاته، آثاره**، مؤسسة العنود الخيرية، الرياض، السعودية، ص10.

[2]- سيف الدين ابراهيم تاج الدين، **مدخل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني- مفاهيمه، تطبيقاته، آثاره، مرجع سابق**، ص11.

4. الخطوات المطلوبة من الدولة الجزائرية لإنجاح تجربة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

يتوجب على الدولة الجزائرية الاهتمام والتركيز على مجموعة من الخطوات قصد إنجاح تجربة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من بينها نذكر ما يلي[1]:

- **الإرادة القوية لواضعي السياسات العمومية:** وتتطلب توفر إرادة سياسية (السلطة التشريعية والتنفيذية على حد سواء) للاهتمام بقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فعلى مستوى الإطار التشريعي والقانوني يجب التفكير في وضع قانون أساسي واضح المعالم ينظم ويسّير ويفصل في كل مكون من مكونات هذا الاقتصاد وعلى المستوى التنفيذي يجب إعطاء الأهمية القصوى من خلال بناء القدرات سواء المالية أو التأهيلية للجمعيات والتعاونيات والتعاضديات وجميع مكونات قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وذلك لضمان المشاركة الفعّالة في عملية خلق الشغل والثروة والمساهمة في رفع مستويات النمو الاقتصادي والعمل على رفع الرفاهية الاجتماعية للفرد والمجتمع.
- **استخلاص الدروس من التجارب الدولية:** ويتضمن هذا الأمر الاستفادة من التجارب الدولية ومعرفة مكامن الفشل والعمل على الابتعاد عنها ومحاولة تقوية مكامن القوة والعمل على استثمارها، كما يجب النظر بتمعن للتجارب الدولية الناجحة من خلال الاقتداء بأبرزها وأنجحها خاصة تلك التي تملك معطيات اقتصادية واجتماعية شبيهة بمعطيات الجزائر، ونخص بالذكر هنا التجربة المغربية.
- **تحديد المجالات (الفرص) المعنية بتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:** أهم المجالات الاستراتيجية التي يمكن اعتبارها حقلا خصبا لمزاولة نشاطات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إطار التعاونيات والجمعيات والتعاضديات ومختلف المؤسسات التضامنية، نذكر منها[2]:

- **الفلاحة:** وتشمل أنشطة متعلقة بتربية الأنعام والأبقار والمواشي، تربية مختلف أنواع الطيور، الخيل...إلخ أيضا نشاط إنتاج حليب الأبقار، وتلقى هذه الأنشطة ومثيلاتها رواجا كبيرا في الأسواق الوطنية والمعارض المتنقلة لكن يجب مزاولة هذه الأنشطة في إطار تعاونيات وجمعيات مؤهلة ومنظمة تضمن لمنخرطيها العيش الكريم وللبلد المساهمة في النمو الاقتصادي وتنويع المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.
- **الصناعات التقليدية والحرف اليدوية:** حيث يجب هنا تشجيع وتثمين ومصاحبة مختلف المبادرات المتأتية من طرف الحرفيين، وتشمل مشاريع النسيج التقليدي والخياطة والطرز والملابس الجاهزة وصناعة الخزف والفخار إنتاج الجلود، النحاس

[1]- بن أحمد الجيلالي، عاشور ثاني يامنة، **مرجع سابق.**

[2] - Mustapha Charif, Ali Menad,septembre2015, **l'expérience de l'économie sociale et solidaire(ESS) en Algérie**, les publications de la recherche gouvernance et économie sociale, université Tlemcen , Algérie.

وصناعة مختلف أنواع المجوهرات، والمجتمع الجزائري يزخر بكم هائل من الحرف اليدوية الماهرة فقط تحتاج التأطير والاهتمام والتمويل.

- **السياحة:** إنّ بلادنا تتوفر على مقومات سياحية قل نظيرها في العالم بأسره لكن يبقى هذا القطاع بعيدا عمّا هو مطلوب منه، ويستطيع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن يتخذ السياحة مضمارا جيدا لبلوغ أهداف اقتصادية واجتماعية عن طريق الاستثمار في الصحراء أو على ضفاف الشواطئ أو في المناطق الجبلية أو عن طريق إنشاء تعاونيات سياحية أو المضي قدما نحو التأسيس لسياحة تضامنية ومستدامة.
- **الصيد البحري والثروة السمكية:** يبلغ الشريط الساحلي الجزائري 1200كلم، أي توفر الدافع للاستثمار في قطاع الصيد البحري بإنشاء تعاونيات وجمعيات تعنى بالصيد البحري بمختلف أنواعه(صيد الأسماك، المرجان) كما توجد إمكانيات استثمار مبادرات في المسطحات المائية كتربية الأسماك، يمكن لهذا القطاع أن يدر دخلا معتبرا لخزينة الدولة كما يوفر مناصب شغل للمنخرطين في هذا النشاط.
- **الخدمات العامة (**خدمات الرعاية الصحية، خدمات الأشخاص): إنّ مجال الخدمات العامة واسع ورحب ويمكن للاقتصاد الاجتماعي والتضامني الخوض فيه، فتأسيس جمعيات للتعليم وأخرى للرعاية الصحية وإدماج الأشخاص المعاقين والأشخاص الذين يحتاجون للمساعدة من شأنه إدماجهم وجعلهم فاعلين في المجتمع وبالتالي تحقيق العدالة في توزيع الفرص.
- **القطاع المالي والمصرفي:** يبقى هذا القطاع ممكنا أيضا، بحيث يمكن إنشاء هيئات في شكل تعاونيات أو جمعيات تعنى بالقطاع البنكي والمالي تخول لمنخرطيها مزاولة المهنة وإضفاء الطابع التعاوني والتعاضدي عليها، وبالتالي المساهمة في تمويل المشاريع والمبادرات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في العملية التنموية.
- يجب من الآن فصاعدا أن تجمع وجهات النظر المحتملة بين إجراءات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والديناميكيات الإقليمية، يتعلق الأمر بالتفكير في دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في البناء السياسي للتنمية المحلية لتحقيق ترجمتها تدريجياً إلى شبكات حكم جديدة على مستوى السلطات المحلية (ولاية بلدية، حتى على نطاق واسع)، بعد تحديد ديناميكيات إقليمية متجانسة بما فيه الكفاية لإعطاء عملية تجسيد وتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بعدًا مجتمعيًا وتاريخيًا.
- يجب اغتنام الفرصة التي يتيحها الترويج لـلاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر لتطوير وتنفيذ سياسة عرضية للمبادرات والشركات المنظمة بشكل قوي من خلال كل من المنطق القانوني والقطاعي في اتجاه التوحيد والتجديد المؤسسي الذي يعطي مكانًا لـه كمكون شرعي للاقتصاد التعددي القادر على التأثير على منطق النمو الاقتصادي المدمج[1].

[1] -Malika Ahmed, Touhami Abdelkhalek ,Zied Ouelhazi, novembre 2013, **l'économie sociale et solidaire au Maghreb-quelles réalités pour quel avenir ?** opcit,p84.

- إلاّ أنّ هناك مشكلات تبرز بقصد أو غير قصد في مواجهة هذه المنظمات نذكر منها[1]:
- محاولة البعض تحقيق أقصى استفادة ممكنة، ممّا يتعارض مع طبيعة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- المحاباة في تنفيذ الأعمال أو تعيين العمال من الأقارب من غير ذوو الكفاءة.
- التهاون وقلة الجد الذي يعرقل سير الأعمال واستغلال المرونة إلى حد الوصول إلى التسيب والاستهتار.
- الخوف من الجديد ومن أهمية الانفتاح والوقوع في أسر الانغلاق.

مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لا يزال في مرحلة المهد في الجزائر، إنه يتجلى في الأعمال المجزأة أكثر بكثير من منطق الجهات الفاعلة والمنظمات الراسخة في الحقائق المجتمعية وحتى أقل في الديناميكيات الإقليمية والاقتصادية المتقاربة ويؤيد هذا الاتجاه أيضًا عدم وجود إطار قانوني خاص بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر، على الرغم من وجود قوانين تحكم مختلف أشكال المؤسسات الاجتماعية.

[1]- محمود بوسنة، سبتمبر 2008، **إسهامات الحركة الجمعوية في الجزائر**، مجلة المستقبل العربي، العدد380، ص14.

خلاصة الفصل: رغم اختلاف المنطلقات المفاهيمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إلاّ أنّه تطور تطورا هائلا خاصة في العقدين الماضيين، ففي جميع أنحاء العالم وفي جميع قطاعات النشاط تقريبا، أصبح لهذا الاقتصاد دور هام في الاقتصادات الوطنية والمحلية، وأثّر تأثيرا واضحا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، من حيث تفعيل المشاركة الشعبية في عملية التنمية، ممّا أدى ببعض الدول إلى التفكير في استيعابه ضمن منظوماتها الاقتصادية، لقد أظهرت التجارب الغربية خاصة تجربة البرازيل وفرنسا دور مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في دعم القطاع العام والخاص والتخفيف من عبء الدولة خاصة في المجال الاجتماعي والبنى التحتية.

تم تبني الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في العديد من الدول العربية منها المغرب الذي تعد تجربته رائدة في هذا المجال، إلاّ أنّه لم يلق الدعم والاهتمام الكافيين للرقي به، فرغم وجود عدد من الجمعيات والتعاونيات والمؤسسات الاجتماعية، إلاّ أنّها لا زالت تحتاج للتفعيل والتطوير حتى تقوم بالدور المنوط بها.

والجزائر على غرار باقي الدول العربية، تعد من أكثر المجتمعات تأهيلا لدمج منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ضمن برامجها، نظرا لما تتمتع به من نسيج اجتماعي متماسك وأواصر مترابطة وفقا لمبادئ التكافل والتراحم التي يدعو لها دين الاسلام، لكن مشكلة الجزائر تتلخص في قصور البيان التنظيمي اللازم لتفعيل مؤسسات هذا الاقتصاد.

الخاتمة العامة

حاولنا في بحثنا هذا الإحاطة بمفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث يعتبر العديد من المحللين المتخصصين في الشأن الاقتصادي أنّ الغرض من هذا النمط الاقتصادي هو تلبية احتياجات المجتمع وليس تحقيق الحد الأقصى من الأرباح، حيث يضع الإنسان في قلب العملية الاقتصادية والإنتاجية فكان الفاعل الأساسي في هذه العملية والمعني الأول بنتائجها من خلال تكريس مبدأ المساواة أمام الإنتاج والثروة وتخفيض الإدماج الاجتماعي وتثمين الروابط الاجتماعية وترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية، ومن خلال عرض التجارب الدولية التي كانت متاحة أمامنا، تعرفنا على الدور الكبير الذي أضحى يلعبه الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان من خلال دعم معدّلات النمو الاقتصادي والرفع من نسب التشغيل والقضاء على جيوب الفقر ومعالجة جميع أشكال الإقصاء والتهميش وما يمكن استنتاجه على ضوء ما سبق:

- أنّ حقل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو اقتصاد قريب من المجتمع، يحاول أن يلبي رغباتهم الأساسية في حدود الإمكانيات المتاحة، ويتوخى العدل والمساواة في توزيع الثروة دونما تهميش أو إقصاء أو تفاوت قد تحدث في الاقتصاد الكلاسيكي، بصفة دقيقة هو اقتصاد جواري يهتم بالقضايا الجوهرية للإنسان بشكل يحقق له الرفاه الاقتصادي والعدل الاجتماعي ممّا يقوي التماسك بين أفراد المجتمع.
- أنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يستهدف الجوانب المظلمة من تفاوت لتوزيع الدخل وإقصاء في عمليات التشغيل وتقصير في جانب الحماية الاجتماعية.

من المهم التذكير بأنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يمثل منظومة متناسقة تهدف بالأساس إلى تحقيق الإدماج السوسيو- مهني للأشخاص ذوي التأهيل الضعيف وكل المقصيين من سوق الشغل لأسباب أو لأخرى، ويتم تحقيق هذه الأهداف عبر بعث مشاريع تشاركية ذات ربحية محدودة تدار بالاعتماد على مبدأ الديمقراطية القاعدية ويعاد استثمار فائض إنتاجها لتحقيق أهداف اجتماعية.

إنّ الهدف الأساسي من تطوير منظومة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو فك العزلة على الفئات الهشة اقتصاديا واجتماعيا وتوفير الفرصة أمامها لتتمكن من تحقيق اندماجها داخل المنظومة المجتمعية الشاملة، وبهذا تكون هذه المنظومة البديلة جسر عبور نحو المشاركة الفعّالة في نقاشات الشأن العام وبناء الفضاء العمومي وتطوير الاقتصاد الوطني، كما يمكن لهذه المنظومة أن تكون نقطة تكوين وعبور للباعثين، إذ يكتسبون في نطاقها المهارات اللازمة التي تمكنهم من تطوير مشاريع ناجعة ذات مردودية اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى اكتساب خبرة فيما يتعلق بالتسيير والتواصل وهو ما يمثل رصيد خبرة هاما في مسيرة الفرد بما هو باعث مشاريع يطمح فيما بعد إلى ولوج السوق الرأسمالية الحرة، كما تقوم مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالأساس على آلية المشاريع التشاركية فالمشاريع التضامنية في الغالب مشاريع تدمج مجموعة أفراد ذوي خدمات لصالح فئة اجتماعية هشة أو تطوير نشاط اقتصادي ربحي يعاد استثمار فائض ربحه لنفس الغاية، كما سيمكن الباعث من

اكتساب الثقة بالنفس بالإضافة إلى إكسابه الاعتراف الاجتماعي وتثمين الدور الذي يقوم به لفائدة المجموعة.

كما يعلم الكل أنّنا مقبلون على عصر جديد من الأسواق العالمية، فالطريق إلى اقتصاد يكاد يخلو من القوة العاملة هو على مرمى البصر، سواء كان هذا الطريق سيؤدي إلى ملاذ آمن أو إلى جحيم مفزع فهذا يعتمد على كيفية استعداد المجتمعات لحقبة ما بعد السوق، التي تأتي في أعقاب الثورة الصناعية الثالثة، ومن هنا يرى لنهاية العمل على أنّها حكم بالإعدام على المدنية كما عهدناها، كما يمكنها أيضا أن تكون نذيرا ببداية تحول اجتماعي كبير أو ميلاد جديد للروح الإنسانية، وهذا الأخير هو عين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ولكن ..

إنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لن يعالج الدين العام الثقيل الملقى على عاتق الدول، ولن يحل الأزمات المتكررة للاحتياطات العالمية، ومن السخف الاعتقاد أنّه سوف يصبح مشغلا عجائبيا عالميا، لكن يقرأنّه يعود إليه البرهان على أنّ بإمكانه أن يلعب دورا فريدا، وإضافة إلى ذلك فإنّ التمتع بحياة مديدة وصحية إلى جانب إمكانية الحصول على تعليم جيد مؤشر مهم ومقبول جدا للحد من الفقر والتهميش والخلاصة أنّ المستقبل بين أيدينا.

النتائج:

ارتبطت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أفضت إلى توافق على أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني خلال العقد الأول للألفية الثانية ارتباطا وثيقا بتجربة التنمية الاقتصادية منذ منتصف القرن الماضي وتكون الدافع القوي منذ ثمانينات القرن الماضي لإعادة صياغة الفكر الاقتصادي التنموي بمنظور أخلاقي/ إنساني/ اجتماعي وبيئي حيث وجد اتجاهان رئيسيان حول المنهجية التنموية:

- اتجاه ليبرالي: يؤمن على عالمية القيم الإنسانية ومبدأ العدالة وينظر للحقوق الفردية الثلاث، إعالة الذات كرامة الذات، حرية الفرد باعتبارها الركائز القيمية للتنمية.
- اتجاه جماعي: يؤمن على دور التعاضد الجماعي وارتهانه بقيم وثقافات مختلفة بين الأمم.
- الكثير من المنطلقات الفكرية الاقتصادية تتعرض مع مرور الوقت للتنقيح والتعديل وقد يلغي بعضها البعض نتيجة لإثبات الواقع عدم صحتها.

- تنامي الحاجة لتفعيل رأس المال الاجتماعي للدول وإعطائه دورا رائدا لحماية طبقات المجتمع المتضررة من غلواء التحرر الاقتصادي وتنامي الخصخصة وتدافع ضغوط العولمة وتنحي الدور المالي والنظامي للدولة.
- بروز الحاجة إلى تفعيل روح التضامن الاقتصادي بين أفراد المجتمع وتمكينهم من المشاركة الإنتاجية النافعة لمجتمعاتهم عن طريق مظلة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي تضم تحت سقفها مختلف المؤسسات الاجتماعية الطوعية غير

الهادفة للربح والعاملة في مجال إنتاج السلع والخدمات والمعرفة(التعاونيات التعاضديات، مؤسسات العمل الاجتماعية...)

- من أهم المزايا التي يختلف بها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن غيره من تطبيقات علم الاقتصاد أنّه يرتبط بمجتمعات إنسانية ذات عادات وتقاليد وتراث تاريخي تتباين دينيا وثقافيا، رغم وجود قواسم مشتركة فيما بينها إذ تلعب العلوم الإنسانية الأخرى(الفقه الشرعي، الفقه القانوني، السياسة، التاريخ...) دورا فاعلا في مجالات علم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهذا ما ينعكس على ظاهرة تنوع المناهج والأدوات والنماذج المناسبة لتفعيل رؤوس الأموال الاجتماعية الخاصة بكل مجتمع إنساني.
- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هي رؤية متجددة للاقتصاد ليس لتوظيف المجتمع من أجل الاقتصاد بل لأجل قلب المعادلة وجعل الاقتصاد في خدمة المجتمع، غايته لا الكسب بل سعادة الإنسان وتطوره ونموه لأجل تحقيق المساواة بين الأفراد والجهات والأجيال.
- تعمل بلدان متقدمة كفرنسا على تقديم الدعم لهذا النوع من الاقتصاد عبر إصدار نصوص قانونية جديدة لتوضيح وتنشيط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أفضى إلى خلق توازن عن طريق الحد من حجم الفوارق الاجتماعية والصناعية والمجالية كما أنّ هذا الاقتصاد الموازي قد أعطى الانطلاق لديناميكية الإدماج الاجتماعي متجذرا بذلك داخل أسس نمو مدمج.

يخلص الفصل الختامي إلى تأكيد أهمية الابتكار في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره مجالا بكرا لا يزال في مراحل تطويره الأولى، وأهم ما يمتاز به أنّه مفهوم بيني يجمع ما بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع والعلوم الإنسانية الأخرى كما أشرنا سابقا، ومن أهم العوامل المشجعة على حركة الابتكار في هذا المجال شدة الحاجة الماسة إليه في المجتمعات البشرية ليس فقط بالنسبة للدول الأقل نموا وإنّما كذلك بالنسبة للدول المتقدمة علما أنّ الضرورة أو الحاجة أم الاختراع.

في معظم الأحيان لا يتطلب الابتكار طرقا ملتوية أو وسائل معقدة أكثر من حاجته لأفكار بديهية غابت عن الكثيرين مثلا ابتكار التمويل الأصغر microfinance الذي أحدث به الخبير المصرفي المسلم محمد يونس احترافا نظريا كبيرا من حيث إمكانية تسيير الخدمة المصرفية للطبقات المحرومة من التمويل المصرفي التقليدي، حيث استطاع محمد يونس إحداث هذا الأثر من خلال تأسيس Grameen bank (بنك قرامين) في بنجلاديش وحاز جائزة نوبل على هذا الابتكار الذي انتشرت تجربته حول العالم وساهمت في حل مشكلات الفقر والإقصاء الاجتماعي، وعليه ليس هناك معايير معهودة لضبط العمل الابتكاري لأنّها في معظم الأحيان تعتمد على المواهب الفردية ومصادر الإلهام فضلا عن معايشة التجارب واستشعار الظروف للخروج بحل مناسب لمعضلة معينة.

تمثل التجربة المغربية أنموذجا عربيا رائدا من حيث تطوير الهيكل المؤسسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتميز هذا القطاع في المغرب لاعتماده الأكبر على التعاونيات والتعاضديات.

إنّ تطوير منظومة تضامنية ناجعة يتطلب من المبادرين التفكير في خلق مصادر تمويل بديلة، حيث أنّ خلق منظومة تمويل تضامنية يمّكن الباعثين من تجنب الارتهان الكلي للبنوك والشروط التي تفرضها عند إطلاقه المبادرة أو التفكير في توسيعها ولضمان سيرورة ناجعة لمنظومة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وجب على الدولة اتباع السياسات التالية، التي نعتبرها في تقديرنا قادرة على المساهمة في تفعيل المنظومة، ويمكن أن نعرض هذه السياسات في إطار سبعة نقاط أساسية:

- ينبغي أولا الانتباه إلى ضرورة تطوير مخطط عمل حكومي يهدف إلى تركيز ودعم وتأطير مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- ينبغي على الحكومة أن تسعى لكسر العوائق الإدارية، بهدف تبسيط الإجراءات وتسهيل المسار البيروقراطي لإنشاء المشاريع.
- أهمية تطوير قانون أساسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني يأخذ بعين الاعتبار الأشكال الحديثة للمبادرات الاقتصادية التضامنية والاجتماعية.
- السعي إلى تطوير آلية تشاركية خاصة بالمبادرات الاقتصادية الاجتماعية والتضامنية.
- ضرورة إنشاء حاضنات المشاريع الاجتماعية والتضامنية داخل الجامعات والمختبرات العمومية ومراكز الدراسات الخاصة والجمعيات ذات النشاطات البحثية بهدف تمكين الباحثين من تجميع طاقاتهم وتطوير مشاريع ذات مردودية واستدامة.

ممّا سبق، يمكن القول بأنّ الجزائر ورغم ما بذلته في إطار مواكبة التحديات المرتبطة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وبعد عرض الهياكل التي تعتمد عليها وطرق تمويلها، فإنّ ما يمكن ملاحظته هو عدم وجود حكامة بالشكل المطلوب في مختلف الهيئات الداعمة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالإضافة إلى صعوبة النفاذ للتمويل لتلك الهيئات وعليه يمكن اقتراح ما يلي:

- **الاقتراحات والتوصيات:**
- حث الحكومة الجزائرية على إجراء دراسات وأبحاث مكثفة حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني طبعا مع مراعاة خصوصية الاقتصاد الوطني وطباع الفرد الجزائري.
- محاولة استنساخ التجارب الدولية الرائدة(فرنسا، البرازيل) مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع الجزائري من حيث العادات والتقاليد والدين.

- إصدار تشريعات وأنظمة تنظم هذا المنهج الاقتصادي ليعمل جنبا إلى جنب مع القطاعين العام والخاص لتصحيح ومعالجة السلبيات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، بحيث يمكن لهذا النمط الاقتصادي ايجاد حلول لجزء كبير من التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري (إنتاج المواد ذات الاستهلاك الواسع القضاء على البطالة، التغطية الصحية، التأمين الاجتماعي...)
- إنشاء وتعزيز هيئات وطنية تمتلك زمام حقل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بحيث تعمل على مرافقة وتطوير هذا القطاع بواسطة عمليات الدعم والتأهيل والاحترافية.
- منح دعم أكبر للقطاع التعاضدي خاصة في مجال الحماية الاجتماعية
- تطوير التعاضديات نحو استقطاب المواطنين غير المشمولين بالتغطية
- مصاحبة مؤسساتية وتكوينية للجمعيات وأفرادها، مع توفير الكفاءة التي تسهر على تحقيق هذا الغرض
- ضرورة التكامل بين الجمعيات والتعاضديات لكي تأخذ بعين الاعتبار البعدين الجغرافي والقطاعي.
- ضرورة الاندماج العمودي بين هيئات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باندماج الممون، المنتج والموزع.
- إعداد قانون يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يشمل بالإضافة إلى التعاريف والغايات تحديدا مفصلا لمختلف المتدخلين في حقل هذا الاقتصاد سواء من جانب الفاعلين أو من جانب المؤسسات مع تحديد مدقق لحدود صلاحيات كل طرف على حدى.
- تعزيز منظومة حكامة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال إحداث هيئة وطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني تتوفر على مصالح خارجية جهوية، يعهد إليها بالإشراف والتتبع والتوجه لعمل لبنات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني سواء ما تعلق بالتعاونيات أو التعاضديات أو الجمعيات أو غيرها.
- تيسير تأسيس التعاونيات الاستهلاكية، باعتبارها نمطا جديدا لثقافة الاستهلاك.
- اهتمام الجامعة وانفتاحها على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتشجيع البحث العلمي في المجال وفتح التكوينات الأكاديمية المتخصصة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر.
- إعداد تقارير حول مدى مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر.
- الفصل بين مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وغيرها من المؤسسات من خلال التمييز بين الجمعيات والتعاونيات والتعاضديات ذات النشاط الاقتصادي الاجتماعي عن غيرها من المؤسسات.
- تأمين التمويل اللازم لمشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وفتح المجال أمام المبادرة الحرة.
- بلورة سياسة وطنية أفقية تهدف إلى إدماج البعد الاجتماعي ضمن الاقتصاد الوطني.

- تعتبر البلدان العربية من أكثر المجتمعات البشرية تأهيلا لدمج منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نظرا لما يتمتع به المجتمع العربي من نسيج اجتماعي متماسك وأواصر سرية مترابطة وفقا لمبادئ التكافل والتراحم التي يدعو لها دين الاسلام، لكن مشكلة الدول العربية تتلخص في قصور البيان التنظيمي اللازم لتفعيل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لذلك نوصي بضرورة سد هذه الثغرة.

في الختام لابد أن نشير إلى أنّ ما توصلنا إليه من نتائج لن يكون بالضرورة نتائج حاسمة، ولكنه يعطي صورة صادقة ويطرح المشكل بصفة فعّالة تسمح لنا بمحاولة إدراك هذا النوع من الاقتصادات، وعليه فإنّ الباب يبقى مفتوحا أمام الباحثين المهتمين بدراسة نفس الموضوع، إذ يمكن لهم معالجة الموضوع من زوايا أخرى مغايرة للوصول إلى نتائج جديدة تضفي على الدراسات السابقة حلة جديدة وتثري البحث والباحث.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب

1. اسماعيل محمد هاشم، ابراهيم صبحي علي،1998، **المدخل إلى مبادئ الاقتصاد الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية القاهرة، مصر.
2. اسماعيل محمد صادق، 2013، **التجربة البرازيلية قراءة في تجربة لولا داسيلفا**، العربي للنشر والتوزيع.
3. ابراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، 2010، **معجم الوسيط**، دار الدعوة، القاهرة.
4. الزعيم عصام، يناير 2005، **نقد العولمة الجديدة والدعوة إلى عولمة بديلة، قضايا فكرية**، القاهرة، الكتاب 21 .
5. أماني قنديل، 1994، **المجتمع المدني في العالم العربي**، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر.
6. أحمد يوسف، 1990، **أحكام الزكاة وأثرها المالي والاقتصادي**، دار الثقافة، القاهرة، مصر.
7. أحمد محمد عبد العظيم الجمل، 2008، **البطالة مشكلة لا يعرفها الاسلام**، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.
8. ابراهيم محمد البطانية، زينب نوري الغريري، **النظرية الاقتصادية في الاسلام**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
9. ابراهيم البيومي غانم، 1998، **الوقف والسياسة في مصر**، دار الشروق، القاهرة.
10. توفيق حسن فرج محمد، يحيى مطر، 1986، **الأصول القانونية، ط1**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.
11. جمال حلاوة، علي صالح، 2009، **مدخل إلى علم التنمية**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر، الأردن.
12. جمال الرفاعي،1964، **التعاون في العالم (من الشرق إلى الغرب)**، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر.
13. حسن خلف فليح،2008، **النظم الاقتصادية (الرأسمالية، الاشتراكية، الاسلام)**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، عمان.
14. حسين عبد الحميد رشوان ، **الثقافة الاسكندرية**، مؤسسة شباب الجامعة، دون سنة نشر.
15. حسن ملحم،1981، **نظرية الحريات العامة**،ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
16. حربي محمد موسى عريقات، 2013، **التنمية والتخطيط الاقتصادي(مفاهيم وتجارب)**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان.
17. خبابة عبد الله،2013 ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آلية لتحقيق** التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، مصر.
18. سيد أحمد غريب، عادل مختار الهواري، 1998، **الاقتصاد الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية.
19. سحر عبد الرؤوف سليم، 2014، ، عبير شعبان عبدة، **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية.
20. سعيد النجار، 1973، **تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

21. سمير أمين، فرانسوا أوتار،2004، **مناهضة العولمة**، مركز البحوث العربية والإفريقية، الطبعة الأولى.
22. طلعت مصطفى السروجي وآخرون، 2001، **التنمية الاجتماعية**، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، مصر.
23. عبد العالي دبلة، 2011، **الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والمجتمع والسياسة**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة، مصر.
24. عاطف قبرص،2006، **دولة الرفاهية الاجتماعية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.
25. عبد الكريم غالي، 2010، **القانون الاجتماعي المغربي**، دار القلم، الطبعة الرابعة.
26. علي جدوع الشرفات، 2010، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان، الأردن.
27. علي سعد اسماعيل، 2007، **مبادئ علم السياسة، دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية** الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
28. عبد الباسط محمد حسن، 1982، **التنمية الاجتماعية**، الطبعة الرابعة، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر.
29. فتحي السيد عبده، أبو سيد أحمد، 2005، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسات شباب الجامعة مصر.
30. فارس مسدور،2011، العمل الخيري والتنمية، **الزكاة والأوقاف نموذجا، الاقتصاد التضامني- الاجتماعي – نماذج المؤسسات التقليدية**، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، الجزائر.
31. فاضل عباس الخشب، 1981، **في الفكر الاقتصادي الاسلامي، دراسة مقارنة مع المذاهب الاقتصادية المعاصرة** ط2، دار عالم المعرفة، بيروت.
32. مدحت القريشي، 2008، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
33. مصطفى كامل السعيد، 1980، **محاضرات في علم الاقتصاد**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
34. ميمون الوكيلي،2009، **المقاولة بين حرية التدبير ومبدأ استقرار الشغل**، الجزء الأول، ط1.
35. محمد العربي شرفاتي، 2003، **علاقات الشغل بين تشريع الشغل ومشروع مدونة الشغل**، الطبعة الأولى، مطبعة دار القلم.
36. مصطفى حجازي، 2001، **علم النفس والعولمة**، ط1، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع.

II. **أطروحات الدكتوراه:**

1. أحمد علاش، 2006، **محفزات النشاط الاقتصادي في الاسلام**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
2. الهادي عبدو أبوه،2014 /2015، **الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية، الامكانيات والواقع في موريتانيا** أطروحة دكتوراه، جامعة بوبكر بلقايد تلمسان.

3. رحموني محمد،2014، **تنظيم ممارسة حرية التجمع في القانون الجزائري(الجمعيات والأحزاب السياسية نموذجين)** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان.

4. سيف الدين برية، 2021/2020، **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بين النظري والتطبيق- حالة الجزائر-** أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس.

5. عطار عبد الحفيظ، 2010/2009، **التشغيل غير الرسمي بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في الأنتربولوجيا، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

6. عبد المجيد هلال، 2010، **ديناميكية البيئة والمجتمع، الإمكانات والإكراهات**، أطروحة لنيل الدكتوراه.

7. قفيفي سعاد، 2020، **تطوير صناديق الأوقاف ودورها في تنمية الاقتصاد الاجتماعي – دراسة مقارنة بين الكويت، ماليزيا والجزائر**، أطروحة دكتوراه طور3 علوم اقتصادية، جامعة أدرار.

8. كمال منصوري، 2009، **الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

9. كمال رزيق، 2000/1999، **إرساء مؤسسة الزكاة بالجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر.

10. ميمونة مناصرية، 2012/2011، **هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة من منظور أساتذة بسكرة**، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

III. <u>رسائل الماجيستير:</u>

1. الغلم مريمة، 2016/2015، **دور الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة صندوق الزكاة الجزائري نموذجا (2003-2014)**، رسالة ماجيستير تخصص الاقتصاد الاجتماعي والتنمية الاقتصادية جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر.

2. خالد بوصفصاف، 2010/2009، **حرية إنشاء الجمعيات في القانون الجزائري**، مذكرو ماجيستر في القانون، قسم العلوم القانونية والإدارية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة أدرار، الجزائر.

3. رضوان يوسف فوزي أبو الكاس، 2015، **التجربة الاقتصادية البرازيلية – الواقع والآفاق-** ماجيستير في علم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.

4. سيف الدين برية، 2016/2015، **آليات وشروط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، دراسة مقارنة فرنسا، المغرب والجزائر**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر.

5. لطيفة سحنون، 2011/2010، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي- دراسة حالات متعددة لستة مؤسسات صغيرة ومتوسطة في ولايتي تيبازة والبليدة**، مذكرة ماجيستير قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر02، الجزائر.

6. ليلى مكاك،2011/2010، **دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية**، مذكرة ماجيستير علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

7. ناصر محمود رشيد شيخ علي، 2008، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، مذكرة ماجيستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

IV. المجلات، المنشورات والدوريات:

1. الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الترابي، جوان 2013، **منشورات الجماعة القروية لإغزران رقم 03** أشغال الدورة الثالثة لمنتدى التنمية والثقافة لإغزران.
2. أحمد الكوار، يناير 2008، **إخفاق آلية السوق وتدخل الدولة**، سلسلة جسر التنمية، العدد 69، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
3. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ESCWA ، **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية** المجلد رقم 02.
4. آمنة مخانشة، 2015، **المجتمع المدني كفاعل أساسي لتحقيق المصلحة العامة في المجتمع، واقع وآفاق**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد44، جامعة منتوري، قسنطينة1.
5. أحمد السيد النجار، 2012، **الآليات الاقتصادية لبناء العدالة الاجتماعية، تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام، القاهرة، مصر.
6. الطاهر زياني، محمد بن بوزيان، جوان 2006، **اقتصاد التضامن والتخفيض من الفقر**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، عدد الاقتصاد التضامني، الحقل النظري والتطبيقي.
7. العمل الخيري ينثر بذور التغيير، ديسمبر 2012، مجلة التمويل والتنمية، العدد49، رقم 04، مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
8. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب، **من أجل تنمية بشرية قوامها العدالة الاجتماعية**، منشورات مركز الدراسات للبحوث في الشؤون البرلمانية بدعم من مؤسسة كونراد إيدناور، المملكة المغربية.
9. أمال مختار، 2010، **تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل، نموذج استرشادي لمصر**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
10. ابراهيم توهامي، 2003، **البلدان النامية أمام تحديات الفقر**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 20، جامعة منتوري قسنطينة.
11. الغلم مريمة،2017، دور الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، **حالة صندوق الزكاة الجزائري 2003-2014**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 08، العدد1.
12. الإسكوا، 2005، **نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية**، إطار وتحليل مقارن، نيويورك.
13. ابراهيم البيومي غانم وآخرون، 1998، **الأوقاف والتنمية**، العدد09، حلقة نقاش، مجلة المستقبل العربي.

14. إعلان منظمة العمل الدولية للعدالة الاجتماعية **من أجل عولمة منصفة**، جوان 2008، المنبثق عن الملتقى الدولي للعمل.
15. بشير محمد، 2009، **مقدمة في علم الاجتماع العام من خلال فكرة Guy Rocher تقديم وحوصلة تركيبية مع أمثلة مرفقة بدراسات**، كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، تلمسان، الجزائر.
16. برنامج الأمم المتحدة للبيئة،1990، ترجمة عبد السلام رضوان، **حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي، الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
17. توفيق عباس عبد عون المسعودي، أبريل 2010، **دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق- دراسة تطبيقية)**، المجلد السابع، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26.
18. جيرمي ريفكن، 2000، **نهاية عهد الوظيفة انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
19. جواد عليان، أوت 2014، **النموذج السويدي أو دولة الرفاه، دروس لمواطن لبناني**، صحيفة النهار، بيروت.
20. جميل صالح، ديسمبر 2006، **المجتمع المدني واقع وتحديات**، مجلة المعلومات الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة العدد 15.
21. جون كينيت جالبريت، سبتمبر 2000، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت.
22. جلال العظم، 1997، **ماهي العولمة؟**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.
23. جون هيلنز، 2007، **الاستبعاد الاجتماعي**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
24. حمد الرؤوف قاسمي الحسني، أكتوبر 2011، الاقتصاد التضامني- **الاجتماعي، نماذج المؤسسات التقليدية**، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، بوزريعة، الجزائر العاصمة.

25. خليل أحمد النمروطي، ماهر فايز مكي، جوان 2013، **دور الجمعيات التعاونية في خلق فرص عمل لخريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني**، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد الخامس.
26. رشيد أعنوز، 2013، **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الواقع والآفاق** دراسة حالة، منشورات الجماعة القروية لإغزاران، رقم 03.
27. رضوان زهرو، **الحكامة الترابية الجهوية المتقدمة ورهانات الحكامة الجيدة**، منشورات مالك للفكر والسياسة والاقتصاد العدد 34/33، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
28. سميرة كامل محمد علي، 2006، **التنمية البشرية وإدارة المنظمات غير الحكومية**، مشروع إعداد كوادر للعمل بالمنظمات غير الحكومية، مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر.
29. سفيان عبد السلام الحتاش، ماي 2018، **الاقتصاد الاجتماعي من خلال نظام الزكاة- دراسة في المقومات والمظاهر والأثار**، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، الملف الخاص الرابع، جامعة عبد الملك السعي، كلية أصول الدين، تطوان.

30. سعيد المصري وآخرون، جويلية 2007، **سياسات وبرامج التضامن الاجتماعي في ضوء التجارب الدولية**، الإدارة العامة للدراسات التنموية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر.
31. سليم محمد، 2014، **التجربة البرازيلية كيف تنهض اقتصاديا**، المركز العربي للأبحاث والدراسات.
32. سيف الدين ابراهيم تاج الدين، **مدخل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني- مفاهيمه، تطبيقاته، آثاره**، مؤسسة العنود الخيرية، الرياض، السعودية.
33. سيف الدين برية، بن سعيد محمد، 2020/12/31، **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في التنمية المحلية- دراسة حالة الجزائر**- مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد13، العدد03، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس.
34. علي القوة داغي،2004، **تنمية موارد الوقف والحفاظ عليها (دراسة فقهية مقارنة)**، مجلة أوقاف، العدد 07.
35. علي عبد القادر، أكتوبر 2008، **التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي**، العدد76، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
36. عبد الجليل مقدم، بوعقال سماح، **نحو اقتصاد اجتماعي وتضامني(عرض تجارب دولية في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني)**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد05.
37. عزيز محجوب، محفوظ مراد، غزال مريم، 2019، **الاقتصاد الاجتماعي التضامني نموذج تنموي جديد للاقتصاد المحلي في ظل تحديات العولمة**، مجلة الإبداع، العدد01.
38. علي لزعر، عبد الحليم جدي، جوان 2013، **تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر في مطلع الألفية الثالثة**، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد34، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
39. عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، 2010، **شبكات الأمان والضمان الاجتماعي في الاسلام، دراسة تقديرية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الاسلامي، العدد01، الأردن.
40. عبد الغني عماد، 2006، **سوسيولوجيا الثقافة**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.
41. علو حمد، 2011، **البرازيل عملاق اقتصادي**، مجلة الجيش اللبناني، العدد308، بيروت، لبنان.
42. غازي محمود ديب الزغبي،2010، **البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن،1889-2003**، سلسلة إصدارات منتدى الشمال للفكر والثقافة ومركز القرار المسؤول للتنمية، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن.
43. فتحي الجراي، 2008، **الاقتصاد التضامني، المكاسب والرهانات**، أشغال الندوة الدولية ، المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج، تونس.
44. فؤاد مرسي، مارس 1990 ، **الرأسمالية تجدد نفسها**، سلسلة عالم المعرفة.
45. ليندة زينب، ديسمبر 2006، **المجتمع المدني واقع وتحديات**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة العدد15.
46. لطفي بنور، 2006، **الاقتصاد الاجتماعي سند في التكوين المستمر للارتقاء إلى رتبة مرشد إجتماعي أول**، المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية، وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج، تونس.
47. محمد زغداني، 8 مارس 2004، **دور صندوق الزكاة في محاربة الفقر وتنمية المجتمع**، رسالة المسجد، صادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجزائر.

48. محمود بوسنة، سبتمبر 2008، **إسهامات الحركة الجمعوية في الجزائر**، مجلة المستقبل العربي، العدد380.
49. محمد عدنان بن الضيف، فيفري2020، **دراسة في الاقتصاد التضامني، صندوق الوقف الجزائري أنموذجا**، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، العدد 29، جامعة زيان بن عاشور، الجلفة.
50. مجلة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني **أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأمم المتحدة، سلسلة السياسات العامة، العدد 04.
51. محمد منصور عبد الفتاح، 2010، **الدور التنموي للمنظمة التعاونية والإطار المؤسسي للتنمية**، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة.
52. محمد عدنان وديع، يناير 2002، **قياس التنمية ومؤشراتها**، جسر التنمية، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط الكويت.
53. محمد أزلماط، **علاقة الاقتصاد الاجتماعي بالديمقراطية لتحقيق التنمية المجتمعية**، مساهمة في مؤلف جماعي تحت عنوان الاقتصاد الاجتماعي سند التنمية الترابية بالمجال الجبلي.
54. محمد الرضواني،2014، **التجربة النهضوية البرازيلية – دراسة في أبعاد النموذج التنموي ودلالاته**، مركز نماء للبحوث والدراسات، الرياض، السعودية.
55. مبروك كاهي، الممارسة **الديمقراطية والرشاد في الحكم وأثرها على النمو والازدهار الاقتصادي (قراءة في تجربة الهند والبرازيل)**، مجلة دفاتر المتوسط، العدد06، ورقلة.
56. ناهد صالح،1990، **مؤشرات جودة الحياة، نظرة عامة على المفهوم والمدخل**، العدد28، المجلة الاجتماعية القومية.
57. نجيب عيسى،2006، **ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
58. هشام عطوش، 2020، **الحركة التعاونية بالمغرب**، مركز ضياء للمؤتمرات والأبحاث، المغرب.
59. ياسر عبد الكريم الحوراني، 2001، **الوقف والعمل الأهلي في المجتمع الاسلامي المعاصر**، الأمانة العامة للأوقاف الكويت.

V. **التقارير:**

1. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، رافعة لنمو مدمج، **تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي** والبيئي، CESE
2. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **الدورة السابعة والأربعون**، ديسمبر 1992،البند 93(أ)، من جدول الأعمال، الجلسة العامة 89.
3. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **الدورة الثامنة والستون**، ديسمبر 2013، البند 27(ب) من جدول الأعمال، قرار دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية.
4. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الثامنة والستون، جوان 2013، تقرير الأمين العام، **دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية** وتنفيذ السنة الدولية للتعاونيات.
5. المؤتمر الإقليمي الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن **الاقتصاد الاجتماعي**،19-21 أكتوبر 2009، جوهانسبورغ، جنوب إفريقيا.
6. الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي الاجتماعي، اللجنة الإحصائية، ديسمبر 2010، الدورة الثانية والأربعون، **تقرير فرنسا بشأن قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي**، مذكرة الأمين العام.
7. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، 2008، **السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة**، التقرير الثاني، نيويورك.

8. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2008، **السياسة الاجتماعية المتكاملة، من المفهوم إلى الممارسة**، التقرير الثاني.
9. اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فبراير 2008، الدورة التاسعة والثلاثون، التعليق العام رقم 19، **الحق في الضمان الاجتماعي** وثيقة رقم(E/C12/GC/19/4).
10. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إحالة ذاتية رقم 2015/19، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي البيئي، المغرب.
11. إزابيل أورتيو، 2007، السياسة الاجتماعية، **تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة**.
12. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب، **تقدم بشري في عالم متنوع**.
13. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، 2008، تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية-البرازيل.
14. تقرير اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التكوين والتشغيل والسياسات القطاعية.
15. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2005، **نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية**، الأمم المتحدة، نيويورك.
16. صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2013 **من أجل إقتصاد عالمي أكثر أمنا واستقرارا**.
17. منظمة العمل الدولية، **دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي**، الطبعة الأولى، المركز الدولي للتدريب، تورين، ايطاليا، 2013.
18. منظمة العمل الدولية، 2013، **الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي، فرص عمل أكثر، فرص عمل أفضل من أجل الشباب**، الإصدار الثالث لأكاديمية الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي، الطبعة الأولى، المركز الدولي للتدريب، تورين، إيطاليا،
19. مؤتمر العمل الدولي، 2010، **سياسات العمالة من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة**، الطبعة الأولى، التقرير السادس، الدور99، مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا.
20. منظمة العمل الدولية، الاجتماع الاقليمي الحادي عشر،2008، الطبعة الأولى، أديس أبابا، **برنامج العمل اللائق في إفريقيا 2007-2015**، تقرير مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا.
21. منظمة العمل الدولية، 2013، **دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي**، الطبعة الأولى، المركز الدولي للتدريب، ايطاليا.
22. منظمة العمل العربية، 10-17 أفريل 2016، **دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التعاونيات في خلق زيادة فرص التشغيل**، الدورة 43، مؤتمر العمل العربي، القاهرة.
23. وزارة الاقتصاد والمالية، 2014، مشروع قانون المالية لسنة 2014، **مذكرة تقديم المملكة المغربية**، 2014.
24. وزارة الاقتصاد والمالية، 2013، **مشروع ميزانية المواطن لتقديم مقتضيات مشروع قانون المالية لسنة 2014** للمواطن، المملكة.

VI. القوانين والمناشير:

1. القانون رقم 12-1112 المؤرخ في 27 محرم 1436 الموافق لـ 21 نوفمبر 2011 والمتعلق بالتعاونيات، الجريدة الرسمية للملكة المغربية، العدد 6318 المؤرخة في 18 ديسمبر 2014.

2. القانون رقم 187-57-1 المؤرخ في 24 جمادى الثانية 1383 الموافق لـ 12 نوفمبر 1963 يبيّن نظاما أساسيا للتعاون المتبادل، الجريدة الرسمية للمملكة المغربية ، العدد 2404 مكرر المؤرخ في 27 نوفمبر 1958.

3. القانون رقم 376-58-1 المؤرخ في 03 جمادى الأولى 1378 الموافق لـ 15 نوفمبر 1958 الذي يضبط بموجبه حق تأسيس الجمعيات، الجريدة الرسمية للملكة المغربية ، العدد 2404 مكرر، 27 نوفمبر 1958.

4. المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني الموافق لـ 08 سبتمبر 1996 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 087-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد52، 11 سبتمبر 1996.

5. الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 19 ربيع الثاني 1414 الموافق لـ 5 أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد64 ، 10 أكتوبر 1993.

6. المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 06 رجب 1412 الموفق لـ 24 سبتمبر 2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد55، 26 سبتمبر 2001.

7. الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 01 جمادى الثاني 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد47، 22 أوت 2001.

8. المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد74، 13 نوفمبر 2002.

9. القانون 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد77، 15 ديسمبر 2001.

10. الأمانة العامة للحكومة، مرسوم رئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموفق لـ 22 جانفي 2004 ويتعلق بجهاز القرض المصغر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06 بتاريخ 25 جانفي 2004.

11. المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 22 جانفي 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد06، 25 جانفي 2004.

12. الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1426 الموافق لـ 03 ماي 2005، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 32، 04 ماي 2005.

13. الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1423 الموافق لـ 25 فيفري 2003 يتضمن إنشاء المجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13، 26 فيفري2003.

14. الأمر رقم 96-14 المؤرخ في 08 صفر 1417 الموافق لـ 24 جوان 1966 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد39، 26 جوان 1966.

15. الأمانة العامة للحكومة، قانون 03-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 28 ديسمبر 2003، يتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 83-29 ديسمبر 2003.

16. المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 13 صفر 1417 الموافق لـ29 جوان 1996 المتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية ويحدد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد40، 30 جوان 1996.

17. القانون 11-04 الصادر في 17 فيفري 2011 والمتعلق بقواعد تنظيم نشاط الترقية العقارية.

18. القانون رقم 33/90 بتاريخ 1990/12/25 المتعلق بالتعاضدية الاجتماعية، الجريدة الرسمية، العدد 02-2012 قانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات.

VII. <u>الملتقيات، المؤتمرات والمداخلات:</u>

1. الأمين العوض حاج أحمد، حسن كمال الطاهر، رباب المحينة، أغسطس 2008، **الأطر المؤسسة للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية**.
2. البشير الريسوني، **مفهوم التكافل الاجتماعي ومجالاته المختلفة في الإسلام**، جامعة القروين، كلية أصول الدين، تطوان.
3. بوحفص جلاب نعناعة،13/12 مارس 2018، **دور التعاونيات الفلاحية في تفعيل مبادىء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني**، الملتقى العلمي الدولي حول الاقتصاد العادل والتضامني بين الرهانات الاقتصادية ومستلزمات العدالة الاجتماعية ، جامعة البليدة2.
4. بن أحمد جيلالي، عاشور ثاني يامنة، 13/12 مارس 2018، **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني سبيل تحقيق التنمية العادلة في الجزائر، عرض لتجارب دولية رائدة في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني**، المؤتمر الدولي حول الاقتصاد العادل والتضامني بين الرهانات الاقتصادية ومستلزمات العدالة الاجتماعية، جامعة البليدة02.
5. بوريوش سارة، بختاوي أمال، 13/12 مارس 2018، **عرض تجارب عالمية رائدة في تطبيق الاقتصاد العادل والتضامني- الاقتصاد التضامني في البرازيل-**، المؤتمر الدولي حول الاقتصاد العادل والتضامني بين الرهانات الاقتصادية ومستلزمات العدالة الاجتماعية، جامعة البليدة02.
6. بن عيشي البشير، 2009، **الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية مع دراسة لحالة الوقف في الجزائر**، المؤتمر الثالث للأوقاف تحت عنوان الوقف الاسلامي، اقتصاد وإدارة وبناء حضارة، الجامعة الاسلامية، المملكة العربية السعودية.

7. تواتي مريم، عزيز محجوب، 13/12 مارس 2018، **الاقتصاد الاجتماعي التضامني- تجارب ومقارنات عربية ودولية**، المؤتمر الدولي حول الاقتصاد العادل والتضامني بين الرهانات الاقتصادية ومستلزمات العدالة الاجتماعية، جامعة البليدة02.
8. جمال برزنجي، 1993، **الوقف الاسلامي وأثره في تنمية المجتمع (نماذج معاصرة لتطبيقاته في أمريكا الشمالية)**، أبحاث ندوة نحو دور تنموي للوقف، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، الكويت.
9. جلابة علي، بن عمارة منصور، 14 ديسمبر 2017، **دور مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التنمية المحلية**، تجربة فرنسا، مداخلة اليوم الدراسي من أجل اقتصاد اجتماعي وتضامني، المتطلبات والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة.
10. حمول طارق، مدوش ريم، 13/12 مارس 2018، **دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق العدالة الاجتماعية**، الملتقى العلمي الدولي حول الاقتصاد العادل والتضامني بين الرهانات الاقتصادية ومستلزمات العدالة الاجتماعية، جامعة البليدة2.
11. حسين الحاج، شقراني محمد، 13/12/ مارس 2018، **الاقتصاد العادل والتضامني ودوره في تحقيق التنمية**، الملتقى الدولي حول الاقتصاد العادل والتضامني بين الرهانات الاقتصادية ومستلزمات العدالة الاجتماعية، جامعة البليدة02.
12. خورشيد معتز، 2003، **أنظمة دعم القرار الحكومي من أجل التنمية الاجتماعية الاقتصادية**، اعتبارات السياسة للدول العربية، القاهرة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
13. داهي الفضلي، طارق عبد الله، 2003، **التكوين الاقتصادي للوقف في بلدان شبه الجزيرة العربية**، ندوة الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، تحرير ابراهيم البيومي غانم، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف، بيروت.
14. رياض يوعيسي، العرجوم مطيع، 13/12 مارس2018، **تعزيز التنمية المستدامة في الجزائر من خلال الاقتصاد البديل-الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نموذجا-** الملتقى العلمي الدولي الأول حول الاقتصاد العادل التضامني بين الرهانات الاقتصادية ومستلزمات العدالة الاجتماعية، جامعة البليدة2.
15. طويل آسيا، معزوز نشيدة، **الاقتصاد العادل والتضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية- دراسة تجارب عالمية رائدة-** المؤتمر الدولي حول الاقتصاد العادل والتضامني بين الرهانات الاقتصادية ومستلزمات العدالة الاجتماعية، جامعة البليدة02.
16. عماد عمر خلف الله أحمد، مداخلة بعنوان **الموازنة بين الاقتصاد الاسلامي وغيره من النظريات الاقتصادية الوضعية**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الاسلامي- الواقع ورهانات المستقبل- معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية.
17. عبد الله عبد العزيز يوسف، 2000، **التكافل الاجتماعي ودوره في دعم الأمن في مجال رعاية المفرج عنهم**، مؤتمر العمل القومي والأمن في الوطن العربي، الأمن مسؤولية الجميع، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
18. عرفات الصالحي، **مسح تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للمشاريع الصغيرة للفئات الأكثر فقرا، حالة اليمن**، صندوق الرعاية الاجتماعية.
19. فالي نبيلة، 08/07/ أفريل 2008، **التنمية من النمو إلى الاستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1.

20. فؤاد عبد الله العمر، 08/06 مارس 2006، **البعد الاقتصادي لنظام الوقف في الاسلام**، أبحاث الندوة الدولية لتوظيف مصادر التمويل الاسلامية في اقتصاديات التعليم، الهيئة الخيرية الاسلامية بالتعاون مع المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم، الكويت، دون ترقيم الصفحات.
21. لحشم قسيمة، بن عبد الله منال، 13/12 مارس 2018، **العدالة الاجتماعية بين النظامين الرأسمالي والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- دراسة مقارنة-** مداخلة ضمن أشغال الملتقى الدولي حول الاقتصاد العادل والتضامني بين الرهانات الاقتصادية ومستلزمات العدالة الاجتماعية، جامعة البليدة.
22. مؤتمر العمل العربي، فيفري 2008، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية**، الدورة 35 منظمة العمل العربية شرم الشيخ، مصر.
23. محمد قوجيل، محمد حافظ بوغابة، 18و19 أفريل 2011، **المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة، تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري**، الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر.
24. مفيد عبد اللاوي، ناجية صالحي،19/18 أفريل 2012، **دور مؤسسات الصناعات التقليدية والحرف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حالة الجزائر**، الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة.
25. محمد فاروق، 1994،**التشريعات الاجتماعية**، ط8، منشورات جامعة دمشق..
26. منذر القحف، 2003، **التكوين الاقتصادي للوقف في بلدان الهلال الخصيب**، ندوة الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف، بيروت.
27. منصوري الزين، سفيان بقماري، 2013، **صندوق الزكاة الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية**، المؤتمر الدولي الثاني حول دور التمويل الاسلامي غير الربحي(الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية.
28. مارتين براون، جانفي 2002، **الأثر الاقتصادي والاجتماعي للإقراض الجماعي التضامني**، سويس كونتاكت نيروبي، كينيا.
29. منير الحمش، 2008، **الاقتصاد السياسي- الفساد- الاصلاح**- التنمية، دمشق.
30. يوسف بودلة، عبد الحق بن تفات، 2013، **دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها**، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة.
31. يوسف عبد الله الشيلي، 2009، **التأمين التكافلي من خلال الوقف**، ملتقى التأمين التكافلي، الرياض.

VIII. <u>مواقع الأنترنيت:</u>

1. أحمد محمد عاشور، 2016، مقال بعنوان **النظام الرأسمالي، مفهومه، أسسه وعيوبه**، مجلة الألوكة الثقافية، على الموقع

www.eleleuka.org

2. الغرفة الجهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني (CRESS)، **دليل المقاول الاجتماعي** على الموقع

http://www.entrepreneur –social.npdc.org/spip-php-article

3. البنك الدولي، **مؤشرات التنمية العالمية**، 2020 على الموقع: www.worldbank.org

4. الصحيفة الاقتصادية الالكترونية، **الجمعيات الخيرية وأولويات الخير**، العدد 5485، منشور شبكة الأنترنيت على الموقع: www.aleqt.com

5. أسامة زين العابدين، ماي 2004، **منشآت الأعمال الصغيرة هل هي السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة بسوريا**، أبحاث ودراسات رقم 147على http:// www.iqtisadiya.com/categories.asp Category=studies

6. أطاك المغرب، القروض الصغرى، الرأسمالية بين محاربة الفقر والفقراء http://attacmaroc.org

7. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية – **الجمعيات التعاونية الفرص والتحديات**، مجلد رقم 02 على الموقع: http://intranep.itcilo.org/STF consulté le

8. الموقع الالكتروني للمنتدى البرازيلي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال الموقع http//fbes.org/linha-de-tempo

9. بشير محمد، موفق لطفي، **أثر الزكاة والوقف في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي**، جامعة المملكة، البحرين، ص13 على الموقع: http :iefpedia.com

10. بوابة التمويل الأصغر CGAP على الموقع: http:// www.microfinancegateway.org

11. تييجو كافالاكانتي، 20جوان 2010، **اقتصاد البرازيل مقومات الصعود لمصاف الدول العظمى**، على الموقع: www.ipea.gov.br

12. جلال خشيب، **النمو الاقتصادي- مفاهيم ونظريات**، شبكة الألوكة على الموقع: www.alukah.net

13. جوزيه غرازيانو داسيلفا، ماورو إدوارد ديل غروس، كايو غالفاودي فرانسا، **القضاء على الجوع، التجربة البرازيلية**، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على الموقع: www.nead.gov.br

14. حسن حسام، 2012، **البرازيل عملاق أمريكا اللاتينية الذي أفلت من قبضة القروض**، جريدة الوطن الالكترونية على الموقع: /www.elwatannews.com/news

15. دور الحكامة الجيدة في جلب الاستثمارات في المغرب على الموقع: www.aswat.com/en/node/707

16. سلسلة الاقتصاد البديل، **النساء والاقتصاد البديل-الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نموذجا-** ص05-06 على الموقع الالكتروني http://www.socialjustice portal.org

17. صندوق النقد الدولي، على الموقع www.IMF.org

18. صبيح نوري، 2014، الولايات المتحدة البرازيلية أحد أقطاب النظام الاقتصادي الجديد، صحيفة الحقيقة العراقية، على الموقع: www.alhakika.news

19. عصام الدين الراجحي، أكتوبر 2016، **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حلم تونسي**، مشروع نون بوست، على الموقع https://goo.gl/Bc7F8x

20. عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية،** الجزء الثالث، ص34-35 على الموقع: www.faculty.mu.du.sa
21. موسوعة الجزيرة على الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/10/24
22. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، أكتوبر 2012، **التعاونيات الزراعية تغذي العالم،** ص02-03. على الموقع/http:// www.fao.org/docrep
23. منظمة العمل العربية، 2010، وحدة العمل التعاوني ودوره في تحقيق التكامل الاقتصادي التعاوني، على الموقع www.alolabor.org
24. مطانيوس حبيب(جوزيف شومبيتر)، **الموسوعة العربية،** المجلد الحادي عشر على الموقع: http://www.arab-ency.com
25. منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، أكتوبر 1994، **التعاونيات والتنمية،** على الموقع www.alolabor.org
26. منذر قحف، بحث خول **دور الزكاة الاقتصادي،** سلسلة بحوث المواد العلمية لبرنامج التدريب على تطبيق الزكاة في المجتمع الإسلامي المعاصر، على الموقع: info.zakathouse.org.kw
27. نشرة إحصائية حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في البرازيل صادر عن الأمانة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ونظام المعلومات الوطني فيه على الرابط:

http//base.socioeco.org/docs/acontece.senaes2013.n34-ed-espercial.pdf

28. وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي على الموقع http:// www.mtess.gov.dz/fr/

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

I. Les livres :

1. ERIC Dacheux et Daniel Gouyonk2011, **principes d'économie solidaire**, Ellipses éditions, Marktin.
2. Jacques Prades, Bernadette Costa Prades,2005, **l'économie solidaire prendre sa vie en main**, édition Milan, France.
3. Jean Golfin,1972, **les 50 mots clés de la sociologie**, France, Edouard Privat Editeur.
4. Pierre Bourdieu, 1997, **Médiations pascaliennes,** coll. (liber), Ed du seuil, paris, France.

II. Articles, revues et périodiques:

1. Adam Preworski,1991, **(could we feed everyone ?** the irration ality of capitalism and the infeasibility of socialism politics and society,vol19.

2. Andreia LE MAITRE ;A.H.J(BERT) HELMSING, 2012, **solidarity economy in BRAZIL movement, discourse and practice analysis through a polanyian understanding of the ecconomy**, journal of international development.
3. Aicha Ahnach et Lahoussine Rachida, 2020, **l'économie sociale et solidaire et emploi des jeunes étude exploratoire et quantitative des coopératives de pêche artisanale au niveau de la région d'Agadir**, revue repères et perspectives économiques vol4n°02, université Ibn Zohr, Maroc,
4. A-LIPIETZ,2001, **L'économie sociale et solidaire : pourquoi, comment** la découverte la documentation française, Paris
5. Bernard EME et JEAN louis laville (1995), **économie plurielle, économie solidaire**, la revue du Mauss.
6. Bruno Guigue, Aout 2000,, **qu'esque l'économie solidaire ?**In Revue probleme economique N2667.
7. Centre international de formation de l'organisation international du travail,24-28 Octobre 2011, **économie social et solidaire, notre chemin commun vers le travail décent**, 2 édition de l'académie sur l'économie sociale et solidaire, Montréal, Canada.
8. Cui Zhiyuan,1991, **(market incompleteness,Innovation and reform**), politics and society .
9. David Dollier,2014, **Think like a Gabriola island**, commoner, new society publishers, Canada.
10. DELPHINE MELANSON, juin 2008, **l'économie solidaire au BRESIL, la clé vers une société plus démocratique et plus humaine**, la chronique des Amériques No 10.
11. Djeneba Keita, Julie Orliac, Damien Zaversnik, novembre 2019, **stratégie pour l'économie sociale et solidaire 2019-2024**, Est ensemble, grand Paris
12. Eric Bidet,2000, **économie sociale**, nouvelle économie sociale et sociologie économique
13. EFIGIP : **économie sociale et solidaire**, , mai2011, quelque repères
14. François Espagne, 11Janvier 2008, **économie sociale et solidaire, histoire et valeurs** : forum régional de l'emploi dans l'économie social et solidaire en Rhone- Alpes Lyon.
15. Gosta Espihg Anderson, 1980, **social class, social democray, and state policy, party policy and party decomposition in Denmark and Sweden**, new social science monograph E8(Copenhagen, new social science monographs).
16. GUSTAVO TANIGUTI, RENAN DIASDE OLIVEIRA, march2016, **the solidarity economy ;an interview with paul singer** global dialogue magazine, volume 6, issue1, -Hill Marschall, 1890,**understanding social policy**, oxford,basil blackwel.

17. Hicham Belmaati, décembre 2018, **la contribution de l'économie sociale et solidaire pour une croissance inclusive au Maroc**, revue marocaine de recherche en management et marketing n°18, Maroc.
18. Jean Jacques Malpot l, octobre 2008 ,'**l'économie sociale et solidaire en Nord-pas de calais- une richesse économique et humaine,** N° 92, Institut national de statistique et des études économiques (INSEE), France.
19. Jean François Balaudé et Gilles Baillat,2015, **guide pratique**, université de l'économie sociale et solidaire, conférence des présidents d'université.
20. José Luis Monzon et Rafaeel CHaves,2012, **l'économie sociale dans l'union européenne**, comité économique et sociale européen, Bruxelles, Belgique.
21. Luiz Inacio Gaiger.Adriane Ferrani.Marilia Veronese, 2015, **social enterprise in Brazil an overview of solidarity economy enterprise** ICSEM working papers No10,the international comparative social enterprise models ICSEM project, university liege,BELGIUM.
22. Levesque Benoit , 1989,**« présentation l'autre économie, une économie alternative** 'les presse de l'université du Québéc collection études d'économie politique AEP.
23. Les acteurs de l' ESS et le conseil national des chambres régionales d'économie sociale et solidaire (CRESS), 31 Juillet 2014, loi relative à l'économie sociale et solidaire, conseil national des CRESS, Montreuil, France.
24. Maria Angelina de Oliveira,Adriana Bezerra,brésil traduction,Isabelle Dquesne,2013, **l'économie solidaire au service d'un développement intégral démocratique et durable**, la revue du réseau international pour une économie humaine.
25. Megali Zimmer,Carolina Orquiza Cherfem,2015, **Eléments pour une théorie de l'économie sociale et solidaire, le cas du Brésil et de la France**, revue internationale de l'économie sociale Recma, n°336.
26. Mustapha Charif, Ali Menad,septembre2015, **l'expérience de l'économie sociale et solidaire(ESS) en Algérie**, les publications de la recherche gouvernance et économie sociale, université Tlemcen , Algérie
27. Paul Johnson, 1991,(**what ever happened to socialism ?** readers digest,vol,141,1992,p111 and114 and cohen Joshue (maximizing social welfare or instutioalizing democratic ideals) politics and society .
28. Peter Utting, 2017, **public policiesfor social and solidarity economy**, assessing progress in seven contries, international labour office-Geneva.
29. Robin Hahnel and Erik Olin,2016 ,**wright alternatives to capitalism prosposals for ademocratic economy**. London, verso.
30. Robin Hahnel, 1992,(partipatory planning**), science and society** .
31. Samuelson,1962, **économists and the history of ideas** (canbridge,MA, Havard unversity perss), .
32. Samir Amin,2015, **conten- porary imperialism**, monthly-review67-no,23.

33. Sen, Amartya, **food entitlements and economic, ethics and food**, washington,DC, Smithsonian institute press.

III. Les rapports :

1. Malika Ahmed, Touhami Abdelkhalek ,Zied Ouelhazi, novembre 2013, **l'économie sociale et solidaire au Maghreb-quelles réalités pour quel avenir ? Algérie- Maroc-Tunisie**, rapport pour IPEMED.
2. Rapport du conseil économique, social et environnemental CESE, 2014, **l'économie social et solidaire et les défis de la croissance inclusive**.
3. rapport du conseil économique social et environnemental, n°19/2015, **économie sociale et solidaire un levier pour une croissance inclusive**, Maroc.
4. Najat Elmekkaoui, Amal Chevreau et Alexis Ghosn, , novembre 2013, **diagnostics et complémentarités au sud et au nord de la méditerranée en matière d'ESS, in l'économie sociale et solidaire au Maghreb, quelles réalités pour quel avenir**, rapport pour ipemed.

IV. Les sites d'internet :

1. Achour Hafsa, 2018, **l'émergence d'une économie sociale et solidaire au Maroc à la lumière des théories du troisième secteur**, http://hdl,trandle,net/2268.2/4772.
2. Baer Werner,2008, **the Brizilian economic growth and development** ,lynne rinner publisher,London on the site www.avert.org
3. Cedo.ina.pt/docbweb/MULTIMEDIA/ASSOCIA/INTERNO/ELECTRON/E212.pdf.
4. Chambre française de l'économie sociale et solidaire, **stratégie de développement des entreprises de l'économie sociale et solidaire** sur le site : www.ess.France.org
5. **économie sociale et solidaire**(ess), définition, acteurs, réglementation en ligne http//e-rse-net/définition/économie sociale- solidaire- ess définition/gs.q36LJ38.
6. Food agriculture organization the united nations,2012, international fund for agricultural development and world food programme, **agricultural cooperatives paving the way for food security and rural development** ,available from http:// www.fao.org/docrep/016/ap431e.pdf.
7. http//pronatec.mec.gov.br/pronatec.html.
8. http :www.**members.multimania**.co.ure/drdashti/mgaamh.byn alrasmali.html
9. http//pronatec.mec.gov.br/pronatec.html
10. Greffe xavier 2007, **the role of social economy in local development**, p95, retrieved 21/11/2017 from http// panorama de l'économie sociale et solidaire en France, édition 2015 http// : www.encres.org/upload/gedit/12/file observatoire/panorama/CNCRES.pdf.

11. Jacqueline Lorthios,2005, **économie alternative extrait du dictionnaire de l'autre économie**, https://goo.gl/r1GBm9.

12. Jean Dean, **what is social policy ?** : http:// www.policy.co.uk/sohot introductions/ seamples/.sample.pdf

13. Jérôme Saddier, Janvier 2021, , **l'économie sociale et solidaire en France** sur le site : www.ESS.France.org

14. l'économie sociale et solidaire et les défis de la croissance inclusive, le site www.CESE.org

15. Laurent Bisault, **le tiers secteur , un acteur economique important, direction régionale de midi pyrénées**, Insee, N 1342, Mars 2011, le site web http:// www.insee.fr/fr/themes/document.asp? Ref.id.ip1342.

16. les chiffres clés des régions, 2020, région de France sur le site www.regions.france.erg

17. Ministère de l'économie **sociale et solidaire de la France** disponible à www.economie.gouv.fr/cedef/economie sociale et solidaire.

18. Organisation international du travail, guide 2011, **économie sociale et solidaire, notre chemin commun vers le travail décent**, from http//www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/ed-emp.pdf.

19. Shwarzer Helmet, 2015, **Brazil Bolsa Familia, programme IlO social protection**, sur le site : www.ILO.org

20. Unesco.education au MAROC,2010, **analyse du secteur**, disponible sur http://www.tanmia.ma/IMG/pdf/rapport de Unisco sur l'education au MAROC

21. www.mouwazaf-dz.com/t354-topic.

22. www.unglobal compact.org/ participants and stakeholders/index.html